

مختار



السنة السادسة
العدد ٧٨ - يناير ٢٠٠٧



دبلوماسية التحالفات بين رايس وأحمدى نجاد ■ الوجود الأجنبي في المنطقة وتهديد الأمن القومي الإيراني

استثمار القلق بين أمريكا وإيران والعرب ■ تل أبيب شريك جديد للناطو

الانتخابات الإيرانية: عودة الإصلاحيين والمعتدلين إلى السلطة ■ البعد الأمني في العلاقات الإيرانية - التركية

مختار

السنة السادسة - العدد ٧٨ - يناير ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المراغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزيبق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف
تقدير ليس مبالغاً فيه بعد أن نجحت
رئيس و بتفوق تحسد عليه فى اجتماعها
مع وزراء خارجية مجلس التعاون
الخليجى و مصر و الأردن بالكويت
و حصلت على دعم الدول الثماني
لاستراتيجية بوش فى العراق

سكرتارية التحرير الفنية:

مصطفى علوان

المدير الفنى:

حامد العويضى

المستشار الفنى:

السيد عزمى

مختارات

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران. وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية. الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر . ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

٤	افتتاحية العدد:
٤	د. محمد السعيد إدريس
٦	دراسات:
٦	١- كيف نفهم الشارع الإيراني؟
١١	٢- دول الخليج العربي في ظل التحديات النووية لإيران
١٩	تقارير:
١٩	- تقرير لجنة دراسة مستقبل العراق: خريطة طريق أمريكية للشرق الأوسط (١)
٢٤	قراءة في كتاب:
٢٤	- قراءة في مذكرات الدكتور محمد مصدق
٣١	افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٦
٣١	قضية العدد:
٣٣	- استثمار القلق بين أمريكا وإيران والعرب
٣٦	شئون داخلية:
٣٦	١- الانتخابات الإيرانية: عودة الإصلاحيين والمعتدلين إلى السلطة (ملف خاص)
٥٩	٢- الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة والتطورات السياسية
٦٠	٣- تعاظم السلطات الثلاث من أجل الحفاظ على أمن الاستثمار
٦٢	تفاعلات إقليمية:
٦٢	١- الخليج (الفارسي) والنموذج الأمني الإسلامي
٦٤	٢- الوجود الأجنبي في المنطقة وتهديد الأمن القومي الإيراني
٦٦	٣- تداعيات فوز الديمقراطيين على التطورات العراقية
٦٨	٤- إسرائيل: قاعدة أمريكا الاستراتيجية
٧١	٥- الديمقراطية اللبنانية: الأبن الجديد في الشرق الأوسط
٧٢	٦- هل ستعود طالبان إلى السلطة؟
٧٤	٧ - الانتخابات الرئاسية الطاجيكية: إمام علي رحمانوف المرشح الفائز دائماً
٧٦	إيران.. لماذا؟
٧٦	- الحلف الأمني ضد إيران
٨٠	علاقات دولية:
٨٠	١- إعادة النظر في التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٨١	٢- مصالح موسكو
٨٢	٣- الدعاية الغربية ضد إيران
٨٣	٤- إيران والنظام الدولي
٨٥	٥- الديمقراطيون والتراث الدبلوماسي لدعاة الحرب
٨٧	٦- تل أبيب شريك جديد للناثو
٨٩	الزاوية الثقافية:
٨٩	- البازار ودوره في المجتمع الإيراني (٢/١)
٩٥	شخصية العدد:
٩٥	- آية الله سيد حسن مدرس. الفقيه المناضل
٩٨	رؤى عربية:
٩٨	١- ملاحظات على الانتخابات الإيرانية
١٠٠	٢- هل تؤثر الانتخابات الإيرانية في توجهات السياسة الخارجية؟
١٠٣	٣- البعد الأمني في العلاقات التركية - الإيرانية

دبلوماسية التحالفات بين رايس وأحمدى نجاد

يبدو أن الولايات المتحدة قد استطاعت أن تحقق بـ "العراق" ما لم تستطع تحقيقه بـ "النووى الإيراني"، فعلى مدى العامين الماضيين حاولت الولايات المتحدة خلق تكتل إقليمي (عربي) ضد إيران بسبب برنامجها النووى وسعت إلى استنطاق الدول العربية الخليجية بموقف تتهم فيه إيران بأنها - وبسبب هذا البرنامج النووى - أصبحت تشكل مصدراً للخطر والتهديد للاستقرار الإقليمي. حاول ذلك جون بولتون المندوب الأمريكى السابق فى مجلس الأمن، مرة عندما كان مساعداً لوزير الخارجية لشئون الحد من التسليح، ومرات وهو مندوب لبلاده فى مجلس الأمن، وحاول دبلوماسيون آخرون وسفراء أمريكيون ذلك لكن لم تفلح أى من هذه المحاولات فى وضع الدول العربية الخليجية فى مواجهة مباشرة مع إيران بسبب برنامجها النووى، لكن كوندوليزا رايس نجحت هذه المرة فى اجتماعها بالكويت مع وزراء خارجية مجموعة "٢+٦" التى تسميها رايس بـ "تحالف المعتدلين"، وهى دول مجلس التعاون الست ومصر والأردن، بسبب تردى الموقف فى العراق، وبسبب اتهامات متصاعدة لإيران بأنها "راعية الحرب الطائفية" فى العراق بسبب دعمها ومساندتها للأحزاب والمنظمات والمليشيات الشيعية الموالية لها فى العراق. ربما يكون تحول المزاج الشعبى للشارع السياسى العربى ضد إيران وغيرها من الرموز الطائفية الشيعية بعد عملية إعدام الرئيس العراقى السابق صدام حسين فجر عيد الأضحى المبارك والشعارات الطائفية التى ترددت أثناء هذه العملية التى لم تستطع النيل من ثبات الرجل، قد شجع الحكومات العربية على القبول بتقديم الدعم المطلوب للاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى العراق التى عرضها الرئيس الأمريكى جورج بوش كبديل لمقترحات لجنة دراسة العراق التى شكلها الكونجرس برئاسة كل من جيمس بيكر (جمهورى) ولى هاميلتون (ديمقراطى)، وهى الاستراتيجية التى ركزت على أمرين: **أولهما**، اعتماد الحل العسكرى للأزمة العراقية بزيادة عدد القوات الأمريكية العاملة فى العراق إلى ما يقرب من ٢١٥٠٠ جندي وضابط بدلاً من الانسحاب وفق جدول زمنى معقول حسب توصية لجنة "بيكر - هاميلتون". **وثانيهما**، مواجهة النفوذ الإيرانى والسورى فى العراق، وكانت عملية اقتحام القنصلية الإيرانية فى أربيل عاصمة الإقليم الكردى العراقى واعتقال عدد من العاملين بها بأوامر شخصية من الرئيس بوش حسب توضيحات كوندوليزا رايس مؤشراً على جدية هذا التوجه الأمريكى.

لقد كان الرئيس بوش متشككاً فى إمكانية موافقة الكونجرس، بتشكيلته الجديدة ذات الأغلبية الديمقراطية، على هذه الاستراتيجية، ولذلك تعمد اللجوء إلى سياسة الترهيب حيث هدد الكونجرس بالقول (حسب ما نقلته صحيفة واشنطن بوست): "إذا سحبت القوات الأمريكية من العراق فإن مصداقية الولايات المتحدة ستتهشم، وسيجبر هذا الأمر بعض الدول العربية على البحث عن الحماية من جهة أخرى. كما أن سحب القوات قد يهدد استقرار مصر أكبر دول المنطقة". لم يكتف الرئيس الأمريكى بهذا التهديد لإجبار الكونجرس على الموافقة على استراتيجيته الجديدة فى العراق، لكنه لجأ إلى ترهيب الدول العربية هى الأخرى كى تساعد هذه الاستراتيجية لإدراكه أنه بدون هذه المساعدة لن تجد استراتيجيته فرصاً مواتية للنجاح، سواء كانت هذه المساعدة مالية بأن تتكفل هذه الدول بتمويل تكاليف تلك القوات، أو تقدم التسهيلات اللوجستية اللازمة، أو تكفل الغطاء السياسى لشرعية استمرار الاحتلال الأمريكى للعراق وتكثيف الوجود العسكرى، أو كل هذه المساعدات.

لذلك فإن البيان الصادر عن اجتماع كوندوليزا رايس مع وزراء خارجية دول مجموعة "٢+٦" بالكويت، الذى سبق أى إشارة موافقة من جانب الكونجرس على هذه الاستراتيجية، يؤكد أن رايس نجحت فى الحصول من الدول العربية على موافقات ومساعدات لم تستطع الإدارة الأمريكية الحصول عليها بعد من الكونجرس، وهذا بدوره يحمل معانٍ معينة منها مثلاً أن هذه الدول قد أصبحت أقرب إلى الإدارة الأمريكية، لأسباب كثيرة تخص كل منها، من الكونجرس الأمريكى حُل هذا يعنى أن رايس قد استطاعت تشكيل حلف إقليمي موالٍ للولايات المتحدة ضد إيران؟ السؤال يمكن أن نحصل على إجابة له من تعليق للمتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد على حسيني الذى سبق اجتماع رايس مع الوزراء الثمانية بالقول أن الهدف من زيارة رايس إلى المنطقة هو "إيجاد تكتل وقطب ضد إيران"، لكنه سبق الأحداث أيضاً وبثقة زائدة فى النفس وتورط بالقول: "على رايس أن تعلم أنه لا يمكن تشكيل أى قطب وتكتل ضد إيران فى هذه المنطقة"، موضحاً أن "دول المنطقة لا ترضى بأن تضحي بعلاقاتها الجيدة مع إيران من أجل سياسة أمريكا الخاطئة والتوسعية".

ربما يكون هذا النفي قد جاء تحت إغراء المؤتمر الصحفى الذى جمع فى طهران بين وزير الخارجية الإيرانى منوتشهر مرقى ونظيره الإماراتى الشيخ عبد الله بن زايد. فقد قال مرقى أن الإمارات "لا تسمح لأى بلد بالتحرك ضد مصالح إيران"، مشيراً إلى أن "علاقات البلدين ليست ضد أى بلد آخر"، وأن "طهران عازمة على عدم السماح لأى بلد بالتدخل فى علاقاتها مع الإمارات".

رايس وأحمد بن زاید

أما الشيخ عبد الله بن زايد فقد وصف الحديث الذي يتردد حول أن الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان إلى استخدام دول المنطقة لشن هجوم ضد إيران بقوله أن "مجرد التفكير بهذا الخصوص هو تفكير جنوني"، ونقلت وكالة "مهر" الإيرانية أن الوزير الإماراتي أكد أن "الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية تحاول إثارة الفرقة بين دول المنطقة بعد فشل سياستها الإقليمية"، نافيا التقارير حول تأسيس القنصلية الأمريكية في دبي مكتباً من أجل إقامة اتصالات مع المعارضة الإيرانية.

قد يكون التباين بين هذين المستويين من التفكير، أي ما قاله وزير خارجية الإمارات في طهران وما وافق عليه وزراء خارجية دول مجموعة "٢+٦" مرجعه ما أشرنا إليه وهو أن دول الخليج رفضت وما زالت ترفض أي تكتل أو تحالف مع الولايات المتحدة ضد إيران بخصوص البرنامج النووي الإيراني، لكنها لن تتردد أن تدخل معها في تحالف لإنقاذ العراق حتى لو كان الثمن هو الصدام مع إيران في العراق، لأن إيران هي التي بدأت وهي التي اختارت هذه السياسة الخاطئة في العراق، أي سياسة دعم الأحزاب والمنظمات والمليشيات الطائفية الشيعية وشجعت الحكومة العراقية الموالية للاحتلال على تلك السياسات الأحادية الإقصائية للسنة العرب.

ربما تكون الولايات المتحدة هي صاحبة هذه السياسات، فهي التي قامت بغزو واحتلال العراق وأشاعت فيه الفوضى باعتراف الرئيس الأمريكي، وهي التي رسخت الطائفية السياسية والممارسات المذهبية الدموية ابتداءً من تأسيس مجلس الحكم الانتقالي وصياغة قانون حكم العراق برعاية بول بريمر، لكن إيران هي التي استثمرت هذه السياسات الخاطئة وهي التي غذتها ودعمتها لخدمة المشروع السياسي الإيراني في العراق.

فلم يعد خافياً أن لإيران مشروعاً سياسياً خاصاً بها، وبسببه تواطأت في تمكين الأمريكيين من غزو العراق ثم احتلاله، فهذا المشروع يقوم على هدفين: **أولهما**، الحيلولة دون قيام عدو لإيران من جديد في العراق والعمل على أن يكون النظام الحاكم الجديد في العراق صديقاً إن لم يكن حليفاً. **وثانيهما**، الحيلولة دون قيام عراق قوى لدرجة يمكن أن يمثل مصدراً جديداً للتهديد بالنسبة لإيران، والحيلولة دون قيام عراق ضعيف لدرجة يمكن أن تشيع الفوضى وعدم الاستقرار التي يمكن أن تمتد إلى داخل إيران.

والآن تواجه إيران شبح تشكيل حلف عربي - أمريكي ضدها في العراق، ويمكن أن يمتد هذا الحلف ويتسع حسب تطورات الأحداث القادمة، وردود الفعل الإيرانية على أية تطورات عسكرية قد تتجاوز الأراضي العراقية وتمتد إلى داخل أراضي إيران لملاحقة من تراهم القوات الأمريكية خطراً على الأمن في العراق.

الملفت للانتباه أن إيران التي ظلت تتجاهل الجوار الإقليمي العربي، بالذات، في تعاملها مع أزمة ملفها النووي، تجاهلت أن ردود الفعل العربية على مثل هذا التجاهر لا يمكن أن تتساوى مع تجاهل إيران لردود فعل هذه الدول إزاء سياسات إيران الخاطئة في العراق. ورغم ذلك مارس الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد سياسة الخطأ في التعامل مع الجوار الإقليمي وذهب إلى أمريكا اللاتينية يبحث عن تحالف "الثوار" مع زعماء اليسار اللاتينيين الجدد ابتداءً من هوجو شافيز رئيس فنزويلا، ودانيال أورتيجا رئيس نيكاراغوا، ورافائيل كوريا رئيس الكوادر.

يبدو أن الرئيس أحمدى نجاد لم يتوقع أنه وهو يدشن تأسيس هذا "الحلف الثوري" لمواجهة "الإمبريالية الأمريكية" ستكون كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية قد سبقته في تأسيس "حلف المعتدلين". وإذا كان الرئيس الإيراني قد أعلن مع الرئيس شافيز عزمهما على إنشاء صندوق مشترك بـ "بلايين الدولارات" لتمويل الدول النامية لتخفيف اعتمادها على الولايات المتحدة، والإفلات من القيد الإمبريالي الأمريكي، فإن دول مجموعة "٢+٦" القريبة جداً من الحدود الإيرانية أعلنت تأييدها لأهداف خطة أو استراتيجية الرئيس الأمريكي الجديدة في العراق ومن بينها المواجهة مع الوجود الإيراني في العراق، ليس هذا فقط بل إن وزير الخارجية السعودي قد ألمح إلى أن السعودية ستجد نفسها مدفوعة لدعم استقرار السوق النفطية الدولية في حالة ما إذا قررت إيران استخدام نفطها كسلاح في المواجهة مع الولايات المتحدة، أي في حالة ما إذا لجأت إلى وقف تصدير نفطها. الوزير السعودي قال بهذا الخصوص: "إن سياسة السعودية واضحة في هذا المجال فنحن نأخذ مسئوليتنا بجدية كبيرة جداً ونبقى على سوق صحية بالنسبة للمستهلكين والمنتجين".

دبلوماسية التحالفات هذه بين رايس وأحمدى نجاد تكشف أن المواجهة بدأت تأخذ أبعاداً جديدة تتجاوز البرنامج النووي الإيراني، بما يعنى كشف الأوراق. فالأزمة بين الولايات المتحدة وإيران ليست حول البرنامج النووي الإيراني كما تشيع واشتطن، ولكن حول النظام الإسلامي الإيراني الحاكم في طهران وأيديولوجيته السياسية وأنشطته الإقليمية وبالتحديد سياسة العداء لإسرائيل، ودعم منظمات المقاومة التي تصفها الولايات المتحدة بـ "الإرهاب"، وعرقلة أي عملية تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، وأخيراً عرقلة الديمقراطية في العراق (!).

تجاوز حدود الأزمة من البرنامج النووي إلى القضية العراقية كفيل بوضع المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران أمام تحديات شديدة الخطورة قد تتراجع فيها دبلوماسية التحالفات إلى صراعات ساخنة، عندها ستكون الأطراف الأخرى المشاركة في هذه التحالفات أمام استحقاقات ربما لم تفكر أو تتوى الخوض فيها.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

كيف نفهم الشارع الإيراني؟

How relevant is the Iranian street ?

Karim sadjadpour, the Washington quarterly, winter 2006 - 2007.

إعداد : سمير زكى البسيونى

باحث فى العلوم السياسية

٦

منذ أن قامت الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ وتعدد ملفات السياسة الخارجية الإيرانية بين قضايا إقليمية ودولية وعلاقات خارجية سواء مع دول الجوار أو القوى الدولية، ورغم تعدد ملفات السياسة الخارجية الإيرانية إلا أن القضية النووية والعلاقات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ما تزال من أهم قضايا السياسة الخارجية لإيران.

وتسعى القيادة الإيرانية دائماً إلى وضع خطوط حمراء وثوابت جامدة حول هذه القضايا وذلك بزعم أن قضايا مثل الملف النووى وعدم إقامة علاقات مع الولايات المتحدة إنما تمثل مطلباً لا يمكن التنازل عنه ليس للقيادة الإيرانية وإنما للشعب الإيراني.

ورغم ذلك يرى بعض المحللين أن موقف الشعب الإيراني ليس بهذه الحدة أو الجمود بالنسبة لهذه القضايا، فهناك توجه كبير لدى غالبية أفراد الشعب الإيراني للاهتمام بقضايا أخرى خاصة القضايا الاقتصادية وتوزيع عائدات النفط.

من هنا تكتسب هذه الدراسة والتي أعدها كريم سجاد بور المحلل بمجموعة الأزمات الدولية بواشنطن دى سى، ونشرتها دورية (Washington quarterly) بعنوان (كيف نفهم الشارع الإيراني ؟) أهميتها وذلك لعدة اعتبارات أهمها، أنها تقدم رؤية تحليلية إيرانية للشارع الإيراني، ولكنها رؤية من الخارج تحاول تقديم وجهة نظر مغايرة لما يأتى من داخل إيران حول الدعم الشعبى لأهم ملفات السياسة الخارجية الإيرانية خاصة الملف النووى الإيراني والعلاقات مع الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى تناول الدراسة لمسألة العلاقات بين المؤسسات المنتخبة والمعيّنة والفجوة الكبيرة الموجودة لصالح المؤسسات المعينة خاصة المرشد ومجلس صيانة الدستور، كما تتناول أيضاً انتخابات الرئاسة الماضية وموقع قضايا السياسة الخارجية فى برامج المرشحين فى هذه الانتخابات، وتحاول الدراسة فى النهاية أن تجيب على السؤال الأهم وهو، هل تتوافق مطالب المواطنين الإيرانيين مع سياسة إيران الخارجية؟، وفيما يلي نص الدراسة.

الثوريين الإصلاحيين بإجراء استطلاع مستقل ووجد أن ٧٥ ٪ من الإيرانيين يفضلون وجود علاقات مع الولايات المتحدة، ولهذا تم القبض عليه وسجن لفترة وجيزة بسبب نشر هذه النتائج، ووجهت إليه السلطات الإيرانية تهمة "الارتباط بالعناصر الأمريكية والمخابرات البريطانية"، وهى الجهات التى ترى الحكومة الإيرانية أنها تمارس "حرب نفسية"

تعد مسألة قياس الشعور الشعبى فى إيران مسألة صعبة جداً، فعلى المستوى المحلى يتم السماح بصورة نادرة بإجراء استطلاعات رأى مستقلة. كما أن نتائج الانتخابات تكون مدعومة فى أغلب الأحيان من جانب الحكومة، ورغم ذلك توجد بعض المحاولات التى يقوم بها بعض الأشخاص أو الجهات، ففي عام ٢٠٠٢ قام عباس عبيدى وهو أحد

تهدف إلى إسقاط النظام.

ورغم عدم وجود ضمانات لما يسمى بـ "حرية ما بعد الخطاب"، ورغم أن الإيرانيين يعتبرون من أكثر المجتمعات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هناك حالة من الارتياح والشك من الاستطلاعات الرسمية الأمر الذي يقلل من مصداقية الاقتراعات التي تتم عبر الهاتف. علاوة على هذا وعلى المستوى الاجتماعي يقترب الإيرانيون من ٧٠ مليون نسمة الأمر الذي يزيد من صعوبة الإجابة على سؤال "ماذا يريد الإيرانيون؟".

في ظل غياب مقاييس موحدة للرأي العام، ووسائل بديلة لمعرفة الآمال والطموحات التي يريدها الشعب، في ظل غياب كل هذا يتأكد لدينا أن الانتخابات في إيران ليست نزهاء، فالمرشحين يتم اختيارهم في البداية من قبل مجلس صيانة الدستور الغير منتخب، حيث يقوم المرشد الأعلى للجمهورية بتعيين ستة من الأعضاء من أصل ١٢ عضو ويقوم بتعيين الباقي رئيس السلطة القضائية الذي يعين في الأساس عن طريق المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئي الأمر الذي يعنى أن أعضاء المجلس سيدينون بالولاء للنظام الثيوقراطي، ويعنى أيضاً أن المجلس سوف يمنع المرشحين العلمانيين من دخول أى انتخابات، بالإضافة إلى منع المرأة من دخول سباق الانتخابات الرئاسية.

أثناء انتخابات الرئاسة الإيرانية في يونيو ٢٠٠٥ كان هناك سبعة مرشحين يتنافسون في هذه الانتخابات كان أبرز هؤلاء الرئيس السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، فقد أعلن رفسنجاني أن هدفه هو إصلاح العيوب والأخطاء والقضاء على المشكلات الاقتصادية وإنهاء العزلة الدولية المفروضة على إيران، أما القائد الثوري السابق محمد باقر قاليباف والذي يرأس مدينة طهران حالياً فقد وعد باحترام القانون، أما رجل الدين المعتدل حجة الإسلام مهدي كروبي فقد وعد في حالة فوزه بـ ٥٠٠٠٠ تومان (حوالي ٦٠ دولار) شهرياً لكل إيراني. أما مصطفى معين الذي كان يعد أمل حركة الإصلاح فقد ركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، أما رئيس بلدية طهران في هذا الوقت محمود أحمدى نجاد فقد أقسم على محاربة الفساد وإعادة توزيع عائدات النفط على مواطني الفقراء من الإيرانيين.

وإذا كانت هناك سمة مشتركة بين المرشحين فقد تمثلت في التغيير، فقد أقر الجميع تقريباً بالحالة السيئة للاقتصاد والفساد وياس الشباب، والعديد منهم بما فيهم رفسنجاني أعلن أن هناك ضرورة للعلاقات مع الولايات المتحدة. حتى التيار المتشدد الذي تمثل في أحمدى نجاد أعلن بأنه غير مصر على دفع البلاد نحو قالب ديني متشدد، كل هذا دفع بعض المحللين إلى التعليق على برامج المرشحين الانتخابية بـ "أن كل شخص يتحدث عن الإصلاح يعنى أنهم يعترفون بأن ما كانوا يقومون به خلال الـ ٢٦ عاماً الماضية كان خاطئاً".

أما بالنسبة للقضايا الغير مطروحة في الحملات الانتخابية للمرشحين فقد كانت واحدة، فرغم الموقف الثابت للجمهورية الإسلامية من إسرائيل، لم يتعهد أى من المرشحين بالدفاع عن القضية الفلسطينية أو مواصلة سياسة متشددة ضد إسرائيل أو "الكيان الصهيوني" فقد ذكر بالكاد في برامج المرشحين، أيضاً على الرغم من انتشار فكرة واحدة في وسائل الإعلام سواء الإيرانية أو الغربية بتمسك الإيرانيون بالقوى بالمشروع النووي إلا أنه لم يقيم مرشح واحد بالتعهد باتباع موقف نووي متشدد، وعلى الجانب الآخر أعلن كبير مساعدى رفسنجاني محمد عطرى أنفار بأن رفسنجاني سوف يعلق تخصيص اليورانيوم في حالة انتخابه رئيساً للبلاد.

ورغم ذلك وعلى الرغم من الحقيقة القائلة بأن الشباب الإيراني يطمح في التكامل مع المجتمع الدولي أكثر من مسألة تخصيص اليورانيوم، والتقارب مع الولايات المتحدة أكثر من مسألة مواجهة إسرائيل فإنه لا يمكن القول أن سياسة إيران الخارجية تعكس بأى حال من الأحوال هذه الطموحات خاصة في عهد أحمدى نجاد، وربما يعود هذا إلى الحقيقة القائلة بأن السلطات الدستورية الممنوحة للمؤسسات المنتخبة في إيران مثل الرئاسة والبرلمان مقزومة عند مقارنتها بالسلطات الممنوحة للمؤسسات الغير منتخبة مثل المرشد الأعلى للجمهورية ومجلس صيانة الدستور. وعلى الرغم أن خامنئي يسعى دائماً إلى إصباح الإجماع الشعبى على قراراته إلا أنه لم يظهر أبداً هذا الإجماع بشكل عملي من جانب الشعب على قرارات خامنئي الأمر الذي يجعلنا نطرح بعض التساؤلات مثل، هل تتوافق مطالب المواطنين مع سياسة إيران الخارجية؟، هل يهتم الناس بسياسة الحكومة الخارجية؟، إذا كان الأمر كذلك وآراء الناس مهمة، هل يبدأ الناس بالثورة؟

فلسطين: أداة تجنيد إقليمية وليست محلية

في الحقيقة يبدو توجه إيران تجاه إسرائيل مسألة محيرة، ففي الوقت الذي أقرت فيه معظم الحكومات العربية بما في ذلك الزعماء الفلسطينيين الحاليين بوجود إسرائيل نجد أن إيران الغير عربية تواصل الدعوة نحو استئصال الدولة اليهودية، فقد هاجم أحمدى نجاد إسرائيل مرات عديدة وطالب بـ "مسحها من على الخريطة" أو نقلها، كما رفض فكرة المحرقة ووصفها بالأسطورة. المهم هنا أن أحمدى نجاد واجه النقد الشديد من جانب المجتمع الدولي بقوله أن كلماته هي كلمات الأمة الإيرانية. أحمدى نجاد أكد أن الشعب الإيراني يوافق في كراهيته الحادة لإسرائيل، وعلى الرغم من مرور ثلاثة عقود من النداءات الداعية لتحرير القدس فإن نظام إيران لم يستوعب حتى الآن الحقائق الضرورية، فليس هناك من سبب معقول يجعل من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قضية الاهتمام الأساسية للمواطن الإيراني المتوسط. فإيران ليس لها نزاعات إقليمية

مع إسرائيل، ولا توجد مشكلة لاجئين فلسطينيين في إيران، وإلى يومنا هذا يصل عدد الجالية اليهودية في إيران إلى ٢٥٠٠٠ وهو أكبر عدد لليهود في منطقة الشرق الأوسط خارج إسرائيل، وعلى الرغم من أن النظام الحاكم في طهران مستمر في تشويه سمعة إسرائيل والاحتفاء بالفلسطينيين في وسائل الإعلام إلا أن الكثير من المحللين يرون أن المسألة لا تخرج عن دائرة النفاق.

من سخرية القدر أن الشعور المعادي لإسرائيل بين الإيرانيين كان أقوى وأوضح في الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، فأثناء عهد الشاه محمد رضا بهلوي كانت علاقة الشاه القوية مع إسرائيل مكروهة على المستوى الشعبي في إيران ناهيك عن أن الموساد الإسرائيلي كان له عملاء داخل إيران، وقيل أنهم كانوا يقومون بتدريب قوات الشرطة الإيرانية وخاصة السرية منها والتي كانت منتشرة في كل مكان ومعروفة باسم السافاك، وعندما سقطت الملكية في إيران بقيام الثورة سلمت مفاتيح السفارة الإسرائيلية في طهران إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن آية الله الخميني أن ثورة إيران الإسلامية سوف تزحف تدريجياً حتى تقوم بتحرير القدس وأصبح شعار القضية الفلسطينية وسلخ الكيان الصهيوني من أهم العلامات البارزة في السياسة الخارجية والداخلية للجمهورية الإسلامية في إيران.

بعد ثلاثة عقود على الرغم من أن هناك الكثير من الشباب الإيراني لديه الرغبة في الزحف نحو القدس إلا أن هذا الشباب محاصر بالبطالة والتضخم، فجيل ما بعد الثورة يرى أن الأفكار الأولى التي حملتها الثورة مثل معاداة الصهيونية ومناهضة الاستعمار والماركسية، لم تجلب لإيران سوى السمعة الدولية السيئة، والعزلة السياسية والأزمات الاقتصادية، ولهذا ففي صيف ٢٠٠٢ خرجت الاحتجاجات تنادى بشعارات الديمقراطية والحرية وكان هناك شعار بارز هو "ينسى فلسطين، ويفكر بشأننا".

على الرغم من التعاطف الذي يبديه العديد من النخبة السياسية في إيران تجاه قضية فلسطين فإنهم يرون أن الحقيقة تقول أن خطابات الحكومة نحو إسرائيل فاشلة. وقد ترددت في طهران أصوات تطالب بإعادة تصحيح الأوضاع، فقد صرح علي رضا علوي تبار الإصلاحى الثورى قائلاً "نحتاج لإعادة اختراع أنفسنا، لا يجب أن نهتف الموت لإسرائيل بل يجب أن نهتف تعيش فلسطين، ليس من الضروري أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم"، أيضاً قامت جبهة المشاركة الإصلاحية بتوجيه الانتقادات لأحمدى نجاد على تصريحاته المناهضة لإسرائيل حيث أعلنت الجبهة أن "البلاد عندما تواجه أزمة دولية فإن مثل هذه التصريحات تؤدي إلى زيادة الأعباء السياسية وتؤثر على الأمن والمصالح الاقتصادية" حتى بعض الأصوات المحافظة قامت بتوجيه انتقادات لأحمدى نجاد

مثل حشمت الله فلاحت زاده الذى وجه انتقاداً مماثلاً للانتقاد السابق.

يمثل دعم إيران المستمر لحزب الله وحركة حماس أحد أهم الأسس التي تقوم عليها حالة عدم الرضا عن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، حيث يتلقى عمال الإغاثة في إيران العديد من الشكاوى من ضحايا الزلازل الإيرانيين الذين يؤكدون أن حكومتهم ستكون أسرع في إرسال الدعم إذا كان الزلزال في غزة أو جنوب لبنان، ففي أعقاب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان عرضت إيران المساعدة في تمويل وإعادة بناء جنوب لبنان الأمر الذي سبب في ظهور موجة استياء كبيرة داخل إيران، حيث يعلق أحد سكان العاصمة طهران على ذلك قائلاً "نحن الإيرانيون نؤمن برأى وهو أن نوفر البيت الخاص وبعد ذلك نوفر المسجد"، الكثير من الناس يؤمن بهذا الرأى وهو أن الحكومة يجب أن تساعد مواطنيها أولاً وبعد ذلك تساعد الناس في لبنان.

إيران ترى بأنها مرتبطة بمعركة ضد الولايات المتحدة من أجل الزعامة الإقليمية، والتأثير في قلوب وعقول الشعوب العربية والإسلامية، وفي إطار مواجهة الولايات المتحدة استهدفت إيران أيضاً الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة مثل مصر، الأردن، والمملكة العربية السعودية. وترى إيران أن هذه الحكومات "المخزية" تقوم بالتسيق والتعاون مع الولايات المتحدة لكن سكان هذه الدول ناضجون للاستخدام. في هذا السياق يقوم أحمدى نجاد بتوجيه الشجب والعداء لإسرائيل وذلك لجلب العار على الزعماء العرب المواليين لواشنطن وذلك من أجل إحراز نقاط سياسية على الشارع العربى والإسلامى الأمر الذى يجعل أحمدى نجاد نجماً لامعاً في سماء بعض العواصم العربية مثل القاهرة وعمان ودمشق. ورغم أن مثل هذه الاستراتيجية قد تساهم في ارتفاع أسهم طهران في الوقت الحاضر فإن ثمة معوقات قد تقف في طريقها أهمها حقيقة أن إيران دولة شيعية فارسية، حيث تاريخ يمتد إلى ١٤٠٠ سنة من العلاقات المعقدة بين العرب وإيران.

صنع الدعم للمشروع النووي :

نفس الأمر يمكن ملاحظته عند النظر للقضية النووية ففي أوائل عام ٢٠٠٦ قام المثات من تلميذات المدارس الإيرانية بحضور اجتماع من تنظيم الحكومة وذلك لمساندة البرنامج النووى لإيران، وقامت التلميذات برفع استعارات والإعلانات المكتوبة يدوياً بالفارسية والإنجليزية وموجهة لوسائل الإعلام الخارجية تؤكد مساندة الشعب الإيراني للبرنامج النووى. في اليوم التالى نشرت صحيفة الفاياننشال تايمز صورة صفحة أولى لفتاة إيرانية تحمل لافتة بعنوان "الطاقة النووية حقنا الواضح"، وكانت كلمة "نووية" مكتوبة بشكل خاطئ حيث حملت اللافتة عنوان

"الطاقة الغير واضحة حقنا الواضح". هذه الحادثة بشكل من الأشكال تمثل بعض جهود الحكومة الجادة، لكنها خرقاء، لتسليط الضوء على أن المشروع النووي يلقي الدعم الشعبى الواسع داخل إيران، والسؤال هنا كيف يمكن لفتاة عمرها ١٤ عاماً أن تفهم معنى تخصيص اليورانيوم بشكل واضح، وقد علق على هذا مستشار رفسنجاني قائلاً: "إذا سألت إيرانياً هل تريد هذا الحق أم لا فإنه سيقول نعم، لكن إذا سألته ما الطاقة النووية فإنه لا يكون قادر على إخبارك ما هي".

المهم أن طهران تؤكد للجمهور الإيراني أن هدف فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة ليست منع إيران من تخصيص اليورانيوم واستخدامه كسلاح نووى لكن لمنع إيران من الوصول إلى الطاقة النووية لكي تبقى متخلفة ومعتمدة على الغرب، وفي هذا الإطار يقول كبير المفاوضين الإيرانيين على لاريجاني "يريد الغرب صنفان من الأمم: الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية ويمكنها أن تتقدم، ودول أخرى يقتصر إنتاجها على عصير الطماطم ومكيفات الهواء".

حتى أولئك المتعاطفين مع مشروع إيران النووي والمنتقدين للولايات المتحدة يرون أن الحكومة تتلاعب بـ "الرأى العام"، حيث "تقمع الحكومة الرأى الشعبى بشكل ثابت، أما عندما يتعلق الأمر بالبرنامج النووي فإن الحكومة تتحدث باسم الناس" وفي حوار مع الفايانانشيال تايمز رفض نائب وزير الخارجية السابق عباس مليكى الفكرة التي تقول بأن البرنامج النووي يقاد بالمطلب الشعبى .

وتؤكد التقارير أن فرحة طهران الرسمية على الاختراق النووي والتي شاركها فيها قطاع كبير من المجتمع الإيراني لا يجب أن تؤخذ كدليل على أن الشعب الإيراني يشارك الحكومة في وجهة نظرها ولا يجب أن يكون ذريعة لاستخدام القوة ضد المواطنين الإيرانيين. لأن الرأى العام الإيراني لا يرى أن القضية النووية تمثل له مسألة حيوية لأنها لا يمكن أن تحل له مشاكله اليومية مثل البطالة، كما أن هذا المشروع لن يساعد على تحسين روابط إيران التجارية مع باقى دول العالم، وتحسين أداء الاقتصاد.

كريستوفر دى بيلاجى المراسل الاقتصادى الذى قضى سنوات عديدة في طهران يؤكد هو الآخر أن هناك شكوك حول الدعم الإيراني للشعبى للمشروع النووى.

يقول كريستوفر دى بيلاجى "أن الإيرانيين يدعمون طموحات إيران النووية يسعون أن يكونوا مؤيدين أقوياء للجمهورية الإسلامية وهم فى الحقيقة أقلية، واليوم فى إيران يهتم الناس بالقضايا الدنيوية التي تمس أمور حياتهم اليومية مثل أسعار المنتجات أو تغيير الشروط المطلوبة للخدمة العسكرية، وفى الأربع سنوات التي قضيتها فى إيران لم أشاهد أبداً مناقشة تلقائية حول البرنامج النووى بين طبقة الإيرانيين المتوسطين.

صحيح أن استطلاعات الرأى القليلة المدعومة من جانب المؤسسات الحكومية المحافظة تظهر وجود رأى عام قوى داعم أو مؤيد للبرنامج النووى الإيراني لكن سمة أسباب عدة تدفع نحو إثارة الشكوك حول نتائج هذه الاستطلاعات أهمها: الانقصال الواضح بين المواطن الإيراني والقضايا السياسية، والغموض الكبير الذى يحيط بدورة الوقود النووى، يضاف إلى ذلك سيطرة أجهزة الإعلام الإيرانية المحلية مباشرة على مناقشة وبحث هذا الموضوع.

قدمت الحكومة الإيرانية البرنامج النووى باعتباره مشروع وطنى مدعوم من قبل كل إيراني وكقضية فخر وطنى، الأمر الذى دفع المراسلين الأجانب الذين يزورون إيران إلى القول بأن كل الإيرانيين بغض النظر عن توجهاتهم السياسية متحدين وراء برنامج إيران النووى .

ويبدو الرأى العام فى إيران أكثر تلوناً مما تسعى الحكومة الإيرانية إلى إقناع العالم به، فالكثير من الإيرانيين، حتى الغير متعاطفين مع النظام الإيراني يؤيدون فى بعض الأحيان طموحات إيران النووية وذلك لعدة أسباب أهمها: أن إيران تحتاج إلى مصدر آخر بديل للطاقة بعد أن تنفذ مصادر النفط، أيضاً لأن إيران تعيش فى منطقة مضطربة يوجد بها العديد من الدول التي تمتلك السلاح النووى مثل الهند وباكستان وإسرائيل وهذا لا يلزم إيران أن تكفى فقط ببرنامج نووى لتوليد الطاقة ولكن أيضاً بامتلاك السلاح النووى؟

ورغم ذلك يبدى العديد من الإيرانيين القلق حول البرنامج النووى الإيراني خوفاً من جر إيران إلى مواجهة عسكرية، فما زالت آثار الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) التي كانت إحدى أكثر الحروب دموية فى النصف الثانى من القرن العشرين موجودة حتى الآن، حيث خلفت هذه الحرب حوالى ٥٠٠٠٠٠٠ إيراني بين قتيل وجريح ناهيك عن الآثار الاقتصادية الكارثية التي ما زال الاقتصاد الإيراني يعاني منها حتى الآن.

سمة آراء داخل إيران ترى أن أسلوب التشدد والتصعيد الذى تتبناه الحكومة المتشددة الحالية بزعامة أحمدى نجاد كانت فى صالح البرنامج النووى الإيراني، فما يحدث فى العراق من عنف وإراقة دماء والارتقاع الكبير فى أسعار النفط كل هذا دفع الغرب إلى التقارب مع إيران وتقديم (سلة الحوافز) إليها بالإضافة إلى عرض مشروط للحوار من جانب الولايات المتحدة مع إيران، بينما أدت فكرة "حوار الحضارات" التي تبنتها الحكومة الإصلاحية بزعامة محمد خاتمي طوال الثماني سنوات التي قضتها فى الحكم إلى وضع إيران ضمن دول "محور الشر

الثورة الشعبية : جسر بعيد جداً ؟

لهذا، إذا لم يستيقظ الإيرانيين كل صباح ليفكروا فى تخصيص اليورانيوم أو مصير فلسطين، فى أى شئ

يفكروا ولماذا ؟، الجواب ببساطة يتعلق بالنواحي الاقتصادية ففي الواقع معدل دخل الفرد في إيران اليوم يعادل نصف دخل الفرد فيما قبل سقوط الشاه، ويرى دي بيلاجي أن أكثر الإيرانيين يفضلون الحديث عن أسعار الغذاء أكثر من البرنامج النووي، ويرون أن الوعود الثورية لحل المشكلات الاقتصادية لم تنفذ بشكل كبير.

إن التحدي الأساسي للنظام الإيراني، على أية حال، لا يتمثل فقط في المشكلات الاقتصادية أو متوسط عمر الإيرانيين، ولكن الأكثر من هذا أن ثلثي عدد السكان في إيران دون الـ ٢٢ سنة وبالتالي فهم لم يعيشوا عصر القمع والفساد في عهد الشاه ولذلك فليس لهم ولاء قوي للثورة أو الجمهورية الإسلامية. في بداية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ شجع الخميني أفراد الشعب على زيادة النسل من أجل إيجاد مجتمع إسلامي متين، وهو الأمر الذي أزهق النظام بشكل كبير في الفترة الحالية فأطفال الثورة يكافحون الآن من أجل دخول الجامعة والحصول على وظيفة مناسبة، كما أدت وسائل الاتصال الحديثة مثل الأقمار الصناعية والإنترنت إلى إطلاعهم على نظرائهم في باقي دول العالم وأصبحت لديهم الرغبة في الحصول على نفس الفرص والحريات.

ورغم أن كافة الشواهد تؤكد أن حالة السخط الشعبي في إيران أصبحت واسعة الانتشار، وأن أغلبية الإيرانيين يتطلعون إلى إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، إلا أنك عندما تسأل كيف ومتى يحدث هذا التغيير تجد مجموعة من الأفكار الخرسانية الجامدة المصحوبة بتمنيات بالألا يصاحب هذا التغيير أي عنف أو إراقة دماء .

بعد القضاء على نظام طالبان في أفغانستان تعاطف بعض الإيرانيين مع فكرة التدخل الأمريكي في طهران، ولكن بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العراق المجاور، انخفضت وتيرة الحديث عن تغيير النظام في إيران وزادت الشكوك حول المخططات الأمريكية في المنطقة وبالرغم من أن السكان الإيرانيين يبقون جديلاً أقل عداءً للأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الولايات المتحدة باحتلالها للعراق فقدت ميزة سياسية هامة في الشارع الإيراني .

العديد من الإيرانيين نظروا إلى المشروع الأمريكي في العراق على أنه لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية بقدر ما هو مشروع يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي، ولهذا لا أحد في إيران الآن ينظر إلى العراق كنموذج للتغيير. وكما يقول أحد سكان العاصمة طهران "عندما ننظر إلى الوضع في العراق لا ننظر إليه على أنه خيار بين الديمقراطية والتسلط بقدر ما هو خيار بين الاستقرار والاضطراب، والإيرانيين سعداء ولكنهم لا يريدون أن يحدث هذا الأمر في بلدهم"، فقبل حرب

العراق كان هناك أمل كبير لدى الإيرانيين في تغيير سريع وغير عنيف للنظام ولكن ما حدث في منطقة الشرق الأوسط من فوضى جعل معظم الإيرانيون حتى المعارضين للنظام يفضلون استمرار هذا النظام بدلاً من العيش في جو من عدم الاستقرار والاضطراب، فهم يفضلون التعامل مع شيطان يعرفونه بدلاً من آخر لا يعرفونه

بالرغم من حالة السخط الشعبي إلا أن الحقائق الموجودة على الأرض تؤكد أن فرص التغيير ليست كبيرة وذلك لعدة أسباب أهمها أنه لا توجد قناة منظمة للتعبير عن حالة السخط الشعبي، كما لا توجد حركة معارضة موحدة يمكن الوثوق بها، وداخلياً، حركة الإصلاح الموجودة في الداخل غير قادرة على اتخاذ إجراءات حاسمة، فهم لا يريدون مثلاً السير في طريق المعارض أكبر كنجي الذي طالب بإجراء استفتاء على النظام، أضف إلى هذا أن هناك عدد قليل جداً من الناس قد تكون لديهم الرغبة في الخروج للشارع للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية مادام لديهم الحد الأدنى الذي يمكنهم من المعيشة، كما أن الدعم يأتي للنظام الإيراني من خلال ٢٠ ٪ من السكان هم قوات الجيش وبعض الفئات الأخرى التي يمكن الاعتماد عليهم في التصويت لصالح التيار المحافظ وهم طبقة البازار (رجال الأعمال أو التجار) ورجال الدين الذين يستثمرون بشكل جيد في ظل الوضع الراهن

المشكلة هنا أنه ليس من الواضح هل سستظل الصلة مقطوعة بين الرأي العام في الداخل وبين السياسة الخارجية الإيرانية على المدى البعيد ففي الوقت الذي يسعى فيه الشباب الإيراني إلى تحقيق التكامل مع المجتمع الدولي يقوم الرئيس أحمدي نجاد بمزيد من التصرفات التي تزيد من العزلة الدولية على إيران، فمسألة السياسة الخارجية الإيرانية ليست مسألة الزيد والخبز ولكنها المشكلة أنه في ظل حاجة الداخل للأموال الإيرانية توجه هذه الأموال إلى دعم حزب الله وحركة حماس، أو توجه إلى البرنامج النووي الذي ما زالت فوائده مجهولة حتى الآن، ورغم كل هذا فإن مسألة العزلة المفروضة على الإيرانيين لم تدفع الشعب الإيراني للثورة حتى الآن.

مؤخراً تم الكشف عن وثيقة للخميني تعود إلى عام ١٩٨٨ والتي يعترف فيها بمواصلة الحرب العراقية - الإيرانية لإزالة صدام حسين بالقوة، ولكن إرهاب الحرب للشعب الإيراني دفعته إلى تجرع "كأس السم" والموافقة على وقف إطلاق النار، وذلك بعد ثماني سنوات من الحرب بلغت فيها خسائر إيران حوالي ٥٠٠٠٠٠ إيراني بين قتيل وجريح. واليوم تواجه القيادة الإيرانية مجتمع ثوري مرهق وتدرك أنه لا يمكنها أن تطلب من الشعب تقديم المزيد من التضحيات وذلك للإبقاء على السياسة الخارجية المتحدية لإيران.

دراسة

دول الخليج العربي في ظل التحديات النووية لإيران

The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenges.
The Henry L. Stimson Center, May 26, 2006

في خضم الأزمة المتصاعدة حول البرنامج النووي بين إيران والمجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، والقاضي بفرض عقوبات على إيران، تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام مأزق الخيارات المتناقضة، فهي من ناحية مدفوعة بفعل الأخطار الأمنية والبيئية المحتملة لهذا البرنامج إلى تبني سياسة متشددة تجاهه تقوم على رفض فكرة نشوء دولة نووية جديدة في المنطقة، وتدعيم التعاون العسكري مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها من ناحية أخرى، لا تتحمل التداعيات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لأنها تدرك أنها سوف تكون أول من سيدفع ثمنها. من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على موقف دول الخليج من أزمة الملف النووي الإيراني، وتداعياته المحتملة، ومن التحركات الإقليمية الإيرانية خصوصاً داخل العراق ولبنان وفلسطين. وفيما يلي نص الدراسة:

الانقسامات السياسية والتركيبية الحاكمة تدفع إلى تقسيم العراق مما يمكن معه وصف الحال على أنه ورطة أكثر سوءاً على الصعيد الأمني والسياسي، وهو ما يدفع الدول المجاورة إلى التدخل في الشؤون العراقية إما بهدف المحافظة على أمنها أو المشاركة والتدخل من جانبها لنصرة فئة على أخرى.

وفي الواقع فإن إيران في عيون الدول العربية هي المستفيدة الحقيقية من سقوط صدام حسين ونظامه. فقد أصبحت هي التهديد الأشد وطأة الذي يؤثر على استقرار ما يجاورها من بلدان، وقبل إقامة الجمهورية الإسلامية كان الشاه بمثابة الحاكم الطاغى المستبد الذي يعتبر نفسه شرطى المنطقة، كما أن الدول العربية لم يكن لديها أي شك في إمكانية أن يتلاعب بها، ولكن الآن أصبحت هناك مخاوف واضحة نتيجة الثورة الإسلامية، وأصبح أمر تكوين نظام أمني مستقر في منطقه الخليج أمراً مستبعداً خاصة

قد تكون الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والتي أطاحت بصدام حسين ونظامه دعمت الوضع الأمني والإستراتيجي في الخليج والتي ظلت طويلاً تحت تهديدات السياسة العراقية بقيادة صدام حسين والتي ترتب عليها ثلاثة حروب في منطقة الخليج أسفرت نتائجها عن عدم استقرار في المنطقة حتى الآن وجاءت نتائجها خلاف كل التوقعات حيث تدهورت الحالة الأمنية في منطقة الخليج بالكامل، كما امتد هذا الوضع المتوتر لدول الجوار الحدودي مع العراق.

وعلى الرغم من سقوط صدام وزوال خطره في هذا الوقت حيث لا توجد دولة عراقية قادرة على تهديد أمن المنطقة، إلا أن الوضع الحالي في العراق داخلياً يدفع في اتجاه الفوضى وعدم استتباب الأمن بل قد تدفع الأمور إلى حرب طائفية (دينية)، حيث تتقاتل الغالبية الشيعية وباقي طوائف العراق في ظل غموض الوضع في العراق، حيث

مع تولى الجيل الثانى من الثوار الإيرانيين للسلطة والتي عادوا بها إلى بداية الثورة الخمينية، حيث يعملون جاهدين الآن للوصول إلى تقنية نووية عالية لدورة الوقود النووي الكاملة والدخول إلى مرحلة تخصيب اليورانيوم، وقد تم دعم هذا البرنامج من قبل جميع المسؤولين الإيرانيين، ومن هذا المنطلق وما يشابهه فإن الحكام الإيرانيين يرغبون فى تحدى الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية.

من المفترض أن يتوقع الجميع أن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي وهى: المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت، وعمان دورا رئيسيا فى مفاوضاتها مع إيران والتي تهدف إلى إقناعها بالتخلي عن فكرة استكمال دورة الكاملة، ولكنهم حتى الآن لا يزالوا على هامش تنفيذ هذا الهدف، ويبدو لنا من الوهلة الأولى أن هذا التكاثر والتحرك السلبي يشوبه نوع من عدم الصحة والصواب، إلا أنه من خلال التحليل الدقيق يتكشف لنا قسما من العقلانية والمنطق فى هذا التصرف والذي يبرر الصمت المضطرب والمثابر لدول الخليج العربية.

تحديد الأولويات: إيران النووية ضد العراق

حاول المسؤولون الإيرانيون تكرار التأكيد على سلمية نواياهم، وهو ما بدا جليا فى قيامهم بزيارات دورية لدول الخليج العربى للتأكيد على صحة هذه الفكرة، ولكن فى ظل لعبة السيطرة التى تنتشر الآن فى الخليج، فإن القوى المستبعدة هى الأكثر فاعلية، ويبدو أن الدول المجاورة لإيران والأكثر قربا منها لن ترضى أن تقف موقف المشاهد، وفى الوقت نفسه فإن تراخى وتكاسل دول الخليج العربى يعكس كلا من عدم ثقتهم فى إيران بالإضافة إلى اعتمادهم الكلى على الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لأنهم.

وفى مايو ٢٠٠٥ وأثناء زيارة السيد حسن روحانى السكرتير الأعلى لمجلس الأمن القومى لدول الخليج شن ريتشارد ليبرون سفير الولايات المتحدة فى الكويت هجوما حادا على إيران على خلفية مواصالتها لبرنامجها النووى وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل وتدخلها فى العراق وإعاقتها لعملية السلام فى الشرق الأوسط ورعايتها للإرهاب، وهو ما أثار ردود فعل واسعة النطاق داخل الكويت يأتى فى مقدمتها تصريحات جاسم الخرافى رئيس مجلس الأمة الكويتى الذى انتقد تدخل السفير الأمريكى فى الكويت فى الشئون الداخلية للدولة قائلا: "يجب على الجميع عدم التدخل فى خصوصياتنا مثلما نحترم آراء الآخرين ولا نتدخل فى خصوصياتهم".

وعلى الرغم من قلق جميع المسؤولين فى الخليج العربى مما يتعلق بطموحات إيران النووية بالإضافة إلى شكهم الذى دام من أغسطس ٢٠٠٢ وحتى أواخر ٢٠٠٥ فى النوايا الإيرانية، إلا أنهم لا يزالوا صامتين ومترددتين حتى الآن، فقد أزعجهم ما فعلته إيران والأحداث التى جرت فى العراق. وفى يناير عام ٢٠٠٥ علق الأمين العام لمجلس

التعاون الخليجي السيد عبد الرحمن عطية قائلا أن "المملكة العربية السعودية ودول المجلس الأخرى لا تجد أية تفسيرات لمثل هذا النشاط النووى لإيران والذي يحوى بين طياته الكثير من المخاطر الهائلة لكل شعوب منطقة الخليج".

ومؤخرا انضم اثنين من كبار المسؤولين السعوديين للحديث وهم وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل والسفير السعودى السابق لدى الولايات المتحدة تركى الفيصل، حيث علق الأول قائلا أن "هناك كارثة محتملة ستصبح بصدها إذا استمرت إيران فى خططها"، وانتقد الثانى عناد إيران وتشدها فيما يتعلق بالقضية النووية، ولكن جاءت كلمة نائب السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة أكثر تأثيرا وتعبيرا عن مدى خوفه وهلعها فيما يتعلق بإيران النووية إذ علق قائلا بأن "البرنامج النووى لإيران هو بمثابة قلب لموازين القوى وجعل إيران هى المتحكمة والمسيطرة الوحيدة فى المنطقة والأداة المؤثرة فى قرارات منطقته الخليج ككل"، وأضاف قائلا أن "وضع المجلس لا بد أن يصبح أكثر توحدا وقوة ووضوح".

وفى الواقع فإن اهتمام دول الخليج العربى بالملف النووى الإيرانى لا يمكن أن يترجم باعتباره حملة متكاملة من أجل دفع إيران للتعاون مع المفاوضين الأوروبيين، كما أن الطريقة التى اختارتها دول الخليج العربى فى التصدى للتحديات النووية الإيرانية تتمثل فى استراتيجية تطمح لتكريس روح المناقشة والحوار لاسترضاء إيران من أجل ألا تعادى القوى المجاورة لها، والاعتماد على الدبلوماسية البريطانية والقوات الأمريكية فى التصدى لإيران وردعها، ويبدو أنها طريقة عملية وواقعية أكثر من غيرها من المخططات الأمنية المثالية والتى وضعها متخصصون أكاديميون، وسياسة المواجهة التى اقترحها الكثير من المحللين الأمريكين.

وتكمن الأسباب التى جعلت القضية النووية فى إيران لم تحظ بالبحث الكافى الذى تستحقه حتى الآن فى الأحداث الجارية فى المنطقة وخاصة العراق:

أولا: إن نوايا إيران فى العراق لا تزال غير واضحة مما يؤدى لوجود احتمال كبير لسوء التفسير والتقدير، فما هى رؤية إيران لمستقبل العراق؟ وهل تعمل إيران جاهدة على أن تهدم الجهود الأمريكية لضبط العراق والتحكم فيه؟ أم أن تورطها فى العراق هو جزء من تخطيطها؟ وهل استطاعت إيران أن تضع عملاتها فى العراق فى الحكم، أم أنها تنسج خيوطها وتأمل فى تشكيل الوضع الإقليمى المستقبلى للعراق؟ وبغض النظر عن ما تأمله إيران وتفضله، فالعراق الحديث الآن يمكنه المشاركة الفعلية من خلال دوره كحصن أساسى لدول الخليج ضد التشدد الشيعى والسياسة التوسعية الإيرانية.

وهذا هو الموقف الذى تغطيه وسائل الإعلام فى العراق

وتساوله المناظرات والحوارات العامة، إذ يجعل إيران هي بؤرة القلق والخطر الذي يتهدد المنطقة خاصة وأن إيران لديها القدرة على إثارة المشاعر الشيعية في دول أخرى وهو ما يتضح الآن، كما حدث وقامت جميع القنوات العربية بإذاعة نبأ سقوط بغداد البطيء في الحرب الأهلية والتعليق عليها، حيث أصبح العراق في تلك اللحظة قضية حساسة وشائكة وذات وجود فعلى في العالم العربي، فدعم المقاومة العراقية والخوف من أن تقوى شوكة الشيعة المسلمين ذوى الشعارات السياسية القوية الموحدة جعل كبار المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي يؤكدون على اقتناعهم بأن إيران هي المانصرة الأولى والمستفيدة الحقيقية مما يحدث في العراق من اضطرابات.

وقبل حرب العراق بفترة طويلة، وحتى قبل أن تتقدم إيران في التقنية النووية وتصبح أكثر تطوراً، كانت قد تخصصت، وأحياناً بدون وجه حق، في أن تهدد أمن واستقرار دول الخليج العربي، فطموحات إيران الإقليمية التاريخية ودعمها للجماعات الشيعية في الثمانينيات وأوائل التسعينيات وولع (آية الله الخميني) بتصدير الثورة الإسلامية ليصبح لها صدا في العقول العربية كلها مؤشرات تؤكد هذا التوجه. كما أن محاولة الانقلاب التي حدثت في أوائل الثمانينيات في البحرين والحركة التحررية المنسوبة إلى الجماعات الشيعية هناك كل هذا جعل دول مجلس التعاون الخليجي تنسب كل ما يحدث من اضطرابات للحكومة الإيرانية.

كما أن الدور التاريخي لإيران جعلها من أكثر الدول إحداثاً للاضطرابات وتهديداً للأمن عن غيرها من الدول المجاورة بالإضافة إلى الولايات المتحدة التي تلاحقها إيران بتحدياتها وطموحاتها، وهذا ما دفع مجلس التعاون الخليجي لاتخاذ موقف تم ترجمته إلى حظر مبرر عن الإلقاء بأية تصريحات عامة ربما تثير عداوة القيادات الإيرانية، وهو ما جاء متفقاً تماماً مع تصاعد الوعي بأهمية تأمل والحذر من التأثير الإيراني على الخليج. وجاء الحديث عن الحرب العراقية - الإيرانية ليصور إيران بصورة الغازي المعتدى بالرغم من أن الحقيقة ليست كذلك، وهو ما كشفه التقارب السعودي - الإيراني في التسعينيات وسياسة الانفتاح التي أقرها الرئيسان خاتمي ورفسنجاني تجاه الدول العربية مما خفف إلى حد كبير من المخاوف العربية. لكن التحدي الإيراني للغرب من الممكن أن يعرض العلاقات الدولية لإيران التي شهدت انفراجاً في العقد الأخير إلى توترات ملحوظة.

وعلى الرغم من هذا الوفاق الذي حدث لازال هناك نوعاً من الشك والتعامل بين العرب والإيرانيين، وما زالت دول الخليج تتباطأ في تبني موقف موحد إزاء تورط إيران الصارخ في العراق. أما عن التحديات النووية لإيران فهي قلما تحتل العناوين الرئيسية الخليجية بسبب حساسية

وتعقيد القضية، ولكن في الغالب يتم مناقشتها في الدواوين الملكية وفي المباحثات مع القيادات الأمريكية والمسؤولين الأوروبيين على الرغم من أنه لازال يشوب تناولها نوع من الدهشة وعدم الارتياح على الصعيد العام.

إن حكومات الخليج العربي في استجابتها للتحديات النووية لإيران لا زالت مقيدة بقيدين في منتهى القوة هما: آرائها العامة، والمبدأ العربي في التزام الصمت. وعلى الرغم من أن هناك مؤشر هام ينم عن تعاطف العالم العربي مع الطموحات النووية الإيرانية، وهو ما أظهره استفتاء لموقع الجزيرة الذي أكد أن نسبة كبيرة تزيد عن ٧٣٪ من المصوتين لا يؤمنوا بأن البرنامج النووي لإيران يشكل أي تهديد لما يجاورها من الدول. وفي أكتوبر ٢٠٠٥ أظهر استفتاء آخر أن ٦٣٪ من المصوتين في ٦ دول عربية بما فيهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات يرون ضرورة توقف الجهود الدولية المبذولة من أجل إقناع إيران لوقف برنامجها النووي، خصوصاً بعد اتجاه الرئيس أحمدى نجاد نحو استغلال قدراته الخطابية في تشكيل موقف عربي وإسلامي مؤيد لحق إيران في امتلاك هذه التقنية واستمالة روح التعاطف العام والمبالغة في وصف الفجوة بين موالاة رؤساء دول الخليج للولايات المتحدة ومعاداة شعوبهم لها في الوقت نفسه. في الواقع إن معاداة أحمدى نجاد للولايات المتحدة وإسرائيل ورغبته في أن يتحداهم أصبحت واضحة وملموسة.

لقد استطاعت إيران أن تقنع الكثير من المحاولات الغربية لمنعها من الاستمرار في إتمام دورة الوقود تعكس الاتجاه الغربي الموروث في إجهاض أي قوة ناهضة قبل أن تشكل أزمة على المدى البعيد، وعلى المستوى الشعبي فإنه لمفخرة للشعوب العربية ككل أن ترى أمه إسلامية حتى وإن لم تكن عربية في موقف تحدى مع الولايات المتحدة في مشهد عالمي رائع لتطور التكنولوجيا النووية.

وأصبح الحديث والجدل الدائر حول سياسة التمييز النووي ذو أهمية تفوق أهميه الالتفات إلى الاتفاقيات الدولية مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وما يترتب عليها من التزامات. وفي الوقت الذي تطالب إيران بتصوير الوضع على أنه يدخل ضمن إطار ازدواجية المعايير تحاول الولايات المتحدة التعتيم على ما يحدث من خلال بينود معاهد حظر انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى أن امتلاك قوى إقليمية أخرى للسلاح النووي في عيون كثير من العرب يعطى الحق كاملاً لإيران في أن تدافع عن مكانتها الإستراتيجية في المنطقة وأنه لمن الخطأ أن نصرف النظر تماماً عن تأثير الرأي العام في مجلس التعاون الخليجي عندما نتطرق لهذه القضية لأن الحكام منهمكين في لعبه شائكة وحساسة وهي لعبه التوازن الإقليمي. كما أن القادة العرب مقيدون أيضاً بمبدأ البقاء والاستمرار الطويل المعهود في نظم الحكم. وتعد قضية قدرات

إسرائيل النووية الآن بمثابة قيد عليهم لأنها ستجعل موقف الدول العربية مستكراً، إذ كيف ينظروا إلى الملف النووي الإيراني على أنه مشكلة لا بد من حلها، والخلاصة أن المبادئ العربية والإسلامية وكذا التوجهات السياسية تحتاج إلى إظهار حكومات الخليج العربي أكثر معاداة لإسرائيل من إيران.

ولقد حضرت مصر الجامعة العربية على تركيز اهتماماتها لتوصيل رغباتها في أن تستمر في القيام بدور المحرك الأساسي الذي يبقى على السياسات الأجنبية الراسخة في نظام دول الخليج العربي ومنعهم من الإعراب عن أجندتهم المستقلة.

وفي الحقيقة فإن النظرة العربية ليست لها علاقة بإدراك التهديد الذي تواجهه دول الخليج، ومن وجهة نظرهم فإن خطورة الشرق الأوسط تحولت من دول المشرق إلى دول الخليج. وجاءت طبيعة دول الخليج وقدرتها على سرعة النسيان لتساعد في تخفيف وطأه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث قامت عدد من دول الخليج (البحرين - قطر - عمان - الإمارات العربية المتحدة) بالدخول في علاقات مع إسرائيل ولكن طبيعة المحرك التجاري المادي الواقف خلف هذه العلاقة يؤكد بقائها بعيداً عن القرار العام.

ويبقى البرنامج النووي النشط لإيران ليضمن أن إسرائيل لا يمكن لها أن تتخذ إجراءات نظامية مثل التفتيش التطوعي لنصوص معاهده حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يمكن له في يوم ما أن يصبح جزءاً من عملية السلام الشامل.

إلا أنه بات من الصعب التغلب على مثل هذا الحذر خاصة بعد تقارب الجهود العربية الرسمية المبدولة مثل التي يقوم بها الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى. والمساندة القوية لإيران داخل الشارع العربي، وهو ما بدا جلياً في قمة مجلس التعاون التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٥، حيث لم تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من ذكر الطموحات النووية لإيران في بيانها الختامي. وقام السيد عمرو موسى بحثهم جميعاً على عدم التركيز على الملف النووي الإيراني دون الإسرائيلي. وفقط في قمة خليجية استثنائية تم عقدها لمناقشه الوضع في كل من إيران والعراق استطاع قادة دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ موقف صريح من البرنامج النووي الإسرائيلي..

تكلفه التفاوض مع إيران

وبالنسبة لمن تقلقهم الطموحات النووية الإيرانية فلا يزال هناك شيئاً يحيرهم ويشغل بالهم ألا وهو غياب مشاركة دول الخليج العربي في المفاوضات التي تهدف لوقف أو على الأقل إبطاء تقدم إيران في مواصلة تطوير برنامجها النووي.

ومما لا شك فيه أن الدول العربية تفضل إيران بدون برنامج نووي لكنها ليست لديها الرغبة في تحمل تكلفة التفاوض مع إيران وذلك للاختلال في توازن القوى بين دول الخليج العربي وإيران هذا بالإضافة إلى محدودية الخيارات السياسية أمام دول الخليج والذي يزيد من تعقيد الموقف.

وقد بدأت المناقشات بين الدول العربية وإيران في مباحثات رسمية وغير رسمية حول الترتيبات الأمنية وحالة الاستقرار في الخليج منذ أن حدث تقارب في العلاقات في التسعينيات ولكن من أجل إحداث تقدم حقيقي في هذه المشكلة الهامة وغير المحتمل لها أن تحل في المستقبل القريب، لا بد من التوافق حول دور الولايات المتحدة في المنطقة والتي تعتبره إيران هو الدور الأساسي في إحداث عدم الاستقرار بينما تعتبر دول الخليج العربي الولايات المتحدة بمثابة عامل الحماية الرئيسي لأمنهم. إن الهدف الإستراتيجي المعلن لإيران هو تغيير صورة ووضع الولايات المتحدة وإرغامها على سحب قواتها. وإيران تعلم أن دول الخليج تسعى للإبقاء على علاقتها مع الولايات المتحدة لضمان استمرار الاعتماد على مظلة الأمن الأمريكية، إذا فمطالبة إيران بالانسحاب الأمريكي من الخليج ليس حلاً مقبولاً، بل إن مثل هذه الرؤى المتناقضة ستصعب الموقف على دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

وفي خضم الجهود الدبلوماسية لإقناع إيران لوقف نشاطها لتخصيب اليورانيوم مؤقتاً وجدت الدول العربية أن لديها القدرة السياسية والاقتصادية التي تمكنها من زيادة الفوائد والاستفادة من سياسة التهريب والترغيب التي تتبناها أوروبا والولايات المتحدة مع إيران، ولكن ذلك يمثل مشاركة ثانوية في القضية ككل. ومن وجهة نظر مجلس التعاون الخليجي فإن الأمر الأهم هو ما إذا كانت الفوائد التي ستعود عليهم من المشاركة في هذه الجهود تفوق ما سيعود عليهم إذا رفضت إيران التوقف واستمرت في برنامجها النووي أم لا ؟. في الواقع إنه ليس من الصواب أن تعادى دول الخليج إيران وتأخذ جانب الولايات المتحدة، لأن ذلك لن يدر عليها أية فوائد حقيقية وربما يعرضها لمزيد من الخلافات والاضطرابات في المستقبل. ومن هذا المنطلق لا بد من ذكر التحذيرات الأخيرة من البرنامج النووي الإيراني التي جاءت على لسان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بشكل روتيني ولم يجد أي صدى من نظرائه الأوروبيين ولا من قادة الدول وكأن هؤلاء المسؤولين أدركوا بوضوح حق إيران الكامل في إتمام دورة الوقود النووي واستخدامها في الأغراض السلمية. ومن ناحية أخرى تحدث الرئيس المصري حسنى مبارك والملك الأردني عبد الله بن الحسين، وسعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن التأثير والدور الإيراني في العراق وفي دول الجوار، وكان لحديثهم صداً قوياً في العالم العربي.

وتعتقد دول الخليج العربي أن إيران تعنيها بشده الفوائد الاقتصادية والضمانات الأمنية التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في حالة موافقتها على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، ربما تدفع هذه الافتراضات دول الخليج لكي تطلب المشاركة في أية مباحثات أمنية بين إيران والولايات المتحدة، لكن علاوة على هذا ثمة إدراك آخر بجانب هذه الدوافع ربما يجعل إيران تتخلى عن طموحاتها النووية، فمعظم من في الخليج مقتنعين بأن طهران تتجه نحو عقد صفقة كبيرة رابحة مع الولايات المتحدة ولا شيء سوى ذلك وإذا كان حدث ذلك فسوف يغير من المبادئ الأساسية لإيران.

وعلاوة على ذلك فإن دول الخليج تعلم أن إيران لا تعتبرهم التهديد الرئيسي لأنها وأنهم ليسوا الدافع الرئيسي وراء طموحاتها النووية، فأسباب تطوير إيران لقوتها النووية مبنية على أسس استراتيجية وسيادية والتي تلعب فيها دول الخليج المجاورة لها دورا ثانويا. وقد اهتم المحللون الغربيون بالتأكيد على نتيجة هامة لا يمكن إغفالها وهي خطر تسليح إيران بأسلحة نووية والذي سيؤدي إلى إحداث خلل في التوازن بينها وبين دول الخليج، وربما تطالب إيران بإنهاء التقارب بين إسرائيل وبعض دول الخليج، كما أنها سيصبح لها كلمة مسموعة قوية في مجال السياسة النفطية وسيقوى هذا من وضعها في مباحثاتها مع مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق ببعض القضايا الخلافية مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاثة.

وجاءت بعض توصيات المحللين الأوروبيين بأن تقوم دول الشرق الأوسط مثل السعودية ومصر بلفت نظر إيران إلى أن طموحاتها النووية دفعتهم على إعادة النظر في وضعهم النووي بما يمهد إلى حدوث سباق تسلح في المنطقة.

وبالفعل قام بعض المسؤولين السعوديين بنقل تلك التحذيرات بشكل واضح إلى طهران ولكن القدرة على الإقناع في هذه المباحثات غير أكيدة وربما تكون مباحثات غير مثمرة على الإطلاق. لأن إيران بالفعل تعيش وسط بيئة دولية متخمة بالتهديدات ولا بد أن طهران لم تقتنع بأن هناك سباق تسلح سيبدأ لأنها بالفعل تدرك أنها دخلت إلى هذه اللعبة متأخرة إلى حد ما خاصة مع سلبية استجابة العالم لاستخدام العراق أسلحة الدمار الشامل ضد إيران خلال سنوات الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨).

فإيران تؤكد أن الهدف الأساسي وراء مغامراتها النووية ليس بدء مرحلة جديدة من سباق التسلح، وحتى إن كان ذلك صحيحا فهي ستقوم به فقط لكي تشعر بالاطمئنان بعد تحقيق طموحها في أن يكون لها قوة نووية. بالإضافة إلى أن إدراك دول الخليج بأن إيران تصر بعناد على الاستمرار في برنامجها النووي يجعلهم يتساءلوا ما الذي يجبرهم على الدخول في معركة خاسرة، وثمة يقين شديد

بين الخبراء في الغرب بأن إيران ستمتلك قريبا الخبرة والمهارة والقدرة على إنتاج أنواع مختلفة من المواد الخام القابلة للانشطار.

وهؤلاء الذين يعتقدون أن هناك حلا دبلوماسيا من الممكن تخيله وأن نظام مراقبة صارم يمكن أن يمنع إيران من تحويل وقودها النووي إلى أغراض عسكرية وحربية، يدركون في الوقت ذاته، ولكن على مضض أن إيران سوف تملك دورة وقود كاملة، وفي واقع الأمر إذا حدث ذلك سوف تصبح إيران دولة غامضة استراتيجية وستصبح بالنسبة لهم دولة على أعتاب امتلاك قوة نووية متعارف عليها ولنا هنا أن نسأل ما هي الفوائد التي ستعود على دول الخليج العربي إذا شاركت في مثل هذه المعركة الخاسرة؟.

وباختصار فإن مواصلة إيران لدورها النووية سيؤدي إلى زيادة الاضطرابات في المنطقة. وهذه الاضطرابات ليست في صالح دول مجلس الخليج العربي على الإطلاق، التي ترغب بشده في دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي من أجل جذب المستثمرين والتغلب على النزاعات الداخلية والاستعداد لما سيلى ذلك. لكن دول الخليج العربي ينقصها الخبرة الإستراتيجية المستقلة والتي تساعد صناع القرار على فهم بيئتهم بشكل أفضل وأن يصبح لديهم هامش مناورة وحرية حركة في التعامل مع إيران. ولكن لسوء الحظ فإن الدول العربية لازالت تعتمد على الولايات المتحدة في وضع الخطط الإستراتيجية والدفاعية وتنفيذها. وسوف يأتي الوقت لدفع ثمن الاستعانة بالولايات المتحدة لأنه مهما حدث من تقارب بين المصالح الأمريكية ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن لهم أن يتفقوا .

وعلى الرغم من هذه الصورة السوداوية، فإن الدول العربية ليست بعيدة بهذا الشكل عن الساحة السياسية فقد عقدوا اجتماعات عدة للتوصل إلى سبل لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، كما تحاول إيران الآن التقرب لدول الخليج المجاورة لها لكي تكرر التأكيد على سلامة نواياها. حيث قام المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئي بإرسال وسماء إيرانيين لدول الخليج الهامة مثل وزير الخارجية الإيراني الأسبق على ولاياتي، والسكرتير الأعلى لمجلس الأمن القومي على لاريجاني، ورئيس الجمهورية الأسبق هاشمي رفسنجاني والذي يحظى بعلاقات جيدة مع مسئولى العديد من الدول العربية، وقد حاولت إيران بالفعل إقناع هذه الدول بالمشاركة في الجهود المبذولة لتسوية الأزمة، أو أن تقوم بدور الوسيط، لكن زيارات قادة دول الخليج لطهران لم تثبت أن لها أية نتائج ملموسة سوى نوع من التقارب قصير المدى. فخلال زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة لطهران في مايو ٢٠٠٦، تم التوقيع على اتفاقية أمنية، كما حاولت دول الخليج مرارا توجيه رسائل إلى

طهران تعرب فيها عن قلقها من تطورات أزمة الملف النووي، مثل زيارة وزير الخارجية العماني الذي صرح هناك بأن برنامج إيران النووي يبدو الآن بمثابة خطوه عديمة الجدوى ومبادرة غير محسوبة العواقب .

ولذلك فكان يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن يرسلوا وزير الخارجية السعودي طالما أنهم يريدوا توصيل مثل هذه الرسالة القوية علاوة على ذلك فقد أنكر وزير الخارجية العماني أنه تم تفويضه بشكل رسمي وادعى أن ما قاله ما هو إلا مجرد آراء.

وأكد وزير الخارجية القطري أن هناك نقص في الوضع المشترك لمجلس التعاون الخليجي ويقولوا أنه لم يتم اتخاذ أى خطوة إيجابية وفعاله أكثر من أنها تدعم وتشجع الحل الدبلوماسي لهذه القضية.

وترتبط الطريقة الغير مباشرة التي تتناول بها دول الخليج مشكله التحديات النووية لإيران بما يحوم حولها من إخطار تهدد الأمن في المنطقة واهتمامهم الفعلي بدور حول قضيه الأمن النووي ويتركز على اثنين من المخاوف أولهما أن إنتاج إيران للتكنولوجيا النووية وتطويرها لإيران، ثانيهما : أن سكان دول الخليج المرتكزة على المنطقة الساحلية والبنية التحتية الرئيسية لحكومتها باستثناء السعودية ستصبح عرضة للإصابة النووية

مثل الصحفي السعودي الذي أبدى تضرره من قرب المفاعل النووي "بوشهر" من المنامة والدوحة أكثر من قربة للعاصمة الإيرانية ولكن إيران تحاول تهدئه هذه المخاوف " انه لا يوجد أى شيء يستدعى القلق من اجله لأننا بالفعل أنفقنا أموالا كثيرة لضمان أمن البيئة المحيطة بنا بل لأمن الكوكب ككل وبالرغم من كل هذه الضمانات جاءت إيران لتحبط آمانيات مجلس التعاون الخليجي وذلك لرفضها السماح لمفتشى المجلس بزيارة المنشآت النووية بما فيهم المفاعل النووي .

الاشتراك في حسم المشاركة

وسوف يأتي الوقت الحاسم لمواجهة إيران فالولايات المتحدة تقرر فرض عقوبات على إيران بموافقة المجتمع الدولي أو بدون كما أنها ستلجأ لاتخاذ إجراءات قهرية ضد إيران وبذلك ستقع دول الخليج العربية في بؤرة الاختيار ولكنهم في الغالب سيفضلون الانحياز للولايات المتحدة واتخاذ جانبها على الرغم من خطورة هذا القرار الذي سيؤثر سلبا على تقارب العلاقات بين الدول العربية وإيران في العقد الماضي مما سيثير استياء إيران وأضاعه فرصة إعطائها ضمانات تكفل لهم مستقبل أكثر أمنا . وربما تعود فكرة المواجهة المسلحة التي حدثت في ١٩٨٠ لتؤثر سلبا على منطقه الخليج والقضاء على النمو الإقتصادي ويرى بعض المحللين أن دول الخليج العربي تقدم الدعم السياسي التي تحتاجه الولايات المتحدة لردع إيران سواء باحتوائها أو بفرض العقوبات عليها ويزعموا أن القادة العرب قد اعدوا

لمثل هذه السيناريوهات خلال العقود الماضية لتوقعهم ما يحدث الآن ولأن الدول العربية لا تستطيع أن تتزعم مسئولية التصدي لإيران فهي تريد من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أن يكونوا أكثر حزمًا في التصدي للطموحات النووية لإيران.

وبينما يتسم هذا الرأي بشيء من الصحة إلا أنه يقترن بمفارقة نلاحظها إذا نظرنا إلى قضايا قدرات ونوايا الولايات المتحدة خاصة في ظل تورطها الشديد في العراق وما إذا كانت دول الخليج ستقبل تأييد سياستها، واحتمال تصاعد خطر أن تحاول إيران أن تفقد الدول العربية استقرارها نتيجة وجودهم تحت مظلة الولايات المتحدة، أم أنها تفضل التكيف مع وجود إيران دولة نووية قوية. الدول العربية في الغالب تفضل إيران دولة ضعيفة غاضبة أكثر مما تفضلها قوية ومسيطره، ولكن إذا تضمن ذلك حدوث خلل في الاستقرار العربي الداخلي واثّر بالسلب على الاقتصاد فسوف تفكر دول الخليج مليا في الاختيار بدون تفكير دقيق في البدائل. فوجود مشاركة عربية واضحة في أى إجراء عسكري أو حرب تقوم بها الولايات المتحدة وتصبح إيران فيها الضحية التي يعتدى عليها سوف يفقدها الكثير ويخلق عداء إيراني سياسي ومحلّي يستمر لعقود قادمة.

ومن العناصر الشائكة التي تدعم الرأي السابق تطوير القدرات العسكرية لدول الخليج من خلال إيرادات الطاقة التي تستثمرها هذه الدول في اتجاه التحديث القوي، ويجب أن نعلم أنه لازال ينقصهم تطوير وضعهم الدفاعي والأمني، والعمل جاهدين نحو تأسيس نظام وقائي وأمني خليجي متكامل، وهناك بعض الدلائل التي توضح تحرك دول مجلس التعاون الخليجي نحو هذا الاتجاه ولكن لازال تعاونهم رمزي إلى حد ما، ومن المستبعد إمكانية توافر القدرات الهجومية والدفاعية حاليا .

- فالهدف من إعداد جيوش نظامية ثابتة ومتخصصة هو تدعيم المكانة الإقليمية، لكن كبار المسئولين في مجلس التعاون الخليجي يدركون تماما أن الكفاءة والقدرة العسكرية لديهم لا تضاهي القوة العسكرية الإيرانية وان البنية العسكرية لديهم لا ترقى سوى أن تكون مكمله لقوات الحدود الأمريكية، وان حصول دول مجلس التعاون على أسلحة هو الحل المثالي.

وكما يلاحظ الكثيرون فإن الحل العسكري لوقف البرنامج النووي الإيراني ليس حلا عمليا، وذلك لأنه سيلحق بدول الخليج العربي نتائج مأساوية غير متوقعة من أهمها أن مثل هذا الخيار العسكري سيشجع إيران على تشييط شبكاتها وقواعدها في العراق من أجل إحباط آمال الولايات المتحدة في أن تحقق استقرارا في العراق.

وبالرغم من كل تلك القيود التي تفرضها الدول الغربية على إيران، فإن الدول العربية لازالت وغيرها من الدول

تعتقد أن المعلومات الحديثة لدى هيئة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أفضل مصداقية من معلومات المخابرات الغربية حول البرنامج النووي الإيراني. وأخيراً فإنه ليست هناك توقعات بأن تؤثر هذه العوائق إيجابياً وتمنع إيران من المضي قدماً في برنامجها النووي وأن يتخلى الإيرانيون عن تمسكهم وفخرهم بالقومية الإيرانية.. فكل ما يحدث يضمن استمرار إيران في برنامجها النووي وسعيها وراء امتلاك الأسلحة النووية. ولأن القادة العرب هم أكثر تعاملًا مع إيران من الحكومة الأمريكية فهم أكثر تفهماً للورطة وسوف يعملوا جاهدين في الضغط على إيران لمنع تصعيد الأزمة النووية. فقرار الخيار العسكري أو حتى سياسة التهريب والترغيب ستتطلب مشاركة دول الخليج العربي أو على الأقل موافقتهم ابتداءً من الحظر البحري وحتى تنفيذ العقوبات، فكل هذا بمثابة أدوات يمكن استغلالها في الوقت الذي لا يمكن توقع أن تتحمل إيران البقاء بدون الانتقام. وبغض النظر عن حكمة دول الخليج العربي وتحفظهم إزاء فكرة الحرب والعقوبات فقد سمحت للولايات المتحدة وتحالفاتها أن تستخدم قواعد من أراضيهم وأن تقوم بعمليات بحرية وجوية داخل نطاقاتهم.

وبالمقارنة مع حالة نظام صدام وقدرته العراق على إثارة فتنة داخلية وعدد قليل من الأعمال الإرهابية تأتي إيران لتثبت أنها لديها المهارة الحقيقية على تطوير شبكاتها المحلية والدولية وتغذية الجماعات بنوع من التقارب الفكري والعقائدي والشيء الذي لا بد أن يضعه القادة العرب في اعتبارهم خلال عملية صنع القرار هو أن إيران قد طورت بالفعل من قدرتها على الردع والمواجهة.

واستراتيجية الردع وحدها من المحتمل أن تعرض دول الخليج لتكلفة سياسية وأمنية واضحة ومثل هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على خطوط حمراء من مستويات تصعيد الموقف والقدرة العسكرية والتي يتم تحديدها تمشياً مع سياسة الولايات المتحدة وتحالفاتها. إن الشرعية الدولية تعد العامل الأساسي في تحديد موقف دول الخليج العربي، ففي إطار قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير ٢٠٠٦ صرح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أن المجلس لا يعترض على هذا التحرك ويعني ذلك أن مجلس التعاون الخليجي يستطيع تحت مسمى القانون الدولي إصدار قرارات لفرضها كعقوبات ضد إيران.

اختلاف مفاهيم التهديد :

والى جانب حقيقة أن الدول العربية تشعر بأنها لا تقوى على التأثير في السياسة الإيرانية فهناك عوامل مؤثرة أخرى متعلقة بمحددات السياسة الخليجية

وصناعة القرار بخصوص قضية إيران. ومن الهام في البداية أن نشير إلى أن القوى الغربية ودول الخليج تلقت التهديدات الإيرانية بقلق متزايد.

وبالنسبة للقوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي لا تربطها علاقات سياسية واقتصادية وثقافية قوية مع إيران فقد اعتبروا التهديد الإيراني كتهديد أمنى خطير. وهو التهديد الذي يعتبره المحللون الغربيون وصناع القرار يقع تحت وطأة الإرهاب وخطر امتلاك الإرهابيين أسلحة دمار شامل وقذائف صاروخية وهذه هي النتيجة المباشرة لعقود من الخلافات والعلاقات الغير موصولة بين إيران والغرب مما أدى إلى تراجع العلاقات لمرحلة بدائية.

وعلى وجه الخصوص فإن العلاقات الإيرانية - الأمريكية تتسم بهذا السوء منذ ٢٥ عام مضت، فقد قامت إيران بإثارة الكراهية في بيروت وطهران ودعم الجماعات المتطرفة وحركات العنف المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل، كما أن لها دوراً في إحداث اضطراب شديد في العراق. وهناك من العوائق النفسية والداخلية ما يؤكد عدم القدرة على فهم إيران سوى أنها تهديد وليس فرصة.

وفي الوقت الذي تبادلته إيران والولايات المتحدة الاقتراحات في مواقف كثيرة فالحقيقة تظل أنه لا يمكن اعتبار المصالح والأمانى المتقاربة في أفغانستان والعراق على أنها دبلوماسية فاعلة أو على أنها نوع من التقارب الذي كان يتمثل في الحوار الجاد. وعلى عكس السلف الإيراني الذي كان يقر ويدرك أهمية الولايات المتحدة، جاءت القيادة الجديدة لطهران لتعتبر أنه ليس هناك أي حاجة للتقارب مع الولايات المتحدة. ومع الوضع في الاعتبار سياسة التصدي التي تتبناها إيران يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تفكر وتبحث عن طرق للتحدث معها.

وبصرف النظر عن عداء النظام الإيراني الحالي لإسرائيل، فإن حكومة طهران تسعى لإقامة صلات جيدة مع دول المنطقة انطلاقاً من مصالحها، مما جعلها عاملاً مؤثراً في استقرار الإقليم. أما ملف العداء لواشنطن وتل أبيب، فلا تتوفر الإمكانيات الواقعية لكي يهدد أمن هذه الدول، ليس فقط بسبب عدم امتلاك طهران للقدرات العسكرية التي تمكنها من التورط في صدامات مسلحة معها، وإنما أيضاً لأن طبيعة التعاطي بين إيران والولايات المتحدة لم تصل إلى نقطة اللاعودة. وما زالت إمكانية الوصول إلى تسوية بينهما قائمة. ويسود اعتقاد لدى العديد من الباحثين بأن انتصار الديمقراطيين في الانتخابات الأميركية يمكن أن يفسح المجال لحوار أميركي - إيراني مثمر.

ويؤكد فريق من المحللين أن طهران لا يمكن أن تقوم

بتوجيه ضربة نووية لإسرائيل. نظرا إلى أن هذه الضربة ستدمر المقدسات الإسلامية. كما أنها لن توجه ضربة نووية إلى روسيا أو أوروبا أو الصين، مما يعنى أن الحديث عن استخدام إيران للسلاح النووى لمهاجمة مراكز القوى الإقليمية والعالمية ليس إلا معزوفة دعائية.

وتدرك إيران أن مشروع العقوبات الغربية قد حاول استقطاب تأييد موسكو من خلال استثناء أعمال تشييد محطة بوشهر الكهروذرية إلا أنه لم يستثن المراحل اللاحقة لتشغيل المحطة الكهروذرية، ولعل تجاهل موسكو لهذا الاستثناء يعود إلى أن مصالح روسيا في إيران لا تقتصر على تشييد محطة بوشهر فقط.

وقد تحسنت الصورة الإيرانية في عيون الأوروبيين بعد إعجابهم الشديد بدعوة حوار الحضارات التي أطلقها الرئيس خاتمي عندما قال "إن روح المبادرة والقدرة على السيطرة أصبحت اليوم من الأسباب التي تستدعى الشك والإحباط"، وربما يدرك الأوروبيون أكثر من غيرهم مدى تعقد قضية صناعه القرار الإيراني وصعوبة إحضار إيران للتفاوض معها وإقناعها حيث أن الدبلوماسيين الذين التقوا بهم لم يتمكنوا من استخدام سلطتهم بذكاء في تقييم دور كبار الثوريين الإيرانيين وكبار المسؤولين أو حتى في توريث القائد الأعلى في أية اتفاقات، وكنتيجة لذلك وجهت باريس ولندن وبرلين مؤخرا نقدا لاذعا لإيران لأنهم أصبحوا يشعروا الآن بفشل جهودهم في تأييد الحل السلمى الدبلوماسى بعد رفض إيران رزمة الحوافز التي قدمت لها في أغسطس ٢٠٠٥ والتي اعتبروها عرضا مغريا للغاية، كما أن هذه الدول توجه انتقادات إلى إيران على خلفية تشدداتها وعنادها ووقوفها في تحد مع واشنطن علاوة على أن سمعة إيران مشوبة بمزاعم عن دعمها للأعمال الإرهابية مثل التفجيرات التي وقعت في باريس وبرلين وأعمال القتل التي نفذها إيرانيون بحق بعض المنشقين وكوادر المعارضة بالخارج مثل القرار الذي استهدف سلمان رشدي.

- ولكن مفهوم دول الخليج العربى عن إيران مختلف تماما نظرا لاتساع نطاق التواصل العربى - الإيراني كما أن العرب لا يرون التهديد الأمنى الإيراني بالخطورة التي تراه بها الولايات المتحدة، لكن ذلك لا يعنى أن العرب لا يعوا مدى التهديد الإيراني ومثلما ذكرنا من قبل فإنهم قلقين من ازدياد نفوذ إيران في المنطقة .

فاحتفاظ إيران ودول الخليج العربى بعلاقاتهم القوية المتعددة الأبعاد والتي أحدثت هذا الفارق في المفاهيم هي أيضا التي خففت من شكهم في النوايا والقدرات الإيرانية.

وبالطبع فقد ساءت علاقات دول الخليج مع حكم آيات الله الخميني، ولكن التاريخ ملئ بالمواقف التي

كانت فيها إيران صديقة لجيرانها من الدول الأخرى، وقبل ١٩٧٩ وبسبب شعور إيران بالتفوق الحضارى جاء الشاه ليفرض سيطرته على ثلاث جزر متنازع عليهم مع الإمارات العربية المتحدة، وعلى ضوء التقارب الأمريكى الإيراني في ذلك، كان تحرك الولايات المتحدة واحتجاجها ضعيف للغاية تجاه هذا التصرف.

ولعل ما يجعل الخطر جدياً هو أن تسعى إيران لإملاك السلاح النووى لا يقتصر على ان هذا السعى يشكل وجه العملة الآخر لطموحات وتطلعات الإيرانيين لدور رئيسى في هذه المنطقة بل ويتعداه إلى أن التسليح النووى لأى دولة من الدول فى العالم كله يقتدرن فى ظل إختلال موازين القوى بانتعاش ظاهرة الإرهاب وعلى غرار ما حدث فى دول كثيرة من بينها بعض الدول الأوروبية.

الطريق نحو الأمان

ثمة أربعة خيارات لمواجهة البرنامج النووى الإيراني، أولها وأكثرها بساطة الاستمرار فى الحالة التى تعيشها هذه الدول الآن وهو ما يمكن تسميته خيار الارتباك وإغماض العين عما يدور. وقد أعلنت السعودية أنها ليست قلقة من البرنامج النووى الإيراني طالما التزم جوانبه السلمية، بينما تخشى دولة الإمارات أن يؤدى وصول إيران إلى السلاح النووى إلى إغلاق ملف الجزر الثلاث إلى غير رجعة.

وتعيش دولة مثل البحرين على جمر الخوف من اندلاع فتنة طائفية بين الشيعة والسنة، وتعانى الهوية الوطنية فيها من مخاض البلورة بعد ٣٥ سنة من تشكيل الدولة. وتختلف فيها التوجهات تجاه البرنامج النووى الإيراني بين ما هو رسمى خائف من الطموحات الإيرانية التوسعية وما هو شعبى سعيد، بأغليته الشيعية، بما حققته إيران.

ليس هناك إذن فى خيار الارتباك والخوف وإغماض العين إلا مزيد من المكاسب لصالح إيران التى لم تتس بعد أن التاريخ العسكرى للإقليم حديث للغاية، وأن القدرات الديموغرافية جد متواضعة.

ولم تتس طهران كذلك أنها احتلت الجزر الإماراتية الثلاث مطلع السبعينيات فى وقت كان فيه وليام لويس مقيما سياسيا بريطانيا فى الشارقة، وفى فراغ عسكرى عربى.

الخيار الثانى الذى يمكن أن تصل إليه دولة كبرى ذات عمق جغرافى وإستراتيجى مثل السعودية، هو الاستعانة بما يسمى توصيل الطلبات النووية إلى الزبائن، وهو الخيار الذى روج جهاز الموساد الإسرائيلى أنه تحقق بالفعل، بل وحدد أن رأسين نوويين قد وصلوا إلى الأراضى السعودية عبر وسطاء باكستانيين.

فى المقابل يحتاج الخيار الثالث، أى تبنى برنامج نووى متكامل، إلى طريق علمى طويل وفترة قد لا تقل عن ثلاثة أو أربعة عقود بين مد وجزر مع القوى الدولية.

تقرير لجنة دراسة مستقبل العراق: خريطة طريق أمريكية للشرق الأوسط (١)

إعداد: د. فوزي درويش

اعتبارات عديدة تكسب تقرير "لجنة دراسة مستقبل العراق" برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر والنائب الديمقراطي السابق لي هاميلتون، والذي صدر في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، أهمية خاصة. لأنه أولاً، ورغم أن هدفه الأساسي هو التوصل إلى سبل لمعالجة الوضع السيئ في العراق، نتيجة لفشل المشروع الأمريكي، وارتفاع حصيلته التكاليف المادية والبشرية الأمريكية في العراق، إلا أنه يمكن وصفه بأنه "خريطة طريق" لأزمات الشرق الأوسط برمتها. إذ يقدم توصيات بشأن الوضع في العراق وفلسطين ولا يستثنى لبنان، ويربط بين تحسين الوضع في العراق وإشراك القوى الإقليمية في المنطقة في سبيل تحقيق هذا الهدف من ناحية، وبين التوصل إلى تسوية "مرضية" للصراع العربي-الإسرائيلي من ناحية أخرى.

ولأنه ثانياً، يمثل رؤية ديمقراطية جمهورية مشتركة لتطورات الوضع في العراق خاصة ومنطقة الشرق الأوسط على سبيل العموم، خصوصاً أن اللجنة تشكلت في الأساس بتوجيه من مجموعة مكونة من أعضاء الكونجرس المنتمين إلى الحزبين الرئيسيين (الجمهوري والديمقراطي).

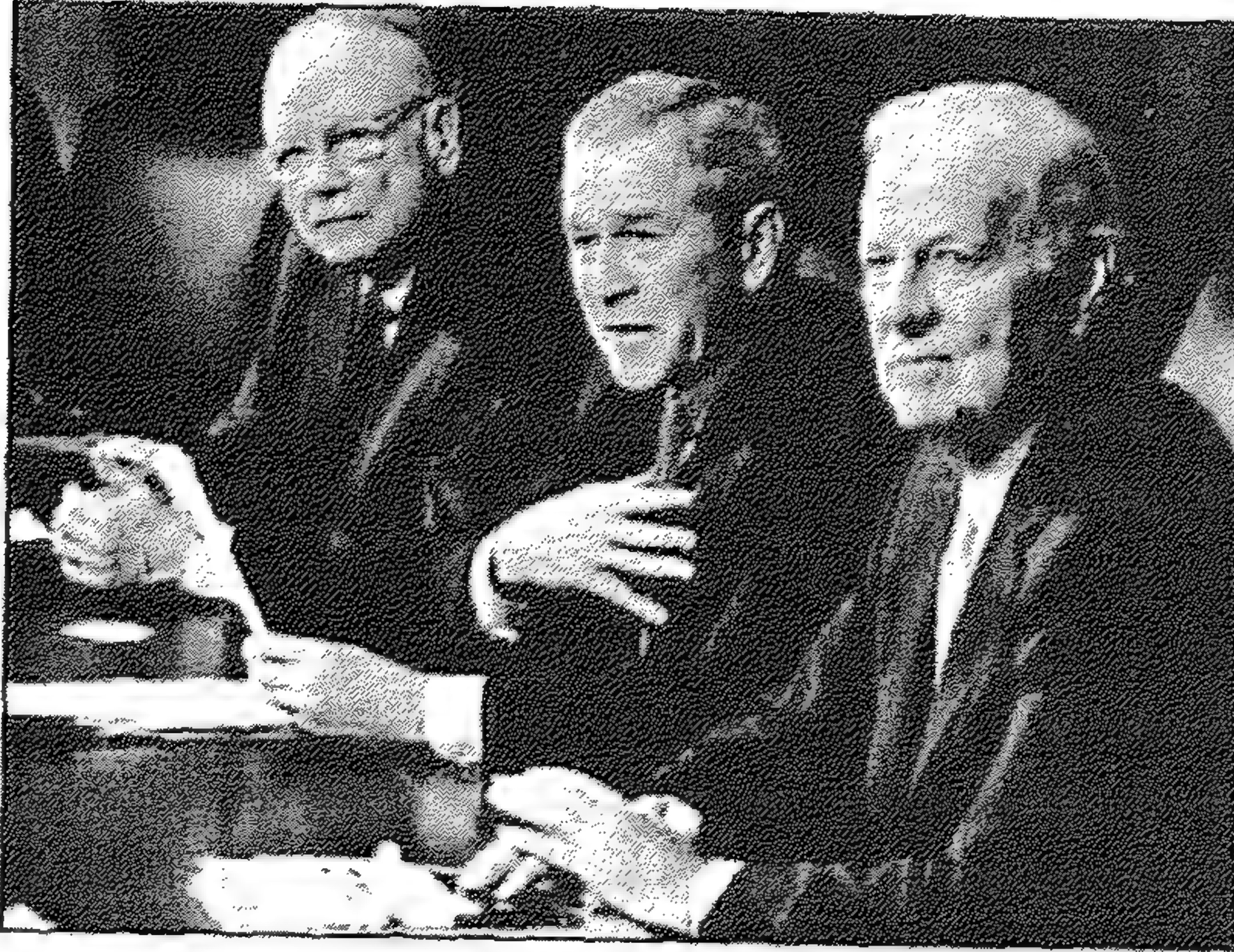
ويعتبر التقرير الذي جاء تحت اسم "الطريق إلى الأمام" أن لا سبيل للنجاح في العراق، ولكن يمكن تحسين الأداء من خلال وضع الحكومة العراقية أمام مسؤولياتها. ورغم أنه لا يوصى بانسحاب فوري أو بجدول زمني للانسحاب، إلا أنه ينصح بسحب معظم القوات المقاتلة عام ٢٠٠٨، لأن تكاليف الحرب ستتجاوز تريليون دولار. كما يوصى التقرير الإدارة بأن تعلن مجدداً أنها لا تسعى للسيطرة على قطاع النفط في العراق. وطالبها، في إطار الجهود للتوصل إلى حل، بإظهار "التزام متجدد ومتواصل" من أجل التوصل إلى "خطة سلام شاملة" بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين وسوريا ولبنان من جهة أخرى. ويدعو التقرير إلى إشراك سوريا وإيران في التسويات. أما على الصعيد اللبناني فيوصى التقرير بمفاوضات مع دمشق التي عليها الالتزام بالقرار ١٧٠١ والمحكمة الدولية وفيما يلي الجزء الأول من التقرير.

معاناة كبيرة، ولا تبدو هناك أية إشارة إلى تحسن في الحياة القومية لكثير من العراقيين. وهناك جو سائد من التشاؤم.

وتبذل القوات العسكرية الأمريكية والأفراد المدنيون وشركاؤنا في التحالف جهوداً غير عادية وتضحيات كبيرة لمستقبل أفضل. ومع ذلك، فإن قدرة الولايات المتحدة على التحكم في الأحداث داخل العراق تتضاءل باستمرار وكثير من العراقيين ينقسمون إلى طوائف.

ليست هناك أية ضمانات للنجاح في العراق. فالوضع في بغداد وعدة مناطق أخرى شديد الصعوبة. لقد تمت إزاحة صدام حسين من السلطة وأنتخب الشعب العراقي بطريقة ديمقراطية حكومة لهم تمثل على نطاق واسع نسبياً الشعب العراقي، ومع ذلك فإن الحكومة لم تحرز تقدماً كافياً في المصالحة الوطنية، وتقديم وسائل الأمن الأساسية، أو توفير الخدمات الأساسية إن مستوى العنف شديد ويزداد شدة. وهناك

ومعظم الهجمات على الأمريكيين لاتزال تأتي من جانب العرب السنة. وهذه الهجمات تشمل العناصر السابقة من أنصار صدام حسين، ومن أهل السنة العرب العراقيين. وليس للاضطرابات قيادة واحدة لكنها تعتبر شبكة من بين شبكات. وتستفيد مما يعرفه المشاركون من معلومات تفصيلية حول البنية التحتية العراقية كما أن تسليحها



وتمويلها يتم في المقام الأول من داخل العراق. ولمثيري هذه الاضطرابات أهداف مختلفة، رغم أنهم جميعهم تقريباً يعارضون وجود القوات الأمريكية في العراق. ومعظمهم يرغبون في استعادة الحكم السني العربي في البلاد، كما أن بعضهم يهدف إلى الاستحواذ على السلطة والسيطرة.

غير أن تنظيم القاعدة يعد مسئولاً عن جزء ضئيل من العنف في العراق، لكن ذلك ينطوي على عمليات ذات حجم مرعب: قبل الهجمات الانتحارية، والسيارات المفخخة والهجمات على أهداف دينية أو سياسية. والقاعدة في العراق الآن يجرى السيطرة عليها بشكل كبير من أهل السنة العرب. ويبلغ عدد المهاجمين الأجانب نحو ١٣٠٠ فرد - وهم يؤدون دوراً داعماً، أو يتولون القيام بعمليات انتحارية على أن أهداف القاعدة تشمل تهديد الطريق إلى حرب طائفية بين الشيعة والسنة العراقيين، وطرد الولايات المتحدة من العراق.

يتسبب العنف الطائفي في خسائر لعدد ضخم من المدنيين العراقيين، والاضطرابات التي يقوم بها أهل السنة تتسبب في رد فعل انتقامي واسع من جانب الشيعة والعكس بالعكس.

وتشكل ميليشيات الشيعة باشتراكها في عمليات العنف الطائفي تهديداً خطيراً للاستقرار سواء في الوقت الحالي أو على المدى الطويل. وهذه الميليشيات مختلفة الأشكال فبعض منها يتبع الحكومة، والبعض الآخر مستقل بذاته، وبعض آخر يقع خارج القانون تماماً. لذلك فهم مفتتون مع تزايد في التففت، سواء في الهيكل أو القيادة. وتستهدف العرب المدنيين من أهل السنة، وبعض منهم يناضل من أجل السلطة بين بعضهم البعض، وبعضهم يستهدف حتى وزارات الحكومة. إنهم يلحقون الضرر بسلطة الحكومة العراقية وقوات الأمن وكذلك قدرة أهل السنة على

ويعمل عدم توافر الأمن على إعاقة التطور الاقتصادي. وغالبية الأقطار في المنطقة لا يؤدون دوراً بناءً في دعم العراق بل إن البعض منها يهدد الاستقرار فيه.

وللعراق دور حيوي في المنطقة، وحتى بالنسبة للاستقرار العالمي، وهو حرج أيضاً بالنسبة للمصالح الأمريكية. ويفوض العراق في مستتق الخطوط المذهبية والطائفية بين الشيعة والسنة

وبين الأكراد والعرب. ويمتلك العراق ثاني أكبر احتياطات نفطية مؤكدة في العالم. وأصبح العراق الآن بمثابة قاعدة لعمليات الإرهاب الدولي، بما في ذلك القاعدة.

كذلك فإن العراق يمثل نقطة جوهرية بالنسبة للسياسة الخارجية يؤثر على النظرة إلى الولايات المتحدة في المنطقة وحول العالم على حد سواء. ونظراً لخطورة الأوضاع في العراق وللاهمية الحيوية له فإن الولايات المتحدة تواجه الآن أصعب تحدياتها العالمية منذ عقود من الزمن. ونظراً لأن الأحداث قد بدأت في العراق من واقع قرارات وأفعال أمريكية، فيكون على الولايات المتحدة إذن واجباً وطنياً وأخلاقياً لعمل ما بوسعها لتقديم فرصة للعراقيين لتجنب الفوضى.

١- تقييم الوضع الحالي في العراق:

- بالنسبة للأمن:

تمضى وتزايدت الهجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائها وقوات الأمن. لقد كان شهر أكتوبر ٢٠٠٦ - من أكثر الشهور دموية، حيث لقي ١٠٢ من القوات الأمريكية حتفهم. ومجمل الهجمات في شهر أكتوبر ٢٠٠٦ الذي كان في المتوسط ٧٠ فرداً في اليوم الواحد في يناير ٢٠٠٦ أصبح هذا الرقم ١٨٠ فرداً يومياً. كما أن الهجمات اليومية ضد قوات الأمن العراقية في أكتوبر ٢٠٠٦ قد تضاعف عددها أكثر من الضعف عما كان عليه الحال في يناير. وقد لقي نحو ٣٠٠٠ عراقي مدني حتفهم كل شهر.

- مصادر العنف:

يتزايد العنف في نطاقه وتعقيداته وتدميره، وهناك مصادر عديدة للعنف في العراق: الاضطرابات من جانب العرب من السنة، والقاعدة وما ينتمى إليها من مجموعات الجهاد، وميليشيات السنة، وفرق الموت. إن العنف الطائفي - خاصة في بغداد وما حولها - قد أصبح هو التحدي الرئيسي للاستقرار.

الإنضمام إلى عملية سياسية سلمية. وانتشار الميليشيات على هذا النحو يبعث برسالة قوية ، هي أن القادة السياسيين لن يتسنى لهم بسط سلطتهم إلا إذا ساندتهم القوة المسلحة.

وربما وصل جيش المهدي الذي يرأسه مقتدى الصدر إلى ٦٠٠٠٠ مقاتل. وقد تحدى هذا الجيش بطريقة مباشرة قوات الحكومة والقوات الأمريكية، ومن المعتقد أنه اشترك في العنف بصفة منتظمة ضد المدنيين العراقيين من السنة .

وتجوب دوريات جيش المهدي بعض جيوب الشيعة، وبوجه خاص شمال شرقي بغداد التي يبلغ تعداد سكانها نحو ٢,٥ مليون والتي تعرف باسم "مدينة الصدر".

أما بالنسبة لكتيبة "بدر" التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فيتزعمها عبد العزيز الحكيم. وكتيبة بدر هذه لها روابط قديمة مع جهاز الحرس الثوري الإيراني. وكثير من أعضاء "بدر" انضموا إلى الشرطة العراقية، ويلعب آخرون أدواراً بوليسية في المدن جنوب العراق. وفي حين يرتدون البديل الرسمية لقوات الأمن، فإن قوات بدر كانت تستهدف قتل العرب المدنيين من السنة. ولقد اصطدمت قوات بدر كذلك مع جيش المهدي وخصوصاً في جنوب العراق .

وهناك أربعة مديريات من بين ثمانية عشرة مديرية عراقية مهددة أمنياً وهي بغداد، والأنبار، والريال، وصلاح الدين. وهذه المديريات تشكل نسبة ٤٠٪ من سكان العراق الذين يبلغون ٢٦ مليون نسمة. وفي بغداد، فإن الصراع بصفة أساسية بين السنة والشيعة. وفي الأنبار فإن العنف يرجع إلى الإضطرابات التي يقوم بها السنة، وكذلك أفراد "القاعدة". ويتدهور الوضع بصفة مستمرة.

وفي كركوك، فإن الصراع يكون بين الأكراد، والعرب، والتركمان. وفي البصرة والجنوب فإن الصراع بصفة واسعة هو بين الشيعة بعضهم البعض من أجل الصراع على السلطة. وأهم الأجزاء المستقرة هي المقاطعات الثلاثة للأكراد في الشمال، وأجزاء من مناطق الشيعة في الجنوب. وعلى أية حال، فإن معظم المدن العراقية يوجد فيها خليط من الطائفتين الشيعة والسنة، وتعاني من الضرر من جراء العنف المستمر .

٢- التحالف الأمريكي والقوات العراقية:

في مواجهة هذا العنف، هناك القوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية تحت القيادة الأمريكية تباشر مهامها في تناسق مع قوات الأمن العراقية. وقد تم تخويل القوات متعددة الجنسيات والعراقية من

جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقرار ١٥٤٦ في عام ٢٠٠٤ في أداء مهامها وتم تجديد هذا التحويل في نوفمبر ٢٠٠٦ لسنة أخرى .

وهناك نحو ١٤١٠٠٠ فرد عسكري أمريكي يخدمون في العراق ومعهم نحو ١٦٥٠٠ من العسكريين الآخرين من سبعة وعشرين شريك متحالف، وأكبر الكتائب عدداً يبلغون ٧٢٠٠ فرداً من المملكة المتحدة. ويشعر الجيش الأمريكي أن عليه مسئولية أساسية بالنسبة لبغداد والشمال. ويتقلد المارينز الأمريكيون القيادة في محافظة الأنبار. أما المملكة المتحدة فتتولى المسئولية في الجنوب الشرقي، وخاصة في البصرة .

ويتواكب مع هذا التواجد العسكري، قيام الولايات المتحدة بإقامة أكبر بعثاتها الدبلوماسية في بغداد ويبلغ عدد أفرادها ١٠٠٠ موظف حكومي. وهناك نحو ٥٠٠٠ مدني من المتقاعدين يعملون في البلاد .

وفي الوقت الراهن نادراً ما تشترك القوات الأمريكية في عمليات حربية ذات نطاق واسع، وبدلاً من ذلك، فإن الجهود الموجهة للإضطرابات تركز على إستراتيجية "نظف"، و"احتفظ"، ثم "شيد"، "BUILD"، "CLEAR"، "HOLD" بمعنى نظف المنطقة أو المناطق

محل الإضطراب وفرق الموت ثم احتفظ بهذه المناطق مع قوات الأمن العراقية، ثم القيام ببناء مناطق ذات مشروعات لها تأثير سريع .

وكثير من الوحدات العسكرية تعاني ضغطاً شديداً بسبب الأحوال الصعبة في العراق، وتهالك التجهيزات بأكثر مما هو مقدر لها، فكثير من الوحدات لا تتوفر لديها التجهيزات للتدريب حينما يعودون للإنتشار. في الولايات المتحدة هناك قدراً كبيراً غير عادي من التضحيات مطلوبة من رجالنا ونسائنا الذين يرتدون الملابس العسكرية وكذلك بالنسبة لعائلاتهم. إن الجيش الأمريكي ليست لديه سوى قوات احتياط ضئيلة للدعوة للخدمة إذا ما اقتضى الأمر قوات أرضية لمواجهة الأزمات الأخرى حول العالم. وإن المهمة الأولى للقوات الأمريكية من الناحية الاستراتيجية في العراق هو تدريب قوات الأمن العراقية. وفي نهاية ٢٠٠٦ كان المنتظر بالنسبة للقيادة الأمريكية لقوات الأمن متعددة الجنسيات بالإضافة إلى القوة العراقية- كان المنتظر أن تكون قد دربت وجهزت عدداً مخطط ليبلغ ٢٢٦ رجل أمن عراقي. وهذا الرقم يشمل ١٢٨,٠٠٠ عضواً من الجيش العراقي بالإضافة إلى ١٨٨,٠٠٠ رجل بوليس عراقي.

ويسيطر العراقيون على نحو قوات الأمن العراقية، أما الأمريكيون فيسيطرون على غالبية النسبة الباقية. وليست هناك أية قوات أمريكية تحت قيادة عراقية.

٢- الجيش العراقي:

لا يحرز الجيش العراقي أى تقدم ملموس نحو كونه جيشاً يعتمد عليه كقوة قتالية منظمة يدين بالولاء للحكومة الوطنية. وقبل نهاية ٢٠٠٦ مباشرة كان من المتوقع من الجيش العراقي أن يضم ١١٨ فصيلة -batta lion تشكل ٣٦ كتيبة brigade تحت رئاسة ١٠ فرق.

ورغم أن الجيش العراقي يعتبر واحداً من أكثر المؤسسات احترافاً، فإن أدائه لم يكن متساوياً.

ويتبقى هناك أسئلة مهمة حول التكوين العرقي وولاء بعض الوحدات العراقية- وبالتحديد حول ما إذا كانوا يقومون بتنفيذ المهام التي توكل إليهم بالنسبة للأهداف القومية دون النظر إلى التوجهات الطائفية. فمن بين هذه الفرق العشرة المنشودة يدخل ضمنها أولئك الذين كلفوا بالعمل في مناطق معينة. ولكنهم أبدوا عدم رغبتهم في الانتشار في أية أماكن أخرى من البلاد.

وكنتيجة لذلك، فإن عناصر من الجيش قد رفضت تنفيذ بعض المهام المكلفة بها. ويواجه الجيش العراقي كذلك عدة تحديات هامة منها:

× أن الوحدات تنقصها القيادة، كما أنها تفتقر إلى القدرة على العمل معاً على المستويات الأعلى مثل قادة الكتائب أو الفرق. على أن التدريب على القيادة وخبرة القيادة هي من العناصر الأساسية لتحسين الأداء.

× تفتقر الوحدات إلى التجهيزات، فلا تستطيع مباشرة مهامها دون تجهيزات كافية. وكان الكونجرس سخياً في تمويل طلبات القوات الأمريكية، لكنه رفض تماماً تمويل القوات العراقية. فلقد كانت المخصصات لقوات الدفاع العراقية قد بلغت ٣ بليون دولار، وهي أقل مما تنفقه الولايات المتحدة حالياً في العراق كل أسبوعين.

× أن الوحدات تفتقر إلى الأفراد. فالجنود يقضون أسبوعاً في الإجازة كل شهر لكي يزوروا عائلاتهم. والجنود يتلقون رواتبهم نقداً لأنه لا يوجد نظام بنكي لديهم. ويحصل الجنود على إجازات بطريقة ميسرة، ولا يواجهون أية عقوبات على ذلك، ولا أى جزاء على الغياب بدون إذن. واستعداد الوحدة منخفض، وغالباً ما يكون ٥٠ بالمائة أو أقل.

× كذلك تفتقر الوحدات إلى خطوط الإمداد -Logistics أو الدعم. وتنقصهم القدرة على مواصلة مهامهم أو عملياتهم، وكذلك الافتقار إلى القدرة على نقل الإمدادات والجنود والقدرة على توفير الدعم غير المباشر لهمة من النيران. ولذلك فهم سوف يعتمدون على الولايات المتحدة بالنسبة لخطوط الإمداد والدعم خلال عام ٢٠٠٧ على الأقل.

٤- العملية: تمعاً إلى الأمام: Operation To-

gether Forward II

في جهد كبير لقمع العنف في العراق، اشتركت القوات الأمريكية مع القوات العراقية من أجل إرساء الأمن في بغداد بعملية أطلق عليها "عملية: التعاون معاً إلى الأمام" والتي بدأت في أغسطس ٢٠٠٦. وفي ظل هذه العملية كانت القوات الأمريكية تعمل بالاشتراك مع الجيش العراقي والشرطة العراقية من أجل "تنظيف"، و"الحفاظ"، ثم "الإنشاء" في بغداد. وتتحرك القوتان من منطقة إلى أخرى على التوالي. وكان نحو ١٥,٠٠٠ جندي أمريكي في بغداد.

وهذه العملية التي كانت تهدف إلى توفير الأمن لبغداد كانت تعتبر حاسمة أيضاً في تحقيق الأمن في العراق بوجه عام. فهي عاصمة تضم أكثر من ٦ مليون نسمة. وتضم بغداد وحدها ٢٥ بالمائة من سكان العراق. وهي أكبر المدن التي تضم السنة والشيعة على حد سواء في البلاد. وبها تجمعات كبرى سواء من مثيرى الاضطرابات من السنة ومليشيات الشيعة. ويقول لنا القادة العراقيون والأمريكيون أنه حيثما تتجه بغداد يكون اتجاه العراق.

لكن نتائج "العملية" المذكورة كانت مثبطة للهمم. فالعنف في بغداد - والذي كان غالباً سلفاً- قفز في مداه إلى أكثر من ٤٣ بالمائة بين الصيف وشهر أكتوبر ٢٠٠٦. ومضت القوات الأمريكية في معاناتها لخسائر بشرية عالية. وصار واضحاً أن الشرطة العراقية غير قادرة أو غير راغبة في كبح جماح هذه التسريبات وذلك العنف المتواصل. وقدم الجيش العراقي كتيبتي فقط من جملة الستة كتائب التي تعهد في أغسطس بتقديمها لكي تشارك مع القوات الأمريكية في بغداد. كذلك رفضت الحكومة العراقية إجراء عمليات الأمن المتواصل بالنسبة "لمدينة الصدر".

وسوف تفشل عمليات الأمن مالم يتوافر لدى العراقيين القدرة وكذلك الرغبة في الاحتفاظ بتلك المناطق التي سميت مناطق الاحتفاظ hold كما تمت الإشارة، بتلك المناطق التي تطهيرها "clear" من جانب القوات الأمريكية أو التي تنوى تطهيرها والتي تعتبر من معاقل ميليشيات الشيعة. فبوسع القوات الأمريكية تطهير أية منطقة، ولكن ليس هناك قوات أمريكية كافية متواجدة، ولا يوجد أيضاً الدعم الطائفي من جانب قوات الأمن العراقية "للاحتفاظ" hold بهذه المناطق التي يتم تطهيرها.

ونفس الشئ ينطبق على بقية مناطق العراق. ونظراً لأنه ليس من بين العمليات التي قامت بها القوات الأمريكية، ولا القوات العراقية قد تغيرت نتيجة لها

الأوضاع، فذلك ما شجع العنف الطائفي. ويبدو -
والحالة هذه - أن القوات الأمريكية قد زجت بنفسها
في مهمة ليست لها نهاية منظورة.

٥- الوضع السياسي

العراق دولة ذات سيادة، لها مجلس ينادى منتخب
ديمقراطياً. وقد تشكلت حكومة وحدة وطنية في مايو
٢٠٠٦ وتمثل الشعب العراقي بشكل واسع. وقد صدقت
العراق على الدستور بالاتفاق مع القادة من العرب
السنة- وأجاز الدستور إمكان تعديله إذا اقتضى الأمر
ذلك.

وتكوين الحكومة العراقية هو في الأساس مبني
على الطائفة ويميل أصحاب النفوذ في الحكومة إلى
التصرف حسب مصالح طائفتهم. ولا يستطيع القادة
من السنة أو الشيعة أو الأكراد إظهار رغبتهم السياسية
في العمل للمصالح الوطنية. وكثير من الوزارات العراقية
لا تتوافر لديها القدرة على الحكم بكفاءة، ونتيجة ذلك
أن تكون هناك حكومة مركزية أكثر ضعفاً عما ينص
عليه الدستور.

وهناك إجماع عراقي وأمريكي ودولي حول القضايا
الهامة التي تواجه العراقيين وبالأحرى الحكومة
العراقية: ويتمثل ذلك في التصالح الوطني بما في ذلك
التفاوض حول إيجاد "صفقة" Palitical deal بين
المجموعات الطائفية في مراجعة الدستور، وكذلك
إزالة بقايا البعث، وعوائد النفط وتقاسمها،
والانتخابات المحلية، ومستقبل كركوك، والعفو العام
amnesty، والأمن خصوصاً كبح جماح الميليشيات،
وتقليل العنف في بغداد ونظراً لأن القادة العراقيين
ينظرون إلى هذه القضايا من خلال منظور طائفي،
فإننا سوف نلخص هنا الأمنى بالنسبة لمختلف
المجموعات الطائفية.

٦- وجهات النظر الطائفية

لقد أحرز الشيعة الذين يمثلون غالبية الشعب
العراقي من القوة لأول مرة منذ ١٣٠٠ سنة، وفوق كل
اعتبار فإن الكثيرين بين الشيعة مهتمون بالحفاظ على
هذه القوة وعلى أية حال، فإن هناك انشاقاً حدث في
تألف الشيعة الواسع الذي عرف باسم "التحالف
العراقي المتحد" فهناك جماعات من الشيعة تفضل من
أجل السلطة سواء في المناطق أو الوزارات أو في
العراق ككل. وخلال تألف الشيعة ككل هناك إغراض
عن التوصل إلى توافق سياسي مع أهل السنة العراقيين
أو نزع سلاح الميليشيات الشيعية.
ولقد أبدى نوري المالكي رئيس الوزراء تفهماً

للقضايا الهامة التي تواجه العراق، وبخاصة الحاجة
إلى حدوث تصالح وطني وأمن في بغداد. ومع ذلك
فهناك بعض المشكلات التي ظهرت بين حكومة المالكي
وبين الولايات المتحدة، فالمالكي رفض علانية وحدد
جدول زمني لإنهاء بعض المسائل البارزة، وأمر بإزالة
الحصار حول مدينة الصدر، وفضل وجود المزيد من
السيطرة على قوات الأمن العراقية، ورفض الطلبات
الأمريكية للتوجه قسماً نحو المصالحة أو حل
الميليشيات الشيعية.

آية الله السيستاني:

هو قائد رجال الدين الشيعة في العراق. ورغم أنه
لا يشترك في الأمور السياسية يوماً بيوم، فقد كان
أكبر القادة الشيعة تأثيراً في البلاد. فكافة القادة
الكبار من الشيعة يطلبون موافقته وتوجيهاته. وقد
شجع السيستاني وجود كتلة شيعية موحدة بأهداف
معتدلة في نطاق عراقي موحد. ولربما يكون نفوذ
السيستاني أخذ من الضعف لأن توجيهاته لم تفلح في
منع العنف بين الشيعة وبعضهم البعض أو منع عمليات
الانتقام ضد السنة.

عبد العزيز الحكيم:

وهو إمام ديني ويرأس ما يسمى "المجلس الأعلى
للثورة الإسلامية في العراق"، والذي يعتبر أكبر
الأحزاب السياسية الشيعية وأكثرها تنظيماً. ويهدف
الحزب إلى إيجاد منطقة شيعية تضم تسعة من
محافظات الجنوب. وهناك علاقات وثيقة بين هذا
الحزب وإيران.

مقتدى الصدر:

لهذا الزعيم أتباع كثيرون من الشيعة الفقراء
خاصة في بغداد. ولقد انضم إلى حكومة التآلف
برئاسة المالكي، لكن جيشه الملقب "بجيش المهدي" قد
تصادم مع كتائب بدر وكذلك مع القوات التابعة
للولايات المتحدة والعراق. ويعلن الصدر أنه وطني
عراقي. ويلاحظ عدد من المراقبين بأن الصدر كان
يحذو حذو نموذج حزب الله في لبنان: أي إقامة حزب
سياسي يسيطر على بعض المصالح الأساسية من داخل
الحكومة وتكون له ميليشيات خارج نطاق الحكومة.

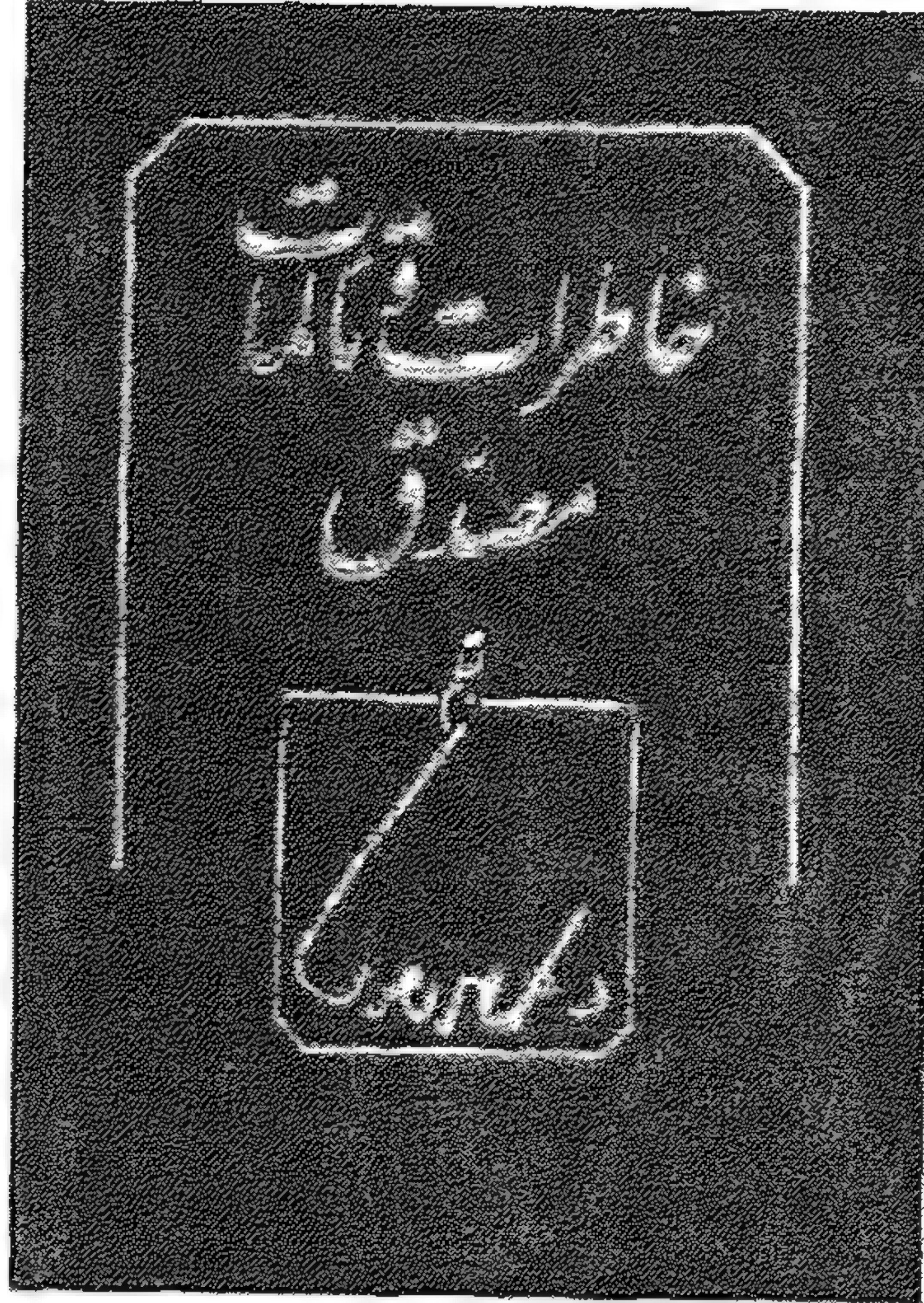
قراءة في كتاب

قراءة في مذكرات الدكتور محمد مصدق

د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر

الحصول على إمتياز هذا البترول، ولديها مخاوف من تغلغل النفوذ الروسى فى إيران. أما الجبهة الرابعة: فهي جبهة الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١-١٩٧٩م) الذى اعتبر ظهور الدكتور مصدق في الساحة السياسية فى إيران تهديداً له، وأنه أضعف من قوته وسيطرته على البلاد، وحد من صلاحياته ومن صلاحيات البلاط.

وانتصر مصدق، وصدر قانون تأميم البترول الإيرانى فى ٢٠/٣/١٩٥١م، إلا أن شركات البترول توقفت عن التزاماتها للخزانة الإيرانية، وتوقف - بالتالى - صرف أجور العديد من موظفى الحكومة، وتوقفت عمليات استخراج وتكرير وتوزيع البترول كلية، وأقامت بريطانيا دعوى ضد إيران فى الأمم المتحدة، ثم عرض النزاع البريطانى - الإيرانى على محكمة العدل الدولية، وسافر الدكتور مصدق إلى نيويورك ولاهى لعرض القضية والدفاع عن حق إيران، وتدهورت الأوضاع الداخلية، وزادت البطالة، واشتدت الأزمة الاقتصادية نتيجة للحصار الاقتصادي الذى فرض على إيران، وأقال الشاه الدكتور مصدق، لكنه رفض الإقالة، وتصاعد الخلاف بين الشاه ومصدق، واضطر الشاه إلى مغادرة البلاد، وتوجه إلى "روما" مع أفراد عائلته، وبعد ثلاثة أيام فقط نجح "الانقلاب المضاد" الذى دبرته المخابرات البريطانية والأمريكية، وأداره كرميت روزفلت ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من مقر السفارة الأمريكية فى طهران، وشارك فى خطة الانقلاب التى



ولد ميرزا محمد خان مصدق السلطنة ابن ميرزا هدايت الله آشتيانى فى ١٩/٥/١٨٨٢م فى طهران، وتوفى فيها فى ٥/٣/١٩٦٧م. والدكتور مصدق - كما هو معروف - كان رئيساً للجبهة الوطنية الإيرانية، وعضواً بارزاً فى البرلمان الإيرانى فى أكثر من دورة، وزعيماً سياسياً تميزت مواقفه بالصلابة، ورئيساً للوزراء فى الفترة (من ٢/٤/١٩٥١م إلى ١٩/٨/١٩٥٣م)، ورائداً من رواد تأميم صناعة البترول الإيرانى، وعلامة مميزة فى تاريخ إيران السياسى، ورمزاً لاعتزاز البلاد بكرامتها وعزتها، ولا يذكر تأميم البترول فى إيران إلا ويذكر اسم مصدق.

كانت حركة مصدق تعبر عن مطالب أمته، ولهذا صار مصدق معقد آمال هذه الأمة، ورمزاً من رموزها الوطنيين، وفارساً من فرسانها الشرفاء، وتجسيدا لطموحات الشعب الإيرانى. قاد الدكتور مصدق حملة من أجل تأميم صناعة البترول الإيرانى، وكان لزاماً عليه أن يحارب فى أربع جبهات: الجبهة الأولى: بريطانيا التى كانت تمارس نفوذها على الساسة بتقديم رواتب ثابتة لهم، وعلى زعماء قبائل جنوب غرب إيران من خلال شركة البترول الأنجلو-إيرانية التى كانت تدفع نسبة من أرباح البترول لهم، كما كان لبريطانيا نفوذ كبير فى الجهاز الحكومى والبرلمان. والجبهة الثانية: روسيا القيصرية التى كان لها نفوذ فى إيران من خلال حزب توده الشيوعى، كما كانت تحتل الجزء الشمالى من إيران، والجبهة الثالثة: أمريكا التى كانت تطمع فى البترول الإيرانى، وفى

عرفت بإسم: "آجاكس" الجيش الإيراني بقيادة الجنرال فضل الله زاهدي ورجال البلاط، وبعض العوام والأمينين القاطنين في منطقة جنوب طهران، والذين قدمت لهم الأموال للقيام بالمظاهرات المناهضة لمصدق والموالية للشاه.

وتمت الإطاحة بمصدق وبحكومته، وعاد الشاه إلى البلاد بعد أن اطمأن على نجاح الانقلاب المضاد، وسلم مصدق نفسه بعد أن أمطروا منزله بوابل من قذائف الدبابات والرشاشات، وتمت محاكمته بعد أن وجهت إليه تهمة الخيانة، وتمت ملاحقة واعتقال مؤيديه وأنصاره، وأعدموا منهم الكثيرين. وحكم على مصدق بالسجن الانفرادي لمدة ثلاث سنوات، قضائها في سجن الجيش الثاني المدرع، ولما انتهت مدة سجنه في (١٩٥٦/٨/٢م) أجبر على الإقامة تحت الحراسة في منزله في قرية نائية خارج العاصمة تسمى قرية "أحمد آباد"، وقيل إن منزله في طهران أزيل بالجرافات، حتى لا يتحول إلى رمز للمعارضة.

وفي فترتي السجن والنفي كتب الدكتور مصدق مذكراته باللغة الفارسية، وهي تشتمل على كتابين: الأول عبارة عن شرح مختصر لحياته ومذكراته، والثاني ملخص لتاريخ تأميم صناعة البترول في إيران. وكتب مقدمة المذكرات الدكتور غلام حسين مصدق الابن الأصغر للدكتور مصدق، الذي يقول في بدايتها إن المرحوم والده ترك نسخة من المذكرات لديه في عام ١٩٦٢م، ونسخة أخرى لدى المهندس أحمد مصدق الابن الأكبر للدكتور مصدق الذي مات في عام ١٩٨٦م قبل أن تنشر المذكرات بوقت قصير. وأضاف نجل الدكتور مصدق أن هدف والده من ترك المذكرات لدهما هو نشرها عندما تتاح الفرصة، وذلك من أجل توعية وتنوير المواطنين الإيرانيين والأجيال القادمة. كما ذكر أنه لم تكن هناك إمكانية لنشر هذه المذكرات في أثناء حياة والده وبعد وفاته في (١٩٦٧/٢/٥م)، وأنه لم يكن مسموحاً لأحد أن يذكر اسمه في كتاب أو جريدة، وأنه رافق والده للعناية بصحته عندما سافر إلى نيويورك ولاهاي للدفاع عن حقوق إيران، وأن والدته توفيت أثناء وجود والده في منفى أحمد آباد، وأن هذه الوفاة أضافت ألماً جديداً إلى آلامه الدفينة الأخرى.

وأضاف نجل الدكتور مصدق في المقدمة قائلاً إن والده أرجع الفضل إلى أصحابه في المذكرات، وأنه فعل هذا مع المرحوم الدكتور حسين فاطمي (الصحفي والعضو البارز في الجبهة الوطنية - التي أسسها ورأسها مصدق - الذي تولى منصب وزير الخارجية في حكومة مصدق، وكان معروفاً باتجاهاته ومواقفه الوطنية الصلبة وبعدها للشيوعية وللغرب،

وتم إعدامه بعد نجاح الانقلاب المضاد)، وقال إنه هو الذي اقترح فكرة تأميم البترول، وإن والده كان يحترم معظم رفقائه، وكان يقول إن وزراءه كانوا مثقفين، وكانوا من الأخيار الذين عشقوا تراب بلدهم إيران.

ويتحدث إيرج أفشار (ناشر الكتاب)، وهو صديق قديم للدكتور غلام حسين مصدق، تحت عنوان: مذكرة عن أجزاء المذكرات وفصولها، ويذكر أنه هو الذي اختار عنوان المذكرات، وهو: "خاطرات وتآلمات مصدق" أي: مذكرات وتآلمات مصدق، وأن نجل الدكتور مصدق قد وافق على هذا العنوان.

عرض موجز للمذكرات:

يصف الدكتور مصدق نفسه في مقدمة كتابه الأول بأنه غير مذهب وغير مقصر، ويقول إنه ترفع عن نفسه في المحاكمتين العسكريةتين: الابتدائية والإستئناف، وإن المحكمة أصدرت حكمها بحبسه ثلاث سنوات حبساً إنفرادياً، وإن البعض اقترح عليه أن يكتب مذكراته في السجن، وإن الفكرة راقته، فشرع في الكتابة، وإن الكتاب الأول عبارة عن ثلاث مراحل من حياته، على هذا النحو: الفصل الأول وحتى السابع: عن السنوات العشر التي كان مصدق يتولى فيها منصب مستوفي ومحاسب إقليم "خراسان" قبل الثورة الدستورية (١٩٠٦م). أما الفصول من الثامن وحتى الثالث عشر، فهي خاصة بالسنوات التي درس فيها في أوروبا بعد الثورة الدستورية، ويتحدث الدكتور مصدق في الفصول من الرابع عشر وحتى الرابع والعشرين عن المناصب التي تقلدها بعد الإنتهاء من الدراسة والعودة إلى إيران. ويضيف الدكتور مصدق في نهاية المقدمة أنه كانت لديه مذكرات ووثائق ومستندات كثيرة، لكنها ضاعت في أثناء أحداث إنقلاب ١٩٥٢/٨/١٩م، وبعد أن أغاروا على منزله، وأنه حاول في مذكراته ألا يذكر أحداً بسوء، حتى لا يكون صنيعه هذا سبباً في تسرب اليأس إلى قلوب الخلف الصالح.

في الفصول الأربعة الأولى يتحدث الدكتور مصدق عن تشكيلات المملكة في النظام القديم، أي قبل الثورة الدستورية (١٩٠٦م)، وعن تشكيلات وزارة المالية، مثل: وظيفة المستوفي (من المناصب الكبرى في وزارة المالية، ومهمته مراجعة جميع حسابات الإقليم وإصدار اللائحة التنفيذية المالية)، ووظيفة وزير المالية، وغيرها من الوظائف. ثم يتحدث عن نظام الضرائب على الأراضي الزراعية، وعن الجمارك والنفقات المختلفة.

واعتباراً من الفصل الخامس وحتى الفصل الرابع والعشرين يتحدث مصدق عن بداية عمله في الحكومة، وعن دراسته في إيران، فيقول: مات والدي

وكنيت في الثانية عشرة من عمري، فأصدر ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) أوامره بتعييني في وظيفة مستوفى خراسان، وكان من عادته تعيين أبناء رجاله في أثناء حياتهم أو بعد مماتهم في بعض الوظائف في الدولة، اعترافاً بفضلهم وسابق خدمتهم وتكريماً لهم، ولم تكن الوظائف في النظام القديم مرتبطة بالسن، وأمضيت بضع سنوات في هذه الوظيفة، ثم تركتها لأنني كنت أريد الالتحاق بالمدرسة السياسية، ولما كان سني أكبر من تلاميذ هذه المدرسة، درست مقررات المدرسة السياسية نفسها في منزلي على يد مدرسين أفاضل. ثم سافرت في مارس عام ١٩٠٩م إلى باريس لاستكمال دراستي بقسم العلوم المالية، والتحقت بالمدرسة السياسية، لكنني مرضت في العام الدراسي الثاني، وعدت إلى طهران للاستشفاء بعد أن سمح لي الطبيب المعالج بذلك. ولما تحسنت حالتني الصحية في طهران، قررت استكمال دراستي، لكنني اخترت مدينة نيوشاتل بسويسرا هذه المرة للملائمة جوها لحالتني الصحية، وسافرت مع أفراد أسرتي (زوجة وثلاثة أطفال)، والتحقت بكلية الحقوق التابعة لجامعة نيوشاتل، واجتازت امتحان الليسانس في يوليو ١٩١٢م، وسجلت موضوع الدكتوراه تحت عنوان: "الوصية في الحقوق الإسلامية" باللغة الفرنسية، إيماناً مني بأن هذا الموضوع يجعل فرصتي في العمل أفضل عندما أعود إلى إيران، وحصلت على الدكتوراه في عام ١٩١٤م، وأمضيت فترة التدريب في محكمة نيوشاتل، وحصلت على الإذن الخاص بممارسة مهنة المحاماة من نفس المحكمة.

ولما عدت إلى طهران قمت بالتدريس في المدرسة السياسية، وانتهزت فرصة قلة عدد ساعات التدريس في هذه المدرسة، وواصلت القراءة والبحث والتحقيق في مجالات الحقوق وعلومها. وألفت رسالتين: الأولى بعنوان: "قانون تمييز الأجانب في إيران"، والثانية بعنوان: "الشركة المساهمة في أوروبا". وألفت ثلاثة كتب هي: "الدستور في المحاكم الحقوقية"، "الحقوق البرلمانية في إيران وأوروبا" و"أصول القواعد والقوانين المالية في الغرب وإيران قبل الثورة الدستورية وبعدها".

ثم أصبحت عضواً في اللجنة المركزية للانتخابات، وانضمت إلى حزب الاعتدال، ثم أصبحت عضواً في لجنة تطبيق الحوالات (وظيفة تابعة لوزارة المالية). ثم أصبحت مساعداً لوزير المالية لمدة أربعة عشر شهراً، ثم انضمت إلى الجمعية الديمقراطية. واعتذرت عن العمل في حكومة "وثوق الدولة" بذريعة أنني لم أشاهد أبنائي الموجودين في سويسرا منذ خمسة أعوام، وسافرت مرة ثالثة إلى

أوروبا، ومكثت أكثر من عام في سويسرا، وعملت خلال هذه الفترة في الاستيراد والتصدير بين إيران وسويسرا، وأثناء وجودي في سويسرا عقدت بين إيران وبريطانيا اتفاقية (٩ أغسطس ١٩١٩م) المعروفة باتفاقية "وثوق الدولة"، وقد عارضت هذه الاتفاقية التي وضعت إيران تحت حماية بريطانيا، وأرسلت شكوى إلى الأمم المتحدة في أثناء وجودي في سويسرا، وعينت حاكماً على إقليم "فارس" طبقاً لرغبة مواطني هذا الإقليم، وأدت لهم خدمات جلية في مجال استقرار الأمن، وحلت دون قيام الإقطاعيين وأصحاب النفوذ باتزاز المواطنين واستغلالهم. ورفضت تولي منصب وزير المالية في حكومة "قوام السلطنة"، وذلك بسبب وجود "أرميتاج سميث" المستشار المالي البريطاني في وزارة المالية الإيرانية نظراً لأن إيران كانت تحت الحماية البريطانية. وبعد عام عينت حاكماً على إقليم أذربيجان في حكومة "حسن بيرنيا مشير الدولة" في الفترة من فبراير ١٩٢١م وحتى سبتمبر ١٩٢١م. ثم تم اختياري بعدها لرئاسة اللجنة الفرعية للانتخابات في طهران، وفي مايو ١٩٢٣م عينت وزيراً للخارجية في وزارة "مشير الدولة" لفترة قصيرة.

ثم مثلت مدينة طهران في البرلمان دورتين غير متتاليتين، واعتزلت بعدها السياسة ثلاثة عشر سنة بسبب تدخل الحكومة في الانتخابات البرلمانية، وأقيمت في قرية أحمد آباد في غرب طهران. وفي ٢٦/٦/١٩٤٠م ألقى القبض على بدون ذكر أسباب، وسجنت بضعة شهور، ثم نفيت إلى قرية أحمد آباد، وأطلق سراحى بعد وصول الحلفاء إلى إيران، وكنيت أعارض مسألة تدخل الحلفاء في شئون الانتخابات، ومسألة تعيين أعضاء البرلمان أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م). ثم مثلت مواطني طهران في البرلمان في دورة ١٩٤٣م، ودورة ١٩٥٠م، وفي هذه الدورة الأخيرة كونت الجبهة الوطنية، وبدأت نضالي من أجل الحصول على حق بلادي من شركة البترول الإيرانية - البريطانية والحكومة البريطانية.

أما الكتاب الثاني من المذكرات فيؤرخ فيه الدكتور مصدق لتأميم صناعة البترول في إيران، ويقول: وافقت على تولي منصب رئيس الوزراء على الرغم من كبر سني ومرضى، لا لشئ إلا أنني كنت أريد تنفيذ مشروع تأميم صناعة البترول بنفسى، ولكي لا يضيع المجهود الذي بذل في هذا الموضوع، ولأنني شعرت أنه إذا تولي شخص آخر رئاسة الوزارة فلن أستطيع تأميم صناعة البترول وحصول إيران على حريتها واستقلالها. وكانت أول مبادرة قمت بها هي الامتناع عن تشكيل الحكومة حتى يوافق المجلسان

(النواب والشيوخ) على المادة الخاصة بتأمين صناعة البترول، وقد تم ما أردته، وتمت الموافقة على تأمين صناعة البترول في ٢٠/٣/١٩٥١م، وقمت بعد ذلك بتشكيل الحكومة في ٢/٤/١٩٥١م. واستمر نضالي من أجل تنفيذ مراحل التأمين، وأرسلت منشورا دورياً إلى جميع الإدارات والمؤسسات الدولية بحل شركة البترول الأنجلو-إيرانية، وأثار هذا غضب بريطانيا، وتدخلت أمريكا، ونصحت إيران بعدم التسرع في رفع يد الشركة البريطانية المستقرة، لأن هذا ليس في مصلحة إيران. واقترحت بريطانيا تصنيف عوائد البترول. مع استمرار مهمة المديرين الأجانب في إدارة شركات البترول. ورفضت هذا الاقتراح، وصممت على حصول إيران على كامل حقوقها على أساس قانون تأمين صناعة البترول. وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لها.

وتوقف ضخ البترول الإيراني في الأسواق العالمية، واشترت بريطانيا وأمريكا بترولها من الكويت والعراق والسعودية، وعرضت إيران بترولها بسعر أقل على الشركات المستقلة (الخارجية عن نطاق نفوذ الائتلافات والتكتلات البترولية). لكن بريطانيا وأمريكا تدخلتا وحالتا دون بيع هذا البترول. وغادر العاملون الأجانب (٥٠٠ فرداً) إيران، وتولى المهندسون والموظفون الإيرانيون الأمور الفنية والإدارية في شركة البترول، ونجحوا في مهمتهم. وانحصر نشاط مؤسسات استخراج وتكرير البترول في توفير الوقود والمواد البترولية التي تستهلك في الداخل فقط، مما أدى إلى خفض معدل نشاط مصفاة آبادان بشكل كبير.

ورأت بريطانيا اللجوء إلى القضاء، والتهديد باللجوء إلى الحرب في الوقت نفسه. وقامت الحكومة البريطانية باستعراض بحري مسلح في الخليج ووصل عدد السفن الحربية البريطانية في الخليج والمياه الإيرانية إلى تسع سفن، وتم إرساء البارجة "موريشوس" بالقرب من آبادان مدينة البترول.

واستعدت الحكومة والشعب في إيران لمواجهة التهديد العسكري البريطاني، وللدفاع عن البلاد، لكن حكومة العمال في بريطانيا تخلت عن فكرة اللجوء إلى القوة والهجوم على إيران، وأقامت دعوى ضد إيران في الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وقامت في الوقت نفسه بجلب مساعدة ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها، وتعاونت معها في ممارسة الضغط الاقتصادي على إيران للإطاحة بي. وسافرت إلى أمريكا على رأس وفد إيراني في أكتوبر ١٩٥١م، ودافعت عن حق إيران، وقمت بالرد على إدعاءات بريطانيا في جلسات مجلس الأمن،

والتقيت مع الرئيس الأمريكي ترومان ومع وزير خارجيته ومع عدد من الشخصيات، وأجريت معهم جميعاً مباحثات عن البترول والأزمة المحتدمة بين إيران وبريطانيا وعن المعونات الأمريكية لإيران، لكنني لم أصل إلى نتيجة في الموضوعين: أزمة البترول والمعونات المالية والاقتصادية الأمريكية. ثم سافرت إلى لاهي للدفاع عن حق إيران أمام محكمة العدل الدولية، وفي ٢٢ يوليو ١٩٥٢م صدر قرار محكمة العدل الدولية لصالح إيران وعدم صلاحية المحكمة في بحث شكوى بريطانيا فيما يتعلق بالبترول. وتوسطت أمريكا بين إيران وبريطانيا، لكنها فشلت في وساطتها، وتم إعلان قطع العلاقات بين إيران وبريطانيا، واتفقت أمريكا مع بريطانيا على الإطاحة بي، لأن استمرارى في الوزارة لم يكن في صالح الغرب ولا في صالح شركات البترول في البلدين، وكانت أمريكا قد أدركت أن زيادة نفوذ الروس في إيران ليس في صالحها، ولا في صالح بريطانيا.

وحاول الشاه محمد رضا بهلوى تدبير إنقلاب عسكري في ١٦/٨/١٩٥٢م، لكن الإنقلاب فشل، وتم اعتقال العقيد نصيري الذي أرسله الشاه بمرسوم عزلي، وأعلنت عدم مشروعية عزل الشاه لي في ظل وجود مجلس النواب. وفي مساء يوم ١٩/٨/١٩٥٢م حاصرت الدبابات منزلي وأمطروا المنزل بقذائف الدبابات والرشاشات، وانتقلت إلى منزل مجاور، وسلمت نفسي في هدوء بعد أن قمت بالإبلاغ عن مكاني.

ومن أهم ما جاء في الكتاب الثاني من المذكرات على لسان الدكتور مصدق أنه كتب هذه المذكرات لكي تقف الأجيال القادمة على الحقيقة، وأنه لم يطلب عملاً أو وظيفة في أي وقت من الأوقات، وأنه كان يقبل الوظائف التي كانت تعرض عليه بهدف واحد هو: خدمة وطنه، وأنه لم يكن يعول على الجيش ولا على الشيوعيين، وإنما كان يعول على المواطنين الواعين الوطنيين المخلصين. وأن عزله من منصب رئاسة الوزراء لم يكن بسبب خوفهم من الشيوعية، وأن الخوف من الشيوعية كان ذريعة لعزله ولنهب مال الشعب الإيراني. كما صرح بأن أية دولة لن تكون قادرة على المحافظة على استقلالها بدون تقديم تضحيات، وأنه من الضروري تحمل المشكلات الناجمة عن الضغوط الاقتصادية والسياسية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. وقال: إذا استطعنا أن نستفيد من بترولنا، فبها ونعمت، وإذا لم نستطع، لا يلقي أعقابنا وأولادنا والجيل القادم مصيرنا على الأقل. إن الأجنبي أجنبي في أهدافه وسلوكه بالنسبة

لى وللأشخاص من أمثالى، لكن ماذا أفعل ١٩ فكل مجموعة من عملاء الأجانب وصنائعهم تريد سيطرة أسيادهم على البلاد، والإطاحة بمن هم أمثالى.

كما قال الدكتور مصدق فى خطاب أرسله من محبسه إلى النائب العام للجيش الإيرانى: إن نضال الشعب الإيرانى ضد السياسة الخارجية فى الأوساط الدولية وداخل إيران مع عملاء الأجانب يعد من المفاهيم التاريخية للشعب الإيرانى، ولن تمحى هذه المفاهيم من صفحات تاريخ إيران فى أى وقت من الأوقات .

وقد أرجع الدكتور مصدق فى مذكراته الفضل إلى أصحابه فى الجزء الثانى من المذكرات عندما اعترف بأن الدكتور حسين فاطمى هو صاحب فكرة تأميم صناعة البترول فى جميع أنحاء إيران، وأنه طرح الفكرة عليه، وأنه تقرر طرح الفكرة على أعضاء الجبهة الوطنية التى يرأسها مصدق، ويعد فاطمى أحد أعضائها البارزين، وقد وافقت الجبهة الوطنية فى إحدى جلساتها على الفكرة.

ثم يتحدث الدكتور مصدق عن الشاه محمد رضا بهلوى، ويقول: إن الإنتقادات التى وجهها الشاه لى ولحكومتى فى كتاب : "مأمورية براى وطنم" (مهمة من أجل وطنى) ليس لها أى أثر فى أفكار الجيل الذى كان شاهداً على الأحداث .

ثم يفند الدكتور مصدق ما ذكره الشاه محمد رضا بهلوى عنه فى الكتاب سالف الذكر، على النحو التالى :

الشاه: شفعت لمصدق عند والدى عندما ألقى القبض عليه بتهمة التعاون مع دولة أجنبية والتآمر ضد إيران، وأطلق سراحه بعد بضعة شهور فقط فى عام ١٩٤١م، وقد ندمت على شفاعتى له. وعندما سقط مصدق فى ١٩/٨/١٩٥٢م وجهت إليه تهمة الخيانة، وكان من الواجب إعدامه، لكننى أرسلت خطاباً إلى المحكمة، قلت فيه: إننى عفوت عن الأخطاء التى ارتكبت فى حقى، فتم تخفيف الحكم عليه مع الأخذ فى الاعتبار كبر سنه، وحكم عليه بثلاث سنوات سجن إنفرادى فقط، أى أننى أنقذته من الموت مرتين. وعندما انتهت مدة سجنه خرج، وتوجه إلى منزله الخاص، وهو الآن يعيش مع أفراد عائلته حياة هادئة بلا منغصات.

مصدق: لقد انزويت فى طهران وقرية أحمد آباد ثلاث عشرة سنة، ولم التق بأحد خلال هذه الفترة، وبالرغم من ذلك اعتقلونى وسجنونى.

ولما انتهت مدة سجنى كنت تحت الإقامة الجبرية فى منزلى فى قرية أحمد آباد، ولم يكن يسمح لى بالخروج بدون حراسة. ولم يكن بينى وبين الشاه

اختلاف شخصى حتى يعفو عني، ولقد أبدت استيائى من هذا العفو عندما علمت به.

الشاه: تساهل مصدق مع أعضاء حزب توده وسائر الأشخاص الذين تسببوا فى اضطراب الأوضاع فى العاصمة والمدن الكبرى. وقد أدرك أعوانه المقربون أنه سوف يسلم البلاد - عن عمد أو عن جهل- إلى الشيوعيين، حيث كانت له علاقات وثيقة بالشيوعية فى الفترة الأخيرة من فترات رئاسته للوزارة، ولم يكن على استعداد للحديث عن خطورة الاستعمار الأحمر.

مصدق: لقد أخذت بالبترول من الشركة البريطانية، كما أخذت مصايد الأسماك فى بحر الخزر من الاتحاد السوفيتى وأمتهما مستغلاً التنافس بين الدولتين اللتين كانت لهما مصلحة مشتركة فى إيران، كما أن حزب توده كان كسائر الأحزاب التى كانت تتمتع بالمبادئ الديمقراطية، ولم يكن لدى حزب توده أسلحة حتى يسيطر على الأوضاع كما قال البعض.

الشاه: من المتناقضات أن فترة مصدق أدت إلى زيادة نفوذ البريطانيين فى إيران، وإلى اختلال واضطراب السياسة والاقتصاد فيها، وفتح مصدق أبواب إيران فى وجه عملاء الإمبريالية، كما أن الوطنية السلبية لمصدق لم تتح الفرصة التى يتمناها الشيوعيون فقط ، بل على العكس مما قاله، أعطت الفرصة للبريطانيين، لكى يتدخلوا أكثر من ذى قبل فى سياسة إيران.

مصدق: ليست لى علاقة بأى جهة إمبريالية، وكل ما قلته وما فعلته كان من أجل مصالح إيران.

الشاه: مصدق لم يكن شيوعياً فى أى وقت من الأوقات، لكنه كان فى الظاهر يبعد دائماً عن الشيوعيين، لكنه كان يعول على مساعدتهم له، وكان يجعل منهم درجاً لصعوده.

مصدق: كانوا يتهمون الوطنيين دائماً بأنهم أعضاء فى حزب توده الشيوعى من أجل الإطاحة بهم، وكان للوطنيين ولحزب توده رأى خاص فى الحكومة الديكتاتورية، وكانوا يعارضونها.

الشاه: طوال فترة رئاسة مصدق للوزراء، فرضت الأحكام العرفية فى إيران، وقد سبب هذا قيوداً على المواطنين، وقد قمت بإلغاء الأحكام العرفية بعد سقوط مصدق.

مصدق: لم يسقطنى أنا وأعوانى سوى اتفاق أمريكا وبريطانيا على المشاركة فى امتياز البترول، وسوى قرار الجلسة السرية التى عقدت فى قاعدة "آلب" بسويسرا، وصدر أمر عزلى من جانب الشاه.

الشاه: وعد مصدق أفراد الشعب الإيرانى

بالرفاهية ورغد العيش من عائدات البترول، كما وعد بأنه سوف يحافظ على حقوق إيران، لكنه تسبب في مصيبة كبرى لأفراد الشعب كله. وحاول مجلس الأمن والبنك الدولي والمحكمة الدولية والرئيس الأمريكى "ترومان" ومن بعده ايزنهاور وعدد من المؤسسات الدولية حاولوا جميعاً حل الخلاف القائم، لكن "مصدق" الواقع تحت تأثير مستشاريه وأفكاره المتعنتة وسياسته السلبية قضى على أى أمل فى الحل والاتفاق، وكان يعين قادة القوات العسكرية ووحدات الجيش من أعوانه الأوفياء له، وسمح لأعضاء حزب توده الشيوعى بالتسلل إلى الجيش، وحل مجلس الدولة، وأوقف انتخابات مجلس النواب والشيوخ.

مصدق: أمريكا لم تكن مدافعة عن حرية إيران واستقلالها، وكانت تريد أن تستفيد من البترول الإيراني تحت ستار محاربة الشيوعيين، والتصدى لزيادة نفوذهم فى إيران. والجميع يعلمون أن بعض أعضاء مجلس النواب فى طهران أداروا ظهورهم للشعب، وصاروا آلة فى يد المستعمرين.

الشاه: معلومات مصدق العامة ضحلة وفيرة وبخاصة فى المسائل الاقتصادية (الإنتاج والتجارة). على الرغم من دراسته فى الخارج.

مصدق: الأرقام والإحصائيات تثبت عكس ما ذكره الشاه، وعلى الرغم من عدم وجود أى عوائد من البترول وأى مساعدات من الخارج، إلا أننى نجحت خلال عامين وبضعة شهور فى إدارة المملكة، ووفرت ميزانية نفقات المؤسسة البترولية التى تعطلت من العوائد الأخرى، وأوجدت توازناً بين الصادرات والواردات.

الشاه: كان فى إمكان مصدق أن يكون زعيماً سياسياً ممتازاً، لكنه فى أواخر أيام حكومته وقع أسيراً لأفكار متطرفة ولعدد من معاونيه، ولإملاءات غير مباشرة من جانب دولة أجنبية (بريطانيا).

مصدق: لقد استبدل ايزنهاور حرية شعب بـ ٤٠٪ من أسهم إتحاد الشركات العالمية. ولتنفيذ المخطط، بدأت المرحلة الأولى، وصدر مرسوم عزلى، وبدأ انقلاب ١٦/٨/١٩٥٢م، ولما فشل الانقلاب بدأت المرحلة الثانية، وقسم ايزنهاور ٢٩٠٠٠٠ دولار أمريكى بين بعض علماء الدين الفاسدين والأمراء والضباط غير المؤمنين، وقد الضباط وضباط الصف أموالاً بسيطة إلى بعض المواطنين البسطاء للهجوم على منزلى من أجل اعتقالى وتسليمى إلى المحكمة العسكرية.

الشاه: بعد مقتل رزم آرا - رئيس الوزراء - ببضعة أيام، صدق مجلس النواب على قانون تأميم صناعة البترول الذى كنت أوافق عليه تماماً.

مصدق: لو كان الشاه يوافق على قانون تأميم صناعة البترول، لما وافق على قرارات جلسة قاعدة "آلب" بسويسرا، وهى القرارات المتعلقة بالانقلاب المضاد وإسقاط حكومتى.

الشاه: منذ أن أصبح مصدق رئيساً للوزراء، كان هدفه الإطاحة بالأسرة البهلوية، لأنه من المنسوبين إلى "القاجار"، وكان من المعارضين لتولى والدى الحكم فى إيران.

مصدق: انتسابى - من جهة الأم - إلى الأسرة القاجارية ليس دليلاً على معارضتى للأسرة البهلوية. وأنا كنت معارضاً لمحمد على ميرزا (سادس ملك فى الأسرة القاجارية).

الشاه: سياسة مصدق كانت سلبية وليست لها علاقة بالوطنية الإيجابية، وقد انتهج مصدق سياسة التوازن السلبي، حيث كان يرى أن أفضل سياسة لإيران هى: عدم منح الأجانب أى امتياز، وعدم قبول أى نوع من المساعدات منهم.

مصدق: إن الامتيازات تؤدى إلى التدخل فى جميع شئون البلاد كما حدث فى إيران.

الشاه: تم إعلان تأميم صناعة البترول فى عام ١٩٥١م انضمت شركة البترول الإيرانية إلى شركة البترول الوطنية الإيرانية، وأدت سياسة مصدق إلى حدوث نقص حاد فى العملة الأجنبية، وتعطلت مصفاة البترول، وتعطلت عمليات اكتشاف البترول.

مصدق: عقد الشاه اتفاقية أسوأ من اتفاقية البترول السابقة بموافقة مجلس غير شرعى.

الشاه: إن الإيرانيين معروفون بأنهم. أمة لها شخصية مميزة ومحترمة فى الشرق الأوسط، بلطف وبهمة عالية، وينفقونها بتعقل وبعد دراسة.

مصدق: الأمة التى لها شخصية متميزة ومحترمة لا تمديد الشحاذة إلى الأجانب، والأجنبى لا يساعد أحداً أو دولة إبتغاء مرضاة الله، وقد تم إيداع جزء كبير من هذه المساعدات فى البنوك الأجنبية.

هذه كانت قراءة فى مذكرات الدكتور مصدق التى كتبها فى أيام السجن والنفى، والحقيقة أن من يدرس مسألة تأميم صناعة البترول الإيرانية، يجب عليه أن يلم بجميع الظروف الاجتماعية والسياسية والجغرافية والتاريخية فى إيران وقتئذ، وأن يدرك أنه ما كان لحدث مثل حدث التأميم البترول الإيراني رد فعل دولى كبير، بعد أن حركت "تجربة مصدق" الحركات التحررية المناهضة للاستعمار فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل: العراق ومصر الجزائر (تحتفل الجزائر هذا العام - ٢٠٠٦م - بالذكرى الثانية والخمسين لاندلاع الثورة الجزائرية). كما أن الصحف البريطانية التى صدرت فى يوم

١٩/٣/١٩٥١ كتبت أن تأميم البترول الإيراني أيقظ سائر دول الشرق الأوسط ، ومنها: العراق ومصر .
لقد طرح مصدق رسالة تعهد بها بالرعاية فيما بعد: جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠م) في مصر وجواهر لال نهرو في الهند والمارشال تيتو في يوغوسلافيا، وغيرهم من رؤساء الدول غير المنحازة. وكان مصدق قد زار مصر بدعوة من الحكومة المصرية في ١٩/١١/١٩٥١م وهو في طريقه إلى إيران قادماً من أمريكا بعد الدفاع عن حق إيران أمام مجلس الأمن، وقد استقبله المصريون استقبالاً حافلاً، واحتفوا به كرمز من رموز النضال ضد الاستعمار، وألقى الدكتور مصدق خطاباً أذاعته الإذاعة المصرية امتدح فيه نضال الشعب المصري وكان مصدق خطيباً مفوهاً يجيد تحريك المشاعر، والتقى خلال الأيام الثلاثة التي أقامها في مصر مع عدد من الشخصيات السياسية البارزة في مصر، وأجرى معهم العديد من المباحثات، وقد أغضبت هذه الزيارة المعارضين لسياسة مصدق في إيران، واعتبروا أن سفره إلى مصر سوف يثير غضب بريطانيا. وربما يكون إطلاق اسم مصدق على أحد الشوارع الهامة في مصر راجع لزيارته لمصر ولسيرته لعطرة في النضال ضد الاستعمار. وكانت الحركة الوطنية المصرية قد تأججت في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

والآن وبعد مرور أكثر من نصف قرن من الزمان على تأميم صناعة البترول في إيران، يدرك الدارس المنصف أن حركة مصدق لم تفشل، فقد ضرب مصدق المثل في الوطنية والصمود وفي كيفية المحافظة على الحقوق، وعبد طريق النضال الإيراني الطويل، واستنهض الهمم، وكان معظم أفراد الشعب الإيراني يساندونه، وكان البازار يراهن عليه، وكان الجميع يرون أنه بطل الساعة والتأميم، ويقوم المواطنون الإيرانيون بزيارة قبره في قرية أحمد آباد: بعد قيام الثورة الإيرانية (١٩٧٩/٢/١١) في ذكرى تأميم صناعة البترول (١٩ مارس)، ويضعون أكاليل الزهور فوق قبره.

وعلى الرغم من أن التاريخ لا يكتبه إلا المنتصرون فقد أنصف التاريخ الدكتور مصدق، حتى الشباب

الذين لم يعاصروه، يقومون بزيارة قبره سنوياً في عيد تأميم البترول الإيراني. وسيظل تاريخ الحركة الوطنية في إيران وخارجها يذكر الدكتور مصدق، ففيه تجتمع المقومات الوطنية الخالصة للنضال، ولم يراهن، ولم يهادن، وكان يرفض الاستقواء بالأجنبي. وتمر الأيام وتتعاقب الأجيال ويبقى نضال مصدق وقدرته على مواجهة التحديات.

بقى أن نذكر أن الدكتور مصدق لم يسلم من طعنات الغدر، وأن بعض أعوانه خانوه وانضموا على أعدائه لتحقيق أهداف شخصية، وأن المعونات والمساعدات الاقتصادية الأمريكية التي كانت قد توقفت إنهالت على إيران بعد الإطاحة بمصدق، وأن إيران أبرمت في أغسطس ١٩٥٤م إتفاقاً ينص على تشكيل كنسرسيوم (إتحاد شركات عالمية)، وهي شركات بترولية أمريكية وفرنسية وهولندية إلى جانب شركة البترول الأنجلو- إيرانية، وذلك من أجل بيع بترولها، وكانت أسهم هذه الشركات مقسمة على النحو التالي: شركة البترول الأنجلو- إيرانية ٤٠٪ - الشركات الأمريكية ٤٠٪ - الشركة الهولندية ١٤٪ - الشركة الفرنسية ٦٪. وكانت مدة هذا الكنسرسيوم خمسة وعشرين عاماً يمكن أن تجدد - بإخطار سابق - ثلاث دورات أخرى، مدة كل دورة خمس سنوات.

وقد أصدر محمد رضا بهلوى قانوناً في ١٩٧٢/٧/٢١ ألغى به اتفاقاً الكنسرسيوم، وأصبحت إيران تبيع وتشتري البترول لحسابها.

وقد رحل مصدق الذي وصف بـ "الديك المناضل العجوز" وبالمناضل العجوز بعد رحلة طويلة من العطاء، كان خلالها شاهداً ومشاركاً وفاعلاً في مرحلة تاريخية مهمة مليئة بالأحداث، رحل هذا الوطني الثائر الذي عشق تراب وطنه، ولم يحفل بما واجهه في طريق نضاله من مصاعب ومتاعب وآلام.

مراجع البحث:

- ١- خاطرات وتآلمات مصدق- بقلم د/محمد مصدق- جاب دوم- تهران- ١٣٦٥ هـ. ش (١٩٨٦م).
- ٢- جنبش ملی شـدن صنعت نفت ایران وكودتای ٢٨ مرداد- ١٣٢٢- سرهنك علا مرصا نجاتی- تهران- ١٣٦٥ هـ. ش (١٩٨٦م).

افتتاحيات الصحف الإيرانية
الصادرة باللغة الفارسية في
شهر آذر ١٣٨٥ هـ.ش.
الموافق نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٦م

يمكن أن نسمي هذا الشهر بشهر الانتخابات، فقد كانت الانتخابات العامة لاختيار ممثلي الشعب في مجلس خبراء الزعامة والمجالس المحلية للانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى هي أول وأهم وربما الوحيدة في اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر آذر ١٣٨٥ هـ.ش. الموافق نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٦م. سواء ما يتعلق بالمنافسة السياسية بين الأحزاب والجماعات السياسية، والتي عبرت عنها الصحف التي كانت أداتها في عرض برامجها، ودعوة الجماهير للوقوف ورائها، أو رصد الموقف السياسى بين الحكومة وخصومها، أو تشكيل الائتلافات السياسية، أو الجدل حول الرقابة على المرشحين وتصفياتهم، أو انتهاز فرصة الانتخابات ومحاولة تصفية الحسابات بين المتنافسين، أو الدعوة إلى التجديد في الإصلاح وبلورة المناهج السياسية، أو الحديث عن تطور ديمقراطى يمس مجلس الخبراء وصلاحياته، ورقابته على الزعيم، وتطوير أدائه، أو التوجيه إلى اختيار من يخدم الجماهير، والتلميح إلى عيوب الإدارة السابقة للمجالس المحلية، حتى بالبرنامج النووى الإيراني وما يتعلق به جاء ضمن نقد أداء الحكومة، ورغم أن هذه الانتخابات لا تتعلق إلا بالمجالس التي تهتم بالشأن الداخلى، باستثناء الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى إلا أنها كانت فرصة لنقد الدبلوماسية الإيرانية وحركتها الإقليمية والدولية.

لقد أدت هذه الانتخابات إلى اصطفاف الصحف وراء الأحزاب، كل حسب انتمائه، ثم عادت وكشفت عن حقيقة أن هذا لم يجد نفعا، ولم يؤثر في رأى الجماهير التي أولت الأفراد وخاصة المستقلين اهتمامها، ولم تأبه بالقوائم الحزبية، ولم تقبل شفاعة الائتلافات في ترجيح قائمة على قائمة، لذلك لم يكن جهد الصحف خلال هذه الانتخابات مثمرا إلا فيما تعلق برأى مخلص أو نصيحة مفيدة أو دعوة وطنية.

خلال هذا الشهر توزعت اهتمامات الصحف مرحليا

حسب تطور العملية الانتخابية. فقد اهتمت في أوائل الشهر بعملية تصفية المرشحين من قبل مجلس صيانة الدستور، واشتد هجوم الصحف الإصلاحية وخاصة الشمس (آفتاب) والتضامن (همبستكي) والاعتماد الوطنى (روزنا) واليوم (روز) واعتماد على مجلس صيانة الدستور منتهزة فرصة ترشيح رئيسه لنفسه لعضوية مجلس خبراء الزعامة، متهمه المجلس في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١/١١/٢٠٠٦م بمحاولة إخلاء ساحة الانتخابات لمرشحي الأصوليين برفض صلاحية مرشحي الإصلاحيين ممن يستطيعون حصد أصوات الناخبين بشعبيتهم الجارفة. كما أشارت إلى استحداث مجلس الصيانة لعملية امتحان المرشحين لمجلس خبراء الزعامة فقها، مؤكدة أنه بدعة لها مغزى، فهي تمنع وصول متخصصين وخبراء إلى المجلس من غير علماء الدين، بينما يحتاج المجلس إليهم في إطار التطوير وتحسين الأداء، باعتبار أن الزعامة تمس شئون الحياة المختلفة، وعلماء الدين ليسوا خبراء في كثير من القضايا المدنية والعسكرية والاقتصادية. في حين دافعت الصحف ذات التوجه الأصولى وخاصة الدنيا (كيهان) ورسالت وجمهورية اسلامى والمواطن (همشهري) وإيران في افتتاحيات أعدادها بنفس التواريخ عن دقة عمل مجلس صيانة الدستور، وأنه لم يفرق بين أصولى وإصلاحى في تصفية المرشحين الذين لا تنطبق عليهم شروط الترشيح للمجالس المختلفة، أو غير اللاتقين منهم، مشيرة إلى الأرقام والإحصاءات الرسمية الصادرة عن المجلس وعن وزارة الداخلية، ومؤكدة أن الهجوم على مجلس الصيانة إنما هو نغمة قديمة تتردد في كل عملية انتخابية باعتبار أن مجلس صيانة الدستور محافظ بطبعة من خلال طريقة تشكيله والمسئولية الملقاة على عاتقه.

كما تابعت الصحف خلال شهر الانتخابات عملية المنافسة السياسية بين المرشحين، وعملية الاصطفاف التي أدت إلى تطور الائتلافات السياسية في المعسكرين

الإصلاحى والأصولى بين الأحزاب والجماعات السياسية، ورصدت قوائم هذه الائتلافات التى عبرت عن خمس تكتلات ثلاثة للأصوليين إحداهما لليمين المحافظ والثانية للمعتدلين من الأصوليين، والثالثة تيار جديد أعلن مشايعته لخط رئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد تزعمه أخته بروين أحمدى نجاد، أما التكتلين الإصلاحيين فأولهما يضم علماء الدين الإصلاحيين بزعامة مهدي كروبي وحزبه الاعتماد الوطنى، وتكتل الأحزاب الإصلاحية التى تنتمى لاتجاه الرئيس السابق سيد محمد خاتمي. وقد قامت الصحف كل حسب انتماؤه بشرح برامج مرشحي تيارها ودعمه والدفاع عنه، وكذلك مهاجمة التيارات الأخرى ونقدها، ونال الرئيس أحمدى نجاد وحكومته والتيار المنتسب إليه، قدرا كبيرا من هذا النقد، وهو ما جعل التيار المؤيد له يشهد حماسة فى الدفاع عنه، كما جعل الرئيس نفسه فى لقاءاته الشعبية يرد على النقد الموجه إليه مؤكدا أن الحكومة لا تدعم أى تيار أو أى مرشح، وأن اختيار اسمه فى الدعاية لا يعبر عن موقفه، وفى إطار هذه الحماسة نقلت الصحف تعرض الرئيس أحمدى نجاد للإهانة فى لقاءه مع طلاب جامعة أمير كبير، وهو ما انتقدته كافة الصحف من إصلاحية وأصولية.

وقد امتدحت الصحف جميعها الإقبال الشعبى على عملية التصويت مؤكدة أنه يعبر عن النضج السياسى للجماهير، فقد عكس الحضور الجماهيرى الكبير إلى صناديق الاقتراع رغبة شعبية واضحة فى الاشتراك فى الإدارة وتوجيه السياسة فى إيران، خاصة على الصعيد الداخلى، باعتبار أن هذه الانتخابات تتعلق بالمجالس المحلية ومجلس خبراء الزعامة والانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الشورى الإسلامى. لقد كانت هذه المشاركة الجماهيرية الكبيرة فى الانتخابات مؤشرا على عودة الجماهير إلى الساحة السياسية، للتذكير بدور الجماهير فى الثورة الإسلامية التى أتت بهذا النظام، ومديونية النظام للجماهير التى أيدته، وأكدت الصحف ذات التوجه الأصولى أن هذه المشاركة الجماهيرية تشير إلى أنه ليس ثمة اعتراض شعبى على التوجه الأصولى للنظام مع المطالبة باعتداله وتوسطه، ولا اعتراض على المؤسسات السياسية التى أنشأها النظام، ولا على حجم الديمقراطية المتاحة فى ضوء التوجه الإسلامى، وإنما الرغبة فى تأكيد هذه الديمقراطية، فى حين أكدت الصحف ذات التوجه الإصلاحى أن هذا الإقبال الجماهيرى إنما هو محاولة لمنع تيار سياسى بعينه من التسلط على خط النظام وتوجيهه. وهكذا دل الحضور الجماهيرى الضخم فى هذه الانتخابات على نضج الشعب الإيرانى، وتقدمه خطوات واسعة فى الممارسة الديمقراطية، ووعيه بقادته ومنهجهم، ووعيه بما يدور

فى المنطقة والعالم حوله، فضلا عن إحساسه بذاته، وقدرته على ضبط الأمور فاستحق تقدير ساسته وشكر زعيمه، وإعجاب شعوب المنطقة والعالم.

وتابعت الصحف بعين يقظة عملية فرز الأصوات، ورصدت النتائج أولا بأول وعلقت عليها، واعترضت الصحف ذات التوجه الإصلاحى على تأخير إعلان النتائج مشيرة إلى أن هذا يرفع من سوء الظن تجاه المنظمين والمسؤولين عن الانتخابات، ويثير الشك حول نزاهة هذه الانتخابات، فى حين أيدت الصحف ذات التوجه الأصولى تبرير لجنة الانتخابات بأنه زيادة فى التأكد من سلامة فرز الأصوات وتطابقها بين الأجهزة الالكترونية واليدوية.

عبرت الصحف فى نهاية الشهر عن نتائج الانتخابات بالشكل الذى يرضى التكتل الذى تؤيده، وحاولت كل منها أن تؤكد على انتصار تيارها، مشيرة إلى أن الشعب اختار أفضل العناصر فى كل قائمة، ولم يهمل المرشحين المستقلين فاختر أفضلهم أيضا، وأن الدائرة قد دارت على المرشحين المؤيدين لسياسة الرئيس فلم يحققوا الأغلبية التى كانوا يرجونها، مما يجعل من الضرورى على الرئيس أن يراجع مواقفه السياسية، وقد أبدت الصحف الإصلاحية ابتهاجها بهذه النتيجة مؤكدة أن الإصلاحيين عادوا إلى بؤرة الضوء، وأن الشعب لم يتخل عنهم كما يزعم المحافظون، فاقسموا المجالس المحلية مع الأصوليين وزاحموهم فى مجلس الخبراء والتجديد النصفى لمجلس الشورى الإسلامى، فى حين نفت الصحف الأصولية هذا الزعم مؤكدة أن الأغلبية كانت للأصوليين المعتدلين.

وأدرك جميع الصحف فى افتتاحياتها أن المرحلة القادمة تتطلب الوحدة الوطنية والخدمة الجماهيرية أن يتقدم الناجحين لحمل الأمانة، وأن يكمل المسيرة بغض النظر عن انتماؤه الحزبى أو الفكرى أو القبلى، وبغض النظر عن سنه أو جنسه أو مؤهلاته، بغض النظر عن رؤيته الإصلاحية أو المحافظة أو المتشددة، وأن على الجميع الحرص على الأهداف، وقبول أساليب الآخر مادام يعمل على نفس الهدف، وأن اختيار الشعب قد أدى إلى التنوع المطلوب فى الممارسة السياسية، وزيادة مساحة الحركة للأحزاب السياسية، واكتساب قطاعات جديدة من الجماهير العريضة الصامتة، لأنهم فى النهاية ينتمون لمظلة واحدة يمكنهم التقاهم تحتها، ولهم خطوط مشتركة لا يتجاوزونها. ورغم أن كثيرا من المحللين السياسيين أكدوا أن الانتخابات الإيرانية سواء فى مجلس الخبراء أو المجالس المحلية لن تؤثر على مسيرة النظام، ولن تؤدي إلى أى تغيير فى إيران، إلا أن الصحف أكدت أنها بداية مرحلة جديدة من العمل السياسى، ولا ينبغي أخذ المسألة بهذا التعميم.

استثمار القلق بين أمريكا وإيران والعرب

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الحدث وحجمه، وهذه المناورات رسالة واضحة إلى الدول الغربية المتواجدة في المنطقة، وإلى الدول العربية وخاصة دول الخليج، تعبر عن قلقها، وتدل على يقظتها تجاه أحداث المنطقة، كما أنها تؤكد في كل مناورة على لسان قادتها أن هذه المناورات ليست موجهة ضد أحد، كما أن قدرة إيران العسكرية هي لحماية أمن المنطقة، وليس هناك ما يقلق جيرانها من استهدافهم بأي خطر.

وإيران لا تعتبر ملفها النووي سببا لقلق دول الخليج العربية، لأن الأولى تقلق من أسلحة إسرائيل النووية، وتؤكد لهذه الدول أنه ليس في نيتها إنتاج أسلحة نووية. وهي استثمارة لحالة القلق تعلن عن مشروع لحلف أممي جماعي يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، مع إدراكها أن هذا المشروع يجد اعتراضا من بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة الدول التي لها تعاون عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أن دول الخليج الثماني لا تملك القدرة على تحقيق الأمن في الخليج. وترى أنه بغض النظر عن وجود حلف أممي بين الدول الخليجية الثماني أو عدم وجوده تظل الحاجة ملحة إلى التعاون والتسيق بين هذه الدول من أجل منع

كانت مناورة الرسول الأعظم ٢ التي أجرتها إيران في مياه الخليج وبحر عمان بعمق أربعين كيلومترا، وامتدت من شمال الخليج حتى منطقة جابهار على بحر عمان، واشترك فيها ١٧ ألف جندي من القوات المسلحة وجيش حراس الثورة الإسلامية وقوات التعبئة العامة (بسيج)، وقامت إيران في هذه المناورة بتجربة صواريخها وتجهيزاتها الحديثة المصنعة محليا، وتضم ٥١ نوعا من الصواريخ، والتي دلت على تقدم واضح للصناعات العسكرية الإيرانية، مما يعني أن أية حرب قد تشب في الخليج سوف تجعل كل مكان في الخليج غير آمن، كما ستوقف تدفق النفط من هذه المنطقة إلى العالم، فضلا عن تعريض الأسطول الأمريكي وقيادته لخطر القصف والتدمير بهذه الأسلحة، وهي ضمن عدة مناورات تخصصية أجرتها إيران لتثبت قدرتها الدفاعية في مواجهة أي اعتداء، وتقوم استراتيجية إيران في هذه المناورات على تحقيق قدرة امتلاك مساحة آمنة، وتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة، مع وجود إمكانية ردع لهذه القوات، فضلا عن تقوية القدرة على الدفاع عن البلاد، وهي تقوم بهذه المناورات تبعا للأحداث الجارية، حيث تحدد نوع المناورة بما يتناسب مع طبيعة

وقوع حرب أخرى فى الخليج، خاصة وأن تاريخ المنطقة لم يتضمن سابقة لقيام أية دولة فى الخليج بمحاربة الأخرى دون تحريض أو تدخل أجنبى، بل كان الخليج بمثابة سوق تجارى حر للجميع، وكانت كافة دول الخليج حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار فيه من أجل المنافع التى تعود عليها من التجارة.

ولتعبير الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها أجرت فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦م مناورة بهدف منع تهريب أسلحة الدمار الشامل، أشركت فيها أسطولها الموجود بالمنطقة فضلا عن تسع قطع أخرى لعدة دول متحالفة معها هي: استراليا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والبحرين، ومراقبين عن دول خليجية هي: الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. وذلك فى المياه الدولية قبالة ساحل دولة البحرين وبطول ١٢٠٠ ميلا بحريا فى مواجهة الشاطئ الإيراني، واتخذت من حاملة نفط بحرينية هدفا افتراضيا يقوم بتهريب أسلحة ومعدات نووية، وتقوم تسع قطع بحرية بمطاردته. ورغم إعلان القائمين بها أنها ليست موجهة ضد إيران، اعتبرت إيران أن هذه المناورة العسكرية موجهة ضدها، مؤكدة أنها تفعيل للتهديدات الأمريكية، ومحاولة لخلط الأوراق، وهدم البنية الأيديولوجية للمنطقة، ونسف معادلات الشرق أوسطية فى اتجاه الأحادية القطبية.

وعلى الجانب العربى يبدو القلق واضحا خاصة بين دول الخليج العربية. إلا أنه لا يوجد استثمار لهذا القلق، أو حتى محاولة علاج أسبابه، وجاء أول تحرك إيجابى فى إشارة الرئيس حسنى مبارك فى كلمته أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى على أن أمن مصر القومى فى أبعاده الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ودوائره العربية والشرق أوسطية والأفريقية والمتوسطة والدولية هى مسئولية القيادة التى تدير علاقاتها الخارجية وأعينها على قضايا الداخل، وأن خياراتها مفتوحة، وهى تدعو لحوار يحتوى المخاطر الجديدة بمنطقة الخليج، معذرة من منزلقات وشروخ تهدد المنطقة والعالم، وهى تقف مستعدة للمشاركة الفاعلة، فى أية ترتيبات للأمن الإقليمى تكفل استقرار الخليج والشرق الأوسط.

والسؤال الذى تطرحه إشارة الرئيس يتعلق بدور المثقفين فى إزالة حالة القلق لدى دول المنطقة، ومنها دول الخليج والدول العربية، بل والدول ذات المصالح الحيوية فى المنطقة، والاقتراح الذى تطرحه إشارة الرئيس هو إقامة منتدى للحوار بين هذه الأطراف، وخاصة بين العرب وإيران حول سبل تحقيق الأمن المتبادل على ضفتى الخليج من ناحية، وفى منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى. وأعتقد أن هذا

المنتدى اقترح إيجابى، لأنه سوف يستهدف تجنب الفهم الخاطئ والأسلوب الانفعالى فى تحليل سياسات الآخر الداخلية والخارجية، واحترام مبادئ وقيم ومواقف الآخر، وإنهاء المنافسة القطبية، والمواجهة مع الآخر، وأن يكون للتعاون دور بديل عنها، حتى تسنح الفرصة للقضاء على الشك، وتحسين العلاقات، هذا التعاون لن يقضى على تحديات دعم العلاقات فحسب، بل إنه سوف يجعل الثقة تحل محل سوء الظن، ولعله يعمل على حل المشكلات المعقدة، وإقرار الأوضاع المناسبة لدعم السلام والأمن والصداقة فى المنطقة.

هناك الكثير من القضايا التى ينبغى على الأطراف فى المنطقة بحثها، ليس على سبيل تبادل الرأى واكتشاف قناعات كل طرف فحسب، وليس لأن هذه القضايا قد فرضت نفسها على ساحة المنطقة فقط، بل لأن بحثها أصبح ضرورة وطنية وعربية وإسلامية، سواء ما يتعلق بفلسطين أو بالعراق أو لبنان، أو إيران، أو طبيعة وحجم القوات الأمريكية والأجنبية فى المنطقة، أو زيادة التدخل الأجنبى فى شئون دول المنطقة، وإذا كان المشروع النووى الإيرانى الذى يسبب القلق لدول الخليج وعدد من الدول العربية يتداخل مع ثوابت عقائدية واستراتيجية وثوروية للنظام الإيرانى، فضلا عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد حددت إيران قواعد أساسية للتعامل معه، مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووى دون توقف، ضرورة السعى للحصول على تقنية نووية متقدمة بأى وسيلة ممكنة، ضرورة الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم فى الداخل. لأنها تنطلق من خلال مبدأ تقره الشعوب وتعتز به منظمة الأمم المتحدة، وهو مبدأ العدالة فى العلاقات الدولية، كما أنه مبدأ أصولى تعمدت به إلى تثبيت نفسها فى الساحة الداخلية على أساس الدعم الشعبى، كضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار فى البلاد، وكذلك توازن القوى لإزالة العنف والتوتر من المنطقة، وتكريس الجهود للتنمية من خلال الاستقرار الداخلى والإقليمى، دون تقريط فى الأصول. كما أن لإيران ثوابت استراتيجية تتعلق بالمسألة الأمنية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية، من خلال نظرية لها مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، وتحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، من معطياتها أن الجانب العسكرى فى مفهوم الأمن لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه، والسلاح المستورد لا يحقق أمنا قوميا بل أمنا

مستوردا، كما أن التدخل الأجنبي بعد أحداث أفغانستان واحتلال العراق قد أصبح سافرا، مما يفرض أبعادا جديدة للأمن. وأن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي. فضلا عن ضرورة توفير عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية. وهذا يعني أن إيران حريصة على التقارب مع دول المنطقة، وخاصة الدول الخليجية، إلا أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران في المنطقة أو في غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها، وإذا كانت إيران تتعامل مع دول الخليج مجتمعة، من خلال مجلس التعاون الخليجي، فإنما يأتي تقاربها مع كل دولة على حدة دون أن تتدخل في طبيعة العلاقات بين دول الخليج وتعتبرها شأنا داخليا، ودون أن تعطى الفرصة لأي تدخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها، وإيران تعطى أمنها القومي الأولوية الأولى في هذه المرحلة بغض النظر عن أولويات مبادئ الثورة الإسلامية، أو تعهداتها للجماعات الثورية في المنطقة حتى الإسلامية منها والفلسطينية، وهو ما يشير إلى خط تحركها السياسي والعسكري وحجمه في الوقت الراهن، وإن دعوة طهران لإقامة "شرق أوسط إسلامي" من منطلق اعتقادها أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن كتل إسلامي؛ لذلك تسعى إلى تطوير علاقاته

مع دول الخليج والدول العربية والإسلامية، مع تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل أن تكون أكثر فاعلية. ومن هنا يمكن الحوار معها حول أمن متبادل بين ضفتي الخليج، وبين دول المنطقة، وفي هذا الإطار يمكن مراجعة ملفات وثائق العلاقات من جديد حتى تكون أساسا صالحا لتأمين المصالح الاستراتيجية لكلا الطرفين في المستقبل القريب والبعيد، لاشك أنه توجد تحديات ولكن إمكانية إزالتها رهن بإقرار علاقات قوية وحميمة، وإن عدم وجود اتصالات مع وجود فقر في المعلومات والتعارف يمكن أن يحل عن طريق تفاهم وتنسيق بين الجهات المعنية والمتخصصين. وإن لدى كل الأطراف أجهزة تستطيع أن تتبادل الخبرة والتجارب المفيدة.

ويمكن تشكيل مجلس مدني للحوار والتعاون والتنسيق الثقافي بين العرب وإيران، يمكنه تحديد المصلحة المشتركة للأطراف في جميع المجالات والمساعدة في اتخاذ القرارات حولها، وينبغي أن يكون هذا المجلس متصلا بصورة مباشرة بالأجهزة المعنية لكل الأطراف، وكذلك مجالس فرعية من المتخصصين، وبنك مشترك للمعلومات، ولجان تنفيذية تكون بمثابة آلية لتحقيق هذا التعاون.

آن لهذا المشروع أن يكون موضع الاهتمام والدراسة. حتى يمكن إلقاء نظرة تحليلية للإمكانات الطبيعية والظواهر الإيجابية في التاريخ، وعلى وضع معقد وتحديات كثيرة وفترة طويلة من الركود والتردد والقلق، دون قفزة غير محسوبة في مسيرة علاقات حساسة بين العرب وإيران والولايات المتحدة، بل خطوة شجاعة وضرورية لطي المسافات المصطنعة، وتعويض الوقت الضائع في الشك وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصحيح والجاد حول طبيعة ودرجة العلاقات. لمصلحة المنطقة وشعوبها.

الانتخابات الإيرانية: عودة الإصلاحيين والمعتدلين إلى السلطة (ملف خاص)

كشفت انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء، والثالثة لمجلس الشورى المحلية (البلديات)، والتكميلية لمجلس الشورى الإسلامى، التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، عن حقائق عدة سوف تحكم إلى حد بعيد مسار التفاعلات الجارية بين القوى السياسية الإيرانية خلال المرحلة القادمة. أهم هذه الحقائق يتمثل فى عودة الإصلاحيين إلى السلطة من جديد، وهى عودة ليست بارزة، لكنها مهمة مقارنة بهزيمتهم المدوية فى انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى المحلية عام ٢٠٠٣، ثم انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى عام ٢٠٠٤، وأخيرا انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٥. يضاف إليهم المحافظون المعتدلون بقيادة هاشمى رفسنجانى، الذى أعاد فوزه بالمرتبة الأولى فى انتخابات الخبراء إليه الاعتبار بعد أن خضعت هزيمته فى انتخابات الرئاسة الأخيرة من رصيده ودوره فى عملية صنع القرار فى إيران. وقد أثارت نتائج الانتخابات تساؤلات عديدة عن تأثيرها على توازن القوى السياسى داخل إيران، وعلى عملية صنع القرار خصوصا ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية. وفيما يلي ملف خاص عن الانتخابات الإيرانية، وإذا كان ملف العدد الماضى قد ركز على التعريف بالمؤسسات التى تشهد هذه الاستحقاقات الانتخابية وهى مجلس الخبراء والمجالس المحلية، فإن ملف هذا العدد ينقسم إلى قسمين: الأول، بيئة الانتخابات، أى تحركات واستعدادات القوى السياسية الإيرانية خلال الفترة السابقة مباشرة على الانتخابات، وبالتحديد أنماط التحالفات والائتلافات بين هذه القوى. والثانى، نتائج الانتخابات وتأثيرها على توازن القوى السياسى فى إيران.

أولا: بيئة الانتخابات

١- المنافسة قبل بدء السباق

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٩ / ١ / ٢٠٠٦

باقرى كنى قد حلا محلها. من ناحية أخرى، كشف استطلاع الرأى الذى أجرى بين أعضاء جمعية التعميريين الشباب أن ٦٦ ٪ يوافقون على الائتلاف مع جبهة مؤيدى الحكومة الإسلامية. وقال محمد رضا سرودلير المسئول عن اللجنة الانتخابية للتعميريين فى حوار مع وكالة الأنباء (ايسنا) أن "هذا الاستطلاع قد أثبت اتفاق أغلبية الأعضاء على وحدة الأصوليين وتقديم قائمة موحدة. كما كشف أن ١٦ ٪ من الأعضاء المشاركين فى الاستطلاع يعارضون انضمام التعميريين الشباب إلى جبهة مؤيدى الحكومة الإسلامية وأن ١٧ ٪ يؤيدون الانضمام إلى

مع اقتراب موعد الانتخابات يتزايد نشاط الأحزاب والجماعات السياسية وتتزايد قراراتها حسما فيما يتعلق بتحركات ما قبل الانتخابات بحيث يمكن القول أن المنافسة بدأت فعليا قبل بدء السباق. وقد أشار السيد غروى رد المتحدث باسم جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم المحسوبة على التيار المحافظ والمتحالفة مع جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين) إلى عدم تسجيل اسم آية الله خوانسارى فى انتخابات الخبراء وعدم حضور حجة الإسلام والمسلمين السيد رضا تقوى الملتقى العلمى لمجلس صيانة الدستور، وقال أن السيد مصباحى مقدم والسيد

الجبهة المؤيدة لرئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف، فيما امتنع ١٧٪ عن إبداء الرأي".

وصرحت مريم بهروزي الأمين العام لمجمع زينب المحافظ أن هناك عشرة أسماء مشتركة في جميع قوائم الأصوليين وهناك احتمال كبير في نجاحهم. وأضافت أن "هناك عدة قوائم للأصوليين في الوقت الحالي ويسعى الجميع إلى التوصل إلى قائمة

موحدة ولكن في حالة عدم التوصل إلى قائمة موحدة سوف يتم الإعلان عن قائمتين بالإضافة إلى قائمة جبهة أتباع خط الإمام والزعامة. وهناك أسماء عديدة مشتركة بين القائمة المقدمة والقائمة التي يشكلها مؤيدو رئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف (جمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم وجمعية روحانيت مبارز) ومؤيدو الرئيس محمود أحمدى نجاد (قائمة الرائحة الزكية لخدمة الناس)". وأكدت على أنه في حالة عدم اتفاق الأصوليين على قائمة موحدة فإن جبهة أتباع خط الإمام والزعامة لن تطرح قائمة رابعة.

وفيما يتعلق بنشاط اللجنة الخماسية التي شكلتها الجبهة للتفاوض مع الأحزاب والجماعات الأصولية الأخرى، قالت بهروزي أن "هناك الكثير من هذه اللجان وجميعها يعمل على التفاوض والتشاور مع الجماعات المختلفة من أجل التوصل إلى قائمة موحدة ولكننا لم نحقق هذا الهدف حتى الآن ومن المؤكد أن هناك عشرة أسماء سوف يتم الاتفاق عليها من بين القوائم المختلفة".

وأشار حميد قزوینی المتحدث باسم أتباع جبهة مؤيدي خط الإمام المحافظة إلى اجتماعهم الأخير وقال: "إن أتباع خط الإمام يرون أن تكتل الإصلاحيين لم يرق بالمتابعة اللازمة لرفض ترشيح الإصلاحيين"، وأضاف أن كل أعضاء اللجنة المركزية قد طرحوا رأيهم، وتم اتخاذ قرارات فيما يتعلق بكيفية استمرار العمل مع ائتلاف الإصلاحيين وكذلك التعامل مع حركة الإصلاح الشعبية وتقرر تنفيذ هذه القرارات في موعدها".

وصرح مرتضى حاجي المتحدث باسم تكتل الإصلاحيين الذي يضم أحزابا وجماعات إصلاحية ومجتهدين من علماء الدين وشباب الحوزات وعددا من المفكرين السياسيين والليبراليين) أن المؤسسين لم يقدموا أية قائمة ولا يتدخلون في إعداد قائمة الإصلاحيين، وأن القائمة الخاصة بالتكتل لم تتخذ شكلها النهائي حتى الآن وأنه لا صحة لما يقال من أن هناك اتفاقا نهائيا حول ١٢ اسما من المشمولين بالقائمة.



وصرح على محمد غريبانى المتحدث باسم اللجنة الانتخابية لحركة الإصلاح الشعبية في حوار مع وكالة الأنباء (ايسنا) أن قائمة مرشحي الحركة سوف تتخذ صورتها النهائية بعد اجتماع أعضاء اللجنة المركزية للحركة. وأضاف أنه "سيتم في هذا الاجتماع الذي يجري بحضور ٤٠ من أعضاء الحركة اختيار ١٥ منهم

كمرشحين بصورة نهائية. ونحن أيضا نؤكد على اتحاد جميع الإصلاحيين وطالبناهم بتشكيل تحالف بينهم ما دامت هناك فرصة. وفي حالة تشكيل تحالف نهائي فإننا سوف نقدم للتحالف قائمتنا حتى يتم اختيار ١٥ مرشحا يتم الاتفاق عليهم من بين جميع القوائم".

وقد أعلن عن تأسيس تحالف التعاون الشعبي في طهران لخوض الانتخابات المحلية وأعلن أعضاء هذا الائتلاف أنهم سيخوضون ميدان المنافسة الانتخابية بشخصيات مثل الفائزين بالمراكز الأولى في مسابقات حفظ القرآن الكريم وأبناء الثورة والشهداء المدنيين.

وصرح غلام على دهقان المتحدث باسم حزب الاعتدال والتنمية أن "الحزب يسعى إلى المحافظة على هوية الطيف المعتدل في الخريطة السياسية كعنصر توازن بين التيارات السياسية عن طريق تقديم قائمة مركبة من الأسماء المعتدلة الجديرة سواء من الإصلاحيين المعتدلين أو من الأصوليين الواقعيين". وأضاف أن "الحزب يؤمن بإمكانية ووجوب استغلال كافة إمكانيات التيارات السياسية المختلفة. وفي النهاية أعلن أن الحزب ينتظر إعلان النتيجة النهائية لهيئة الإشراف على الانتخابات حتى يعلن قائمته النهائية".

وصرح رسول منتجب نيا نائب الأمين العام لحزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية) الإصلاحى أن "الحزب لن يقدم قوائم في اللجان التي ليس لديه مرشحون فيها، وأكد على أن الحزب لن يؤيد المرشحين الذين لا يحظون بموافقة الحزب في أية لجنة. وأكد كذلك على ضرورة وجود حزبه في انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية في كافة أنحاء البلاد وأضاف أن حزبه يصر على التوصل إلى تفاهم واتفاق مع جميع الأحزاب الإصلاحية وأن كل جهود الحزب تركز على تحقيق هذا الهدف".

وقال مهدي عليخاني عضو مجلس تسييق جبهة الإصلاح الأمين العام لحزب الشباب مشيرا إلى انتخابات الخبراء أنه "وفقا لما تم الإعلان عنه ليس من المقرر تقديم

قائمة موحدة في انتخابات مجلس الخبراء إلا أنه من الممكن أن تعمل اللجنة الانتخابية للإصلاحيين في بعض المناطق التي بها مرشحون إصلاحيون وفقا للظروف الخاصة بكل منطقة. وأشار كذلك إلى سعي الإصلاحيين للتوصل إلى قائمة موحدة وقال أن المشاورات والمفاوضات حتى الآن تتسم بالإيجابية ومن المحتمل أن يتوصل الإصلاحيون إلى قائمة موحدة وتأمل جبهة الإصلاح في خوض المنافسة بقائمة موحدة عن طريق الاستفادة من أفكار السيد خاتمي والتحركات الإيجابية للسيد كروبي وتعاون زعماء الأحزاب والجماعات الإصلاحية.

وأشار أحمد حكيمى بور الأمين العام لحزب الإرادة الشعبية إلى بدء عمل هذا الحزب رسميا منذ ست سنوات، وقال إن الحزب يمر بظروف معوقة منذ أربعة سنوات فطوال هذه الفترة كان نشاط الحزب يتركز على شئون الحزب الداخلية وعلى الدراسة وإلى جانب الحزب تأسست منظمة الطلبة. وأضاف قائلا: "نحن أصوليون وإصلاحيون في الوقت نفسه وسوف نتعامل مع الجميع تعاملًا إيجابيًا". وأشار إلى تشكيل اللجنة الانتخابية في حزبه وقال: "إننا نسعى إلى عقد مؤتمر الحزب بعد الانتخابات واختيار قياداته لأن اللجنة المركزية الحالية تعمل منذ بداية تأسيس الحزب ويجب تجديد الحزب تنظيميًا".

المنافس في انتخابات المحليات خطير

أعلن مرتضى نبوى عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام لوکالة الأنباء (ايسنا) ردا على سؤال عن أهم هواجسه قائلا: "إن هاجسى الأساسى لم يتغير وهو قضية كفاءة النظام ونجاحه فى أداء دور طيب على المستويين الداخلى والخارجى وأن تتمكن فى المرحلة الحالية على وجه الخصوص من تحقيق أهداف الخطة العشرينية والخطة الخمسية الرابعة ويجب عند وضع السياسات والخطط مراعاة الالتزامات المتوقعة لأنها ستمكن المسؤولين من التوصل إلى الأهداف المرجوة".

كما أشار إلى استراتيجية التيار الأصولى لتحقيق الوحدة فى الانتخابات المحلية وصرح أنه نظرا لأهمية المنافس فإن الجماعات الأصولية قد عقدت عزمها على تحقيق ائتلاف فيما بينها مستفيدة من التجارب السابقة. وأضاف: "يمكن استشعار وجود اختلاف فى المشارب فى التيار الأصولى ويبدو أن هذه الخلافات خطيرة ولم يتحدد ما إذا كانت الجهود ستسفر عن نتيجة أم أن هذه الخلافات ستحول دون توحيد الأصوليين. ويبدو أن تجربة العمل السياسى لم تتبلور فى بلادنا حتى الآن وخاصة بالنسبة للأحزاب فالأحزاب حتى الآن لم تتعلم أن تفضل المصالح طويلة الأجل على المصالح قصيرة الأجل. وأضاف أنه نظرا لأمية المنافسة فى الساحة السياسية الإيرانية فإنه يتوجب على الجماعات السياسية الإسراع فى تحقيق التحالفات والتوحد ولكن ليس لدينا تجارب كافية فى هذا المجال

والسبب هو عدم النضج السياسى".

التفرق يقودنا إلى الظلام

صرح مهدي تشمران المتحدث باسم تكتل التعميريين قائلا: "إننا إذا مضينا نحو التفرق والاختلاف فإننا سنقع فى الظلمات بينما إذا وجهنا كل تحركنا على أساس الوحدة فإننا سوف نصل إلى النور الإلهي. فالمجتمع الإسلامى يجب أن يكون أمة واحدة وقد ركز القرآن على هذا الأمر فى أكثر من موضع فالاختلاف يضعف الإنسان وفى الثورة أصغينا جميعا إلى أحاديث الإمام وبالاتحاد تمكنا من النصر ولكن أين نحن الآن وهل كان يمكن لأعدائنا الهجوم علينا كما يحدث الآن لو كنا نحافظ على وحدتنا؟ لا من المؤكد أنهم ما كانوا ليستطيعوا. يجب تنحية الخلافات الفكرية جانباً والتخلى عن الألعاب السياسية حتى يهديننا الله. يجب أن نتمكن فى انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية من توحيد كلمتنا الصادرة من القلب ونبتعد عن البحث عن الأدوار ولا نقول واحدة لك والعديد لى أو أن نصيبى الآن أكثر أو أقل من نصيبك فكل هذا لن يؤدى إلا إلى هزيمتنا ويجب أن نتحمل مسؤولية هذه الهزيمة أمام الله وأمام أبنائنا. ويجب أن نتمثل الشهداء فهل كان الشهداء يفعلون هذا أم أنهم كانوا يمضون فى سبيل الدفاع عن الوطن غير مباليين بشئ". وفى موضع آخر من حديثه قال للأسف رغم مرور السنوات وإصدار قوانين جديدة إلا أن كل القوانين كانت تخدم تقييد المجالس المحلية والقانون الصادر منذ ثلاث سنوات يزيد من تقييد المجالس المحلية وما لدينا الآن ليس مجالس محلية وإنما مجالس بلدية.

التوافق بين الأصوليين الواقعيين والإصلاحيين

المعتدلين فى انتخابات مجلس الخبراء

أشار محمد باقر نوبخت الأمين العام لحزب الاعتدال والتمية إلى ضرورة وجود توافق بين الأصوليين الواقعيين والإصلاحيين المعتدلين فى انتخابات مجلس الخبراء، وقال أن "هناك تيارا سياسيا دينيا خاصا قد وجد فى مجلس الخبراء يسعى إلى تهميش هاشمى رفسنجانى والدكتور روحانى وإذا تحقق لهذا التيار الغلبة فى الانتخابات فمن المؤكد أننا فى المستقبل سنشهد مناخا مغلقا بالنسبة للشخصيات السياسية وذوى الفكر التجديدي. وإذا نجح هذا التيار الذى يعمل فى وضوح على القضاء على الاعتدال والعقلانية فى انتخابات مجلس الخبراء فإنه سيتم القضاء على جميع رجال الثورة الأكفاء خلافا لمطالب الزعيم المبجل".

ويرى نوبخت أن الاهتمام الخاص الذى يوليه حزبه لانتخابات مجلس الخبراء يرجع إلى هذا الأمر وهو ما يعطى هذه الانتخابات أهمية خاصة. كما يقول إنه نظرا لموقف مجلس الشورى الإسلامى فإن الانتخابات النصفية لن تسفر عن تغيير مهم ولهذا لن يقدم حزب الاعتدال

والتمية قائمة مرشحين في هذه الانتخابات. والانتخابات المحلية مهمة للغاية لأنها تجري في جميع المدن بل وفي أصغر الوحدات الإدارية كما أن التوجهات السياسية ستكون هي العنصر المحدد لمصير الانتخابات في طهران والمدن الكبرى حيث يمكن أن يكون اختيار الشعب نوعاً من التمهيد المبدئي لاختيارات تالية مثل اختيار البرلمان الثامن ورئيس الجمهورية.

يجب على النخبة التعامل بجدية مع الانتخابات المحلية

أعلن الدكتور مصطفى معين رئيس الجبهة الديمقراطية الإصلاحية أن "الوسيلة المثلى لاستمرار الإصلاح هو تشكيل ثلاثي من أعضاء النخبة العلمية والدينية والسياسية". وأضاف: "إن أعضاء النخبة لدينا منفصلون عن المواطنين وبالتالي وجدت هوة عميقة بين المفكرين وبين جموع المواطنين حتى في مرحلة الإصلاح وإذا لم يكن لدى أساتذة الجامعات وأفراد النخبة شعور بالمسؤولية الاجتماعية فإنهم بهذا يكونون قد أهملوا واجبهم الإنساني والاجتماعي فالإنسان في الأساس مخلوق اجتماعي ولا يمكن ألا يهتم بمجتمعه". وأشار إلى تضاعف عدد الطلبة بمقدار ١٥ ضعفاً في سنوات ما بعد الثورة وقال: "إن هذا العدد الضخم قد شكل شبكة ضخمة من النخبة العلمية والثقافية في البلاد تضم عدة ملايين وشكل ما يشبه قاعدة فكرية مستتيرة ضخمة على مستوى البلاد، وإذا ترابطت خيوط هذه الشبكة فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى ظهور حركة كبرى في المجالات العلمية والسياسية والاجتماعية والثقافية". وأكد على ضرورة التعاون بين أفراد النخبة العلمية والدينية والسياسية كل بما لديه من إمكانيات فيجب على النخبة الثقافية طرح السياسات والاستراتيجيات بما لها من قدرات تنظيرية، ويجب على النخبة الثقافية والمفكرين الدينيين عرض هذه السياسات والاستراتيجيات على الشعب في لغة دينية لأن شعبنا يتمسك بأي موضوع إذا قدم له كفريضة أو عقيدة دينية. كما يجب على النخبة السياسية تنظيم هذه القدرات الضخمة في قالب التشكيلات غير الحكومية والأحزاب والجمعيات الفتوية.

التزامن في الانتخابات دليل على الديمقراطية

أشار حبيب الله عسكر اولادي عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى أن إجراء أكثر من استحقاق انتخابي بصورة متزامنة يحدث للمرة الأولى في إيران منذ ٢٧ عاماً وأن هذا يعد دليلاً على ديمقراطية النظام الذي يولي أهمية كبيرة لتحديد الزعيم وخدمة سكان القرى وأفراد العشائر. وأضاف أن اختيار الزعيم يعد أهم واجبات الخبراء وأضاف قائلاً إن الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الخبراء توضع في الاعتبار لأن هذا المجلس ينظم الولاية والإمامة والزعامة ومن الطبيعي أن يكون هناك صرامة في تحديد صلاحية المتقدمين للترشيح لعضويته. كما قال إن الانتخابات المحلية

هي أعلى الانتخابات كمياً لأنها تشهد ترشيح مئات الأشخاص الذين يعلنون مسؤوليتهم في أعماق القرى والعشائر.

نحن نسعى لتواصل الأجيال

في لقاء مع أعضاء جمعية الصحافة الرياضية قال أسد الله بادامجيان نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة: "منذ بداية الثورة كانت لنا توجهات ومشارب مختلفة ولكن الجميع كانوا يعملون من أجل الثورة. وقد كان الاستعمار يعمل على الفصل بين الأجيال في بلاد العالم الثالث وقد وضع كبار السن في حجرة الفكر واتهم متوسطي السن الذين يتولون مسؤولية تنفيذ الأمور بالعجز وأصاب الشباب بالحيرة ولكننا نسعى إلى تواصل الأجيال". وأشار إلى انتخابات الخبراء قائلاً: يحاول الاستعمار منذ العام الماضي توصيل عدد معين من الأشخاص إلى هذا المجلس وذلك عن طريق زرع الخلافات ولكن لحسن الحظ لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف بفضل التنسيق والاتحاد بين روحانيت مبارز ومدرسي حوزة قم العلمية حيث قدما قائمة مشتركة. وتناول الانتخابات المحلية قائلاً: توصل الأصوليون إلى تحقيق تحالفات طيبة من أجل خوض الانتخابات المحلية ومن أهم هذه التحالفات جبهة أتباع خط الإمام والزعامة.

سنظل نأمل في اتحاد الأصوليين حتى الدقيقة الأخيرة

صرح لطف الله فروزنده وكيل جمعية ايشار كران (أنصار تعمير إيران الإسلامية الأصولية) قائلاً: "إن هناك همسات تتردد حول وجود عدد من القوائم المستقلة لعدد من الأحزاب والجماعات الأصولية ولكننا نأمل في اتحاد الأصوليين إلى الدقيقة الأخيرة. فجميع الأحزاب الأصولية تجري مباحثات في الوقت الحالي ولم يصدر عنها قرار نهائي حتى الآن". وفيما يتعلق بموقف حزبه في الانتخابات المحلية أضاف: "إننا نبذل قصارى جهدنا لكي لا تدب الفارقة بين صفوف الأصوليين ونوصيهم جميعاً بالامتناع عن أي حديث يحول دون تحقق الائتلاف. فيجب علينا جميعاً العمل وفقاً لمعايير الأصولية لنتمكن من خلال هذا من التوصل إلى قائمة موحدة تجمع كافة الأطياف الأصولية وتحظى بتأييدهم جميعاً. وقد قدم كل حزب من الأحزاب الأصولية قائمته المقترحة كما طرح حزبنا الأسماء التي يراها مناسبة ونحن نجرى الآن مباحثات ومشاورات مع كافة الأحزاب والجماعات الأصولية".

متابعة انتخابات مجلس الخبراء

عقدت الوحدة السياسية بجامعة الإمام الصادق الندوة الأولى من سلسلة ندوات متابعة انتخابات مجلس الخبراء. وفي هذه الندوة تحدث حجة الإسلام والمسلمين قاسم روانبخش المتحدث باسم لجنة نخبة الحوزة فبدأ بتقديم عرض تاريخي لقضية ولاية الفقيه ومجلس الخبراء واستادا إلى قول الإمام الخميني "أدعموا ولاية الفقيه حتى لا يلحق بكم ضرر"، قال: "رغم وجود شبهة التشتت

والتخبط إلا أن الشعب في الحقيقة يعمل بمقولة الإمام هذه والترحيب الحار الذي لقيه الزعيم الموقر من جانب أهالي سمنان يعد دليلاً على هذا. وطبقاً لقول الإمام الخميني إن الشعب سيتسبب في أكبر كارثة في التاريخ إذا أبدى أدنى قدر من التساهل والتهاون أو اتبع الأهواء أو الآراء الفردية ولو بأقل درجة. وبعض الأفراد يريدون المشاركة في هذه الانتخابات بقصد تخريب البناء وقد أعلنوا عن ذلك صراحة في صحفهم بل وأعلنوا اسم الشخص الذي يريد التخريب. وهذا التخريب يقوم على القول بأن شرعية ولاية الفقيه أرضية وتنبع من الشعب وليست سماوية وهذا خطأ لا يمكن إصلاحه حيث يمكن أن يودي بنا إلى الانهيار.

القضية المهمة هي اجتذاب المواطنين إلى صنایق الاقتراع

صرح محمد علي نجفی وزير التربية والتعليم الأسبق والمطروح كمرشح للإصلاحيين في الانتخابات المحلية قائلاً: "ربما تكون أهم القضايا قبل أسبوعين من بداية الدعاية الانتخابية هي أن يعمل زملائنا الثقافيون على إقناع الطبقات المختلفة للمشاركة في التصويت. فحضور المواطنين إلى صنایق الاقتراع أهم من أن يختاروا هذا المرشح أو ذاك لأن من يذهب إلى الصندوق يتحمل تجاه ضميره مسؤولية دراسة المرشحين وأنا بالطبع أمل في أن يختار المواطنون قائمة الإصلاحيين كقائمة صالحة لإدارة شئون المحليات. والمهم هو جذب المواطنين من مناخ اليأس والانزواء إلى المناخ السياسي الفاعل". وصرح قائلاً أن "الديمقراطية أصل من أصول إدارة المجتمع الإسلامي ونحن نتمسك بها ليس كتجربة بشرية وإنما لأنها وفقاً للأسس الأيديولوجية والفكرية أكثر قرباً من النهج الإسلامي. فالديمقراطية هي ما يمكن أن يصلح لإدارة المجتمع وفقاً لجوهر الإسلام وماهيته الحقيقية لأن الإسلام يعتمد على الشعب في إدارة المجتمع. والإسلام يسعى إلى أن يمنح الإنسان شخصية وهو ما لا يتسنى إلا عن طريق النظم الديموقراطية، فالديمقراطية هي أقرب المناهج إلى الإسلام".

عقد المؤتمر العام السابع عشر لبيت الأحزاب

تم عقد المؤتمر العام السابع عشر لبيت الأحزاب وهو المؤتمر الذي يعقد دورياً كل ثلاثة شهور بمشاركة الأحزاب والجماعات التابعة لبيت الأحزاب وفي حوار مع وكالة الأنباء (ايسنا) قال حميد قزوینی المتحدث باسم بيت الأحزاب أنه سيتم في هذا المؤتمر بحث ودراسة آخر مواقف الأحزاب والجماعات السياسية من الانتخابات والأحزاب والمشاركة الجماهيرية.

وأشار إلى لقاء أعضاء مجلس إدارة بيت الأحزاب مع السفير الروسي في طهران، حيث قال: "لقد أكد السيد

حامد محمود حسن في هذا اللقاء على تنمية التعاون بين البلدين وعلى ضرورة عقد لقاءات بين الوفود الحزبية من البلدين".

وحول سفر وفد من بيت الأحزاب إلى ماليزيا قال: "في الاجتماع السابق لبيت الأحزاب عرض مرتضى لطفى تقريراً حول هذه الرحلة وذكر فيه أن الحزب الحاكم في ماليزيا قد أكد على التعاون الثنائي بين ماليزيا وإيران".

الجماعات الإصلاحية تنتهج سياسة التحالفات

التقى سفير استراليا في طهران بالدكتور محسن ميردامادي الأمين العام لجبهة المشاركة وقد تم في هذا اللقاء التأكيد على ضرورة تدعيم العلاقات بين البلدين وكذلك على أهمية التعاون بين المنظمات الأهلية والأحزاب والجماعات السياسية الإيرانية والاسترالية بهدف تبادل الإنجازات والخبرات.

وأعلن ميردامادي في وصفه للوضع السياسي في البلاد على أعتاب الانتخابات المحلية أن القضية الأساسية للإصلاحيين هي تقوية الديمقراطية في البلاد وأكد على أن تجارب الانتخابات السابقة أثبتت أن الإصلاحيين كانوا ينتهجون سياسة التحالف والحركة الجماعية المنسجمة وقال إننا في ظل الظروف الحالية لن نحقق نتائج خارقة وسوف نرضى بالحد الأدنى. ولكننا نعتقد أنه إذا تحقق التوجه الحقيقي لأفراد المجتمع فإن النتيجة ستكون مناسبة ومرضية للإصلاحيين.

إذا شارك الجماهير فإن الإصلاحيين ستكون لهم فرصة طيبة في المحليات

ذكر تقرير لوكالة الأنباء (ايسنا) أن مرتضى حاجي المتحدث باسم تحالف الإصلاحيين قد صرح بأن هناك صعوبات تواجه تقديم قوائم قوية في الانتخابات المحلية في كل محافظات فارس واصفهان ويزد وخراسان. وأضاف إنه كلما كان الإقبال الجماهيري على التصويت كبيراً كلما كان ذلك في مصلحة البلاد. ونحن نعتقد أن معدل المشاركة الجماهيرية يعد مؤشراً على دعم المواطنين ورغبتهم وكذلك على قوة النظام ولهذا فنحن نتطلع إلى زيادة المشاركة الجماهيرية في التصويت.

كما قال حاجي رداً على سؤال حول المنافسة بين الجماعات ونزاهة الانتخابات: المنافسة طيبة في طهران ولكن الإصلاحيين يواجهون مشكلات كبيرة في بعض المحافظات فيما يتعلق بتقديم قوائم قوية وذلك لأنه للأسف لم يتم حتى الآن الإعلان عن الموافقة على صـلاحية المرشحين الأساسيين والمؤثرين أو رفضها وهو ما يقلل من فرصة التخطيط لمنافسة انتخابية جيدة.

٢- خطوة بخطوة نحو الانتخابات

■ مردم سالاري(الديمقراطية) ٢٢/١١/٢٠٠٦

للترشيح وسوف يتم اختيار اثنين بدلا منهما". وردا على ما تردد على لسان القائمين على الحملة الانتخابية لأنصار أحمدى نجاد من أنهم يعملون على التشاور مع أفراد من الجماعات الأصولية قال: "لم يتحدث معنا أحد بهذا الشأن حتى الآن والجهة تسعى إلى الحديث مع أحمدى نجاد وقاليف شخصيا". كما ذكر رءوفيان أنه قد حصل على الموافقة القانونية على الترشيح في الانتخابات المحلية. وقال أن "القائمة الانتخابية لجهة أتباع خط الإمام والزعماء لم تعلن بعد وأنه لا صحة لما تردد حول هذا الأمر".

كذلك صرح محسن كوهكن عضو اللجنة الرئاسية لمجلس الشورى الإسلامى أن "التشاور مع الجماعات الأصولية ليس واجبا شرعيا على شخص واحد أو اثنين وإنما هناك الكثير ممن يقومون بهذا الواجب من منطلق الإخلاص". وأضاف أن "هناك خطوات قد اتخذت في هذا الصدد وأثمرت نتائج طيبة في بعض الحالات والمهم أن المشاورات يجب أن تستمر حتى يتم التوصل إلى نتيجة حاسمة ونهائية". وأكد أن "نتيجة المشاورات لم تكن سيئة وقد أسفرت في بعض الحالات عن التجميع والهدف المنشود هو التوصل إلى قائمة موحدة ونحن نأمل في تحقيق هذا الهدف".

ووصف السيد على ميرهادى مسئول فرع علماء الدين بحزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية) الإصلاحى بمباحثات التفاهم بين الأحزاب والجماعات الإصلاحية بأنها إيجابية وقال إن المباحثات قد نجحت حتى الآن وأنه يعتقد أن تيار الإصلاح قد توصل إلى نقطة تفاهم. وأشار إلى أن حزبه يعمل على تحقيق التفاهم بين الأحزاب الإصلاحية، مضيفا أنه "من الطبيعي أننا إذا وقفنا في جبهة واحدة فإننا سنتمكن من منافسة التيار الآخر وذلك في حالة ما إذا كان مناخ الانتخابات مناخا عادلا نريها". وحول ما تردد من أنباء حول التشاور بين مهدي كروبي وحداد عادل قال: "إن مرشحي الإصلاح يواجهون معوقات عديدة بسبب رفض صلاحية الترشيح ونظرا لأن مسئولية الإشراف على الانتخابات تقع على عاتق البرلمان فإننا نأمل أن يقوم نواب البرلمان بحل هذه المشكلة بوعى". وحول انتخابات مجلس الخبراء صرح قائلا: "إن قائمة الحزب لانتخابات مجلس الخبراء قد اكتملت ولكن للأسف تم رفض صلاحية عدد من مرشحي

صرح أسد الله بادامجيان نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة المحافظ أن "الأصوليين لديهم ١٥ قائمة للانتخابات المحلية ويجرى حاليا التشاور والتفاوض للتوصل إلى اتفاق بحضور الشخصيات المؤثرة من أصحاب اللحى البيضاء والشباب وغيرهم". كما أعلن بادامجيان أن جبهة أتباع خط الإمام والزعماء التي تضم ١٤ حزبا قد توصلت إلى قائمة موحدة وقال: "إنه للتوصل إلى قائمة موحدة لكافة الأصوليين نحن نتطلع إلى إجراء لقاءات ومشاورات بين الشخصيات المؤثرة وبين الأحزاب والجماعات الأصولية الأخرى مثل مؤيدى السيد أحمدى نجاد والتعميريين الشباب ومؤيدى قاليفاف وقد أجريت بالفعل بعض المشاورات".

وعلى جانب آخر، أعلن رضاى قلعه المتحدث باسم اللجنة الانتخابية لحزب الاعتدال والتنمية (جبهة رفسنجاني) عن عقد اجتماع مشترك بين اللجنة وبين المكتب السياسى للحزب وقال: "تم في هذا الاجتماع وضع ومناقشة مسودة القائمة المقترحة للمرشحين الذين يؤيدهم الحزب في الانتخابات الثلاثة القادمة وفقا للمعايير المحددة سلفا. وقد تم عرض هذه القائمة على اللجنة المركزية للحزب بعد موافقة المكتب السياسى عليها وبعد الموافقة النهائية سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاختيار المرشحين الذين يؤيدهم الحزب وتعريف مواطنى طهران بهم".

وأكد قلعه أن القائمة التي سيعلمها الحزب لانتخابات طهران ستضم شخصيات علمية رصينة وقديرة وذات خبرة في العمل التنفيذي. كما ذكر أن الحزب قد طرح اسمين للانتخابات النصفية لمجلس الشورى الإسلامى.

وفى هذا السياق، ذكر أبو القاسم رءوفيان عضو اللجنة المركزية لمجمع المدرسين الإسلامى أن الأصوليين يعملون على التوصل إلى قائمة واحدة وسوف يشاركون في الانتخابات بشكل موحد. وأشار إلى أن بادامجيان وغفورى رد هما مرشحا جبهة أتباع خط الإمام والزعماء في الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى، كما أشار إلى قضية دراسة صلاحية المرشحين لانتخابات مجلس الخبراء وقال: "تم رفض صلاحية خوانسارى وتقوى وهما من محافظة طهران وكانا مدرجين بقائمة الجمعيتين (جمعية روحانيت مبارز وجمعية مدرسى الحوزة)

الإصلاحيين ومنهم من كان عضواً في مجلس الخبراء من قبل ونحن نأمل في عناية المسؤولين الكبار بحل هذه المشكلة". وفي النهاية أشار ميرهادي إلى لقائه مع آية الله حاج شيخ محمد إبراهيم رباني ووصفه بأنه المرشح المدعو من حزب الثقة الوطنية في انتخابات مجلس الخبراء في جنوب خراسان.

وفي حوار مع وكالة الأنباء (ايسنا)، صرح أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الثقة الوطنية قائلاً: "إننا نتابع قضية رفض صلاحية مرشحي الحزب ومنهم حجة الإسلام والمسلمين عباسي فرد وإلى جانب هذا نحن نتشاور مع مرشحين لمجلس الخبراء حتى نتأكد من رغبتهم النهائية في المشاركة في الانتخابات حتى لا تثار في المستقبل لا قدر الله شبهة أن الحزب يفرض الترشيح على الأفراد". كما قال: "إننا نعتقد أن مشكلة رفض مرشح الحزب في الانتخابات المحلية بطهران حسن الحسيني سوف تحل".

وقال حسين كاشفي نائب الأمين العام لجبهة المشاركة عضو المجلس التشريعي لتحالف الإصلاحيين أن "من سيدخلون المجالس المحلية يجب أن يكونوا قادرين على العمل الجماعي لأن المجالس المحلية هي عمل جماعي وسوف يقوم المجلس التشريعي لتحالف الإصلاحيين باختيار ١٥ من أصلح الشخصيات وفقاً لهذه المعايير". وحول رفض صلاحية المرشحين في الأقاليم والاعتراض على هذا الرفض قال: "للأسف يجري رفض الصلاحيات في الأقاليم على نطاق واسع ومن الطبيعي أن تحالف الإصلاحيين قد اتخذ عدة خطوات رداً على هذه القضية وسوف يستمر حتى تؤدي إلى نتيجة وإلا فإن هناك قرارات سوف تتخذ في هذا الشأن".

وأعلن غلامرضا مصباحي مقدم المتحدث باسم روحانيت مبارز عن استبعاد خمسة من مرشحي جمعية روحانيت مبارز وجمعية مدرسي حوزه قم من قائمة المرشحين بعضهم بسبب عدم تسجيل الأسماء والبعض الآخر بسبب رفض صلاحياتهم للترشيح في انتخابات مجلس الخبراء.

جلسة التعميريين الشباب

أعلن حسن بيادي المتحدث باسم جمعية التعميريين الشباب في الجلسة الشهرية للجمعية أن هناك عدداً من ذوي النفوذ يحاولون إقحام السيد رئيس الجمهورية في الانتخابات المحلية وهو ما يشير إلى وجود مؤامرة. وأضاف أن هؤلاء الأشخاص ذو نفوذ ونحن لا نتمتع بنفوذ كبير في الهيكل التنفيذي ويجب أن ننتبه. فهم يريدون جر السيد رئيس الجمهورية إلى الانتخابات رغم أن القانون والزعيم يحظران هذا الأمر. وحول اقتراب موعد الانتخابات قال: "إن الحالة

الانتخابية تعم البلاد تدريجياً وهناك العديد من أنماط الخطاب تطرح في المجتمع وهو ما يؤدي إلى توجه عدد من المواطنين إلى جهة وعدد آخر إلى جهة أخرى ولكن المهم هو مراعاة تقوى الله فيجب ألا يقدم الأفراد على أمر من أجل الانتخابات يؤدي بهم إلى جهنم والعياذ بالله ولا يجب أن يروجوا لنشاط مناف لثقافة المجتمع". وأشار إلى ضرورة الامتناع عن التجريح في الانتخابات قائلاً: "إذا كان هناك شخص يفتقر إلى إحدى الفضائل يجب أن نسكت عليها فلا داع للتجريح لأننا مسلمون". وأضاف مشيراً إلى أن التيار المواجه للأصوليين يعمل على خلق الخلافات في تيار الأصوليين قائلاً: "إن التيار المنافس يعتقد أنه يستطيع بث الخلافات في صفوف الأصوليين عن طريق إثارة قضايا مثل قضية جماعة قاليباف أو أحمدى نجاد ولا يجب أن يتأثر أعضاء تيار الأصوليين بهذه الإثارة. فالسيد قاليباف والدكتور أحمدى نجاد كلاهما من العظماء وهم أصدقاء يعمل أحدهما في المحليات والثاني في الحكومة وكل منهما أصولي ويعمل حول محور ولاية الفقيه ويجب أن تؤيدهما ولا نسمح بتجريح أي أحد وواجبنا المهم هو أن تؤيدهما لكي يؤدي كل منهما واجبه على نحو أفضل. ويجب على كافة الجماعات الأصولية العمل لخدمة الشعب ولهذا يجب أن نبذل جهودنا لتأييد الأصوليين. ولا يجب أن نستبعد الشخصيات المسؤولة والمتخصصة بسبب الميول السياسية لأنهم رأس مال المجتمع.

لا تقسدا ثقافة الشعب

صرح هدايت آقايي عضو اللجنة المركزية لحزب كوادر البناء قائلاً: "إذا ألحق التيار المنافس أضراراً بالبلاد بهدف استبعاد جبهة الإصلاحيين فإننا على استعداد للتحدي حتى لا يصاب الوطن بأي أذى". وأضاف: "ليعلن الأصوليون والجماعات المنتسبة إليهم أن المشكلة هي الإصلاحيين فنتحدى ولكن لا يجب عليهم تخريب ثقافة الشعب بحجة إقصاء الإصلاحيين وإطلاق الوعود التي تزعزع البناء الاقتصادي وتهتميش مصالح البلاد. ونحن على استعداد للتحدي ولكن يجب أن نتحقق مصلحة الوطن ومستقبل الأجيال القادمة وإذا كان تصور أصدقائنا في التيار المنافس غير هذا وإذا كان من يقفون اليوم وراء الكواليس يستقطبون السلطة يريدون فعلاً المشاركة في لعبة سياسية فليعلموا أن قاعدة اللعبة السياسية ليست على هذا النحو وأن مناخ الانتخابات يجب أن يكون متوازناً". وأضاف قائلاً: "إذا كانت الجماعات المتشددة تريد خوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستجرى هذا العام فليعلموا من الآن أن هذه الانتخابات لن تكون فرصة طيبة فالتيار الإصلاحي يدخل الانتخابات

اليوم بإخلاص ويقدم المرشحين ويبدل قصارى جهده للمحافظة على النظام وهو بالطبع يعمل ويتقدم إلى الحد المسموح له به ولكن في حالة رفض جميع مرشحيه فمن الطبيعي أن هذا يعنى عدم السماح له بالعمل الجاد ولن تكون له فرصة للمناورة والبقاء في الساحة. ونحن نأسف عندما نشاهد اليوم بعض الأحاديث والشعارات والوعود التي تطلق فقط للدعاية الانتخابية لأن هذا يضر بالوطن إضراراً كبيراً. فنحن

نرى أنه مع وجود العائدات النفطية الكبيرة لا مبرر لإضاعة هذه العائدات وإهدارها في وعود انتخابية فهذا أمر مناف للعدالة لأننا لو أهدرنا مصالح الأجيال القادمة فإننا بالتأكيد سنسأل عن هذا في السنوات القادمة وفي يوم القيامة.

٣- الانتخابات المحلية والجماعات السياسية

■ ارش بهمنى ■ روز (اليوم) ٢٠/١١/٢٠٠٦

اضطراب داخل صفوف اليسار

إذا تحدثنا بشأن تقسيم المكاسب فيما بين الأصوليين فعلينا أيضاً أن نتأكد من أن الإصلاحيين طبقاً لتصريحات سعيد حجارى، انتابتهم خيبة الأمل والإحباط، وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على أن قضية بحث الصلاحيات هي المشكلة الرئيسية التي تعترض الإصلاحيين، ففي معظم المحافظات، انتقل ملف الشخصيات صاحبة الخبرة السياسية إلى الجيش حتى يتم تسجيل التقارير الشعبية حول هذه الشخصيات. وبالرغم من أن الهيئة التنفيذية لم ترفض حتى الآن صلاحية الإصلاحيين، ربما خشية عدم مشاركة مواطني طهران في الانتخابات، إلا أن رفض الصلاحيات تم بصورة واسعة النطاق في المحافظات التي ستشهد انتخابات ذات صبغة قومية فرفض الصلاحيات له أسباب عديدة منها:

الانتماء إلى جماعات غير قانونية أو التوقيع على رسالة تهئة وصلت إلى شيرين عبادى أو التوقيع على رسائل لدعم نواب مجلس الشورى السادس، أو توجيه رسالة إلى زعيم الثورة، تتهمه بعدم الالتزام عملياً بمبادئ الإسلام ومبدأ ولاية الفقيه. وبسبب رفض الصلاحيات الواسع النطاق في محافظات أصفهان وخراسان رضوى وجيلان وخوزستان و... قام الإصلاحيون في أصفهان بعقد مؤتمر اعتراضى في حين نشر الإصلاحيون بمحافظة خراسان رضوى مذكرة اعتراض.

في تلك الأثناء وردت أنباء تؤكد أن ما حدث في الانتخابات الماضية من حيث عدم الإعلان رسمياً عن أسباب رفض صلاحية المرشحين، سيحدث مرة أخرى خلال الانتخابات القادمة.

على الرغم من أن أياً من التيار المحافظ والإصلاحى لم يتمكن حتى الآن من التوصل إلى قائمة موحدة لانتخابات الخبراء والمجالس البلدية، إلا أن الأصوليين لا يعترضهم أى رهبة من مسألة بحث الصلاحيات من جانب المكاتب الرقابية التابعة لمجلس صيانة الدستور، في حين كانت مسألة بحث الصلاحيات بمثابة المشكلة الأكبر بالنسبة للإصلاحيين.

الانشقاق في صفوف اليمين

بعد الفوز المتوالى للأصوليين في انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية ومجلس الشورى السابع، وانتخابات الرئاسة التاسعة، لازالوا يطمعون في تحقيق المزيد من الفنائم وربما لهذا السبب نجد أن كل فريق يراهن على آرائه بشأن القائمة الانتخابية وذلك يتضح بالنظر إلى أسماء الجماعات الأصولية المشاركة في الانتخابات مثل جمعية أنصار الحكومة التاسعة وجبهة اتباع خط الإمام والزعامة وجبهة أتباع الولاية وجبهة أتباع الأمام الأول والثانى.

كما أنه في تلك الأثناء يمكن إضافة أسماء بعض الأشخاص ممن سيؤثروا سلباً على نتيجة الانتخابات، فالأصوليون الذين دخلوا الانتخابات حاملين شعار دعم الحكومة التاسعة، بهدف بسط هيمنتهم على الصعيد السيادى قد توحدوا خاصة بعد حديث المرشد الذى اتهم فيه الصحافة بالتجنى على الحكومة مؤكداً على ضرورة دعم الحكومة. لكن المثير للدهشة أن الانشقاق والفرقة وجدنا سبيلاً إلى صفوف الأصوليين، خاصة بين أطراف قاليباف وأطراف أحمدى نجاد لدرجة أن المتحدث باسم حزب العمل حسين مرعشى أعلن أن الأصوليين اليمينيين يدعمون قاليباف.

ماذا يفعل خاتمي؟

يشغل رئيس إيران السابق محمد خاتمي حالياً منصب رئيس مجمع روحانيون مبارز، وطبقاً لتصريحات المقربين منه يسعى خاتمي للمشاركة الجادة في انتخابات المجالس المحلية، وكان قد أعرب عن قلقه العميق من تدهور الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، وذلك خلال زيارته لأحد محافظات الدولة الشمالية منذ شهر. وفي هذا السياق، أكد خاتمي على أن انهيار النظام سيكون نتيجة استمرار الوضع الراهن.

من ناحية أخرى تقول مصادر مطلعة، أن رؤساء المراكز الانتخابية للجماعات الإصلاحية، قد التقوا بخاتمي على فترات منتظمة منذ شهرين، حيث حاول

خاتمي تحقيق إجماع بين الجماعات الإصلاحية، لكن بالرغم من ذلك، توجد مشكلات عديدة حيث أسست جماعات مثل حزب (مردم سالاري) الديمقراطية والتضامن جبهة تحت عنوان "الجبهة الشعبية للإصلاحات" بقيادة إبراهيم اصغر زاده ومصطفى كواكبيان، وهي جبهة تنتقد الإصلاحيين بشدة لدرجة أن اصغر زاده أكد على عدم توافقه مع الإصلاحيين، في حين خرج حزب الاعتدال والتنمية أيضاً من الائتلاف بينما أعلنت منظمة مجاهدي الثورة، أنها لن تقدم أي قائمة انتخابية.

لذلك علينا أن ننتظر حتى نرى ما ستسفر عنه جهود الأحزاب، خلال الأيام القليلة القادمة.

٤- ائتلاف الإصلاحيين الكبير

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠٦/١٢/١

شخص وسيفوز الإصلاحيون في هذه الانتخابات. وقد تم الإعلان عن ائتلاف الإصلاحيين الكبير للفوز بالانتخابات المحلية والهيمنة على مجلس بلدية العاصمة، جدير بالذكر أن هذا الائتلاف يتمتع بدعم محمد خاتمي ومهدي كروبي وأكبر هاشمي رفسنجاني. وقد أعلن رئيس هيئة انتخابات حزب اعتماد ملي قائمة الحزب مع هيئة ائتلاف الإصلاحيين للانتخابات المحلية. وصرح محمود زمانى قمي قائلاً: "هذه القائمة مشتركة بين الإصلاحيين وسيقوم حزب اعتماد ملي بنشر هذه القائمة باسمه، ومن الممكن أن تقدم سائر الأحزاب والجماعات الأخرى هذه القائمة بالاسم الذي تختاره"، وأعلن زمانى قمي أسماء هذه القائمة بالترتيب التالي: محمد علي نجفى، ومقصومه ابتكار، وأحمد مسجد جامعى، وبيروز خناتشى، وتقى زاده خامسى، وعلى نودربور، وزهرا صدر أعظم نورى، وسيد شهاب الدين طباطبائى، وسيد كمال تقوى نجاد، ومهندس أفشين حبيب زاده، وعباس ميرزا أبو طالبى، والهه راستكو، وإسماعيل دوستى، وهادى ساعى، وحسن كريمى. وقد أعلن مرتضى حاجى المتحدث باسم هيئة ائتلاف الإصلاحيين خلال الجلسة التي عقدت في نفس الإطار هذه الأسماء على أنها القائمة المشتركة بين هذه الهيئة وحزب اعتماد ملي. وصرح المتحدث باسم الهيئة في حديثه وفي رد على سؤال وجهه أحد الصحفيين، لماذا لم تنتظروا حتى نهاية المهلة القانونية لإعادة النظر وإعلان الصلاحيات

اختار الإصلاحيون طريق التفرق والتشردم في الانتخابات الرئاسية التاسعة على الرغم من توصية أهل الرأي بالاتفاق على مرشح واحد، ومن ثم خسروا الانتخابات، هذه المرة أى في الانتخابات المحلية وضعوا الوحدة على جدول أعمالهم. وكانت الأحزاب الإصلاحية من ناحية والشخصيات الفاعلة مثل مهدي كروبي ومحمد خاتمي وأكبر هاشمي رفسنجاني من ناحية أخرى قد توصلوا من خلال التجارب المستخلصة عن الانتخابات الرئاسية إلى نتيجة مفادها أنه عليهم أن يدخلوا ساحة منافسة الانتخابات المحلية بقائمة واحدة. وبينما توصل الإصلاحيون إلى ائتلاف واحد، دب خلاف كبير بين الأصوليين، وهناك توقع بأن يدخلوا الانتخابات بقائمتين: إحداهما مؤيدة لأحمدى نجاد والأخرى مؤيدة لباقر قاليباف، وسيتنافسون مع بعضهم ومع الإصلاحيين. وبما أن أداء الأصوليين في المجلس السابع والمحليات والحكومة التاسعة لا يحظى برضا الشعب، وكانت أعمال رئيس البلدية في طهران على مدى الأشهر الأخيرة تسعى لإرضاء سكان العاصمة، وكذلك أيضاً سلوكيات الإصلاحيين المدروسة جيداً في هذه الانتخابات وتجاوزهم مرحلة التردد بين المشاركة وعدم المشاركة فيها، فإن المنافسة ستكون حامية الوطيس بين الإصلاحيين والأصوليين. وعلى هذا الأساس يتوقع أنه لو كان عدد المشاركين في الانتخابات المحلية الماضية ٥٠٠ ألف شخص في طهران، فإنه سيصل في هذه الانتخابات إلى مليون

بشكل نهائي؟ قائلا: "الانتظار حتى إعلان التأييد النهائي للصلاحيات يعنى التوقيع على وثيقة عدم التصويت، لأنها لن يبقى من الوقت بين الإعلان النهائي للصلاحيات وبدء عملية الانتخاب سوى ٤٨ ساعة، فى هذه المدة القصيرة لن نتمكن من ممارسة أى نشاط، وبالنظر إلى هذا الأمر كنا مضطرين أن نكتفى بالأصدقاء الذين تم تأييد صلاحياتهم ونعتذر للآخرين. وصرح حاجى فى رد على سؤال آخر: حاولنا حتى الآن أن ننق بشكل كامل فى المسئولين التنفيذيين ومسئولى الرقابة، ووجهنا لهم الدعوة بأن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل تطبيق أمين للقانون وبشكل مستأوى بالنسبة لكل المرشحين. وفى نفس الوقت أشار إلى عملية رفض الصلاحيات الواسعة فى بعض المحافظات وقال: "إننا نفكر بشكل عام، وحتى الآن يجب أن نواصل العمل على أمل مراجعة الأمر، وواصل المتحدث باسم هيئة ائتلاف الإصلاحيين مؤكداً على أن الإصلاحيين يعملون على تنظيم قواهم، وسيبتواجد أشخاص للمراقبة حتى تعقد الانتخابات بدون أى تهميش، وأضاف: "إننا نتمسك بعقد انتخابات من دون أى تهميش ونأمل أن يتمسك المسئولون التنفيذيون ومسئولو الرقابة بهذه القضية حتى تعقد انتخابات يرضى عنها الشعب". وواصل حاجى: "بعض المدن من بينها شيراز تواجه مشاكل كبيرة فى إعداد قائمة بسبب عملية رفض الصلاحيات الواسعة النطاق. إننا حاولنا أن نشارك فى الانتخابات فى أنحاء البلاد، وشجعنا مكاتبنا على مستوى المحافظات، لكننا فى بعض الأماكن ونظراً لعدم وجود مرشحين لم نتمكن من إعداد قائمة". وهذه المشكلة الكبرى التى تواجهها المحافظات تحلها هيئة الرقابة فى تلك المحافظات. وأكد المتحدث على أن استخدام القهر فى الساحة الانتخابية لن يجدي فتيلاً، وأضاف: "إننا من الآن

فصاعداً، سنشجع الشعب على التواجد فى الساحة". وحول توحيد القائمة الانتخابية لهيئة الائتلاف مع حزب اعتماد ملى قال: "فى المحافظات منذ البداية لم تكن هناك مشكلة بين الائتلاف وبين اعتماد ملى وسائر الجماعات. وفى طهران كان اعتماد ملى يميل أن يدخل الانتخابات بشكل مستقل، ولكن بعد المشاورات تم توحيد القائمة من حيث المرشحين، لكن هذا الحزب يعمل بشكل مستقل بالنسبة للدعايا وسيدخل الساحة بقائمة مستقلة أيضاً". وذكر المتحدث أنه فى هذا الائتلاف تمت الاستفادة من النتائج الطيبة وغير الطيبة السابقة، وعن جماعات شعبية تسمى بالحركة الشعبية للإصلاحات قال: "ليس الاسم هو المحدد، بل المهم هو المضمون. هذه الهيئة (هيئة ائتلاف الإصلاحيين) قامت على أساس قرار مجلس تنسيق جبهة الإصلاحات التى تتكون من عشرين تنظيم إصلاحي، وقد تعاوننا مع ما يتراوح بين ١٠ إلى ١٢ جماعة خارج المجموعة، وكذلك أيضاً دعونا حزب اعتماد ملى الذى هو تنظيم كبير وله وزنه للتعاون، وكونا قائمة مشتركة ولكن على أية حال لأن الإصلاحيين طيف كبير من الممكن أن تكون هناك التنظيمات التى ستقدم قوائم أخرى، وهذا ليس بالشئ السيئ ولا يقلقنا".

وتحدث حاجى عن القضايا التى ستكون موضع اهتمام مجلس البلدية القادم ومن بينها: تلوث الهواء والعشوائيات والنقل وعدم الأمن ومشكلة المرور التى تعد مشكلة كبيرة بالنسبة لطهران، وتحدث أيضاً عن تبسيط الإجراءات الإدارية والتجاوب السريع وتنظيم شكل المدينة وتنمية المشاركة الشعبية وتشجيع القطاع الخاص ودعم المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية لتلبية احتياجات المدن.

٥- عصفور الإصلاحيين

■ إيران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١٢/١٣

ومن أهم الأسباب التى يوردها هؤلاء من أجل تشجيع المقاطعين على التصويت، أنه إذا لم يصوتوا هذه المرة لصالح الإصلاحيين، فإن المحافظين والرجعيين سيستولون على جميع أركان السلطة وحينها سيكون الاعتقاد السائد، أن الإصلاحيين عندما سيطروا على مؤسسة الرئاسة والبرلمان والمجالس المحلية، كانوا بذلك قد اخترقوا الحجب

تمضى انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات المحلية معاً فى طريق واحد، أما الإصلاحيون الدينيون وغير الدينيين، فقد دخلوا الساحة هذه المرة كسابقاتها ومعهم سهم مكسور، وقد وجهوا الدعوة للتصويت لصالحهم خاصة للمقاطعين للعملية الانتخابية اعتماداً على وسائل إعلام ضعيفة ومواقع إنترنت باطنية وظاهرة.

وأحبطوا الطرح الجديد في حين أن الخطاب الراهن على الصعيد الداخلي مفاده أن جميع أركان السلطة أصبحت في قبضة المحافظين وأن الإصلاحيين لديهم القدرة على تحقيق نصر افتراضي في انتخابات المجالس المحلية.

وربما يمكن اعتبار انتخابات مجلس الخبراء بمثابة اختيار قاصر على العلماء، وأن علاقتها بالشعب تدرج في إطار الرعية و"العوام كالأنعام" كما يراها بعض السادة، واللافت للانتباه، أن السادة "أصحاب الحديث التافه" عندما يتطفلون على قضية انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات المجالس المحلية، يريدون في النهاية تفعيل المشاركة الشعبية في انتخابات المجالس المحلية على حساب انتخابات مجلس الخبراء، وهم في غفلة عن ذلك الباعث الذي سيطيح بنسبة المشاركة الشعبية في كلا الانتخابات، ويصل بها إلى أقل معدلاتها.

على السيدات والسادة المعروفين باستضعاف الانتخابات أن يسألوا أصدقائهم الإصلاحيين عن جدول أعمالهم فيما بعد انتخابات المجالس المحلية بدلاً من توجيه الدعوة للمقاطعين، والأهم من ذلك أن يسألوهم عن تلك الضمانة الواجب تقديمها للشعب خاصة فيما يتعلق بأداء بلدية طهران في المستقبل. جدير بالذكر أن هؤلاء السادة أنفسهم لم ينكروا أن معظم أعضاء هذه المجالس المحلية، اتخذوا من تلك المؤسسات الهامة قاعدة إنطلاق للوصول إلى أرفع

المناصب، بل أن خلفائهم المحتملين يفكرون أيضاً على هذا النحو.

لم يتحدث هؤلاء السادة بشأن قانون شامل للمجالس المحلية، يحفظ حقوقها ومسئولياتها ويحميها من قبضة المؤسسات الحكومية خاصة وزارة الداخلية، (التي تحولت مؤخراً إلى هيئة قمعية مناهضة للأمن) بل أن هؤلاء السادة لم يتحدثوا بلغة الأرقام ولم يثبتوا مدى نجاح تلك المجالس المحلية في تحقيق مآرب الشعب، ليدفعوا الشعب باتجاه التصويت وعدم الاستسلام لدعوات المقاطعة، وفي المقابل نجد أنهم يحذرون من مغبة أي مقاطعة شعبية.

الآن وقد أغلقت القوائم الانتخابية للمرشحي الإصلاح، من الأفضل للسادة والسيدات الذين التحقوا بهذه القافلة الانتخابية، إطلاع الشعب على برامج محددة وعملية لتحسين القطاع المعيشي بمدنهم، بدلاً من الإدلاء بعبارات الرجاء والتمنى أو عبارات التهديد والوعيد ليسلكوا بذلك الدرب ذاته الذي سلكه نظرائهم في العديد من دول العالم المتقدمة.

مع كل ذلك من المتوقع أن تشهد الانتخابات السياسية القادمة، نسبة مشاركة مرتفعة، لا يؤثر فيها دعاة المقاطعة بأي حال من الأحوال، في حالة تلمس الشعب لبعض النتائج المرضية بعد إجراء الانتخابات الراهنة، بما ينعكس على المستوى المعيشي للمواطنين والخدمات المحلية بالمدن.

٦- رسالة الإصلاحيين: ترجيح البراجماتية على الأصولية

■ شهر فردا (مدينة المستقبل) ٢٨/١١/٢٠٠٦

الأولى لرئاسة البلدية من نصيب مهر داد بذرياش، وكان بذرياش قد قدم استقالته منذ فترة بسبب ترشحه في الانتخابات، وكان رئيس المستشارين الشباب لأحمدى نجاد، والواقع أن أحمدى نجاد يعتبر الأب الروحي له، وعلى الرغم من أن بذرياش خريج جامعة شريف الصناعية، إلا أنه يفتقر إلى تجربة حتى يوم في العمل التنفيذي، وقد قدم استقالته بعد أن طالب زعيم الثورة في حديثه العام بعدم تدخل العسكريين ورجال الحكومة في الانتخابات وبهذا الشكل يعتزم الأصوليون المعتدلون الذين لا يرضون عن أحادية توجه أحمدى نجاد ولا عن أداء قاليباف وميله للإصلاحيين بحملهما على الانصراف عن تقديم قوائم مستقلة، وأن يحققوا حلم ائتلاف الأصوليين بوضع بروين أحمدى نجاد ومرضى طلاي في قائمة واحدة.

رغم عزوف كلا الائتلافين الأصولي والإصلاحي عن إعلان قائمتهم النهائية الخاصة بالانتخابات المحلية الثالثة، فقد راجت سوق التوقعات والتخمينات حول رئيس البلدية القادم في المحافل السياسية بطهران. وقد تسرب عن الأصوليين أن أهم عائق يكتنف تقديم قائمة موحدة هو المعارضة الشديدة من جانب الرئيس محمود أحمدى نجاد لرئيس البلدية محمد باقر قاليباف، ولهذا السبب أصبح هذان الوجهان هما محو الانشقاق في جبهة اليمين المتحدة، وبهذا الشكل يعتزم أحمدى نجاد إعداد قائمة وفيها أخته بروين أحمدى نجاد، بينما سيتقدم محمد باقر قاليباف بقائمة على رأسها مرضى طلاي، ومن الطبيعي أن فوز قائمة قاليباف سينتهى برئاسته بلدية طهران، أما في قائمة أحمدى نجاد فستكون الفرصة

ومحور هذه المساعي هو مهدي شمران الرئيس الفعلي لمجلس بلدية طهران الذي يعمل، مع التذكير بوضع الإصلاحيين على حمل منافسيهم على الائتلاف، هذا في حين أن الإصلاحيين يعيشون أكثر مراحلهم تحالفاً منذ الثاني من خرداد ١٩٩٧م. النقطة الجديدة بالاهتمام هي أن الإصلاحيين لم يتمكنوا فقط من التوصل إلى ائتلاف فيما بينهم بل إنهم أقاموا علاقات بناءة ومستقلة مع الأصوليين مثل محمد باقر قاليباف وبالسياسة الواقعية التي انتهجها الحزبان الإصلاحيان جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية ستشتمل القائمة المقترحة للانتخابات المحلية على الوجوه التي ستكون موضع اتفاق بين كل الجماعات الإصلاحية وخاصة حزب الاعتماد الوطني وحزب كوادر البناء. وعلى الرغم من أن الإذاعة والتلفزيون

وصحيفة كيهان يحاولون شق صف الإصلاحيين عن طريق تضخيم الانتقادات التي وجهها مهدي كروي أمين عام حزب الاعتماد الوطني لإصلاحيين آخرين ولكن كروبي هو في الواقع يمثل أحد أعمدة هذا الائتلاف كما أن تركيبة القائمة والمرشحين فيها هو من العوامل التي منحت الإصلاحيين المعتدلين مثل كروبي، هذا الهدوء الذي جعل الإصلاحيين يتدخلون في تنظيم القوائم وعلى هذا الأساس فإن الإصلاحيين من الآن لا تساورهم أي مخاوف بخصوص رئاسة مجلس البلدية ورئيس البلدية القادم. إن موقف الإصلاحيين الآن يبين رسالته في المرحلة الجديدة الموجهة إلى الشعب والنظام السياسي بشأن تفضيل الفاعلية على العمل السياسي والناحية العملية على الأصولية.

٧- هيئة الائتلاف والحركة الشعبية والاعتماد الوطني: ثلاثة تيارات انتخابية إصلاحية

■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٠٠٦/١٢/١

دعم الوحدة يجب أن تجعلكم أكثر خبرة وأكثر نضجاً في نشاطاتكم السياسية والاجتماعية". ووصف سيد هادي خامنه الأنشطة الحزبية لشباب الإصلاحيين بأنها نموذج للأحزاب قاتلاً: "حينما يرتفع موقف الأنشطة الطلابية إلى أعلى مستوى تستطيعون أن تقدموا لهم الثورة والحمية، وتعملون على خلق هذه الروح أن تخلقوا فيهم جو المنافسة الأكثر نشاطاً والأكثر توافقاً".

وفي بداية هذه الجلسة قال المتحدث باسم مجلسي تنسيق ائتلاف شباب الأحزاب الإصلاحية مشيراً إلى عملية تكوين هذا المجلس ونشاط هؤلاء الشباب على مدى ثمانية أشهر تقريباً: "معظم الرفاق في هذه المجموعة يوماً ما كانوا يعملون بالسياسة مع بعضهم البعض في مجموعات طلابية، وواصلوا نشاطهم السياسي الطلابي بأهداف واضحة وإيمان راسخ، واليوم انضموا للأحزاب التي يريدونه بإرادتهم".

وكذلك أيضاً أكد رضا شريف رئيس الشعبة الطلابية في جبهة المشاركة على الآثار الإيجابية لهذا المجلس على المجتمع والشباب الإيراني: عملنا في هذا المجلس هو الترسية للأنشطة الحزبية، لكن يجب الاعتراف أنه لازال حتى الآن الاتجاه نحو الأنشطة الحزبية تواجه مقاومات عديدة، تمارسها بعض قطاعات السلطة، نال أن تزول أشكال هذه المقاومة في ظل الممارسة الحزبية.

التقى مجلس تنسيق ائتلاف شباب الأحزاب الإصلاحية حجة الإسلام والمسلمين سيد هادي خامنه الأمين العام لمجمع قوى خط الإمام. ويأتي هذا اللقاء في إطار سلسلة من اللقاءات التي يعقدها مجلس شباب الأحزاب الإصلاحية مع أمناء الأحزاب الإصلاحية.

وكان رؤساء لجان الشباب في حزب الديمقراطية الشعبية ومجمع قوى خط الإمام والمشاركة ومنظمة مجاهدين الثورة الإسلامية وحزب العمل الإسلامي وكوادر البناء وإرادة الأمة قد استضافوا الأمين العام لمجمع قوى خط الإمام.

وفي هذا اللقاء أشار الأمين العام حجة الإسلام والمسلمين سيد هادي خامنه إلى التكتل الجديد في جبهة الإصلاحات قاتلاً: "في الوقت الراهن نشاهد ثلاثة أطراف هي هيئة ائتلاف الإصلاحيين والحركة الشعبية للإصلاحات وحزب الاعتماد الوطني". وأضاف: "ليست هناك أية خلافات بين أعضاء الحركة الشعبية وجبهة الإصلاحات، وفقط لم تدخل الأحزاب الأعضاء في الحركة الشعبية مجلس التنسيق وصرح بـ "أن نشاطكم اليوم شباب الإصلاحيين يعتبر كشخص أعطوه فرصة الحياة ثانية بعد مضي فترة من الوقت، ولأن كثيراً من أعضاءكم اليوم كانوا يتواجدون في جماعات مثل مكتب دعم الوحدة والجمعيات الإسلامية الطلابية فهذا يزرع فيكم الصمود، وهذه تعد ضرورة اليوم، وفي نفس الوقت فإن التجربة القيمة في مكتب

٨- ائتلاف الأصوليين غير الكبير

■ شهر فردا (مدينة المستقبل) ٢٠٠٦/١٢/٣

وجود شميران وإلى حد ما زاكاني. لقد كان زاكاني في الماضي المسئول العام عن الحملة الانتخابية لقاليباف في انتخابات رئاسة الجمهورية، وكان هذا الأمر قد أثر على علاقته بقاليباف وقد أدت هذه الازدواجية إلى "انغلاق" عملية اتخاذ القرار في مجلس المعتمدين.

وكان مهدي شميران يتمسكه بارتباطاته مع الجماعات الأصولية الجديدة مثل ايثار كران (الأوفياء) وأباركران (أنصار التعمير) قد عمل على أن يرسل قائمته إلى وكالة أنباء فارس ويطلق عليها قائمة "ائتلاف الأصوليين الكبير"، وهذه القائمة قد تم التصديق عليها فقط حتى الآن من جانب مهدي شميران، بينما أنكر محمد رضا باهنر و غلام حسين أميرى ومريم باهروزي وكمال محيارى وأربعة أعضاء من كبار جبهة أنصار الإمام.

وكان أمين اللجنة السياسية لهيئة الرائحة الذكية لخدمة قد نفى في حديث له مع وكالة إيسنا وجود مثل هذه القائمة وقال: "هذه قائمة غير معروفة لنا وليست موضع تصديقنا". ووصف شاه ويسى رئيس الهيئة الانتخابية لأنصار التعمير الشبان القائمة المعلنة من قبل مهدي جمران بأنها تتوافق تماما مع التنظيم الذي يتبعه وقال لإيسنا: "جبهة أنصار الإمام والزعامه وهيئة أنصار الحكومة لم ينسقا فيما بينهما بشأن هذه القائمة".

بعد إعلان قائمة "ائتلاف الأصوليين الكبير" في وكالة أنباء فارس أكد معظم الناشطين الأصوليين فيما عدا مهدي شميران عدم معرفتهم بوجود مثل هذه القائمة وكانت وكالة أنباء فارس صاحبة الخبر قد استخدمت عبارة ما يسمى بـ "الأصوليين" لهذه القائمة. والذين عملوا على نشر هذه القائمة طرحوها وكأنها "مجلس المعتمدين" الذي امتنع كبار أعضاء الأصوليين عن الدخول في عضويته، وكان محمد رضا باهنر قد نفى بالأساس وجود مثل هذا المجلس في حوار له مع وكالة أنباء.

من المؤكد أنه كان من المقرر أن يبدأ مجلس المعتمدين الأصولي بعضوية غلام حداد عادل ومحمد رضا باهنر وعلى رضا زاكاني وحبيب الله عسكر أولادي والياس نادران وأحمد توكلی ومهدي شميران، وعلى خلفية المشاكل التي واجهت ائتلاف الأصوليين تطوع ثلاثة أشخاص بأن يتابعوا هذه القضية بشكل خاص وهم باهنر وزاكاني وشميران، وعلى الرغم من نفى عضويتهم في هذا المجلس عملوا على أن يدخلوا المرشحين الذين تدعمهم جبهة أنصار الإمام والزعامه في القائمة النهائية للأصوليين القائمة التي بناءً على تصريحات المتحدث باسم هذه الجبهة توجد بها قوائم مشتركة كثيرة مع قائمة أنصار الحكومة هذا هو الهدف الذي كان يتابعه باهنر في قائمة الأصوليين مع

٩- الأصوليون، والحرب النفسية ضد بعضهم البعض

■ إيران شهر (مدن إيران) ٢٠٠٦/١٢/٥

الإدارية في البلدية وكأنها صورة مبتذلة ومحبطة، في إطار استغلال إمكانيات البلدية وتوظيفها انتخابيا وإبراز الإضرابات العمالية في شتى القطاعات داخل البلدية.

وردت هذه الأنباء من موقع الكتروني يتبع بلدية طهران، وهو موقع لا يزال ينشر أخبار مناهضة للمركز الانتخابي التابع لأنصار الحكومة.

لكن في مقابل هذه النوعية من الأنباء، لم تسكت المواقع المقربة من أنصار الحكومة، وقد أوردت تحليلات مختلفة عن فشل الإدارة المحلية ببلدية

دخل الصراع بين الأصوليين على مقاعد مجلس بلدية طهران مرحلة جديدة، تلك المرحلة الجديدة يمكن اعتبارها في الوقت ذاته آخر مراحل المنافسات بين قطبي هذه الجماعة، وكما يبدو فكلا الطرفين فضلا نهج التخريب بصورة رسمية.

فقد أعلنت بعض المصادر المطلعة في بلدية طهران عن توقف تقديم الخدمات البلدية من جانب المنافسين على مقاعدها، مدعية أن البعض أقدموا على افتعال إضرابات داخل البلدية.

ويقال أيضا أن جهود تبذل من أجل إظهار الأعمال

طهران.

جدير بالذكر أن موقع آبادكران (أنصار تعمير إيران الإسلامية)، المقرب من أنصار الحكومة، ضمن هذه المواقع الإخبارية غير الرسمية والتي كتبت في تحليلاتها عن أداء البلديات: "إن ما حدث في الواقع كان تلاعب بالشعب، أظهر مدى اندماج الشعب في مؤسسة تابعة لتيار صاحب توجه شخصي طام وراء مصلحته مستغلا بيت المال". كما ورد بهذا الموقع أيضا:

"إن الآلية رقم ١٢٧، بوصفها بدعة على صعيد المحليات و لهى أضعف من الماء وقد دونت من أجل التصدي لمشكلات البلدية التي هي من صميم مهام البلدية، فهي أشبه بعودة أصحاب القيل من أجل البدء في التحرك تجاه دحر الحق، نعم سيتوقفون بدعم من حجارة السماء، ويتضح للشعب طريق الحق ويتلاشى التلاعب بمقدراته". لقد عكست المواجهة الصريحة بين الأصوليين، مدى احتدام الخلاف داخل جبهتهم.

١٠- الصراع في المراكز الانتخابية التابعة لأنصار الحكومة

■ ایرانشهر (مدن ایران) ٢٠٠٦/١٢/٤

دون شك، تعرض بذرباش إلى مشكلات عديدة بعد هذه الواقعة، وقد تم منعه من الإدلاء بالأحاديث الشفهية، حتى أن أحمدى نجاد طالبه بعرض أحاديثه المكتوبة فقط. لم تكن هذه فقط مشكلة بذرباش ومركز "الخدمة الطيبة العطرة" حيث اجتمع تيار الأقلية بمجلس بلدية طهران مع رئيس الجمهورية وكان أعضائه من الطلبة وأصحاب السلطة والعلماء و... فاعترضوا على اختيار بذرباش، وطالبوه بتغييره، وبوصفهم أعضاء هذا المركز، قالوا لرئيس الجمهورية: "لا يمكننا القبول ببذرباش كبيرا لنا".

جدير بالذكر أن بعض الأعضاء الشباب بهذا المركز بل وحتى مستشاري رئيس الجمهورية من الشباب كانوا أصدقاء لبذرباش، فقد كان على مدى سنوات رئيساً لقوات التعبئة الطلابية بجامعة الشريف.

من ناحية أخرى نشر منذ أيام على أحد المواقع الموالية لأحمدى نجاد والتي كانت على علاقة ببذرباش في السابق، مسألة معادية لعلي رضا زاكاني نائب طهران ورئيس قوات التعبئة الطلابية السابق، مفادها أنه مقرب للغاية من طيف قاليباف في هذه الانتخابات، لدرجة أن بعض هؤلاء الشباب الذين أوردوا هذا الخبر ضد زاكاني، اتخذوا رد فعل متشدد للغاية وتركوا المركز الانتخابي. والبعض الآخر مثل "وحيد خاوه اي" الذي كان في السابق رفيق بذرباش في عضوية دائرة مستشاري رئيس الجمهورية، أجروا مشاورات بعد أن رحل "بذرباش" كان من نتائجها أنه إذا لم يعد بذرباش إلى دائرة المستشارين، فإنهم لن يعودوا إلى الدائرة مرة أخرى.

أما زريبافان أمين عام الهيئة الحكومية وعضو مجلس بلدية طهران، فلم تتوصل المشاورات بين أنصار

تج المراكز الانتخابية التي ترى النموذج في أحمدى نجاد وتلتف حوله أملاً في الحصول على مقاعد المجالس المحلية بالخلافات والصراعات، كباقي أطراف جبهة الأصوليين.

وفي حين ترى عدة جماعات أن كلا منها يمثل المركز الانتخابي الحقيقي الداعم لرئيس الجمهورية، نجد أن هذه المراكز الانتخابية تشهد يومياً سطوع نجم شخصية جديدة وأقول نجم شخصية أخرى.

وقد ظهر داخل قائمة الرائحة الذكية لخدمة الناس التي يعتبرونها المركز الرئيسي لأنصار الحكومة والمقربة من أحمدى نجاد، العديد من الخلافات، فقد تم منح أول حكم استبعاد أو فصل عن هذه القائمة لحسين رضا خواه العضو الخبير بهذا المركز، جدير بالذكر أن حسين رضا خواه كان رئيس الحملة الانتخابية لأحمدى نجاد في طهران، وكان له نشاط قوى في الانتخابات المحلية حيث سعى برفقة مهرداد بذرباش لبدء نشاطات هذا المركز اعتماداً على أحاديث دعائية وخطب، فلطالما تحدث بشأن ٣٠ مليون إيراني، من أنصار أحمدى نجاد في انتخابات المجالس المحلية، ولطالما جادل بعض الجماعات الأصولية خاصة اليمينية التقليدية، موجهاً إليهم الانتقادات اللاذعة.

يقول البعض أنه ترك المركز الانتخابي في اتجاه المركز الانتخابي المجاور أي مركز داعمي أحمدى نجاد الذي تولى مسئوليته أحمد خورشيدى وهذا القول لم يعجب رئيس الجمهورية فأمر بعدم عودته مرة أخرى إلى هذا المركز، فلجأ إلى هيئة اتباع الولاية وجمعية خادمي الثورة الإسلامية وعدة تشكيلات أخرى، كلها أجمع على محورية "أحمد خورشيدى" والد زوج بنت أحمدى نجاد.

الحكومة وهيئة الرقابة إلى نتيجة بشأن تأييد صلاحيته، من ناحية أخرى امتنعت بروين أحمدى نجاد عن خوض المنافسات بسبب اتهامها بالانتماء إلى أسرة القيادة وهذا لا يعنى امتناع كل المنتمين إلى أسرة أحمدى نجاد عن الدخول ضمن قائمة مركز أنصار الحكومة، حيث نجد اعلان داماد وهو أحد رجال الدين الداعمين للحكومة وابن أخ أحد أصدقاء رئيس الجمهورية، وحبیبیان ابن أخت رئيس الجمهورية، ضمن المشاركين فى قائمة أنصار الحكومة. إلى جانب هذه المشكلات، توجد مشكلات أخرى تتلخص فى وجود مراكز انتخابية تحت عناوين متفاوتة،

وقد كان جميعها يحمل شعار موالى لرئيس الجمهورية، وعلى رأسها "مركز داعمى أنصار أحمدى نجاد"، برئاسة خورشیدی ورضاخواه، وكلاهما من الداعمين لرئيس الجمهورية ويعتبران أنهما كانا مسئولان عن مراكز أحمدى نجاد الانتخابية، خلال الانتخابات الرئاسية وهذه القضية وضعت تحدى جديد أمام "مركز الخدمة الطبية العطرة"، جدير بالذكر أن كلا المركزين يقعان فى منطقة واحدة بجوار مسجد نارمك بالقرب من محل إقامة رئيس الجمهورية وكلاهما يدعمان أحمدى نجاد، وكأن تحديد هوية الموالين لأحمدى نجاد، أصبح أيضاً مشكلة صعبة المراس .

ثانياً: نتائج الانتخابات

١- هل انخفضت شعبية أحمدى نجاد؟

■ حماد الدين بارسا ■ بازتآب (الصدى) ٢٦/١٢/٢٠٠٦

أمام الشعب، ورغم ذلك فقد حصل التيار المؤيد لكل منهما على نفس المعدل فى الانتخابات التالية. أما فى انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة، فقد حصل الرئيس أحمدى نجاد على ٥,٦ مليون صوت من المشاركين بنسبة ٢٠٪.

وبناءً عليه فإن الطبيعى فى الانتخابات التالية والتي تجرى فى وجود اختيارات متعددة أمام الشعب أن يتكرر نفس الأمر تماماً.

لقد انحصرت الجولة الثانية لانتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة فى اختيارين، ومن الطبيعى أن تتفاوت الرؤى بين رجل الدين والشاب الأصولى المعتدل. وهو الأمر الذى جرت فى إطاره المنافسة بين رفسنجانى وأحمدى نجاد فى هذه الجولة. وبناءً عليه كان لابد من اختيار أحدهما، ولذا لم تكن هذه الجولة موضحة للرغبة الأكيدة والدقيقة للشعب.

وبناءً عليه، فإذا كان أحمدى نجاد قد حصل فى الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة على نسبة ٢٠٪ من عدد المنتخبين، فإن حصول ثلاثة مرشحين من قائمة التيار المؤيد للحكومة فى مجلس مدينة طهران المنتخب والمكون من خمسة عشر فرداً على مقاعد فيه يمثل نسبة ٢٠٪ أيضاً. وهذا ما يؤكد على أن نتائج الانتخابات البلدية ومجلس الخبراء كانت بنفس معدل شعبية الحكومة وبنفس النسبة التى حصل عليها أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة.

النتائج التى أسفرت عنها انتخابات مجلس الخبراء والمجالس البلدية التى أجريت فى ١٥ ديسمبر الماضى، كشفت عن فرضية مهمة مفادها انخفاض شعبية الرئيس محمود أحمدى نجاد بعد أقل من عشرين شهراً على انتخابه رئيساً للجمهورية. ولكن هل صدق هذا الأمر؟

المدافعون عن الافتراض المذكور يقارنون هذا الوضع مع وضع الرؤساء السابقين (هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى) فى انتخابات ما بعد رئاستهم. يعنى فى انتخابات الدورة الثانية لمجلس الخبراء والدورة الرابعة لمجلس الشورى بعد وصول رفسنجانى للحكم. وفى انتخابات الدورة الأولى للمجالس البلدية، والدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامى بعد وصول خاتمى للحكم والتى انتهت كلها بانتصار ساحق للتيار المؤيد للحكومة.

ومن ذلك نخلص بنتيجة وهى أنه لأول مرة تسقط شعبية رئيس الجمهورية بعد عام واحد من رئاسته، ويواجه التيار المؤيد للحكومة مثل هذا الفشل فى الانتخابات البلدية ومجلس الخبراء، ولكن النقطة الهامة والمعتولة فى هذا الافتراض هو التفاوت الواضح فى شعبية الدكتور أحمدى نجاد مقارنة بأسلافه رفسنجانى وخاتمى.

كان رفسنجانى وخاتمى فى انتخابات ١٩٨٩ و ١٩٩٧ قد حصلوا على ما يقرب من ثلثى أصوات المشاركين فى الانتخابات على الرغم من وجود اختيارات عديدة

إن الكثير من الأشخاص الذين كانوا في صفوف المؤيدين الأوائل لأحمدى نجاد والمدافعين عن حكومته، قد غيروا مواقفهم اليوم وبعد عشرون شهراً من رئاسة أحمدى نجاد للحكومة التاسعة، وانفصلوا عن صفوف الحكومة إلى صفوف المعارضين لها. مما سبق وبالنظر

لنتائج انتخابات ١٥ ديسمبر لا يمكننا القول أن شعبية أحمدى نجاد قد انخفضت خلال العشرين شهراً الماضية. ولكن يمكن القول أن حصول رئيس الجمهورية (أحمدى نجاد) على ثلثي أصوات الشعب في انتخابات الرئاسة لم يكن واقعياً.

٢- دروس الانتخابات

■ محسن حيدريان ■ إيران أمروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١٢/١٧

أجريت لأول مرة في إيران ثلاث انتخابات متزامنة هي انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات المحليات وانتخابات بعض المقاعد الشاغرة في مجلس الشورى الإسلامي، ولقد كانت هذه الانتخابات في مجموعها واحدة من أكثر الانتخابات الإيرانية بعداً عن الحرية وأشدهم تعسفاً ومحدودية ولعلها أكثرهم تزويراً، لكن في نفس الوقت أكثرهم حيوية وتنافسية ومشاركة جماهيرية وأعمقهم معنى، فكيف يمكن فهم هذه التناقضات وما معناها؟ بداية أجاب الشعب الإيراني بسلوكه في يوم الانتخابات على ثلاث تساؤلات رئيسية للسياسة الإيرانية: ما الذي لا يريده، وما الذي يريده، وكيف يريده؟

- إن مشاركة أكثر من ٦٠٪ ممن لهم حق التصويت، وتنافس ٢٣٠ ألف مرشح للوصول إلى حوالي ٥ آلاف مقعد في المجالس المحلية بالمدن، و ١١٤ ألف فرد في المجالس المحلية بالقرى بكل ما لهم من ميول مختلفة ومتباينة في انتخابات المحليات لأمر يمثل إنجازاً هاماً للثقافة السياسية للشعب الإيراني في حد ذاته.

- إقبال الشعب الإيراني على الانتخابات يبين أن أغلبية الناخبين على عكس ما تدركه قوى المعارضة الإيرانية بالخارج يسировون في طريق الحصول على حقوقهم من خلال التأثير على عملية وضع السياسات وليس عن طريق التغيير الفوري لبنية السلطة وذلك لتفادي دفع تكلفة هذا التغير المفاجئ ولذا فضلوا صناديق الاقتراع على أي أسلوب آخر حتى يصلوا في نهاية الأمر إلى غايتهم بالتغيير التدريجي في مؤسسات السلطة.

- الدرس المهم من هذه الانتخابات، هو أن النجاح غير المتوقع لأحمدى نجاد كان نتيجة لظرف استثنائي، وليس بمعنى تحول الشعب الإيراني وميله إلى اليمين والأصولية الإسلامية، وإلا لكان الأولى فشل حركة الإصلاح وتحول الناس عنها كلية.

- لكن الحقيقة على خلاف ما تدرك معارضة الخارج، نجد حركة الإصلاح والاعتدال السياسي قد

ابتعدت عن الأساليب الراديكالية الثورية العنيفة وضربت بجذورها عميقاً بين قطاعات عريضة من المجتمع السياسي الإيراني وتحولت إلى ثقافة سياسية راسخة لها.

- هذه الانتخابات بينت بوضوح أن ديمقراطية إيران لا تبدأ من التغيير في نسيج وبنية هيئات السلطة من أعلى، وإنما يتم الوصول إليها من خلال التواجد الاجتماعي لفصائل الشعب المختلفة على الصعيد السياسي وعدم الالتفات إلى الشعارات الخيالية مثل الاستفتاء العام على دستور جديد، حتى يتم تحقيق الحد الأقصى من الإصلاحات الممكنة والتصحيح المستمر للمسارات المحددة سلفاً.

- أغلبية الناخبين وصلوا إلى درجة من النضج الذهني ورقى الثقافة السياسية يجعلهم يدركون بوضوح أن تغيير النظام السياسي من خلال طريق سريع ومفاجئ يؤدي إلى عواقب وخيمة.

- إن الإيمان بالتغيير والإصلاح الهادئ المتدرج خطوة مهمة أهم إنجاز لهذه الانتخابات ولعله أوضح نتائجها، كما يمكن الآن الحكم بثقة أكبر بعدم صحة سياسة مقاطعة الانتخابات، فهذا الأسلوب فشل بشدة عدة مرات.

- إن السلوك الانتخابي للشعب الإيراني ينبغي أن يكون درساً للقوى السياسية الإيرانية وبخاصة الناشط منها في الخارج حتى تعيد التفكير في نهج الأساليب الراديكالية المضرة التي لم يكن لها من نتيجة سوى إخلاء الساحة السياسية وتسهيل فوز أحمدى نجاد.

- ثاني رسالة شديدة الوضوح للانتخابات، هي التحرك المثير للدهشة من قبل الرأي العام الإيراني في تحقيق الهزيمة لقائمة أحمدى نجاد في الانتخابات الثلاث (الخبراء والمحليات ومجلس الشورى الإسلامي).

- وضوح عدم قدرة حكومة أحمدى نجاد على تحقيق وعودها الانتخابية ويبدو أن الفائدة الوحيدة المتحصلة من هذا المسلك، إيقاظ الشعب الإيراني من

ثباته العميق والتعبير عن مطالبه واحتياجاته المتزايدة، لكن دون أن تلبى.

- الموضوع الأخير فى هذه العملية الانتخابية، تشكل ثلاثة تكتلات سياسية قوية من خلال اشتراك عشرات الأحزاب والجماعات السياسية.

هذه التكتلات السياسية علامة على تولد ثقافة سياسية ائتلافية وتنافسية، وهى بعيداً عن نتائج الانتخابات، تمثل إنجازاً هاماً للثقافة السياسية البرلمانية.

- كان التنافس الرئيسى يدور حول أى من القوائم الثلاث يحوز على النصيب الأكبر فى المجالس المحلية؛ قائمة الإصلاحيين أم قائمة الأصوليين المؤيدين لمحمد باقر قاليباف أم الأصوليين المؤيدين للحكومة.

من الجائز أن يكون للانقسام الحادث بين المحافظين، وهزيمة اليمين المتطرف فى مواجهة البراجماتيين نتائج هامة فى السياسة الداخلية والخارجية لإيران وإعادة النظر فى المحيط السياسى بشكل عام كما سيؤدى دوراً مؤثراً فى التحولات التالية. بناءً على هذا ينبغى اعتبار ظهور وأقول أحمدى نجاد بمثابة آخر تجارب ولاية الفقيه للحفاظ على سيطرتها على المراكز السياسية والاقتصادية بإيران كما أن توجه ولاية الفقيه للجوء إلى أكثر العناصر العسكرية رجعية والتي يمكن تسميتها بالفاشية الدينية اعتبر بمثابة نهاية لمشروعيتها السياسية حتى بين قطاع هام من تكتل الأصوليين المؤيدين لمحمد باقر قاليباف. كما اعتبر كذلك بمثابة فتح آفاق جديدة فى السياسة الإيرانية.

- الموضوع الهام الآخر: النجاح المبهز لهاشمى رفسنجانى فى الانتخابات فهو منذ الشهور التالية على انتخابات رئاسة الجمهورية الماضية حتى الأسبوع الماضى تعرض للتشويه من قبل القوى المتطرفة، والآن حصل على الترتيب الأول فى من صوت لهم أهل طهران. هذا التصويت أوضح أن الشعب الإيرانى يولى عودة التوازن للمحيط السياسى الإيرانى أهمية قصوى،

فرفسنجانى بحصوله مرة أخرى على السلطة سيقف فى مواجهة السياسات التخريبية لأحمدى نجاد، وذلك للحفاظ على النظام الإيرانى فى مواجهة زيادة ضغط الرأى العام الوطنى والدولى، وتطبيق سياسة (تحمل أكثر) و(التعامل مع العالم الغربى) وإعادة تقديم مفهومه عن البراجماتية والاعتدال من خلال قوى ووجوه جديدة.

- الوجه الآخر للسلوك الانتخابى للشعب الإيرانى هو خلق توازن جديد للسلطة ضد السوداويين، من خلال مجموعة من الإجراءات أدناها القضاء على الرقابة التوجيهية لمجلس صيانة الدستور، واتباع سياسة خارجية جديدة فيما يتعلق بالاندماج بالعالم المعاصر، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، وتقبل فكر الآخر فى رؤية إيرانية معاصرة من خلال عقد صلة وثيقة بالآخرين، كل واحدة من هذه التغيرات يمكن أن يفتح نافذة فرصة جديدة أمام دعاة الحرية الإيرانيين.

- الترجمة السياسية لانتخابات الخبراء تعنى أن ديمقراطية إيران ليست حركة ثقافية وإنما هى عملية طويلة تدريجية تمر بمراحل متعددة من الصعود والهبوط والتعاش، وفى النهاية خلق معادلة جديدة من القوى السياسية إثر انسحابات وتقديمات عديدة. فى هذه العملية تتعقد صلة وثيقة بين المجتمع المدنى والديمقراطية بمعنى أن نمو المجتمع المدنى ومستوى الوعى السياسى الشعبى أهم عوامل نمو وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وتأمين الحقوق الإنسانية للمواطنين.

لقد أجابت انتخابات الخبراء على ثلاثة أسئلة رئيسية للسياسة الإيرانية هى: ما الذى لا يريده الناس، وما الذى يريدونه، وكيف يريدونه؟

والإجابة هى نتاج انعكاسات التحولات البنيوية والسكانية والعقلية للمجتمع الإيرانى على السياسة العامة لإيران.

٣- رفسنجاني يعود من جديد

■ جمهوري اسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١٢/١٩

٤- تصدر آية الله هاشمي رفسنجاني لقائمة الفائزين بفارق عدد أصوات يبلغ نصف مليون صوت على الأقل عن الفائز الثاني والثالث وهما من كبار رجال الحوزة أيضا، كان له مفهوما خاصا في انتخابات الخبراء.

على عكس ما هدفت إليه الجهود الانتخابية لمن لم يدركوا حقائق الأمور وأرادوا الحصول على أغلبية الأصوات في انتخابات الخبراء، ذهبت معظم الأصوات لهاشمي رفسنجاني وليس للتيار الأصولي.

الحقيقة أن السيد هاشمي رفسنجاني أكثر من ظلموا في هذه الثورة حتى أنه أكثر مظلومية من الشهيد بهشتي، فرجل الدين المناضل الذي له سابقة عمل تمتد لنصف قرن من النضال وتحمل السجن والتعذيب، وتقديم الخدمات العلمية القانونية والدينية والسياسية والاجتماعية والفكرية والعمرانية، تعرض لأشد وأعنف حملات التشويه والانتقاد من الخارج والداخل، وفي نفس الوقت لم ييأس وفي كل الأحوال يواصل مهامه الثورية وخدماته للمجتمع، ومن بين معارضي هاشمي رفسنجاني أشخاص، ذوي لحي ومسابع وهيئات تماثل هيئات العباد والزهاد، لكن من الساذجة تصور أنهم بلا أغراض أو مطامع، وأن قلوبهم قد احترقت من أجل القيم والدفاع عنها أولئك حتى لو لم يكونوا مغرضين فهم على الأقل أدوات في أيدي آخرين لهم عداوات مع مبادئ الثورة والنظام الحاكم.

رأينا كيف فاز السيد هاشمي رفسنجاني في هذه الانتخابات رغم التشويه المستمر الذي تعرض له على مدار عدة سنوات من قبل اليسار واليمين وأصحاب السلطة وأهل القلم والتزوير.

هذا أمر الله الذي أراد أن يمنح أجر الصبر وتحمل الظلم لهذا الإنسان المؤمن الخدوم الصبور، وأن يختم ملف عمر من نضاله وخدماته للإسلام ولشعب إيران بخاتم التأييد.

٥- تعيش الأصولية الآن مرحلة مظلوميتها، فالأصولية الآن للأسف تتحول إلى أداة في يد المتعطشين للسلطة، وتحت دعوى الأصولية يستبعد خيرة أبناء الإسلام والثورة، ومن خلال اتهامات قذرة باطلة تخلى الساحة للتسلطيين مما يعد خيانة عظمى للأصولية نفسها فضلا عن أن هذا المسلك لا يتفق مع أي مبدأ من مبادئ الدين والأخلاق.

أثيرت نقاشات عدة حول جوانب مختلفة تتعلق بانتخابات مجلس الخبراء والمحليات، وكان الوقت الحرج لإجراء هذه الانتخابات قد مهد مقدمات خاصة لعدد من اللاعبين السياسيين للوصول إلى أهدافهم. حيث كانت بعض التيارات حديثة الظهور على الساحة الإيرانية تطمع في الفوز بهذه الانتخابات، وتعلق الآمال على تضائل إقبال الناخبين عليها من خلال نجاح أعداء الخارج وعناصرهم في الداخل في إحباط الناخبين من العملية السياسية ككل، لكن العمل العظيم الذي قام به الشعب الإيراني والتأثير الذي أحدثته وسائل الإعلام الوطنية لدفع الناس للتوجه إلى صناديق الاقتراع، قد جعل كلا من نظرة الشعب لمرشحيه في الانتخابات، والتدابير التي اتخذها مرشد الثورة لإنجاح العملية الانتخابية أمرا يستحق التوقف عنده وتحليل عناصره.

إن الإحاطة بجميع جوانب هذه الانتخابات يعد من الأمور الصعبة في الوقت الحالي ولهذا يمكن الإشارة إلى عدة نقاط :

١- كان مجلس الخبراء المحور الأساسي في الانتخابات الماضية، وهذا لا يعني تضائل أهمية انتخابات المحليات، وإنما المقصود من هذا أن توقع الأعداء كان منصبا على أن عدم إقبال الشعب على هذه الانتخابات سيؤدي إلى النيل من مبدأ ولاية الفقيه ومكانة الزعامة وبهية المجال للدعايات المؤيدة لجميع القوى المزايدة والأشخاص الذين تضرروا من هذه الثورة، ولكن هذا الحلم الشيطاني لم يتحقق فحسب وإنما أطيح بآمالهم الكاذبة لمدة عقد كامل على الأقل وتدعمت أركان نظام الجمهورية الإسلامية أكثر من ذي قبل، وذلك على يد الشعب الإيراني الذي شارك ٢٨ مليون من أفراده في الانتخابات.

٢- في الداخل نهض تيار حديث الظهور لكنه شديد الرغبة في السيطرة على مجلس الخبراء وتنفيذ أهدافه، لكن لحسن الحظ فشل في تحقيق هدفه، هذا التيار يمثل خطورة لتعامله مع الآخرين من منطلق فكري متطرف، فضلا عن أنه لو كان فاز في انتخابات مجلس الخبراء لمثل تهديدا لزعامة الثورة والنظام بأكمله. إن الرأي الواعي للشعب وتواجد كبار رجال الدين كان مؤثرا للغاية في إبعاد هذا التيار.

٣- دور مرشد الثورة آية الله خامنئي مؤثر لا بديل له في إعداد وتهيئة جميع عناصر نجاح الانتخابات.

إن الأحداث التي وقعت في العام والنصف عام الأخير وبخاصة في هذه الانتخابات تبين أن المجتمع الإيراني وخاصة، وأولئك الذين لبسوا عباءة الأصولية يحتاج بشدة لقواعد ومبادئ الأصولية التي شرحها المرشد المعظم للثورة في اجتماعه برجال النظام، هم لا يحتاجون إلى مطالعة هذه اللائحة فحسب وإنما التدريب على تطبيقها حتى يتحول النهج الأصولي إلى ثقافة رائجة بين المسؤولين ورجال الدولة.

٦- على الرغم من أن انتخابات المحليات لم تكن لها نفس حساسية وأهمية انتخابات الخبراء، لكن نتائجها كان لها دلالة هامة فعودة الإصلاحيين هزيمة لتلك المجموعة من الأصوليين التابعين للحكومة، ونجاح الأصوليين غير المنتمين للحكومة وفي النهاية تشكيل المجالس المحلية بعيداً عن أولئك الأشخاص الذين سيطروا على مجريات الأمور طيلة عام ونصف لأمر مليئ بالعبور.

إن العوامل الرئيسية لهزيمة أولئك الذين لم يكونوا يصدقون مثل هذه الهزيمة على الإطلاق تتمثل في الغرور والتكبر للمديرين ذوي الخبرة، وعدم الاهتمام بالأوضاع المعيشية الصعبة للناس، والتداول على شخصيات تحظى باحترام الناس، والطموحات غير المنطقية التي تنم عن غفلة وعدم مراعاة لمغنويات

جماهير الشعب، والفضلة عن ضرورة الشكر على النعم الإلهية.

٧- إن الانتصارات التي حققها منافسوا الحكومة لا تتم بأي حال من الأحوال عن تزعزع مكانة الدولة.

لكل انتخابات نتائجها التي يجب أن يقبلها الجميع، وانتخابات المحليات في دورتها الثالثة ضمت جميع التوجهات السياسية، وهذا النجاح يمثل تجربة جديدة علينا أن نتنظر نتائجها، على أي حال المجالس المحلية تعمل بمثابة جزء من الهيكل الإداري للدولة ولا تخلق مصاعب وعراقيل رائدة في النص أمام الحكومة وإنما ينبغي أن تكون ذراعاً قوياً للحكومة.

٨- فيما يتعلق بشخص هاشمي رفسنجاني هناك حقيقة جديرة بالذكر هي أنه كما ذكر في رسالته يعتبر أن الشعب الإيراني ونظامه الحاكم هما الفائزين في الانتخابات، وأحد النقاط الكامنة في قلب تلك الحقيقة هي أن هاشمي رفسنجاني مثل عاداته دائماً على أتم استعداد لتقديم العون لجميع هياكل ومؤسسات النظام بما فيها الحكومة لتقديم خدمات أكثر للشعب وحل مشكلات المجتمع الإيراني.

٤- تحليل الإصلاحيين للانتخابات

■ بازتاب (الصدى) ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٦

وقال: عقد المجلس المنتخب من هذه الشخصيات جلسات عدة مع الأحزاب والمنظمات والشخصيات العامة والمحلية المؤثرة، وفي النهاية بعد مرور ثلاثة أشهر تهيئ المجال لتشكيل لجنة ائتلاف الإصلاحيين الانتخابية في شهر سبتمبر الماضي، ووفقاً للتقارير الصادرة عن مؤسسة (باران) شكر موسوي لاري كل الذين أسهموا في تهيئة هذا الائتلاف بالصبر وسعة الصدر التجاوز في بعض أسس مؤسساتهم الحزبية التي ينتمون إليها، مما أتاح التوصل إلى هذه التجربة الناجحة التي يجب الحفاظ عليها وحمايتها.

كما اعتبر حبيب الله بيطرف رئيس اللجنة الانتخابية لائتلاف الإصلاحيين أن تشكيل هذه اللجنة ومجلس وضع السياسات التابع لها فضلاً عما اتسم به المجلس من سرعة من دراسة المقترحات وإصدار القرارات، من الخصائص البارزة لهذه المرحلة من أنشطة الإصلاحيين، وقد صرح بيطرف قائلاً: لقد

انعقدت الجلسة السابعة لمؤسسة الحرية والتنمية والتعمير الإيرانية لتحليل أسباب التواجد الجماهيري في الانتخابات الأخيرة وبحث فعاليات انتخابات المجالس المحلية ونتائجها.

وطبقاً لتقرير وكالة أنباء آيسنا، قام كل من السيد عبد الواحد موسوي لاري وحبيب بيطرف ومرتضى حاجي في هذه الجلسة بتقديم تقارير عن كيفية بدء أنشطة اللجنة الانتخابية لائتلاف الإصلاحيين وعملية الائتلاف نفسها والصعاب التي واجهتها.

وقد قيم حجة الإسلام موسوي لاري تعامل الأحزاب الإصلاحية والتيارات الرئيسية بالحركة والشخصيات المؤثرة فيها بأنها كانت تعاملات واعية تتسم ببعد النظر والاهتمام بالقضايا الكلية، وذلك في إشارة إلى أن أول انعقاد للجنة الانتخابية للإصلاحيين كان قبل انعقاد الانتخابات بستة أشهر بحضور حوالي ٥٠ شخصية من كبار شخصيات الإصلاح.

حرصنا ضمن تأسيس هيكل اللجنة وتوصيف مهامها أن نضمن سرعة اتخاذ القرارات والتصديق عليها، ولأول مرة قمنا بتحديد الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بهذه المرحلة من الانتخابات وذلك ضمن تحليل الوضع القائم الذي نحن اليوم بصدد، وعلى هذا الأساس نعتقد أننا قد حققنا قسماً كبيراً من هذه الأهداف التي كان منها ما يلي:

- تدعيم الأساس الجمهوري للنظام.
- تدعيم دور الشعب في إدارة الدولة.
- زيادة المشاركة الشعبية في الانتخابات.
- عرض أنشطة ودور التيار الإصلاحي في البلاد.
- تدعيم التضامن والوصول إلى الحد الأقصى من التوافق بين القوى الإصلاحية.
- الحصول على أكبر قدر من النجاح في الانتخابات.

- تشكيل مجالس محلية فاعلة نشطة.

ومن خلال وضع استراتيجيات محددة لتحقيق هذه الأهداف، والآليات العملية التي اتخذتها اللجنة اعتبر ائتلاف الإصلاحيين موفقاً في تحقيق هذه الأهداف. ثم قام حبيب الله بيطرف في معرض حديثه بشرح المعايير الموضوعية لانتقاد مرشحي الائتلاف، والوصول إلى قائمة موحدة وقد كان الأخذ بهذه المعايير أهم سبب وراء نجاح الإصلاحيين في الانتخابات الأخيرة، وقد فصل مرتضى حاجي المتحدث الرسمي باسم اللجنة كيفية التوصل إلى القائمة الموحدة لجبهة الإصلاحات بأنه تم في المرحلة الأولى التوصل إلى تصنيف ٢٠ تنظيم كأعضاء داخل اللجنة، و١٩ تنظيم خارج اللجنة انضموا للائتلاف في مرحلة تالية. وبالفعل تم وضع معظم تنظيمات جبهة الإصلاحات داخل إطار واحد، وعلى أثر ذلك أصبحت قائمة الائتلاف التي كانت مكونة من التخصصات التي تحتاجها المجالس المحلية قائمة نهائية.

وأشار حاجي إلى أن الائتلاف قد واجه صعوبات خاصة في العمل على مستوى المحافظات كان منها العمل العفوي غير المنظم من اللجان التنفيذية بالمحافظات مثل رفض صلاحية عدد من الشخصيات الإصلاحية حتى بعد الموافقة المبدئية على ترشيحهم من اللجان التنفيذية المركزية وفي بعض الأحيان كان الرفض يحدث بعد البدء في الحملات الدعائية لهم.

فيما يتعلق بالعملية الانتخابية للمجالس المحلية لمدينة طهران صرح مرتضى حاجي أنه كانت هناك مشكلات عديدة ونقاط ضعف شابت العملية الانتخابية خاصة المشكلات التي حدثت داخل اللجنة التنفيذية للانتخابات وبخاصة في مرحلة فوز الأصوات مثل عدم توفر الأمن الكافي للصناديق في مرحلة النقل من

المراكز الفرعية إلى مراكز التجميع، بعض التعاملات غير القانونية من قبل مسئول المراكز مع نواب المرشحين ولجنة ائتلاف الإصلاحيين، وعدم مراعاة القوانين والقواعد في هذه المرحلة بشكل عام.

وقال مرتضى حاجي أن هذه الأمور قد هيأت الفرصة لبعض عمليات التزوير من هذه المرحلة من قبل عناصر غير مسئولة، ومع هذا نجح الإصلاحيون في الحصول على ٤٠٪ من مقاعد ٢٢٥ مدينة ولذا يصبح الإصلاحيون أكثر الجماعات السياسية توفيقاً في هذه الانتخابات.

كما اعتبر المتحدث الرسمي باسم الجماعة أن عدداً آخر من الأهداف الموضوعية قد تم تحقيقه بالفعل ومنها مشاركة أكثر من ٦٠٪ ممن لهم حق التصويت تفعيل التيار الإصلاحي على الصعيد السياسي بعد فترة من ركود النشاط، التدعيم العملي لمبدأ جمهورية النظام من خلال الحضور الشعبي المكثف في الانتخابات واختيار أعضاء المجالس المحلية وفق رغبة غالبية الشعب الإيراني، كما أعرب مرتضى حاجي عن أمله في تحقيق نجاحات أخرى لتيار الإصلاح من خلال التمسك بهذه التجربة الناجحة ومواصلة العمل بها.

وضمن فعاليات الجلسة عرض عدد من المشاركين مقترحات بشأن توثيق تجربة الانتخابات في شكل وثائق يتيح وضع تنظير لها وتحويلها إلى خطة عمل دائمة أو كقاعدة لما يستجد من مواقف سياسية تالية حول مطلب الإصلاحيين بالوصول على نسخة مطبوعة من عملية فرز الأصوات صرح مرتضى حاجي قائلاً: بعد لقاء مرشحي ائتلاف الإصلاحيين بلقاء رئيس مجلس الشورى الإسلامي قرروا مقابلة أعضاء لجنة الإشراف على انتخابات طهران، لكن حتى الآن لم يأخذوا رد فعل واضح، لكن الأمر المؤكد أن الجميع أعرب عن قلقه من عدم صحة فرز الأصوات، كما أن من السيد خاتمي وهاشمي رفسنجاني ومهدي كروبي أعربوا عن قلقهم من هذا الأمر لدى عدد من صانعي القرار مثل وزير الداخلية، وأضاف حاجي إن الإشراف على انتخابات العمليات مسئولية مجلس الشورى الإسلامي، ونظراً لأن أعضائه كانوا في الأصل مرشحين في انتخابات فهم يعرفون كيف تكون أجواء الانتخابات وبحكم وظيفتهم القانونية لديهم دافع أكبر للحفاظ على دقة العملية الانتخابية ورفع الغموض في نتائجها وما يترتب عليها.

كما صرح حاجي قائلاً: للإصلاحيين مطلبين، أحدهما أنه لدى حدوث تأخير في فرز الأصوات، وفتح الصناديق بدون حضور مسئول اللجنة الفرعية يقترح اختيار عشرة صناديق وإعادة فرزها بحضور

ممثلى المرشحين وذلك للقضاء على الشك فى نتائج الفرز، وإذا كانت نتيجة فرز العينة غير مختلفة عما أثبتته اللجنة الفرعية تعلن النتائج، المطلب الثانى أو الاقتراح الثانى، تسليم جميع المرشحين نسخة مطبوعة من الأصوات التى تم فرزها الخاصة بجميع الصناديق الانتخابية لمدينة طهران مع الأخذ فى الاعتبار أننا سنكون قد حددنا عدداً من هذه

الصناديق من قبل، ومن ثم نقارن بين ما هو مطبوع من الأوراق وما هو موجود داخل الصناديق بالفعل حتى نرفع الشك ونتأكد من صحة النتائج، وأعتقد أن هيئة الإشراف لو وافقت على هذين المقترحين لن يكلفها الأمر أى نفقات إضافية وسينتج عن ذلك تأكيد تام فى صحة نتائج الانتخابات مما ينعكس إيجابياً على العملية الانتخابية بأكملها.

٥- هذه الانتخابات كانت هزيمة ساحقة لتيار الهيمنة فى إيران

■ امروز (اليوم) ٢٣/١٢/٢٠٠٦

كما أن نتائج الانتخابات الخاصة بالمجلس الخامس كانت ضربة قاصمة لحالة الاحتكار، فمن الأولى أن تكون هذه الانتخابات أيضاً هزيمة ساحقة لتيار الهيمنة فى البلاد.

ويطرح بهزاد نبوى عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وجهات نظره بخصوص الانتخابات فى حوار له مع مراسل وكالة أنباء آيسنا، إذ يقول بهزاد نبوى: "الانتخابات الثلاث الأخيرة التى عقدت بعد الانتخابات المحلية الثانية والمجلس السابع ورئاسة الجمهورية التاسعة، كانت الانتخابات الأولى التى لم تكن نتائجها باعثة على رضا تيار الهيمنة فالإصلاحيون على الرغم من المشاكل التى تواجههم أثناء التصويت وأثناء فرز الأصوات قد حصلوا على نتائج طيبة حتى فى طهران، ولو أنهم كانوا قد قدموا وجوهاً أكثر شهرة لاستطاعوا حصد المزيد من مقاعد مجلس بلدية طهران".

ويواصل نبوى: "كان تيار الهيمنة يسعى فى الانتخابات المحلية لإحراز الفوز المطلق حتى من دون أى مشاكل، ولكنه أصبح بالفعل فى موقف الأقلية فى طهران ومعظم المحافظات. وفى انتخابات مجلس الخبراء لم يكن يريد وصول هاشمى رفسنجانى إلى مجلس الخبراء، أو على الأقل يأتى فى آخر القائمة، لكن هاشمى جاء فى المرتبة الأولى بفاصل كبير بينه وبين من تلاه، وهذا يبين، لو أن الإصلاحيين كانوا قد تقدموا بقائمة لانتخابات مجلس الخبراء، وقاموا بالدعايا المطلوبة، لاستطاع بعض المرشحين الإصلاحيين مثل السيد توسلى الذى جاء فى المرتبة السابعة عشر وعدد آخر من المرشحين المستقلين دخول مجلس الخبراء"، وقال نبوى لمراسل وكالة أنباء الطلبة الإيرانية: "فى حديثى السابق على الانتخابات فى إشارة تمهيدية كنت أرى أن تيار الهيمنة سيكتسح الساحة، لكننى أكدت أنه لا بد أن نشارك فى

الانتخابات. وكنت أتصور لو أن المساعى ستؤدى إلى وجود عدة أشخاص من القوائم المنافسة لدعاة الهيمنة، ولو غير إصلاحيين، فى مجلس الخبراء والمحليات فستكون النتيجة طيبة. وكنت مصراً على أن يتم ترشيح الوجوه الأكثر شهرة بين الإصلاحيين مثل السيدة ابتكار ومسجد جامعى والدكتور نجفى وجهانكير وآخرون، ربما يدخل اثنان من الإصلاحيين مجلس البلدية، وكانت النتائج أكبر من توقعاتى، على الرغم من أنه كان من المحتمل وجود نتائج أفضل".

وقد عقد عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية مقارنة بين هذه الانتخابات وانتخابات المجلس السادس، وقال: لو أن انتخابات المجلس الخامس جاءت بنسبة قوية من كوادرات البناء وعدد قليل من خط الإمام ووصفنا هذا الأمر بكسر الاحتكار، فإن هذه الانتخابات كانت هزيمة ثقيلة لتيار الهيمنة، وقد فقد هذا التيار حتى الآن المحليات ومجلس الخبراء. وبهذا الشكل من الممكن القول أن نتائج هذه الانتخابات كانت أفضل من انتخابات مجلس الشورى الإسلامى الخامس".

ويؤكد عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية على أن الطيف الفائق فى الانتخابات يسمى طيف قاليباف ويقول: "بعيداً عن الموضوعات السياسية برأى أن الأداء التنفيذى لمجلس بلدية طهران كان جيداً ولأن هذه القائمة تنسب لبلدية طهران والسيد قاليباف، فإن جزءاً مهماً من أصوات القائمة الثالثة يرتبط بأداء هذا المجلس، وجزء آخر يرتبط بالأشخاص الذين تم تقديمهم وكثير منهم ليس حزبياً أو محسوباً على توجه معين مثل السادة جمران وخادم وشيبانى. وأظهرت النتائج أن العناصر المعتدلة كانت أكثر حصداً للأصوات من العناصر المهيمنة".

ويتابع نبوى: كانت هزيمة تيار الهيمنة ثقيلة جداً،

وظلوا ليوم أو يومين في حالة دهشة.

ويرى نبوى أن فوز الإصلاحيين الكبير في هذه الانتخابات ليس بوصول عدد من مرشحيهم إلى المجالس المحلية بل بتثبيت الرسالة الإصلاحية. ويقول: "نتائج هذه الانتخابات هي عبارة عن إثبات أنه لا سبيل أفضل من استمرار عملية الإصلاح للتأثير في مصير البلاد والمجتمع، ويجب علينا أن نواصل هذا الطريق". وقال نائب رئيس المجلس السادس في استقراء الظروف بعد الانتخابات: من المحتمل أن يعمل تيار الهيمنة من الآن فصاعداً للتحالف ثانية مع أنصاره السابقين، ويعملوا أيضاً على بث الفرقة بين الإصلاحيين، ولكن يبدو بعيداً أن يصلوا إلى هذا الهدف من ناحية أخرى يبدو بعيد جداً أن يتمكن هذا التيار من حل خلافاته مع الطيف المقابل للإصلاحات، لأنه في الطيف المقابل للإصلاحات تبلورت التيارات التي وعت جيداً هيمنة هذا التيار.

ومؤخراً دافع السيد عسكر أولادى عن التحزب في رد فعله على وجهات النظر المضادة للتحزب ويوضح أن هناك اختلافات جوهرية قد نشبت، ويبدو بعيداً أن يكون هناك تسويق وقائي.

ويضيف نبوى: كانت هذه الانتخابات درساً لبعض التيارات التي لا تسعى لاحتكار السلطة وهدم أسس الجمهورية والقضاء على التعددية في البلاد. وطبقاً لاعتقاد عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية فإن الأصوات الصامتة لا زالت صامتة. فيقول: كان تعداد المشاركين في هذه الانتخابات في طهران حوالى ٣٢٪، ولهذا وصل عدد بسيط من الإصلاحيين إلى المحليات، ولو أن هذه المشاركة وصلت في طهران إلى ٥٠٪ وعلى مستوى البلاد إلى ٧٠٪ لكان هناك حدث آخر يشبه حدث الثانى من خرداد.

٦- نظرة على الانتخابات الأخيرة

■ د. حسين علايه ■ بازتاب (الصدى) ٢٣/١٢/٢٠٠٦

الرسمية والسياسية في البلاد، وأيضاً نظراً لتأكيد واهتمام الزعيم بهذا الموضوع، وأيضاً نظراً لتوافق كل الجماعات السياسية، استطاعت إحدى الشخصيات المهمة في الثورة الإسلامية الحصول على نسبة أصوات عالية، وبهذه الأصوات ستظهر موجة من الهدوء السياسى في البلاد.

٤- أظهر الشعب في هذه الانتخابات أنه يصوت لصالح الشخصيات المعروفة والمعتدلة سواء كانت شخصيات اجتماعية ورياضية، أو جهادية وثورية أو وجوهاً سياسية أكثر من أن يصوت لصالح الجماعات والتيارات السياسية، والجماعات التي نجحت في هذا المعترك الانتخابى هي التي استطاعت أن تضع شخصيات معروفة على قوائمها.

٥- في الانتخابات المحلية لم تستطع أى جماعة أو تيار سياسى ٥٧ حصد أصوات الشعب بشكل حاسم، وكان صوت الأغلبية موزعاً بين صناديق الاقتراع ولو استطاع الشعب أن يدلى بصوته في الانتخابات القادمة بشكل أكثر تنظيماً لاستطاع التأثير بشكل أكبر على مصيره الاجتماعى والسياسى. ومن المؤكد أن كثرة المرشحين هي أحد أسباب هذا التفرق.

٦- معظم الجماعات السياسية قامت بتدشين حملاتها الدعائية قبل أن تتمكن من إعداد البرامج. بناء على هذا فإن أحد المآخذ على هذه الانتخابات أنه

كانت الانتخابات الأخيرة مثلها مثل انتخابات الجمهورية الإسلامية السابقة مذهلة ملهمة للدروس والعبر، سواء من حيث معدل المشاركة الشعبية، وسواء من حيث نوعية اختيار الشعب والرسائل التي عبروا عنها بتصويتهم وسواء من حيث المراقبين والمحللين الدوليين، وسواء من حيث القوى العالمية التي تعتبر كل انتخابات الإيرانيين مجهزة مسبقاً وبعيدة عن منطق الديمقراطية.

ومن الممكن رصد بعض النقاط الهامة في هذه الانتخابات:

١- اتخذ الشعب الإيراني قراره بشأن مستقبله السياسى، وقد صوت بذكاء شديد، بعد سماع أحاديث أقوى العالم والسياسيين الإيرانيين وتحليل الظروف ومكانة البلاد على الساحة العالمية آخذاً في اعتباره المصالح القومية ووجهات نظره الإسلامية. والنتائج الحاصلة عن هذه الانتخابات تبين هذا الأمر بوضوح.

٢- مع تهيئة الظروف لتواجد كل السلائق ووجهات النظر في الانتخابات، وعدم حدوث عمليات تشويه انتخابية وسياسية، يشارك الشعب بكثافة عالية ويوجه أصواته بشكل أكثر عقلانية، ويختار الأشخاص بشكل أنسب طبقاً لوجهات نظره.

٣- في هذه الانتخابات نظراً لعدم حدوث تشويه وإساءة لبعض الوجوه المعروفة من جانب الأجهزة

قلما قدمت الجماعات السياسية والأفراد المشاركين برامج، أيضاً قلما صوت الشعب لصالح برامج المرشحين أو الأحزاب. من المؤكد أن بعض الأحزاب استطاعت تقديم برامج عامة وهذا في حد ذاته جيد .
٧- يجب التنويه في هذا الصدد إلى أوامر الزعيم قبل الانتخابات بعدم تدخل الحكومة في الانتخابات، وبناء على هذا لم تكن الحكومة تعمل كتيار سياسي له نشاط انتخابي ولهذا فإن عدم تفهم هذا الأمر من جانب أنصار الحكومة جعل الشعب لا يقبل على قائمتهم، ولا يجب أيضاً إغفال تقديم وجوه غير معروفة على قائمة أنصار الحكومة، والركون إلى ثقة الشعب في رئيس الحكومة .
و في نهاية هذه التجربة، من الجيد أن ينصت

الجميع لدروس نتائج الانتخابات وأن يعي المسؤولون وبشكل جيد رسائل الشعب، وأيضاً يفكر الشعب كيف يستطيع التأثير بشكل أكبر في مصير البلاد، وعلى الجماعات السياسية أن تراقب كيفية سلوك الشعب في الانتخابات، وعلى الشعب أن يعرف مع انتخاب أي شخص أو جماعة ما هي الأحداث التي تترتب على هذا الاختيار بالنسبة لمستقبل البلاد السياسي أو إدارة المدن. وفي النهاية من الأفضل بالنسبة للأحزاب والجماعات والأشخاص أن يبينوا لمن يؤيدوهم كيف يدبرون نفقات الانتخابات؟ وما هي النسبة التي من المحتمل أن تكون من المال العام ؟

٧- النتائج غير التوقعات

■ اعتماد ملي (الاعتماد الوطني) ٢٠٠٦/١٢/١٩

السياسية التي لم تتمكن من ان تبث برامجها من وسائل الإعلام الرئيسية.
إن المسؤولين في لجنة إجراء الانتخابات قد صدموا بنتائجها، فقد كانوا يتصورون بأن هذه الانتخابات ستشهد حضوراً ضعيفاً أو متوسطاً وبذلك سيكون الفوز للمرشحين المقربين من حكومة الدكتور أحمدى نجاد سهل المنال. حتى أن بعضهم رفض الائتلاف مع المحافظين التقليديين وفريق السيد قاليباف رئيس بلدية طهران كما أن الذين رفعوا صور رئيس الجمهورية في حملاتهم الدعاية كانوا يتوقعون فوز الفريق المقرب من الدكتور أحمدى نجاد على خلفية ما حصل في عهد السيد القائد خامنئي عندما كان رئيساً للجمهورية في عهد الإمام الراحل وأيضاً في فترة حكومة الشيخ رفسنجاني وحكومة السيد محمد خاتمي إلا أن الشعب الإيراني رفض برامج ذلك الفريق وأعطى صوته للإصلاحيين والمعتدلين.
الجميع يتذكر أنه في الانتخابات الثانية لمجلس البلدية والانتخابات السابعة لمجلس الشورى الإسلامي والانتخابات التاسعة لرئاسة الجمهورية والتي أجراها الإصلاحيون، أعلن عن نتائجها بسرعة ودون تأخير. وأن الإصلاحيين بينوا في فترة توليهم للسلطة بأن الإرادة الوطنية والروح الثورية الموجودة لديهم هي أكبر وأهم من كرسى الحكم وهذا هو الدرس الأكبر الذي لابد للمسؤولين الجدد ان يعتبروا منه ويفهموه.

انتهت الانتخابات بتقديم خطاب الاعتدال والإصلاح على ما يسمى بالتطرف والتشدد، وفي نظرة سريعة الى طريقة الدعاية والانتخاب يتضح بروز تحولات مهمة. فحول مجلس خبراء القيادة تقدمت لائحة الشيخ رفسنجاني التي تعرف بلائحة الاعتدال والإصلاح في طهران وهو ما يعنى أن العاصمة طهران ومعها باقى المدن الإيرانية أعطت رأيها للإصلاح أي لآية الله هاشمي رفسنجاني الذي تقدم على سائر المرشحين بفاصلة كبيرة.
وأما حول انتخابات مجالس البلدية يشاهد تقدم الإصلاحيين أيضاً مع أن اللائحة المقربة من رئيس الجمهورية كانت متيقنة بفوزها إلا أن الذي حصل كان عكس ذلك والسر في ذلك هو كما ذكرناه حول انتخابات مجلس الخبراء أي أن العاصمة ومعها العديد من المدن أعطت رأيها لخطاب الإصلاحيين والمعتدلين. ومن أهم خصائص هذه الانتخابات هي أن معدل الدعاية التي كانت تبث للتيارات السياسية يختلف من تيار لآخر. فالإذاعة والتلفزيون والعديد من الصحف وصحف بلدية طهران ركزت على بث برامج الأصوليين والمبدئين وبالمقابل افتقر الإصلاحيون لمثل هذه الدعاية بحيث انهم قدموا اعتراضاتهم مراراً على طريقة عمل الإذاعة والتلفزيون.
وبصورة عامه فالإصلاحيون قد فازوا بعد ان شكلوا ائتلاًفاً كبيراً ضم العديد من الشخصيات السياسية البارزة وان الناخبين قد اكملوا عمل الأحزاب

الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة والتطورات السياسية

■ مردم سالاری (الديمقراطية) ۲۱/۱۰/۲۰۰۶

ألا يعمل أي من الأعضاء الـ ۲۸، دون الرجوع إلى آراء بقية أعضاء المجمع، وبناء عليه فقد كان العمل داخل مجلس الشورى الإسلامي الخامس وفقاً لهذه الاستراتيجية.

في تلك الأثناء بدء العمل على تدمير المجمع المستقل لحزب الله، حتى أننا تعرضنا إلى التهديد في عدة مواقف كان على رأسها وإجبارنا على مواصلة الأبحاث والمفاوضات المستقلة حيث سيتم التصدي لنا وسيدخلوننا في مستقبل مظلم. فقليل لنا أنه من الضروري لنا توضيح موقفنا والانضمام إلى أي من التيارين، لكننا صمدنا وحافظنا على موقفنا وقمنا بكتابة منهج المجمع، وقمنا بتأسيس الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة.

- من هم الأشخاص الذين أثروا في تدوين وثيقة أهداف هذه الجمعية؟

× تم تدوين اللائحة ووثيقة الأهداف بمساعدة جمع من أساتذة الجامعة والمثقفين. وكانت أسماء الأشخاص الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل على النحو التالي. آية الله سيد علي أفحمي، الدكتور علي باغبانيان علي أحمددي، ايرج جمشيد نجاد، مير حسين سيد زاده عباد الله فلاحي، الدكتور ساسان فرحناكي، منصور خوشبخت، بهروز بياباني، نصرت الله مرادي، علي سيزه اي، شهين لعلی، عبد الله محسنی، وحيد حشمتيان، حسين علي كامجو، راضيه علي نجشي، حجة الإسلام والمسلمين دكتور محمد اشرفي اصفهاني، حجة الإسلام والمسلمين محمد شاهي عربلو، جواد باقر زاده، علي أحمددي، عزت الله أكبري، دكتور فرامرز عباسي السيدة فرشته حشمتيان، نصرت الله رسولی، خسرو قشلاقي، أمجد علي أمجديان، بهن درويشي، سعيد دارابي، حامداً علي نجشي نهاوندي. حشمت الله همتي، كيومرث امجديان، معصومه علي نجشي، وقدرت علي حشمتيان.

وقد وضعت الهيئة المؤسسة والمكونة من خمسة أشخاص من بين اثنين وثلاثين شخص تم ذكرهم، وثيقة الأهداف واللائحة، وقاموا بتأسيس الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة في أواخر عام ۱۳۷۷ (بداية عام ۱۹۹۹)، طبقاً لقانون الأحزاب.

- من هو أول أمين عام للجمعية بعد تسجيلها رسمياً؟

مضى ثماني أعوام على نشاط الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة، بوصفها، أحد الأحزاب المعروفة التي تم تسجيلها في وزارة الداخلية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وبمناسبة الذكرى السنوية لتشكيل هذه الجمعية أجرينا هذا الحوار مع الأمين العام قدرت الله حشمتيان، هذا نصه:

- السيد، حشمتيان، كيف كانت طريقة تأسيس الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة؟

× إذا تصفحنا المراحل التي مر بها مجلس الشورى الإسلامي وصولاً إلى الدورة الخامسة من عمر المجلس حيث كان هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية كان ناطق نوري رئيساً لمجلس الشورى الإسلامي، كان المجلس في تلك الفترة كسابق عهده دائماً، وكانت الأطياف داخل المجلس تتبع جماعات سياسية نشطة خارج المجلس، تقوم بتأسيس أحزاب وتسعى جاهدة للوصول إلى أهداف سياسية وثقافية واجتماعية ورياضية واقتصادية وقد حمل الأصوليون في ذلك الوقت اسم "حزب الله" بينما حمل الأصلاحيون في ذلك الوقت اسم "مجمع حزب الله".

في ذلك الوقت وصلت إلى المجلس جماعة مستقلة بدون دعم من التيارات السياسية خارج المجلس اعتماداً على ثقة الشعب وأطلقت على نفسها اسم "المجمع المستقل لحزب الله".

وفي البداية تكونت الهيئة التأسيسية من سبعة أشخاص، وخلال الدورة الخامسة للمجلس وصل عدد النواب الأعضاء وفي الهيئة التأسيسية إلى ۲۸ شخص، والتحق بهم الكثيرون في الجماعات والحوزات والمدارس، وكانت جلساتنا في البداية أسبوعية ثم أصبحت بعد ذلك نصف شهرية.

وعلى أعتاب العام الثاني من عمر مجلس الشورى الإسلامي الخامس، ومع انتخابات وفد رئاسة المجلس، شعر الأصوليون والإصلاحيون أنهم لن يتمكنوا من الحصول على مقاعد رئاسة المجلس دون التنسيق مع "المجمع المستقل لحزب الله" لذلك سعى الإصلاحيون (۱۰۵ عضو) والأصوليون (۱۲۰ عضو) إلى استرضاء واجتذاب أعضاء المجمع المستقل لحزب الله وخلال اجتماع المجتمع تم اختيار الدكتور، طه هاشمي رئيس المجمع، أميناً عاماً ومتحدث رسمياً باسم المجمع وتقرر

* في أول اجتماع للجمعية تم اختياري أميناً عاماً لهذه الجمعية طبقاً لللائحة ووثيقة أهداف الجمعية حيث كنت نائباً بمجلس الشورى الخامس وكنت متحدثاً رسمياً باسم المجمع المستقل لحزب الله، لكن بعض الأشخاص ومنهم آية الله سيد علي أفخمى وحجة الإسلام والمسلمين محمد شاهي عريلو، لم يحضروا الاجتماع، بالرغم من دعوتهم مراراً، فتجمدت عضويتهم ولم يشاركوا في الاجتماعات وتخلوا عن الانضمام للجمعية.

- كم عدد الأعضاء في الجمعية؟

x في الذكرى الثامنة من نشاط الجمعية وصل إلى عدد أعضاء الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة ٦٤٠ شخص، بوصفهم أعضاء رسميين لهم نشاط على مستوى الدولة، وحوالي ٢١٨ ألف شخص، أعضاء غير رسميين، يعملون على التعاون وتقديم الدعم لأعضاء الجمعية داخل مجلس الشورى الإسلامي ولهيئة القيادة بالجمعية ولواضعي سياسات الجمعية.

تعاطي السلطات الثلاث من أجل الحفاظ على أمن الاستثمار

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/١١/١٤

(الاقتصاديين). حتى أنه من الممكن في حالة أن رئيس الجمهورية قدم أسماءهم إلى القضاء وشكاهم فإنه مجبور على الرد وتقديم الدلائل. ولذا فقد جاءت التوصية بأن ما قاله في اجتماع كرج آباد كان فاقداً للقانونية. وهو الأمر الذي يمنعه من ذكر أسماء هؤلاء ولكن ليست هذه نهاية المطاف لرئيس الجمهورية يفى بوعده فقط ولكن أعلن ديوان العدالة الإداري بطلان قرار البنك المركزي بإقالة المدير التنفيذي للبنك.

وهنا أدرك بعض المؤيدون لرئيس الجمهورية أن نهاية هذه اللعبة ليست لصالحهم. وكان رد الرأي العام تجاه هذا الأمر غير إيجابي خاصة وأن الإجراء الذي قام به رئيس السلطة التنفيذية قد عرض أمن الاستثمار في القطاع الخاص للخطر. وأوجد هذا الشعور لدى الشعب بأن الضرر الرئيسي من هذه القضية موجه للشعب.

ولهذا عملت التيارات المؤيدة للحكومة التاسعة على إلقاء كل هذه المشكلات إلى الجهاز القضائي في الدولة، ومن هنا بدأ تخريب بعض مؤسسات السلطة القضائية ومن بينها ديوان العدالة الإدارية، حتى أن التشكيلات الطلابية المقربة من الحكومة قد طالبت في رسالة بإقالة حجة الإسلام علي رازيني، رئيس ديوان العدالة الإدارية، وهذا الإجراء قد قوبل برد فعل شديد من قبل رجال القانون، وحتى أعضاء اللجان المختلفة بالمجلس، وفي الوقت ذاته فإن الضغوط التي تمارس من قبل مؤيدي رئيس الجمهورية على رئيس السلطة القضائية، كانت سبباً في رد فعل شديد من جانب بعض مسئولى السلطة. فيقول منتظري، المساعد الأول للنائب العام في هذا الشأن: "إن الانتقادات

منذ أيام قليلة طرح الرئيس أحمدى نجاد خلال اجتماعه مع مواطني آباد كرج موضوع المستفيدين من نظام القروض البنكية الكبيرة، وكان رئيس الجمهورية قد وعد خلال هذا الحديث بإعلان أسماء هؤلاء الأشخاص الحاصلين على القروض الضخمة.

وهنا يطرح الخبراء سؤالاً مهماً مفاده: لماذا يريد رئيس الجمهورية أن يعلن أسماء هؤلاء الأشخاص الذين أخذوا قروضهم من بنك خاص وفي الوقت ذاته يسددون أقساطهم في الموعد؟

النقطة الهامة في هذه القضية أن هذه البنوك صاحبة القروض لم تقدم أى شكاوى للحكومة في هذا الشأن. بل تتهم الدولة بالتدخل في شئونها والأمر الذي يدهش الخبراء هو التدخل المثير للحكومة في هذا الأمر. لدرجة أن البنك المركزي قد أعلن إقالة المدير التنفيذي لهذا البنك الخاص.

ورغم إثارة الصحافة الإيرانية لهذه القضية ومطالبتها رئيس الجمهورية الإعلان عن أسماء الأشخاص التي وعد بإعلانها إلا أنه يلتزم الصمت.

وطبقاً لما يراه رجال القانون فإن الأشخاص الذين أخذوا قروضاً من البنوك الخاصة ليسوا مخالفين للقانون طالما يسددون الأقساط في موعدها ولكن السؤال هنا: متى يسمح لرئيس الجمهورية التدخل في مثل هذه الأمور ولماذا لم يعلن رئيس الجمهورية أسماء هؤلاء ما سماهم (بالمفسدين) وبالنظر لما سبق فإن القريبين من رئيس الجمهورية قد حذروه بأن رئيس الجمهورية بعيداً عن كونه أعلى السلطة التنفيذية في الدولة لا يمكنه مخالفة قوانين وقرارات الدولة. طالما لا يوجد ما يثبت الفساد على من أسماهم (المفسدين)

الأخيرة ضد السلطة تهدف في المقام الأول إلى إضعافها، علاوة على أن إجراءات المؤيدين لرئيس الجمهورية تمثل نوعاً من الضغط السياسي الغير متعارف عليه والغير مقبول".

وفي السياق ذاته يقول مرتضى حاجي وزير التربية والتعليم الأسبق أن خلط بحث الفساد والاقتصادي بالشعارات السياسية سيؤدي إلى ظهور خسائر لا حصر لها، وأكد أنه لا يجب أن نعطي الثقة في هذا الشأن إلى الجهاز القضائي. النقطة الهامة في هذا الأمر تتلخص في أن السلطة القضائية تحمل على عاتقها جزء هام من المسؤوليات الأهلية والقانونية للحكومة، في حين أن بعض رجال الحكومة لا يبدو أن أي اهتماماً بحفظ أمن الاستثمار، ولا يهتمون إطلاقاً بالقطاع الخاص، ويؤكد آية الله محمود هاشمي شاهرودي رئيس السلطة القضائية، أنه لا يجب أن تلوث نضالنا ضد الفساد الاقتصادي بأغراض سياسية، لأن هذا الأمر سيكون سبباً في زوال أمن الاستثمارات، واعتبر شاهرودي أن الانتقادات الصريحة لرئيس السلطة القضائية من الإجراءات غير القانونية والغير مسئولة والتي ستؤدي في النهاية إلى فرار رؤوس الأموال من إيران، وأن أعضاء هذا الجهاز لديهم رغبة تنفيذ القانون وتجنب الدخول في هذه المظاهرات السياسية في بحث الفساد الاقتصادي، والقطاع الخاص لديه أمل في إحلال القطاع العام وفي

هذا الشأن فهو ينظر إلى إجراءات السلطة القضائية نظرة خاصة، لأنه يعتبر السلطة القضائية نود هذا الأمل، والسؤال الذي يطرح هنا من قبل الرأي العام، من هي السلطة المسئولة عن حفظ أمن استثمارات القطاع الخاص؟، وبالنظر إلى ما سبق وعندما تعم الساحة السياسية شيئ من الفوضى واللامنطق فإن هذا الأمر سيفسد الساحة الاقتصادية والأمنية للمجتمع، وهذه الحكومة يجب أن تدافع عن القطاع الخاص ولكن ما نشاهده للأسف يعبر عن أنه توجد بعض الحكومات الأسيرة للامنطق، النقطة الهامة أيضاً في الحادث السابق أن وسائل الإعلام التابعة للمحافظين وعلى مدى الأربعين يوماً الماضية لم تبدي اهتماماً بمصير. ومستقبل هذا الشعب وبأمن الاستثمارات، كما أنها لا تلفت انتباهاً إلى تزايد نسبة البطالة في الدولة، والزيادة المتصاعدة في أسعار المساكن، والمعيشة الصعبة التي يعاني منها الشعب.

ولكنها تقف هنا أمام حكم قانوني للسلطة القضائية، بهدف إحداث ضجة سياسية تبتغي تشويه أحكام السلطة القضائية لأغراض سياسية بعيداً عن مصلحة الشعب.

مما سبق يتضح أن هذا واقع نعيشه وأن إدارة الدولة بحاجة إلى برنامج وليس إلى أحاديث كاذبة ومناورات دعائية لن توجد للشعب العمل والسكن والدخل.

الخليج (الفارسي) والنموذج الأمني الإسلامي

كيهان (الدنيا) ٢٠٠٦/١١/٩

بقية الآبار النفطية في العالم وهي إحتواء كل بئر نفطى على ٢٥٠ مليون طن نفط في حين أن الآبار النفطية في فنزويلا مثلاً تحتوى على ٢٠ ألف طن نفط، بينما لا يوجد سوى ٦٠٠٠ طن نفط في الآبار النفطية الأمريكية .

إن الاستهلاك اليومى للمجتمع الصناعى الغربى إلى جانب النمو الاقتصادى فى دول التمرور الآسيوية قد ضاعف كثيراً من الارتباط بالخليج (الفارسي). لقد زادت الواردات النفطية الأمريكية من هذه المنطقة التى توفر بدورها حوالى ٩٠٪ من الاحتياجات النفطية لدول الاتحاد الأوروبى .

إن فقدان "نظام أمنى إقليمي" من جملة العناصر أو الركائز الأساسية التى تشكل "الذريعة" من أجل الوجود العسكرى للمعسكر الغربى فى منطقة الخليج (الفارسي). إذ أن عدم وجود نظام أمنى إقليمي يفسر من جانب الغرب بأن هذه المنطقة مستعدة وقابلة أو مهيأة لظهور أى مشكلة أو كارثة من شأنها عرقلة أو منع تصدير النفط ولهذا - ومن هنا - تبدو الحاجة الضرورية لوجود "ترتيبات أمنية" موضع قبول من الطرفين بهدف تحقيق الاستقرار السلمى والأمنى فيها .

إن هجوم صدام حسين على الكويت ومن بعده التطورات الخطيرة التى شهدتها المنطقة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد وضعت دول المنطقة فى حالة تجاذب من جهة وكذلك جعلت مستقبل وكفاءة الترتيبات الأمنية القائمة الآن مثل مجلس التعاون لدول الخليج (الفارسي) فى حالة إبهام وغموض شديدين، من جهة أخرى إن الدول الأعضاء فى هذا المجلس والتى تعاني من نقص فى عدد السكان والكفاءات والثروات البشرية المؤهلة لإستخدام الأنظمة التسليحية المتطورة والحديثة والغالية، هذه الدول تظن أنها لن تكون آمنة من دون مساعدة من القوات الغربية.

هنا يجب القول بأن دول الجنوب فى الخليج (الفارسي) - أى دول مجلس التعاون الخليجي - قد صارت أسيرة اليأس من سياسات مجلس التعاون الخليجي فى مواجهة القوى الكبرى وذلك نظراً لأن الولايات المتحدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أكدت على أنها لم تعقد إتفاق "إخاء" مع

قامت النظريات الجيوبوليتيكية فى النصف الثانى من القرن العشرين على قاعدة أساسية مفادها أن منطقة الخليج (الفارسي) تشكل أهمية غير عادية من الناحيتين الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية وأن السيطرة عليها تعنى فى حقيقة الأمر السيطرة على العالم.

ووفقاً للتخمينات العلمية فإنه لا يوجد شك فى تصاعد الاهتمام العالمى بهذه المنطقة فى العقود الخمسة الأولى من القرن الحادى والعشرين وهو الاهتمام الذى يعتمد فى جوهره على عدد من المعطيات أهمها الطاقة ومن ثم يصبح الخليج (الفارسي) بما حوله عرضة لاضطرابات ومشكلات دائمة إذا لم يكن هناك نظاماً أمنياً فاعلاً قائماً فيه ومن ثم تصبح الاحتياطات النفطية والثروات الطبيعية الموجودة فى هذه المنطقة عرضة لعدد من العوامل المشكلة للصراعات والنزاعات مثل سباق التسلح، انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتدخل القوات الأجنبية للقوى الدولية فى هذه المنطقة .

إن هذا الفراغ الأمنى يستلزم بالضرورة وجود تقييم صحيح ومعرفة حقيقية وصحيحة أيضاً بنقاط الضعف والتحديات والموانع والعقبات التى تحول دون وجود نظام أمنى جامع يأخذ فى الاعتبار جميع الرؤى الخاصة بكل الأطراف الإقليمية الحقيقية الموجودة فى هذه المنطقة .

من المعروف أن ١٥٪ من الاحتياطات النفطية العالمية المعروفة والمؤكدّة موجودة فى منطقة الخليج فإذا ما وضعنا ذلك بجوار الوضع الجيوبوليتيكي للمنطقة فإن ذلك كله يصبح بمثابة المحفز الأول والرئيسى للاعبين الدوليين الكبار - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - لإعطاء هذه المنطقة اهتماماً إستراتيجياً خاصاً .

يتمتع نفط الخليج (الفارسي) بعدد من الخصائص والصفات المميزة له مثل التجدد المرتفع للآبار النفطية، انخفاض التكلفة الإنتاجية، انخفاض تكلفة الإستخراج والنقل وتعدد نوعياته ثم نضيف إلى ذلك وجود فرص حقيقية لإمكانية الكشف عن مصادر نفطية جديدة بخلاف الآبار النفطية الموجودة الآن والتى تتمتع بميزة متفردة عن

أى من الرؤساء العرب أو رؤساء الدول العربية وأنها مستعدة لتغيير سياساتها فى إطار التعريفات الجديدة التى ظهرت فى الأدبيات السياسية للبيت الأبيض .

من جانب آخر لا تحبذ -ولا ترغب- الولايات المتحدة فى وجود نشط وفعال لسائر اللاعبين الدوليين الآخرين، بما فيهم حلفائها الأوروبيين، فى المعادلات السياسية والأمنية الخاصة بمنطقة الخليج بل وتعتبر أن دورهم الشراكى بمثابة عائق أو مانع لتحقيق الأطر اللازمة

لإعمال وتنفيذ استراتيجيتها الأحادية الخاصة بالمنطقة .

وطالما أن الولايات المتحدة ترفض -بعناد طفولى- قبول الحقائق الشرق أوسطية وطالما تصر على الخطوات والرؤى الأحادية وطالما تحتكر التوصيف العسكرى للواقع الأمنى للمنطقة وطالما أن النموذج الأمريكى لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة مشروط بالمرور من ميادين الدم والنار، فإن الاختيارات والبدائل السياسية الأخرى ستظل محدودة ما دامت ستؤدى إلى أوضاع وترتيبات لا تتفق وأحوال وأهداف وتطلعات ورغبات واشنطن. ليس من شك فى أن الانتظار الطوعى غير المشروط من جانب حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا فيما يخص استمرار "زعامة واشنطن" قد صار أمراً غير محتمل وفى طريقه للفظ أنفاسه الأخيرة.

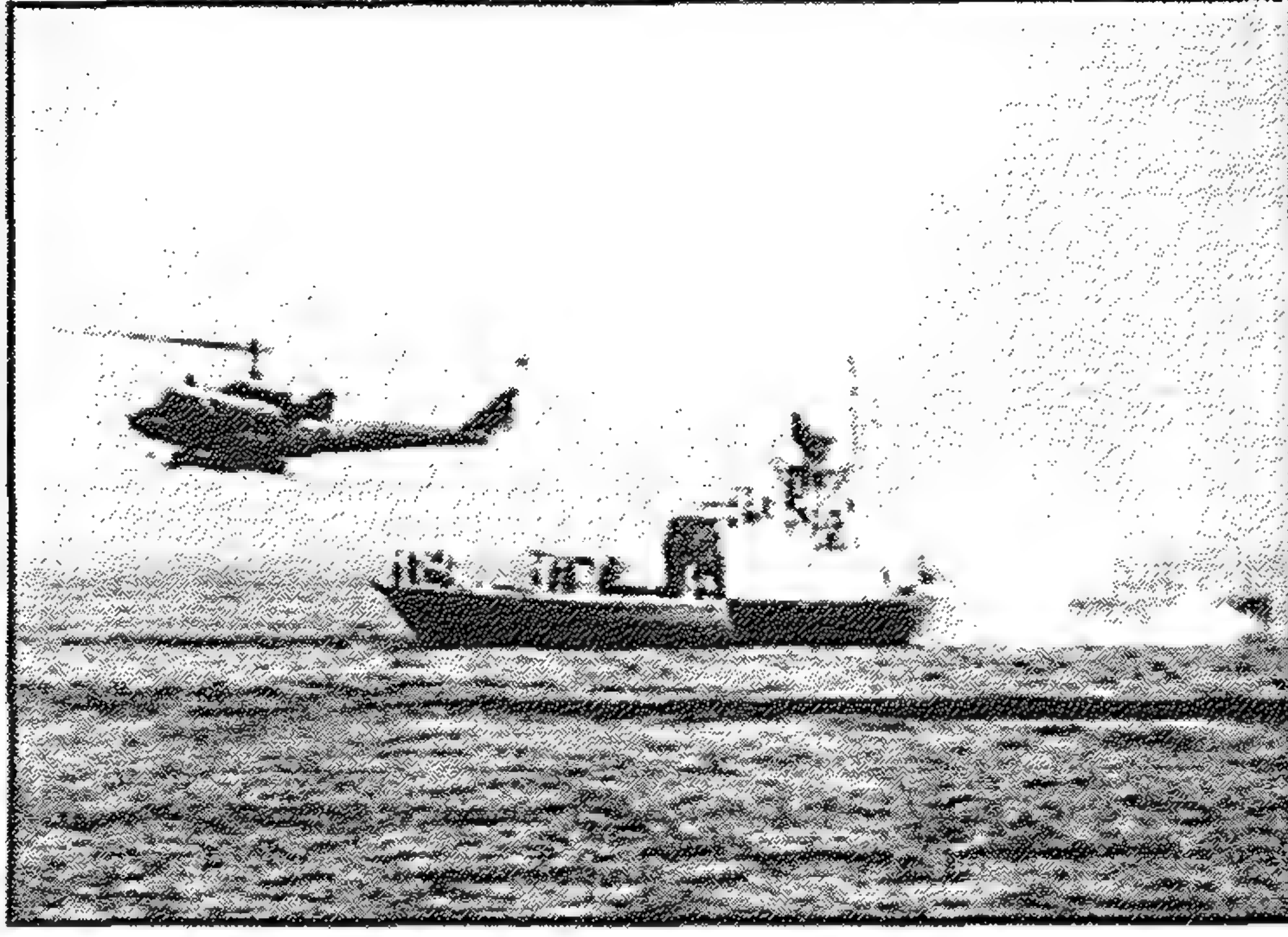
خلال العشرين عاماً الماضية وبعد سقوط الإمبراطورية الحمراء - أى الإمبراطورية السوفيتية- اتخذت الولايات المتحدة من العالم كله، وجعلته، ميداناً لعمليات السلب والنهب المنظمة ولقبت نفسها أو أطلقت على نفسها لقب القوة العالمية الوحيدة وشيئاً فشيئاً أظهرت استعدادها القوى للضغط على زناد البندقية فى مواجهة المخاطر والتحديات الدولية والإقليمية التى تقف أو يمكن أن تقف كحجر عثرة فى طريقها الأمر الذى من شأنه التأثير السلبى على سياساتها من جانب واستنفار القوى الدولية الأخرى من جانب آخر.

على الرغم من هذا كله لا زال البيت الأبيض يعتبر أن النظام الأمنى المطروح من جانبه هو الذى يجب أن يحظى بأهمية أساسية ولهذا فمن وجهة نظر الأمريكين فإن القدرة التى يظهرها الشعب العراقى لمقاومة الوجود العسكرى لا تحظى بأهمية كبيرة لأن النقطة الأساسية والجوهرية والتى تحظى بأهمية على ما عداها تتمثل فى نجاحهم فى تحقيق إستراتيجيتهم .

إن دراسة الحقائق التى لا يمكن إنكارها فى منطقة الخليج (الفارسي) تعد شاهداً ودليلاً على أن الاستراتيجية الأمريكية ستكون عاجزة فى الأمد البعيد عن تحقيق الاستقرار فى الخليج (الفارسي)، ذلك أن هذه

الاستراتيجية تهتم أكثر بتقوية الصراعات وتغذية الاختلافات فيما بين دول المنطقة وفى نفس الوقت لا تعطى اهتماماً حقيقياً لنشر ودعم الأسس اللازمة لإقامة وتحقيق التعاون والاستقرار فى الشرق الأوسط.

لقد سعت الولايات المتحدة لكى تستفيد من نموذجها الأمنى الأحادى، ومن جملة السياسات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط العمل على زيادة



قدراتها وإمكاناتها التنافسية من أجل إقصاء وإلغاء وجود سائر الدول الأخرى وب نفس الأسلوب الذى اتبعته أثناء الحرب الباردة. المؤكد هنا أن استمرار السياسات الأحادية الأمريكية الأخذ فى اعتبارها المصلحة الأمريكية فحسب قد أدت إلى ردود أفعال من جانب المنافسين الدوليين لواشنطن خاصة الصين وروسيا بل والاتحاد الأوروبى أيضاً.

فى هذا المناخ المملوء بالصراعات لا زالت الدول العربية المحافظة فى الخليج (الفارسي)، مصره على التقاعس على الرغم من ظهور قناعة مفادها أن الإطار الأمنى الإقليمى القائم وفقاً للتصور الأمريكى لن يكون فيه حلاً لمشاكلها.

من هنا وفى ظل مثل هذه الظروف فإن النموذج السلوكى لجميع اللاعبين الإقليميين الذين ترتبط مصالحهم القومية ومصيرهم وتنمية دولهم بمصير المنطقة المعقد، صاروا بحاجة إلى أعمال العقل والترتيب والابتكار والإصرار والتحرك البناء من أجل استحداث نموذج أمنى جديد يمكن أن يقوم وفقاً لمرتكزات وعناصر مختلفة. هنا يكون نموذج "التوازن الإقليمى" أفضل السبل التى من شأنها - وفى إطارها - القضاء على جزء كبير من التهديدات الأمنية الموجودة فى المنطقة فقط فى حالة ما إذا تم بحث ودراسة جميع العناصر والجوانب المختلفة المشكلة لهذا "التوازن الإقليمى" من جهة والاحتراز من القناعات السلبية والمغرضة والاستباقية من جهة أخرى. هنا نؤكد أيضاً على أن النظم الأمنية المشتركة تعد من أهم مؤشرات التوازن الإقليمى ومن ثم فإن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى خطوات ومبادرات محققة للأمن من جهة وقاضية على التهديدات من جهة أخرى .

أيضاً يجب أن تدرك الدول العربية أن استمرار الاهتمام السياسى القائم على التذبذب والمحافظة لن يثمر شيئاً ولن يحقق شيئاً لهم فالخليج (الفارسي) لن يكون قادراً على أن يعيش حياة هادئة من دون وجود ائتلاف سياسى وتحالف أمنى جماعى بمشاركة جميع الدول المطلة على سواحله الشمالية والجنوبية .

إن المناخ السياسي والإستراتيجي للخليج (الفارسي) في حاجة إلى حدوث نقطة تحول جديدة في التعاملات القائمة الآن فيما بين دوله، ومن ثم فإن الاحتراز والابتعاد عن عمل مبادرة حقيقية من أجل خفض التهديدات القائمة لم يعد أو لن يصبح ذي فائدة بعد الآن ومن ثم يكون التأكيد على الحاجة الماسة للتحالف أو الائتلاف من أجل توفير "الأمن القومي" لجميع دول المنطقة باعتباره أمراً مصيرياً وحتمياً للجميع.

إن نموذج أو مشروع "التوازن الإقليمي" يقترب كثيراً وبشدة من نموذج الهوية والأيدولوجية للدول القائمة فيه . أيضاً لابد من التأكيد على نقطة هامة وخطيرة وهي أن تحقيق الأمن الإقليمي إذا ما تم السعي لتحقيقه على حساب الاعتبارات الدولية والعالمية من شأنه أن يضع أو يدخل المنطقة في مخاطر حقيقية وجدال إقليمي خطير، من هنا فإن تجاوز الأزمات الأمنية الإقليمية يحتاج إلى ائتلاف عقلي يكون "العقل" هو الأساس فيه . يجب على دول المنطقة أن تصل إلى قناعة مفادها أن الجذور الدينية المشتركة وكذلك المذهبية واللغوية والعرقية والثقافية قد جعلت من شعوبها نسيجاً واحداً ومعقد التركيب، ومن ثم فإن هذه المصالح والاستحقاقات التي تقرضها الهوية تتحقق فقط عن طريق النماذج والأطروحات التي يشكل

الأمن أساسها ومن منطلق الخصائص الإسلامية لهذه المنطقة .

لقد أعلنت إيران مرات ومرات أن دول المنطقة قادرة على إقامة نظام أمنى نموذجي في الخليج (الفارسي) من دون تدخل أجنبي وأن الثروة البشرية والجغرافية والقدرات العسكرية وغير العسكرية للجمهورية الإسلامية تعد أفضل ضمان لإبعاد - أو القضاء على - الخوف الذي يمكن أن ينتج عن ذلك أي الخوف القائم لدى الأطراف القلقين على مصالحهم من خروج القوات الأجنبية من المنطقة .

إن النموذج الأمنى الإسلامى يمكن أن يحتوى جميع دول المنطقة كما يمكن أن يهدم الجدار الخاص بانعدام الثقة فيما بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق .

إن هذا النموذج يجب أن يقوم على أساس التعاون والمشاركة وإخلاص واتحاد جميع الدول الموجودة على شاطئ الخليج (الفارسي)، انطلاقاً من قناعة مفادها أن استمرار الحياة والتوفيق في الساحة الدولية المفعمة بالحركة يحتاج إلى هدوء واستقرار إقليمي بناء .

إن أمن الخليج (الفارسي) لن يتحقق فقط عندما تقوم به أو تريده الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بل عندما تشارك فيه كل من العراق وإيران أيضاً .

الوجود الأجنبي في المنطقة وتهديد الأمن القومي الإيراني

■ حبيب الله زارع

جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١٢/٣

على مصادر تهديد أمن هذا البلد القومي (إيران)، من أجل مواجهتها أو تقليصها يحوز على أهمية كبرى من هذا الجانب. قطعاً أن الهدف الأساسي لأي دولة هو المحافظة على بقائها، وكذا فإن أمن أي دولة القومي إنما يتبع تداعيات القوى الكبرى المحيطة ودول جوارها . وكلما كانت الدولة محاطة بقوى أكبر ودول جوار أكثر كلما كان من الضروري على هذه الدولة أو تلك اتخاذ سياسات وقرارات مغايرة حيال حماية أمنها القومي، وبالعكس كلما كانت دول الجوار والقوى المحيطة أقل كلما تقلصت التحديات والتهديدات الأمنية .

يخضع أمن الدول بصفة عامة لتأثيرات الأجواء الاستراتيجية المسيطرة على الأوضاع الأمنية لكل منطقة . ولطالما كان إيجاد الأمن والاستقرار بالمناطق المليئة بالصراعات والأزمات أمراً في غاية الصعوبة طوال التاريخ، بينما يسهل السيطرة على أية أزمة أو اضطرابات قد تحدث بالمناطق الهادئة والمستقرة .

ومما لا شك فيه، أن إيران تقع في منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة المليئة بالأزمات وعبر دائرة الخليج (الفارسي) الحساسة، كما أن أمننا القومي يحيطه - إلى حد بعيد - مجموعة الفضاءات الأمنية المرتبطة بواقع تلك المنطقة (البيئة المحيطة)، ومن ثم فإن التعرف

وفى هذا السياق، لابد وأن نأخذ فى اعتبارنا، علاقات الدول الأجنبية مع الدول المحيطة، وتاريخ العداء، وكذا طبيعة الخلافات ويمكن تقسيم طبيعة هذه الخلافات إلى ثلاث أنواع:

١-خلافات اقتصادية.

٢-خلافات سياسية وعسكرية جيواستراتيجية.

٣-خلافات ثقافية.

وتباعاً نجد أن إيران من الدول التى لها حدود مشتركة كثيرة مع خمسة عشر دولة (تركيا، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، عمان، باكستان، أفغانستان، تركمانستان، كازاخستان، روسيا، أذربيجان، وأرمينيا)، هذا إضافة إلى تمركز مئات من الأساطيل البحرية والجوية العسكرية وآلاف الجنود التابعين للقوى الأجنبية المستقرة فى مجالها المحيط. فأيران من خلال موقعها ومركزيتها تسعى لإقرار السلام والتعاون الإقليمى، غير أن القوى الدولية ومن جملتهم الولايات المتحدة الأمريكية التى تستفيد من تعدد دول الجوار الإيراني ومن نفوذها عليهم فى تكثيف عوامل التوتر والنزاع، والحيلولة دون قيام إيران بدورها المؤثر حيال استقرار السلام الإقليمى. وإضافة إلى ذلك، فهناك الاحتياطي الكبير من البترول والغاز، والخصائص الجيواستراتيجية التى كانت من ضمن أبرز دواعى تواجد القوى الدولية فى الفضاءات المحيطة بإيران وهى منطقة الخليج (الفارسي)، العراق، آسيا الوسطى والقوقاز، أفغانستان وباكستان.

إن التجارب عبر السنوات الأخيرة تشير إلى أنه رغم تعدد دول جوار إيران وتراجع معظم مؤشراتهما الاقتصادية إضافة إلى عدم استقرار حكومات بعضها وتعدد الرؤى الجيوسياسية بالمنطقة فإن أى من هذه الدواعى لم يمثل تهديداً على أمن إيران القومى بقدر تواجد القوى الأجنبية فى محيط المنطقة وهو الذى يعد المصدر الأساسى للتوتر لدول المنطقة.

ومن ناحية أخرى، قد يرى البعض أنه ربما نتيجة وقوع الحكومة الإيرانية الشيعية بين دول يغلب على حكمها المذهب السنى تبرز الاضطرابات بين إيران وجيرانها من هذا الجانب.

لكن من الملاحظ أن التفاوت المذهبى (الدينى)، لم يلعب الدور الرئيسى فى نشوب الاضطرابات الإقليمية، فالنفوذ المعنوى لإيران على شعوب تلك الدول قائماً، وهى إيران استقبلت مئات بل آلاف اللاجئين من الأفغان والعراقيين على مر السنوات، إضافة إلى حماية إيران للشعب الأفغانى إبان نضاله مع النظام الشيوعى وحركة طالبان، وكذا كان موقفهما مع الشعب العراقى ونضاله ضد النظام البعثى السابق دون أدنى مشكلة.

كما كانت الزيارات الرسمية المتكررة بين مسئولى إيران ودول الجوار ومن جملتهم: دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، عمان، أفغانستان، أذربيجان، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الجانبين لمؤشر قوى على نبذ التوتر فى العلاقات الثنائية الإقليمية وزيادة التعاون، الأمر الذى أدى إلى مثل تلك العلاقات الثنائية المميزة اليوم بين إيران ودول الجوار. ومن المؤشرات على تلك العلاقة، حرية انتقال الشيعة من سكان دول الخليج إلى إيران لزيارة العتبات المقدسة دون أدنى قيود، وفى تقديرنا فإن الحساسية والتوتر ينبعان من بعض القضايا العالقة والمرتبطة بمناطق الحدود البحرية المشتركة لاسيما الزاخرة بمصادر بترولية، بحيرة مازندران نموذجاً، والتى تسعى بعض القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثارتها والضغط من خلالها حتى تلقى موضع قدم آخر فى المنطقة، وهنا لا شك أن مسألة الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات إنما هى جزء من تلك المحاولات الأمريكية، ولكن الإجراءات المتخذة تحاول طرح آلية من الحوار والتباحث من أجل حل الخلافات الموجودة بين البلدين والتوصل لصيغة تفاهم مشتركة لضمان تحقيق الاستقرار للمنطقة قائمة. وكما ذكرنا أن إيران نظراً لموقعها الاستراتيجى فى قلب المنطقة، ودورها المؤثر فى محيطها الإقليمى وسيطرتها على منابع المصادر الطبيعية للبترول والغاز تمثل تهديداً لباقي أو لبعض القوى الأجنبية، ومن ثم تسعى هذه القوى عبر تمركزها بالمنطقة، إلى تشديد الخلافات بين إيران وجيرانها وخاصة الجنوبيين منهم، وذلك حتى تحقق أهدافها الاستراتيجية حيال المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن منطقة القوقاز المتواصلة مع إيران عبر الشمال هى من أبرز المناطق فى العالم حساسية نظراً لخصائص تلك المنطقة الجيواستراتيجية والجيواقتصادية ودورها فى تحقيق أمن الطاقة من البترول والغاز، حيث إن السيطرة على تلك المناطق الحساسة من العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تحقق لها تأمين مصادرها من الطاقة من ناحية، إضافة إلى تقليصها لنفوذ روسيا وإيران من ناحية ثانية.

ومما لا شك فيه أن الوجود الأمريكى فى القوقاز، إضافة إلى تواجد بعض العناصر الإسرائيلية فى آسيا الوسطى يمثل تهديد لأمن إيران القومى، ومع الأخذ فى الاعتبار تواجد القوات الأمريكية فى أفغانستان والعراق، وما يؤدى إليه ذلك من زيادة العمليات التخريبية على الحدود من الغرب والشرق، والدليل على ذلك ما قامت به الإدارة الأمريكية مؤخراً حينما فرضت ميزانية بحجم ٧٥ مليون دولار لدعم المعارضة فى الداخل (فى العمق)

الإيراني، إضافة إلى الاختلافات العرقية والمذهبية في التركيبة السكانية سواء في الداخل الإيراني أو عبر حدودها الخارجية، يوضح خطورة ذلك الدعم الأمريكي لقوى المعارضة ومحاولة تحريك الفتنة المذهبية خاصة داخل المناطق الحدودية الإيرانية لاسيما منطقة سيستان وخوزستان وكردستان. لذلك فالحكومة الإيرانية اليوم تحاول دعم علاقاتها الإقليمية بشتى السبل، وخاصة مع دول

جوارها الشمالية والشرقية، يعنى: تركيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، أفغانستان، وباكستان، عبر عضويتها بمنظمة التعاون الاقتصادي (ايكو)، وكذا تدعيم علاقاتها مع حكومة العراق الحالية، ونبذ سياسة التوتر مع دول الخليج (الفارسي)، ولعل توقيع الاتفاقيات الثنائية الأمنية والاقتصادية الأخيرة تشير إلى هذا التوجه الساعي لتحقيق أمن إيران القومي إزاء التهديدات المفروضة عليها من القوى الأجنبية.

تداعيات فوز الديمقراطيين على التطورات العراقية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٥

أقلت التوترات العراقية كما كان متوقعا بآثارها على انتخابات الكونجرس الأمريكية، إذ كانت باعثه على إنهاء اثنى عشر عاماً للجمهوريين وإعلاء الديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت أولى تبعات ذلك في السياسة الأمريكية الداخلية وإسقاط مخطط الحرب العراقية "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع بالبيت الأبيض، وفي إطار تصفية الحسابات بين الجمهوريين والديمقراطيين ثمة ضحايا آخرين لا سيما "ديك تشينى" نائب الرئيس الأمريكى. وقائد القوات الأمريكية بالعراق وكذا السفير الأمريكى لدى بغداد.

ولطالما اعتقد أن الحرب الدائرة بين الديمقراطيين والجمهوريين بزعمامة رئيس الإدارة الأمريكية الحالى "جورج بوش" لسوف تبدأ مبكراً هذه المرة، إلا أنه من المؤكد أن أحداث العراق الداخلية قد أثرت في محتوى هذه الحرب، فكما هو معروف أن التحولات السياسية في الولايات المتحدة تتجاذب دائماً بين القطبين الديمقراطى والجمهورى، نجدها تتجاذب في العراق بين أقطاب وتوجهات متعددة دينية، سياسية، واجتماعية مختلفة، بين الأكراد، الشيعة، والعرب السنة إضافة إلى أقليات وجماعات علمانية أخرى، غاية الأمر أن مختلف هذه التقسيمات سواء في الولايات المتحدة أو العراق قد ارتبطت ببعضها البعض، فعلى خلاف ما توقع المستولون العراقيون تحولت القضية العراقية إلى ورقة سياسية مؤثرة في ساحة التنافس الأمريكية، وبينما راح يأمل فصيل عراقى ما بخروج قوات الاحتلال من أراضيه، راح الآخر وبسبب العمليات المسلحة المتلاحقة يخشى من خروجها خاصة بعد هزيمة الجمهوريين. إذ قد أدى قيام الهجمات المسلحة المتعاقبة ضد القوات الأمريكية منذ بداية الاحتلال إلى قتل أكثر من ٣٠٠٠ جندياً أمريكياً، ولعل تصاعد أعداد القتلى الأمريكيين يوماً بعد

الآخر من ناحية، وتصعيد العمليات المسلحة والإرهابية في العراق من ناحية ثانية كان من أهم وأبرز الانتقادات التى وجهت ضد الجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن أكبر المخاوف من تقليص النفوذ الأمريكى بالعراق كانت لدى العرب السنة الذين استطاعوا طوال السنوات الماضية عبر إقرار علاقاتهم بالسفارة الأمريكية في بغداد تدعيم موقفهم في العملية السياسية الجارية بالعراق، إذ إنهم في ظل عجز الدول العربية أمام التحولات الداخلية في العراق وبدون المساعدة والدعم الأمريكى عاجزون إزاء استيلاء الشيعة والأكراد على مقدرات السلطة بالعراق، مما يزيد من مخاوفهم حيال الخروج الأمريكى من العراق.

لعل تلك المخاوف قد بدت واضحة من خلال تصريحات "عدنان الدليمى" زعيم جبهة التوافق (عرب سنة)، والصديق الحميم لـ "زلمى خليل زاد" السفير الأمريكى في بغداد، بعد إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية مباشرة، حيث صرح الدليمى حيال اعتلاء الديمقراطيين سدة الحكم الأمريكى والقلق من برامج جديدة إزاء العراق قائلاً: "إننا طوال السنوات الماضية تعودنا على الجمهوريين وأهدافهم السياسية، وكانت برامجهم واضحة بالنسبة لنا، أما مع التوجهات الديمقراطية فلا معلومات لدينا عن البرامج الجديدة!!".

ومن ناحية أخرى، سعت جبهة التوافق مؤخراً إلى إجراء مناورة سياسية من خلال التجمع بدولة الإمارات العربية وذلك للفت أنظار الديمقراطيين إلى مكانتهم السياسية بالعراق ومحاولة الحصول على موقع بارز داخل حكومة "نورى المالكي". وكذا سعت جماعة "صالح

المطلق" وهي الجماعة السياسية الأقرب إلى الميليشيات العراقية المسلحة بمحاولة مماثلة بعد الانتخابات الأمريكية للبحث عن دور سياسي آخر.

وبينما كانت الجماعات السياسية العربية (العرب السنة) من أشد التوجهات المطالبة بخروج القوات الأجنبية من العراق منذ عملية الاحتلال، لكن بعد سيادة الحكومة المنتخبة وفي ظل الاضطرابات السائدة هناك سرعان ما خفتت مطالبتهم بالخروج من العراق.

أما من جانب الأكراد، فبالرغم من عدم تأثرهم كثيراً بالاضطرابات الداخلية بالعراق نظراً لمواقعهم المستقلة، بشمال العراق والبعيدة عن أماكن الاضطرابات، فقد تعلق أنظارهم أيضاً بالانتخابات الأمريكية، إذ أن نظرتهم كانت تتطوى على مصالح إقليمية أكثر منها مصالح داخلية، فالأكراد يخشون بعد خروج القوات الأمريكية من العراق من توجيه ضربة عسكرية تركية، لذلك فأتثناء زيارة الرئيس العراقي "جلال طالباني" الكردي الأصل للولايات المتحدة اقترح على إدارة البيت الأبيض تأسيس قواعد عسكرية أمريكية دائمة بالعراق.

ومن ناحية أخرى، فهناك الجماعة العلمانية اتباع "أياد علاوي" الشخصية العراقية الأكثر تقارباً مع توجهات البيض الأبيض، والأكثر تشجيعاً على بقاء القوات العسكرية (المحتلة) لدولته. فأنصار هذه الجماعة يدركون تماماً أن موقعهم السياسي بالعراق إنما ناشئ من تأييد الإدارة الأمريكية، وبالتالي فهم من أبرز المتخوفين من خروج القوات الأمريكية، وها هو "عدنان الباجه جي" عضو جماعة أياد علاوي يقول: "إن مشكلة الجماعات المسلحة بالعراق ليس لها حل إلا القوات الأمريكية القادرة وحدها على ذلك" ومع فشل الحكومة العراقية في السيطرة على الاضطرابات أمنية بالديوانية، كربلاء والرمادي، ستظل أزمة هذه الجماعات قابلة للزيادة بعد مسألة الخروج الأمريكي من العراق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم موقف ورؤية سياسية إزاء التحولات الطارئة على السياسة الأمريكية

هو الموقف المرتبط بشيعة العراق الذين يشكلون أكثر من ٦٠٪ من تعداد السكان العراقيين البالغين ٢٦ مليون نسمة.

فالرؤية الشيعية إزاء الانتخابات الأمريكية تتبع إطارين: سياسي وديني، فالموقف السياسي الشيعي حيال تلك الانتخابات هو موقف إيجابي نظراً لأن انتصار الديمقراطيين يعني بالنسبة للشيعية الخروج الفوري لقوات الاحتلال من العراق، أما من حيث الموقف الديني الشيعي فهو موقف سلبي، نظراً لأن الديمقراطيين يجابهون أمواج المد الشيعية بالعراق وخاصة مد الجماعات الشيعية المقاومة للاحتلال أمثال جماعة "مقتدى الصدر". ومن هنا يمكن القول إن الموقف الشيعي بصفة عامة يريد الخروج الفوري للقوات الأمريكية من العراق، أو على أقل تقدير تحديد جدول زمني لذلك، ولعل سفر هادي العامري العضو البارز بقائمة الائتلاف الموحد للعراق ورئيس لجنة الأمن والدفاع بالمجلس العراقي إلى لندن كانت أولى الخطوات العملية للائتلاف الشيعي لتهيئة المجال أمام خروج القوات الأمريكية من العراق. وذلك حينما التقى برئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس العموم البريطاني وطلب منه ضرورة وضع برنامج زمني لخروج قوات الاحتلال من العراق.

ففي هذا السياق، نجد أن تغيير وزير الدفاع الأمريكي في مقدمات تغيير السياسة الأمريكية، ولعل تغيير "زلماي خليل زاد" صاحب الميول السياسية غير المتوازنة ضد شيعة العراق سيكون من الأفضل لو دخل ضمن تلك التغييرات المحتملة.

على أية حال، يعتقد أن الانتخابات الأمريكية ستضع الأمريكيين أنفسهم أمام أحد خيارين، إما انتهاج سياسة ديمقراطية جديدة أو الاستمرار في السياسة الجمهورية القديمة، وكلا الخيارين سيضع العراقيين في طريق مبهم. فقد تكون انتخابات الكونجرس الأمريكي مشكلة جديدة تضاف إلى مشكلات العراق تحت الاحتلال الأمريكي.

إسرائيل: قاعدة أمريكا الاستراتيجية

■ حسين علائي ■ جمهورى اسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٢/١١/٢٠٠٦

الشعب وأفراد المقاومة في سجون هذا النظام الرهيبة فهناك حوالي عشرة آلاف فلسطيني يعانون أقسى الظروف في السجون الإسرائيلية.

هذه الجرائم ترتكب بينما إسرائيل تتمتع بحماية تسليحية وعلمية وصناعية ومالية من الشيطان الأكبر وتمارس الولايات المتحدة دور القيم على هذا النظام والمدافع عنه في العالم. وهناك سؤال ظل وما زال يلح على أذهان شعوب العالم وهو لماذا تحظى إسرائيل بهذه الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة والعالم الغربي؟ ولكن إجابة هذا السؤال واضحة فالنظام المحتل للقدس هو في الواقع رأس جسر عسكري مهم ومنطقة استراتيجية مهمة للولايات المتحدة في قلب العالم الإسلامي، ويعد أساس النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. وتعتبر إسرائيل هي الطابور العسكري الأول لها في العالم فإسرائيل منذ بداية نشأتها تنتهج سياسة توسعية بهدف زيادة أراضيها فبالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية احتلت مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية احتلالاً دائماً. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه السياسة إلى حالة حرب دائمة بين النظام الإسرائيلي والشعب الفلسطيني والدول المجاورة أيضاً.

سياسة إسرائيل من أجل البقاء في المنطقة

١- التخطيط لتهجير اليهود من جميع أنحاء العالم إلى إسرائيل بهدف زيادة كتلتها البشرية في الأراضي المحتلة وتغيير النسيج السكاني لفلسطين تماماً. ففي عام ١٩٤٨ تم جلب حوالي مائة ألف يهودي إلى فلسطين وفي عام ١٩٤٩ زاد العدد إلى مائتي ألف يهودي جاءوا من كافة أنحاء العالم إلى فلسطين المحتلة. وحتى الآن تم تهجير أكثر من مليون يهودي من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل. ويجب أن نذكر أنه قبل تكوين النظام الصهيوني كان عدد اليهود في فلسطين حوالي ٥٦ ألفاً ولكن في عام تأسيس إسرائيل زاد عدد اليهود المقيمين في فلسطين إلى ٦٠٥ آلاف بعد اتساع نطاق الهجرة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- إقامة المستوطنات الصهيونية لتسكين اليهود المهاجرين في الأراضي الفلسطينية وفي قرى الفلسطينيين التي تم تدميرها بهدف تغيير الهوية الثقافية والتراث الثقافي للفلسطينيين. فقد تم بناء حوالي مليون ومائتي ألف منزل جديد لليهود في

مر حوالى ستين عاماً على احتلال الأراضي الفلسطينية وتأسيس النظام الإسرائيلي المزيف على يد الحكومة البريطانية. وبعد احتلال الأراضي الفلسطينية والقدس الشريف أكبر المصائب التي منيت بها الأمة الإسلامية في التاريخ المعاصر من جراء المؤامرات الاستعمارية. وقد تمكن الصهاينة حتى الآن من احتلال أكثر من ثمانين بالمئة من الأراضي الفلسطينية. وقد كان الهدف من وراء احتلال هذه المنطقة الاستراتيجية المطلة على البحر المتوسط هو نقل مشكلة اليهود من أوروبا إلى المنطقة الإسلامية وتصادى تنامي قدرة الحكومات الإسلامية القوية في الشرق الأوسط وهو الهدف الذي تحقق وفقاً لمشروع معقد ومتعدد الجوانب وضعته ونفذته القوى الاستعمارية.

منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن تتزايد الاشتباكات والتوترات في المنطقة في ظل توطد أركان النظام المحتل للقدس فالسبب الأكثر أهمية والأساسي وراء التوتر في الشرق الأوسط هو وجود النظام الصهيوني وعدم حل القضية الفلسطينية. وخلال العقود السابقة تحمل الشعب الفلسطيني العديد من المحن، فقد تشرد العديد من أفرادهم بعد طردهم من منازلهم وأراضيهم ويعيش الملايين من الفلسطينيين في معسكرات اللاجئين في بلاد مختلفة في ظل ظروف غاية في التردّي. والفلسطينيون المقيمون بالأراضي المحتلة يشاهدون يومياً تعرض ذويهم للمذابح ويرون يومياً بيوت من يفكرون في مقاومة هذا النظام الدموي ويبدون صموداً في مواجهته وهي تهدم على رؤوس النساء والأطفال والشيوخ. بلغ توحش إسرائيل وقسوتها ضد الفلسطينيين أعلى مستوى في هذه المرحلة وارتكبت ضدهم العديد من المذابح ومن الأمثلة التي لا تتسى على هذه الجرائم الوحشية لهذا النظام الدموي مذبحه مخيمات صبرا وشاتيلا. واليوم أيضاً تعد فلسطين ساحة لأفظع الجرائم الإنسانية التي يرتكبها الصهاينة الأجانب المغتصبون ضد أصحابها المظلومين وترتكب فيها بشكل علني ومستمر أفدح ألوان الظلم من جانب النظام الصهيوني ضد الشعب الذي استولى على أرضه. ففي الشهور الثلاثة الماضية استشهد أكثر من أربع مائة من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وحده كما أصيب أكثر من ألفين بجراح واعتقل العشرات من أبناء

الثلاثين عاما الأولى على تأسيس إسرائيل.

٣- طرد الفلسطينيين من أراضيهم واغتصاب أراضي الشعب الفلسطيني بهدف توفير مساحة للوافدين الجدد من اليهود إلى درجة أن أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية هي المناطق التي يعيش فيها الفلسطينيون الذين أجبروا على الإقامة متلاصقين في قطاع غزة في مساحة ٣٦ كيلومترا فقط بعد أن سلبتهم إسرائيل أراضيهم بالقوة. وفي غزة يعيش الآن حوالي مليون ونصف مليون فلسطيني. وقد أدى اتباع هذه السياسة إلى تشريد أكثر من سبعين بالمائة من الفلسطينيين بعيدا عن أرضهم وديارهم في بلاد الشرق الأوسط المختلفة. وقد تم تهجير الفلسطينيين إجباريا على ثلاث مراحل خلال سنوات ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٩١ .

٤- تشريد ملايين الفلسطينيين وطردهم من أرض آبائهم وأجدادهم وتشيتيتهم في الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان وسوريا ويذكر أنه في عام ١٩٤٨ وحده تم تهجير أكثر من مليون فلسطيني ولم يسمح لهم بالعودة إلى الوطن حتى الآن. ويعيش المشردون الفلسطينيون في ٥٩ مخيما في سوريا ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وبعضهم يعيش مشتتا في الدول العربية والدول الأوروبية والولايات المتحدة. ويقدر عدد المشردين الفلسطينيين في مخيمات العالم بحوالي خمسة ملايين نسمة.

٥- عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، فهناك أكثر من أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في ظروف غير ملائمة في المخيمات. ورغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ منذ أكثر من ثلاثين عاما لم يسمح النظام الصهيوني بعودة الفلسطينيين المشردين إلى أراضيهم. وهؤلاء المشردون هم سكان أكثر من ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية الذين أجبروا على ترك منازلهم.

٦- تطبيق خطة تصفية معلنة للزعماء والشخصيات الفلسطينية البارزة التي تؤمن بالمقاومة ضد سياسات إسرائيل وتدافع عن حقوق الفلسطينيين مثل الشيخ "أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي" وغيرهما.

٧- وضع السكان الفلسطينيين تحت الضغط الدائم عن طريق الهجمات الجوية والبرية المستمرة وخلق حالة من انعدام الأمن بدنيا ونفسيا لدى الشعب الفلسطيني إلى درجة أن الجيش الإسرائيلي مشغول طوال الوقت في بث الرعب في نفوس الفلسطينيين وقمعهم.

٨- تدمير مئات القرى الفلسطينية ففي الأربعينات من القرن الماضي تم تدمير ٤٠٠ قرية فلسطينية. وتدمير الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية للفلسطينيين.

٩- تهويد مدينة القدس بشكل كامل وتعريض

المسجد الأقصى للخطر الدائم وهو ثالث الأماكن الإسلامية المقدسة بعد المسجد الحرام ومسجد الرسول (ص).

١٠- خلق حالة حرب دائمة مع المناضلين الفلسطينيين بهدف إرهابهم واستنزاف قواهم. وفي هذا المجال يقوم جيش النظام الصهيوني بتدمير البنية التحتية للمقاومة عن طريق شن هجمات متتالية ومنتظمة بحيث يقضى على إمكانية إعادة بنائها.

١١- احتلال بعض الأراضي الفلسطينية لفترة قصيرة ثم الانسحاب منها (مثل احتلال قطاع غزة والانسحاب منه) وذلك بهدف:

أ - خلق حالة من عدم الأمن النفسى الدائم بين الفلسطينيين

ب - تدمير القدرات والبنية التحتية الفلسطينية بهدف زيادة الضغوط الحياتية التي يتعرض لها الفلسطينيون

١٢- ربط اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بإسرائيل على نحو لا يصدق بحيث يجب أن يأتي عدد من أهم السلع الغذائية مثل القمح والأرز من إسرائيل وبالتالي يؤدي أى اشتباك بين إسرائيل والفلسطينيين إلى قطع هذا الشريان الحيوى عن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٣- الإبادة التدريجية للفلسطينيين واتباع سياسة التطهير العرقي. وطبقا لهذه السياسة تشن إسرائيل هجمات يومية على الفلسطينيين وتعمل بمساعدة وسائل الإعلام التابعة لها على نشر أخبار هذه الإبادة اليومية للأطفال والعجائز بصفة خاصة في وسائل الإعلام العالمية بأصغر الحروف ودون تغطية تذكر وعادة ما تبرر وسائل الإعلام هذه المذابح للدفاع عن النفس وتحقيق الأمن.

١٤- العمل على تقوية الجماعات الفلسطينية المؤمنة بالصالح وجعلها تسيطر على الشعب الفلسطيني حتى تقوم بدور الشرطة الإسرائيلية في فلسطين من حيث السيطرة على المناضلين وقمع مقاومة الشعب الفلسطيني.

١٥- تعتبر إسرائيل الأراضي اللبنانية المحدودة ضمن محيطها الأمنى ولهذا ترى أن القوى الفاعلة اللبنانية مثل حزب الله بمثابة الكيانات الإرهابية التي تهدد أمنها وتعمل على استغلال مجلس الأمن بالتعاون الموسع مع الولايات المتحدة وكذلك عن طريق إجراء عمليات عسكرية على إزاحة هذه القوى من طريقها.

مساعادات الولايات المتحدة للنظام الإسرائيلي

١- التأييد المطلق غير المشروط وغير المحدود للنظام الصهيونى في كافة الأبعاد السياسية والعسكرية والدعائية والمالية واعتبار إسرائيل الحليف الاستراتيجى

الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى درجة أن الشركات الإسرائيلية هي الشركات الوحيدة من خارج الولايات المتحدة التي يسمح لها بالمشاركة في مناقصات وزارة الدفاع الأمريكية الخاصة بتصنيع الأسلحة في الولايات المتحدة.

٢- استخدام حق الفيتو ضد جميع قرارات مجلس الأمن التي تدين جرائم إسرائيل

٣- تقديم مساعدات مالية مستمرة بما يصل إلى ثلاثة مليارات دولار كحد أدنى سنويا ففي الخمسين عاما السابقة قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل حوالي ١٦٠ مليار دولار كمنح لا ترد ومؤخرا وبعد حرب إسرائيل مع حزب الله قدمت الولايات المتحدة مساعدات خاصة لإعادة بناء الجيش الإسرائيلي.

٤- ممارسة ضغوط سياسية شديدة ضد الدول التي تعارض سياسات إسرائيل في قمع الفلسطينيين مثل إيران وسوريا.

٥- اعتبار كافة جماعات المقاومة في فلسطين ولبنان جماعات إرهابية وتطبيق إجراءات دولية مختلفة ضدها.

٦- توفيق أوضاع الدول العربية بالشرق الأوسط مع السياسات الإسرائيلية واستغلال قدراتها للضغط على الفلسطينيين.

٧- اختزال مستوى "قضية العرب وإسرائيل" كقضية عربية إلى "قضية إسرائيل وجماعات المقاومة" في فلسطين ولبنان والعمل على تحييد العرب سياسيا في هذا النزاع لصالح إسرائيل إلى درجة أن الدول العربية ترى أن أي تأييد للانتفاضة الفلسطينية يعد خطرا عليها وخلافا لمصالحها.

٨- المحافظة على التفوق العسكري لإسرائيل في الشرق الأوسط عن طريق إمدادها بأكثر أنواع التكنولوجيا العسكرية تعقيدا وأقوى الأسلحة مثل مروحيات الأباتشي وطائرات إف ١٥ وصواريخ باتريوت والقنابل العنقودية المضادة للأفراد. تفيد التقارير أن نفقات النظام الصهيوني تبلغ ٧٩ مليار دولار سنويا دون احتساب المساعدات العسكرية الأمريكية التي تبلغ سنويا ثلاثة مليارات دولار. وتقضي الاستراتيجية الأمريكية بأن يظل الجيش الإسرائيلي قادرا على مواجهة جميع الدول العربية وحزب الله اللبناني وقادرا كذلك على الحرب في أكثر من جبهة في وقت واحد. ويتطلب تحقيق هذا الأمر حصول إسرائيل على التكنولوجيا العسكرية الأكثر تقدما على مستوى العالم والتي تمدها بها الولايات المتحدة.

٩- الاستثمار في إسرائيل والمساعدة في تنمية اقتصادها.

١٠- تعتبر الولايات المتحدة إسرائيل بمثابة أحد

الأركان المهمة لأمنها القومي ومصالحها القومية. وبالتالي ترى أن أي عمل ضد إسرائيل هو موجه ضدها وتضع حل المشاكل الإسرائيلية في قائمة أعمال قيادات الولايات المتحدة.

١١- إطلاق يد إسرائيل للقيام بأي عمليات عسكرية ضد الفلسطينيين وجماعات المقاومة وارتكاب أي نوع من جرائم الحرب دون خوف من العواقب الدولية.

١٢- العمل على خلق ارتباط سياسي بين إسرائيل وبين الدول العربية واعتبار رفع مستوى هذا الارتباط معيارا لتعاون الولايات المتحدة مع الدول العربية.

سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

أ - المحافظة على أمن إسرائيل

ب - المحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي التام في الشرق الأوسط

ج - القضاء على كافة الجماعات المعارضة لإسرائيل بزعم مكافحة الإرهاب

د - السيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط وبناء على هذا تحتل إسرائيل مكانة مهمة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتستأثر بالدور الأكثر أهمية في صياغة برنامج الشرق الأوسط الكبير. وكذل ترى الولايات المتحدة أنه لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يجب بالإضافة إلى العناصر السابقة القيام بإجراءات للإطاحة بالحكومات المعارضة للنظام الإسرائيلي أو إضعافها.

وقد طرحت حتى الآن حلول مختلفة لمشكلة فلسطين وتم تجربة أساليب متنوعة نذكر منها ما يلي:

١- قيام جيوش الدول العربية بمواجهات عسكرية ضد إسرائيل وهو ما قوبل بالفشل حتى الآن

٢- "نهج السلام" وهذا النهج أسفر عن تحقق مطالب إسرائيل بالطرق السلمية وفي الوقت نفسه أدى إلى استمرار قمع الفلسطينيين على يد إسرائيل كما أدى إلى بث الفرقة بين الفلسطينيين.

٣- "نهج الصمود والمقاومة" والذي تزايد وفقا لفكر الإمام الخميني وبعد الثورة الإسلامية في إيران وأدى إلى تكون تنظيم "حزب الله في لبنان" وتحول المقاومة الشعبية في فلسطين إلى انتفاضة. وقد نجح هذا النهج حتى الآن في إخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان وهو الذي كان في وقت من الأوقات قد تقدم إلى بيروت ونجح كذلك في إيصال حماس إلى السلطة في فلسطين وأوجد أملا متجددا ومتزايدا في نفوس الفلسطينيين وشعوب العالم الإسلامي كتجربة جديدة نشطة. هذا النهج ينفي التعلق بأساليب التصالح واستجداء السلام وينطوي على فكرة ضرورة حشد "قوة الأمة الإسلامية الكامنة" لمواجهة الصهاينة واستغلال إمكانيات العالم الإسلامي الضخمة في هذا السبيل حتى يتم تحقيق

النصر عن طريق "المقاومة والنضال" وتحمل الخسائر.
 من هنا ونظرا لكل ما سبق فإن السبيل الأساسية للنضال ضد النظام الإسرائيلي الغاصب هي:
 ١- استمرار "الانتفاضة والمقاومة" والنضال ضد هذا النظام في داخل الأراضي المحتلة على نحو موسع وشامل اعتمادا على وحدة كافة الجماعات الفلسطينية.
 ٢- تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني سواء مساعدات مالية أو سياسية أو إعلامية
 ٣- اعتبار القضية الفلسطينية قضية إسلامية بدلا من النظر إليها على أنها قضية عربية أو فلسطينية.
 ٤- فرض الحظر على إسرائيل من جانب جميع شعوب العالم الحرة وتضييق المجال الاقتصادي والسياسي أمامها وقطع صلات مفتصبي فلسطين مع الأطراف المحيطة بها.
 ٥- الضغط السياسي العالمي على الولايات المتحدة

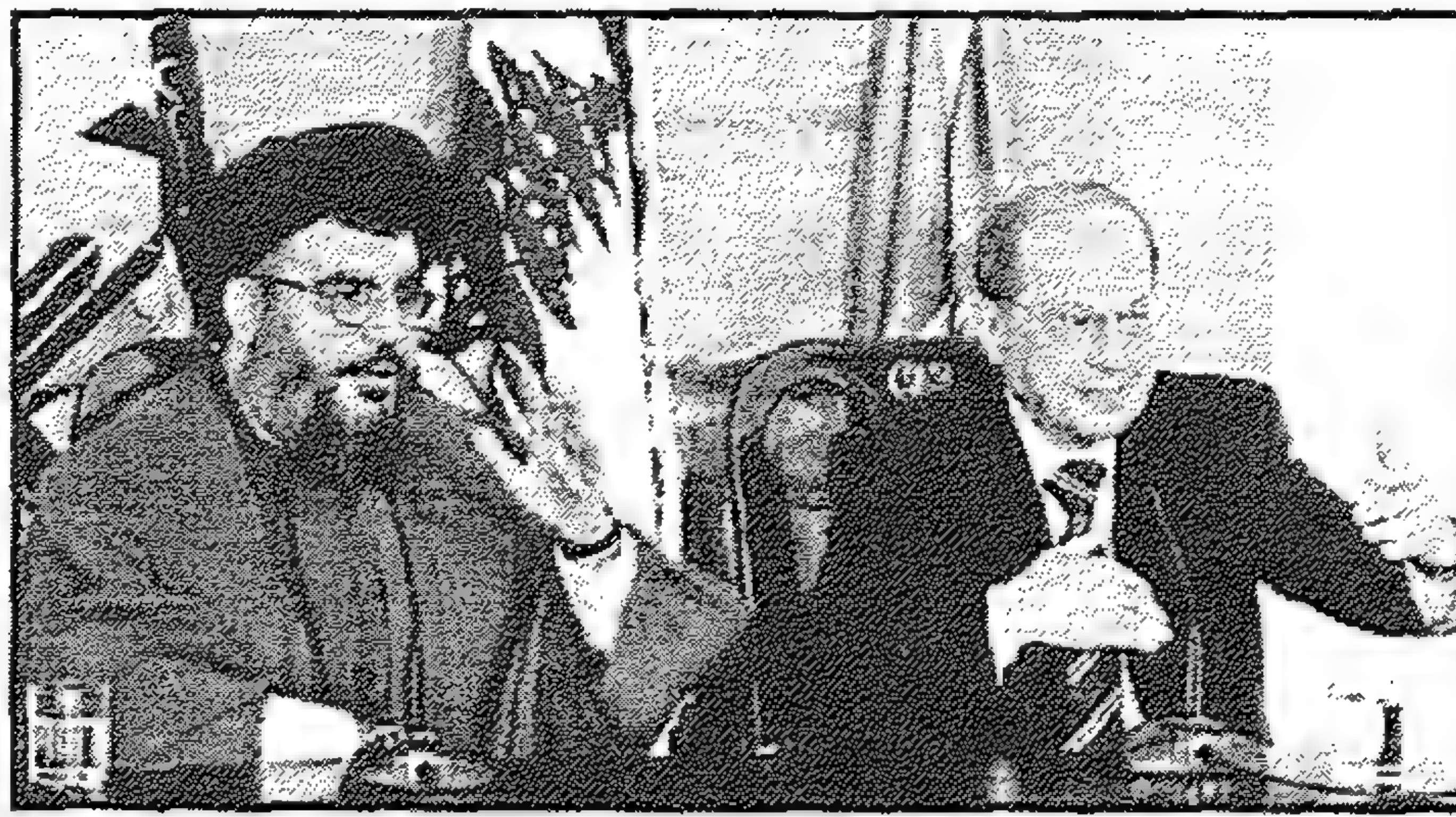
من جانب كافة حكومات وشعوب العالم لوقف تأييد الشيطان الأكبر للنظام الإسرائيلي الشيطاني.
 ٦- اتخاذ تكتيكات مرنة من جانب حركات المقاومة الفلسطينية بما يتناسب مع ظروف الزمان والمكان لتقليل المذابح الإسرائيلية ضد الفلسطينيين إلى أدنى حد ممكن.
 لهذا لا يجب أن تقف الأمة الإسلامية الكبرى موقف السلبية واللامبالاة أمام الظلم الذي يرتكبه العدو الغاشم والجرائم التي يرتكبها يوميا ضد الشعب الفلسطيني ويجب على شعوب العالم أن تقف في صف آلام ومعاناة الفلسطينيين المؤسفة وتؤيد الشعب الفلسطيني المظلوم تأييدا دائما.

الديمقراطية اللبنانية: الابن الجديد في الشرق الأوسط

■ على منتظري ■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠٦/١١/١٠

معاناة هذا الشيخ الهرم أكثر من ذي قبل، إلا أنه تحمل مسئولية رسالته المسيحية الليبرالية، محاولا لعب الدور المؤثر في استقرار لبنان سياسيا من خلال قلمه وفكره. وفي ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها لبنان مؤخرا ربما يعتقد تويني أكثر من غيره، أنه من الضروري إلغاء النظام الطائفي من أجل تحقيق السيادة الدقيقة، وإشراك الشعب اللبناني بكامله، والخروج من جميع الأزمات الطائفية، ومن ثم فتح صناديق الانتخاب أمام المسلمين والمسيحيين ليحددوا مصير دولتهم السياسية.

لقد تحولت أدوات الديمقراطية في لبنان إلى رعب يجتاح هذه الدولة، كما أن الشعب اللبناني ينتابه القلق من اختبار مدى فاعلية ديمقراطية الشوارع فإذا نجحت القوى المعارضة للحزب اللبناني الحاكم في تنظيم مظاهرات حاشدة ومهدت الأجواء للإطاحة العملية بالأحزاب السياسية اللبنانية المشاركة في الحكومة، ماذا سيكون رد فعل القوى الحاكمة؟ هل ستستغل قوة سلاح الجيش؟



"لبنان مجهرية بحجمها وعالمية بسياستها" وردت هذه العبارة على لسان المؤرخ اللبناني المسيحي "فيليب حتى" وبالطبع لم يقصد هذا المؤرخ ما تتعرض له لبنان هذه الأيام، فالجميع الآن على الساحة اللبنانية سواء من اليمين أو اليسار يتحدثون عن ديمقراطية الشوارع التي ظهرت في أقوى مظاهرها من خلال التواجد الشعبي الحاشد في شوارع لبنان التي عانت من الحروب الداخلية على مدى عقدين عايشت ظروفًا وأوضاعًا قاسية للغاية، لكنها الآن تمثل أحد مظاهر الديمقراطية بين دول المنطقة، إن الدور الذي لعبته الأحزاب والمؤسسات السياسية والفكرية اللبنانية على الصعيد العربي، دفع "غسان تويني" الليبرالي المسيحي

المعروف ورئيس تحرير صحيفة النهار اللبنانية إلى القول بأن إيران هي، رائدة الديمقراطية الآسيوية، خاضت انتخابات حرة ونزيهة. كان ذلك في بداية رئاسة خاتمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بناء عليه كانت تلك الرؤية المنصفة من تويني بمثابة اعتراف بتفوق إيران على لبنان مهد الديمقراطية الشرق أوسطية. وبالرغم من أن موت ابنه "جبران تويني" قد زاد

هل ستجر البلاد إلى دوامة حرب طائفية؟ أم ستقبل بمثل تلك الثورة على غرار الثورات الملونة في الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، وتحترم إرادة غالبية الشعب؟

عشرات الأسئلة المرعبة، تتوارد على لسان اللبنانيين الأمر الذي دفع السيد حسن نصر الله، أمين عام حزب الله اللبناني، إلى التأكيد على أن حزب الله وأنصاره لن يسلكوا إلا الطرق الدبلوماسية وأن أي عمليات تخريبية أو إثارة الفتن، بمثابة خط أحمر أمام حزب الله وحلفائه، قائلاً: إن قادة الأحزاب السياسية اللبنانية الذين جلسوا على مائدة المفاوضات، هم قادة حصلوا على منصب وصفة الزعامة خلال الحروب الداخلية أما الأطراف المشاركة في الحوار الوطني اللبناني، فيوجد من بينها، تلك الشخصية التي حصلت على زعامتها من خلال تحرير لبنان من جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وخلال هذا

النضال وضحت تلك الشخصية بأعز ما تملك. لذلك، عندما يتحدث نصر الله بشأن الديمقراطية المشروعة في ظل الدستور اللبناني والتواجد في الشارع، لا يمكن أن ينتاب أي أحد الشك حيال صدقه، لأنه ينطق بالديمقراطية الحقيقية في لبنان، تلك الديمقراطية التي أفرزت لنا شخص بقدر "حسن نصر الله"، يتكلم حسن نصر الله عن الديمقراطية المشروعة للشعب اللبناني، كحق يمارس حتى في الشوارع دون الانخراط في صدامات، ديمقراطية تفوقت بها لبنان على الشعوب العربية حتى في حقبة المقاومة المسلحة ضد الجيش الإسرائيلي، وهو ما جعل فليب حتى، يقول: "لبنان من الناحية الجغرافية، مجهرية المساحة، لكنها من الناحية السياسية والثقافية، قدوة العالم".

هل ستعود طالبان إلى السلطة؟

■ جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٢

الظهور على الصعيد السياسي

وصلت حركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان لأنها حملت شعارات شعبية على الصعيد السياسي كان ستة ملايين أفغاني قد تشردوا في الغربة بفعل ثلاثة وعشرين عاماً من الحرب الداخلية، وربما بسبب استمرار الاضطرابات الداخلية وجد الشعب الأفغاني نفسه مضطراً إلى الالتفاف حول جماعة طالبان المدعومة من باكستان، لإنهاء هذه الحرب الداخلية.

يقول الخبراء في الشؤون السياسية أن هذه الجماعة انتشرت بسرعة على الأراضي الأفغانية وحظيت بترحيب الرأي العام الأفغاني إلا أنها لم تحظ بقبول المنظمات الدولية. لقد وصلت طالبان إلى سدة الحكم في أفغانستان وخلال مدة قصيرة سيطرت على ٩٥٪ من أراض هذه الدولة التي تبلغ ٦٤٩ ألف كيلو متر مربع.

ولأسباب عدة كان على رأسها تشديد القوانين الاجتماعية وعدم التعاطي مع متطلبات الشعب والاعتماد أكثر من اللازم على القوى الخارجية، تمت الإطاحة بجماعة طالبان في وقت أقل من الوقت الذي سيطرت

سقطت حكومة طالبان في عام ٢٠٠١، في أعقاب الهجوم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان، وبالرغم من أن هذه القوات تمركزت في أفغانستان بهدف تحقيق الأمن هناك، إلا أنها باءت بالفشل، جدير بالذكر أن عدد القوات الغربية في أفغانستان قد وصل إلى ٤٢ ألف جندي بينهم ٢٢ ألف جندي أمريكي، ومع تنامي نفوذ قوات حلف الناتو في أفغانستان، وصل إجمالي القوات الغربية في هذه الدولة إلى ٤٨ ألف جندي. تزايد الاضطرابات في أفغانستان أثبت عجز الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عن السيطرة على الأوضاع، مما أثر سلباً على الحزب الجمهوري في انتخابات الكونجرس الماضية، كما أن أداء القوات الأجنبية وصمود طالبان ومواصلتها للعمليات الهجومية، دفع الدول الغربية والولايات المتحدة إلى انتهاج، استراتيجية جديدة، قد تؤدي إلى إشراك حركة طالبان سياسياً في إدارة الشؤون الأفغانية، ونظراً إلى الأوضاع الاجتماعية المعقدة في أفغانستان، ليس من الواضح مدى نجاح هذه الاستراتيجية التي سيقول فيها التاريخ كلمته الأخيرة.

فيه على البلاد وقد هرب قادة طالبان ومعظمهم من البشتون ولجئوا إلى المناطق الجبلية القبلية في باكستان. وبالرغم من اتساع نفوذ القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، إلا أن عناصر حركة طالبان وعلى مدى الأعوام الخمس الماضية هيئوا المناخ اللازم لتدريب القوات وإرسالها إلى أفغانستان، ومن ثم انتهجوا استراتيجية عسكرية جديدة لاجتذاب دعم الأفغان في المناطق الجنوبية التي تتمتع بمكانة اجتماعية ونفوذ معنوي قوى مثل ولايات قندهار و ارزكان وهلمند وزابل، كما حمل قادة طالبان شعار مواصلة النضال ضد الحكومة الأفغانية حتى خروج آخر جندي أجنبي من أفغانستان في إطار استشارة الرأي العام ضد الوجود الأجنبي، وفي ظل تلك الأوضاع، يرى معظم الأفغان أن القوات الأجنبية المستقرة في دولتهم بمثابة كفار وأن مهاجمة طالبان للجنود الغربيين بمثابة "جهاد مقدس"، وهم من هذا المنطلق ينظرون إلى قادة طالبان على أنهم مجاهدين في سبيل الله.

على هذا النحو كانت المواجهة بين الجنود الأجانب وقوات طالبان شبه العسكرية في إطار مجموعات فدائية صغيرة العدد تشن هجمات غير منظمة أمام القوات الغربية عديمة الخبرة بالأراضي الأفغانية فقد أقدمت على استخدام أسلحة متطورة وطائرات بدون طيار بالإضافة إلى الاستعانة بمعلومات استخباراتية وفرها الجيش الوطني والشرطة الأفغانية.

من ناحية أخرى يتسع الفارق بين قوات طالبان التي تتوافر لديها البواعث والأهداف لمهاجمة القوات الأجنبية في كل الأراضي الأفغانية وبين القوات الغربية التي تتعبد لديها مثل تلك الروح والمعنويات. كما أن القوات الغربية لا تعرف لغة الشعب الأفغاني ومن ثم فهي غير قادرة على التواصل معه إلا من خلال مترجمين محليين.

الحرب الإبادة

خلال العام الحالي ومع اتساع نطاق الحرب في مناطق الجنوب الأفغاني، حذر الخبراء العسكريون من اندلاع حرب إبادة في تلك الدولة.

في أعقاب تلك التحذيرات وبينما تزايدت خسائر القوات الغربية جراء استمرار هجمات طالبان واحتلالها لبعض المحافظات، توالى زيارات المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين والكنديين إلى كابول، حيث التقى مبعوثو هذه الدول مع جنودهم في أفغانستان وتعرفوا على مشكلاتهم عن قرب، حيث كان على رأسهم السيناتور الجمهوري "بل فرست" الذي التقى برئيس هذه الدولة حامد كرزاي ترفع من النص وتباحث معه، فكان من أبرز تصريحاته: "إن هذه الأزمة الراهنة في أفغانستان لن يتم حلها بالحرب وإنما يجب حلها عن طريق المصالحة مع عناصر حركة طالبان وإشراكهم في السلطة، لن نتجح

الحرب في أفغانستان فأعداد مقاتلي طالبان في تزايد مستمر وهم يحظون بدعم الشعب الأفغاني في جنوب الدولة يجب أن يتم ضم هذه القوات إلى الحكومة بصورة شفافة ومنطقية حتى يتم حسم قوى التمرد في الدولة". كانت الحكومة الأفغانية قد أعلنت عفواً عاماً من قبل من أجل اجتذاب المعارضين في إطار المؤسسة الحكومية، وتم تأسيس لجنة "مشروع نشر السلام والمصالحة القومية" بقيادة رئيس مجلس شيوخ هذه الدولة "صبغة الله مجددي" وطبقاً لأقوال مجددي تخلى نحو ألفين وثلاثمائة شخص عن معارضتهم للحكومة وعادوا إلى الحياة غير العسكرية لكن مع الأخذ في الاعتبار مدى الفقر والبطالة والتدهور الاجتماعي، نرى أن بعض الإحصائيات غير الرسمية تؤكد أن بعض هؤلاء المعارضين لازالوا ملتزمين بتعاونهم مع طالبان. بالإضافة إلى ذلك نجد أن أفراد الحزب الإسلامي "قلب الدين حكمتيار" وأعضاء شبكة القاعدة الأفغان، ضمن المعارضين للحكومة الأفغانية.

من ناحية أخرى بات من الواضح أن القوات الغربية في أفغانستان لم تتمكن على مدى خمس سنوات من الوفاء بوعودها من حيث إقرار الأمن والتنمية وإصلاح النظام الحكومي الأفغاني في حين تتزايد التكهّنات بإمكانية إشراك طالبان سياسياً في هياكل السلطة.

في هذا الإطار عرضت طالبان على الحكومة أن تتولى من جانبها مسئولية تسعة وزارات وإدارة ستة ولايات من إجمالي ٣٤ ولاية أفغانية أو ستة وزارات وتسعة ولايات.

وطبقاً لأقوال بعض خبراء الشؤون السياسية، يعد توقيع اتفاق السلام بين حكومة إسلام آباد وأعضاء طالبان بمحافظة وزيرستان الباكستانية، بمثابة جرس إنذار يزيد من احتمالات دخول طالبان الأفغانية إلى هيكل السلطة في كابول.

جدير بالذكر أن الوضع الاقتصادي الأفغاني يشهد حالة سيئة جداً من التدنى في ظل تزايد شكاوى الموظفين الحكوميين من انخفاض مرتباتهم التي لا تلبى احتياجات أسرهم، بينما قبلت الحكومة الأفغانية طبقاً للدستور بالتجارة الحرة المدعومة من الحكومات الغربية، وهي خطوة تسببت في تدهور الاقتصاد وارتفاع الأسعار.

المشكلات الاقتصادية بالإضافة إلى التدهور الأمني والأوضاع الاجتماعية باتت أقرب إلى النار تحت الرماد، ولم تعد الولايات المتحدة وحلفائها قادرة على إدراك ماهية الوضع الأفغاني الخطير لذلك أصبحت الخيارات أمام الولايات المتحدة تنصب في إطار إيجاد مصالحة قومية وإشراك شتى القوميات في السلطة ومن ثم دخول حركة طالبان إلى الساحة السياسية، والخروج من مستنقع أفغانستان الرافض لأي وجود أجنبي.

الانتخابات الرئاسية الطاجيكية إمام على رحمانوف، المرشح الفائز دائماً

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٧

الرئاسى، وفى شهر نوفمبر من نفس العام أجريت أول انتخابات رئاسية طاجيكية عن طريق الاقتراع المباشر فى طاجيكستان المستقلة .

فاز إمام على رحمانوف الذى كان يشغل آنذاك منصب رئيس البرلمان على عبد الملك عبدالله رئيس الوزراء الأسبق، وتولى رئاسة الجمهورية لمدة خمس سنوات.

فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م تم تعديل الدستور الطاجيكي مرة أخرى على إثر إجراء إتفاق صلح بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة السابقة، على أساس هذا التعديل أصبح لكل شخص الحق فى الترشح لدورة رئاسية مدتها سبع سنوات، وقبل ذلك كان الدستور يقضى بأن فترة تولى الرئيس خمس سنوات فقط، فقاطعت المعارضة هذه الانتخابات، ولكن على الرغم من هذا تقدم دولت عثمان أحد الوجوه المعارضة المعروفة ووزير الاقتصاد والعلاقات الخارجية السابق للترشح فى الانتخابات الرئاسية عن حزب النهضة الإسلامية منافساً لإمام على رحمانوف فى هذه الانتخابات، وانهزم أمامه .

فى عام ٢٠٠٢م عدل الدستور الطاجيكي مرة أخرى بعد إجراء استفتاء على ذلك، وأدخل عليه ٤٠ تعديلاً على أساسها أصبح لكل شخص الحق فى الترشح لرئاسة الجمهورية لدورتين كل منهما مدتها سبع سنوات مما مكن السيد رحمانوف من الترشح فى انتخابات ٦ نوفمبر ٢٠٠٦ ، كما تقرر إلغاء بنود أخرى فى الدستور تتعلق بسن المرشح حيث كان الدستور يشترط فيما مضى ألا يزيد سن المرشح عن ٦٥ عاماً، لكن الآن طبقاً للتعديلات التى أجريت على الدستور أصبح لكل مواطن فوق سن الـ ٢٥ عاماً أن يترشح لرئاسة الجمهورية دون حد أقصى للسن، وعلى هذا النحو يستطيع إمام على رحمانوف البالغ من العمر ٥٤ عاماً أن يرشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م .

اعتراض على أجواء ما قبل الانتخابات

شارك فى انتخابات رئاسة الجمهورية الطاجيكية مرشحون خمسة أحزاب سياسية هى حزب الشعب الديمقراطى، الحزب الشيوعى، الحزب الاشتراكي، الحزب الزراعى وحزب الإصلاحات الاقتصادية، لكن قاطع حزبين آخرين الانتخابات وهما الحزب الديمقراطى والحزب الاشتراكي الديمقراطى وامتنعا عن تقديم مرشحين فى الانتخابات .

يعتقد كثير من المحللين الطاجيك أن اشتراك مرشحي

أجريت الانتخابات الرئاسية بجمهورية طاجيكستان فى نوفمبر ٢٠٠٦ فى أجواء هادئة وطبقاً لما أعلنته اللجنة المركزية للانتخابات الطاجيكية سيستمر إمام على رحمانوف الرئيس الحالى لطاجيكستان وزعيم الحزب الديمقراطى الشعبى فى منصبه من خلال حصوله على ٨٠٪ من جملة الأصوات الانتخابية وحصوله على دورة ثالثة من الحكم على التوالى، وقد إقترن إعلان نجاح رحمانوف المتوقع بسبب سيطرته على معظم وسائل الإعلام والأجهزة الدعائية، بردود أفعال متباينة فى داخل وخارج طاجيكستان.

طبقاً للمعلومات الصادرة عن اللجنة المركزية للانتخابات الرئاسية الطاجيكية راقب إجراء الانتخابات ما لا يقل عن ١٧٠ مراقب دولى من ٢٢ دولة عضو بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى بالإضافة إلى ٢٣٠ مراقب من دول الكومنولث.

تاريخ الانتخابات فى طاجيكستان

أجريت أول انتخابات رئاسية فى طاجيكستان فى ديسمبر ١٩٩٠م قبل حوالى عام من انهيار الاتحاد السوفيتى .

وعلى الرغم من أن القوى الوطنية و الديمقراطية قد ضغطت آنذاك لكى يتم انتخاب الرئيس عن طريق انتخابات شعبية مباشرة، لكن مع هذا انتخب أول رئيس لطاجيكستان من خلال إقتراع برلمانى .

اختار نواب البرلمان الطاجيكي (قهار مهكمف) رئيس البرلمان وسكرتير أول الحزب الشيوعى، رئيساً للجمهورية، بينما كانت قوى المعارضة ترشح رحمان نبييف فى هذه الانتخابات .

فى عام ١٩٩١م استقال مهكمف بضغط من نواب البرلمان، وأجريت انتخابات مبكرة فى ٢٤ أكتوبر من نفس العام، وتم اختيار رحمان نبييف رئيس البرلمان لرئاسة الجمهورية من بين تسعة مرشحين، وفى عام ١٩٩٢م استقال رحمان نبييف من منصبه تحت ضغط من قوى المعارضة بعد إندلاع اضطرابات سياسية، وفى نوفمبر ١٩٩٢ عندما تصاعدت حدة معارك الحرب الأهلية فى طاجيكستان، أعلنت طاجيكستان جمهورية برلمانية طبقاً لقرار الدورة البرلمانية السادسة عشر فى مدينة خجند، ومن ثم تم إلغاء منصب رئيس الجمهورية، لكن فى شتاء ١٩٩٤م عدل البرلمان الطاجيكي الدستور وأعاد النظام

الأحزاب الخمسة كانت لعبة سياسية، وأن الحكومة قد أعدت هذه اللعبة لكي تدعى أن بالبلاد تجرى انتخابات حقيقية، وأن الشعب يستطيع اختيار الرئيس من بين عدد من المرشحين .

على الرغم من هذا فإن إمام على رحمانوف طبقاً لأقوال المراقبين له شعبية بين أبناء الشعب الطاجيكي، كما يتمتع بدعم وتأييد بعض الدول الخارجية وبخاصة روسيا وإيران وبعض الدول الغربية، على الرغم من أن سياسته قد تعرضت للانتقاد عدة مرات .

انتهج رحمانوف مع جيرانه والقوى السياسية الكبرى على حد قوله سياسة الأبواب المفتوحة، وقد أعلن أن روسيا الشريك الاستراتيجي لطاجيكستان.

طبقاً لمعاهدات عام ٢٠٠٤ المبرمة بين طاجيكستان وروسيا، استطاعت روسيا أن تنفذ عدداً من المنشآت العامة في طاجيكستان مقابل قروض، وأن تحتفظ بقاعدتها العسكرية في طاجيكستان لمدة خمسين عاماً قادمة .

لأسباب عديدة اعتبر انتخاب إمام على رحمانوف لدورة رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات أمراً مفيداً للمصالح القومية الطاجيكية، لأنه بسبب الخبرات التي اكتسبها في الدوريتين السابقتين أصبح عليمًا بالكثير من الصعاب والمشكلات الموجودة في طاجيكستان، فمن ناحية نجد أن تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية الهامة والذي قد بدأ في السنوات السابقة مع وجوده في السلطة يمكن أن يتوقف .

لكن معارضي هذه الفكرة يقولون: مع انتخاب فرد جديد وتولية حكومة جديدة يكون من الطبيعي اتخاذ طرق وأساليب جديدة في إدارة البلاد وحل أزماتها، وعلى حد قولهم القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الطاجيكية ليست قليلة فهناك الفقر والبطالة والفساد وانخفاض مؤشرات التعليم والصحة وزيادة معدلات التضخم وغير ذلك من المشكلات التي يحتاج حلها إلى رؤية جديدة وأساليب مبتكرة غير تقليدية .

المعتاد أن يأمل الناس بتولي رئيس جديد أن يغير الهيئة الحاكمة وأن تقوم الحكومة الجديدة بحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تحلها الحكومة السابقة .

أبراز المخاوف

قبل اجراء الانتخابات الرئاسية الطاجيكية أعربت لجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين عن مخاوفها بشأن حرمان المواطنين الطاجيكيين من المصادر الخبيرة البديلة والمتنوعة وكذلك عدم معرفة معظم الناخبين بالمرشحين وذلك في بيان صادر عنها .

هذه الهيئة نشرت في الثالث من شهر أكتوبر بياناً صرحت فيه بأن احتكار الدولة لوسائل الإعلام وقمع المعارضين وغياب وعي المواطنين بالقضايا الانتخابية قد

قلل من عدالة الاقتراع الانتخابي المباشر، هذا في حين أن مسئولى الحكومة الطاجيكية يدعون أن حرية الصحافة مكفولة في طاجيكستان، وأن وسائل الإعلام الحكومية قد خصصت أوقاتاً متساوية للدعاية لجميع المرشحين لرئاسة الجمهورية .

يقول جونل سيمون المدير التنفيذي للجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين: نحن قلقون جداً بشأن قيام المسئولين الطاجيكيين بحرمان المواطنين من الحصول على المصادر الخبيرة البديلة، وحيث أن رؤية الناخبين مشوشة وغير واضحة وليس لديهم المعلومات الكافية عن المرشحين وبرامجهم، فإنهم لن يستطيعون أن ينتخبوا على نحو سليم واعي .

كذلك كتبت لجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين أنه على الرغم من أن وسائل الإعلام الطاجيكية طبقاً للوائح الانتخابات أعطت ثلاثين دقيقة لكل مرشح، ولكن نشاطات إمام على رحمانوف ومرشح الحزب الحاكم كانت تغطي تلفزيونياً وإذاعياً بشكل دائم كرئيس جمهورية .

تقول لجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين التي تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها: في العامين الأخيرين أغلقت أربعة مطبوعات معارضة على الأقل في طاجيكستان من بينها نيروى سخن (قوة الكلمة)، روزنو (اليوم الجديد)، آدم وعالم (الرجل والعالم) كما قامت جهات حكومية طاجيكية في مطلع شهر أكتوبر بدعم بعض المواقع الإلكترونية المعارضة لرحمانوف، وعلى حد قول هذه الهيئة، معظم مواطني طاجيكستان غير مطلعين على الانترنت ووسائل الاعلام الخارجية، وتعوق الجهات الحكومية بث برامج بعض الإذاعات الخارجية في مدن طاجيكية مثل دوشنبه العاصمة ومدينة خجند، كما نقلت لجنة الدفاع تلك عن مصادر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أن الأجواء الصحفية المحدودة في طاجيكستان قد تسببت في أن المرشحين الأربعة المنافسين لإمام على رحمانوف لم يستطيعوا تقديم أنفسهم للناخبين بشكل جيد، وفضلاً عن هذا ضالة عدد المطبوعات المستقلة في طاجيكستان والتي تصدر مرة واحدة إسبوعياً وبأعداد محدودة، فإنها لا تصل إلى الأماكن النائية بسبب تردى الأنشطة البريدية، وعلى هذا النحو يعيش السواد الأعظم من المواطنين الطاجيكيين في عزلة إخبارية .

مشروعية الانتخابات

لقد صرح مسئولوا الحزب الاشتراكي الديمقراطي وتيارات غير رسمية من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الطاجيكية الذين قاطعوا الانتخابات بأنهم لن يعترفوا رسمياً بنتائج الانتخابات وبأنهم سيتقدمون بشكوى للمحكمة بشأن مشروعية هذه الانتخابات .

الحلف الأمني مع إيران

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الجدية والريادة في تنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف، كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، وأن جهود إيران في إقرار الأمن سواء في منطقة الخليج أو في مجموعة دول الجوار أو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إقرار السلام والاستقرار، إنما يتم في إطار هذه الاستراتيجية، حيث أن الأمن القومي لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن في المنطقة. (اطلاعات في ١٦/١/١٩٩٦م)

ضاعفت إيران من جهودها في سبيل تشكيل تكتل إنساني قبل أن يكون تكتلا عربيا إسلاميا في مواجهة التهجم الغربي على الحضارة الإسلامية، وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفا عسكريا في مواجهة التحالف الأمريكي الدولي تحسبا لتطور العمل العسكري، لكن الجوانب السياسية والثقافية والأمنية هي أبرز الجوانب التي تبغيها من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكري جديد، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التي تسعى إيران لضمها إلى هذا التكتل، لذلك تعول إيران على الاتفاقات الأمنية في مبادرة جديدة من نوعها، ويمكن فهم هذه المبادرة في إطار سياسة رسم خريطة للمنطقة، وتسعى إيران إلى استخدام علاقاتها مع العراقيين الشيعة خاصة الذين كانوا موجودين في أراضيها والذين لهم اتصال بالولايات المتحدة بالشكل الذي يمكنها من إمساك طرفي العلاقة السلبي منها والإيجابي، ويدرك المتتبع لتحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران في سعيها لرسم خريطة

تري إيران أن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدتهم أو الترابط هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن الخليج، فضلا عن إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية، وأن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية إقليمية تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، ولاشك أن متغيرات القوى الخليجية بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت الفرصة لإيران كي تمد جسور العلاقات إلى الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المعلقة مع كل منها، وفيما يتعلق بأمن الخليج أيضا، ويؤكد كبار المسئولين في إيران أن من أهم التحديات التي تواجه العلاقات الإيرانية الخليجية هي قضية الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وقضية وجود القوات الأجنبية في الخليج والتي تعوق التوصل إلى اتفاق حول مشروع لأمن الخليج، وقضية العلاقات مع العراق، ويضاف إلى ذلك تطور المشروع النووي الإيراني وتداعياته.

كما أن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى والإسلامية والمنطقة الإسلامية في أفريقيا، ومن الملاحظ أن المشروعات الإيرانية للتجمعات الإقليمية تقوم أساسا على السياسة الأمنية، ويشرح على أكبر ولايتي منطلق إيران في هذا بقوله: إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا في مبدأ التعاون الإقليمي، باعتباره دليلا على

جديدة للمنطقة تسعى لإقامة حزام أمنى جديد لها، حيث تبينت أن موقف الحياد الفعال الذى اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفد أغراضه، وأصبحت فى حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عددا من الإيجابيات التى تحققت من خلال موقفها الأول، فضلا عن رصيد باتت تتميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة وخارجها، وحتى تختبر قدرتها على البداية بعد أن تخلت عنها مؤقتا انتظارا لظروف أكثر مناسبة، وتشير الأحداث إلى نجاحها فى ذلك، وإذا كانت تحركات المسئولين الإيرانيين كل حسب أهمية المكان الذى يتوجه إليه، قد كشفت إلى حد ما عن التوجه الإيراني الجديد لرسم خريطة جديدة للمنطقة، إلا أنها تعتبر حلقة فى سلسلة التحرك الإيراني لتحقيق الهدف، فإذا نظرنا إلى التقارير الإخبارية التى وردت عن هذه التحركات تبين أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامى جديد يتمثل فى إسلام العقل والمنطق، الذى يدرك التنوع فى عين التضامن والكثرة فى عين الوحدة والثبات فى عين التعايش. (إيران فى ٢٠٠٣/٥/١٥م)

لم تتردد إيران فى الإعلان عن موقفها إزاء الاعتداء الإرهابى الذى وقع فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على مبنى التجارة العالمى بنيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن، حيث أدانت هذا العمل واعتبرته عملا إجراميا لا تقره الشريعة الإسلامية ولا مبادئ القانون ولا أية مبادئ إنسانية، وعندما أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها على الانتقام من الإرهابيين وتوجيه ضربة ساحقة لهم، لم تعترض إيران على ذلك وإنما طالبت الولايات المتحدة بتحرى الحقيقة وعدم التسرع فى اتهام المسلمين بالإرهاب، كما لم تتردد فى الإعلان عن استعدادها للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وليس تحت قيادة الولايات المتحدة، وهى لم تكتف بالإعلان عن هذا الموقف بل بدأت حركة إعلامية ودبلوماسية وعسكرية مكثفة لمواجهة تداعيات هذا الموقف، حيث أن المسئولين الإيرانيين لم يكتفوا بشرح الموقف الرسمى لإيران على المستوى المحلى، بل نشط ممثلوهم فى القيام بجولات وزيارات إلى عدد من دول المنطقة والعالم، ولم يتوقف الهدف من هذه الزيارات عند شرح الموقف الإيراني من الأحداث، بل تجاوزته إلى محاولة الحصول على مواقف مشابهة من أجل إيجاد تكتل يكبح جماح الولايات المتحدة، وتعطشها إلى إشعال حرب جديدة. ويؤكد الزعيم خامنئى بأن

إيران ليست مع الولايات المتحدة ولا مع الإرهاب وإنما مع الحق والعدل.

ويشير وجود عناصر من تنظيم القاعدة فى إيران جدلا كبيرا ليس على المستوى المحلى أو الإقليمى بل على المستوى العالمى، ورغم تسليم إيران قائمة بأسمائهم إلى أمين عام الأمم المتحدة، وتسليم بعض الأفراد منهم إلى دولهم، إلا أن رأى العام العالمى ليس مقتنعا بعد بأن هذا هو كل ما تملكه إيران من تنظيم القاعدة. الجميع معتقد بوجود عناصر أخرى فى إيران ومقتنع بضرورة تسليمهم، وإيران تصر على محاكمة هذه العناصر دون تسليمها باعتبار أنهم ارتكبوا مخالفات على أرضها أو دخلوها بطريقة غير مشروعة، بل يعتقد الإيرانيون أن لتنظيم القاعدة فرعا إيرانيا يعمل لمصلحة الغرب وأن دولا نفطية مولته، وأن الولايات المتحدة تربت عناصره وزرعتها كطابور خامس كشف عن نفسه بتصرفه لصالحها، يتستر بصفوف الإصلاحيين ويقوم بدور الأفغان العرب لإعداد الساحة للاتهامات الأمريكية ضد إيران، ومن ثم يرى البعض إعادتهم إلى أمهم الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى هناك اعتقاد بأن زعماء القاعدة يستفيدون من إيران كمحور ترانزيتى بفضل جوارها لآفغانستان وعدائها لأمريكا، وقد فشلت إيران فى إغلاق حدودها فى وجههم، ومن ثم فإنهم يعتمدون على تشكيلاتهم على الحدود الشرقية لإيران، وليسوا تحت السيطرة كما تدعى إيران.

إن تعامل إيران مع موضوع القاعدة يثير الكثير من التساؤلات، أهمها هل القاعدة كرة ملتهبة فى يد إيران؟ أم أنها ورقة رابحة تستثمرها فى إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة؟ أو لتبادلهم مع عناصر مجاهدى خلق المنتشرين فى أوروبا وأمريكا؟ لاشك أن هناك تعقيدات تكتنف مسألة عناصر القاعدة، أبرزها صعوبة تحديد هويتهم، خاصة بعد أن سحبت دولهم جنسيتها عنهم، فضلا عن تعقد المفاوضات مع الدول التى ينتمون إليها، يضاف إلى ذلك تهديد المنظمة لإيران بأعمال إرهابية على أرضها إن هى سلمت عناصرها إلى الولايات المتحدة، وفوق كل هذا تلك الخسائر الكبيرة التى تمنى بها قوات الأمن والشرطة الإيرانية فى صراعها الحدودى مع المهربين الذين تخفى عناصر القاعدة فى صفوفهم، مع مشاكلهم داخل السجون الإيرانية، وامتناعهم عن تناول اللحوم والطيور لأنها مذبوحة فى إيران وكراهيتهم للطعام الشيعى عموما، لكن ما يؤرق إيران بشدة هو عملهم على إعادة تشكيل المنظمة داخل

الأراضي الإيرانية.

يشرح على شمخاني وزير الدفاع الإيراني السابق الموقف الحالي للنظام بقوله: إن إيران تتبع سياسة المواجهة الوقائية في مواجهة التهديد الأمريكي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى اتهام إيران من ناحية والضغط على المحافل الدولية لإدانتها، كما تسعى لتوحيد صفوف معارضي الجمهورية الإسلامية من ناحية أخرى، فضلا عن الحرب الإعلامية والنفسية التي تشنها علينا، إلا أننا لا نعتقد أنها ستقوم بعمليات عسكرية ضدنا لأسباب كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة. (كيهان في ١٨/٥/٢٠٠٣م) والواقع أن حديث شمخاني ينصرف إلى الجانب العسكري والأمني، في حين أن مفهوم المواجهة الوقائية في السياسة الخارجية الإيرانية هي العمل على إقامة حزام أمن حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لها، وتشير تقارير مباحثات المسؤولين الإيرانيين مع دول الطوق الإيراني إلى نقاط أساسية، هي: وضع القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية في المنطقة، دعم المنظمة الدولية لتقوم بدور محوري، إخلاء المنطقة من السلاح النووي بما فيها إسرائيل، محاربة الإرهاب في المنطقة، إدانة الإرهاب الإسرائيلي، الاتحاد والتضامن بين الدول الإسلامية، انتخابات حرة نزيهة في العراق لاختيار حكومة وطنية، دعم العلاقات الثنائية علميا وثقافيا، عقد اتفاقات أمنية، حيث يؤكد على شمخاني أن الجانب العسكري في مفهوم الأمن رغم كونه الجانب الغالب لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه والسلاح المستورد لا يحقق أمنا قوميا بل أمنا مستوردا، في حين أن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي، ومن الضروري توفر عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية. (شمخاني: كنترول تسليحات: مجله مركز مطالعات خليج

فارس، تيرماه ١٣٧٢ هـ ش. ص ١٥)

يقول هاشمي رفسنجاني مخطط السياسات العامة في إيران: مبادئنا في السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى سواء تجاه دول أو شعوب معينة وسواء تجاه أحداث أو ظروف معينة. (صحيفة اطلاعات في ١٥/٤/٢٠٠٣م) ويقول غلامرضا آصفى المتحدث الرسمي السابق باسم الخارجية: إن أسس السياسة الخارجية لإيران هي العزة والحكمة والمصلحة، وإن الموقف الرسمي في أية ظروف يخضع لهذه الأسس ويقره الزعيم ويترجم في تحركات رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، وليست مواقف الآخرين أيا كانت مواقعهم داخل النظام أساس العمل في السياسة الخارجية. (همشهرى في ٥/٥/٢٠٠٣م)

ولاشك أن طلب انضمام إيران للجامعة العربية كمراقب يعبر للوهلة الأولى عن تغير جوهري في نظرة إيران للعرب من ناحية ولسياستها الخارجية خاصة على المستوى الإقليمي من ناحية أخرى، لقد كانت إيران تعتمد أساسا قوميا مصبوغا بصبغة إسلامية تجاه العرب، يوجه نظرتها ويحدد سلوكها وينظم علاقاتها، وهذا بطبيعة الحال يجعل الوحدة العربية في أي شكل من أشكالها مواجهة لأي قومية في المنطقة كالقومية الإيرانية، أو قطب من أقطابها كإيران، لذلك لم تكن تحبذ التعامل مع العرب مجتمعين في أي تكتل سواء كان الجامعة العربية أو منظمة التعاون الخليجي أو الاتحاد العربي أو الاتحاد المغربي أو غير ذلك من أشكال، بل كانت تتعامل مع كل دولة على حدة وفق ثوابت تحدها الأيديولوجية، ومتغيرات تحدها أولويات السياسة الخارجية، مما وضع الدول العربية في تصنيفات تدرج من الحميمية إلى العدائية، ومن الأيديولوجية إلى المصلحة، لقد كان مبدأ محاربة الاستكبار ومناصرة الاستضعاف محددًا واضحًا لسلوكيات إيران تجاه الدول العربية شعوبا وحكومات، فكان يفصل في التعامل بين دولة عربية وأخرى، أو بين دولة ومنظمة عربية، بل قد يفصل أحيانا بين شعب عربي وحكومته، كما كانت الأحداث الإقليمية تؤثر سلبا وإيجابا على هذا التصنيف، خاصة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية والحرب الأفغانية ثم الاحتلال الأمريكي للبريطاني للعراق، مما يشير إلى اعتبار إيران نفسها كيانا منفصلا عما حوله من دول الجوار متصلا بعوامل الضرورة والمصلحة، وإن مراجعة بسيطة للأفكار الوحشية التي كانت تطرحها إيران سواء من خلال إجراءات أحادية مثل أسبوع الوحدة الإسلامي في ١٢-

١٧ ربيع الأول بمناسبة مولد الرسول الكريم عليه السلام، أو يوم القدس الإسلامى فى الجمعة الأخيرة من رمضان، أو مؤسسة التقريب بين المذاهب الإسلامية، أو حتى المجمع العالمى لآل البيت، وسواء من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى، أو شعار إحياء الحضارة الإسلامية أو بناء الثقافة الإسلامية الحديثة، أو من خلال طرح مشروع حوار الحضارات على منظمة الأمم المتحدة، تجعلنا ندرك أن هذه الأفكار تنبثق عن استراتيجية الثورة الإسلامية، إلا أن إيران أدركت أنها من خلال الاتفاقات الأمنية يمكنها إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية، كمبادرة جديدة من نوعها ضمن تحركها فى إطار اتخاذ السبل الكفيلة بتأمين نفسها فى مواجهة تصاعد التهديدات الأمريكية، خاصة وأنها تمر بأزمة سياسية داخلية تختلف عما سبقتها من أزمات وتتجاوز حاجز الصراع بين المحافظين والإصلاحيين حول مفهوم وأسلوب الإصلاح السياسى والاقتصادى إلى أزمة بين أركان النظام حول صلاحيات مجلس الرقابة على القوانين، ودور رئيس الجمهورية وتعديل الشروط المطلوبة فى المرشحين، وحجم الحرية الذى ينبغى أن يتاح للصحافة والأحزاب والنخبة السياسية، وكيفية تفعيل مجلس الشورى الإسلامى، وتحجيم دور مجلس الرقابة على القوانين، فضلا عن مشاكل الفساد الإدارى والاقتصادى، ولقد اعتاد القادة الإيرانيون على نقل هموم الداخل إلى الخارج، خاصة مع وجود ضغوط أجنبية مثل ضغوط الحصار الاقتصادى والتكنولوجى والاحتواء المزدوج ومحور الشر والتهديد العسكرى ومعارضة المشروع النووى وغير ذلك.

إن تحرك المجتمع الدولى فى اتجاه العولمة قد فرض على إيران قواعد جديدة فى التعامل الدولى أهمها أن تكون المشاركة سبيلا لتحقيق المصلحة المشتركة، وتحقيق إمكانية تقديم الثقافة الإسلامية إلى الثقافات الأخرى، وتحقيق القدر المطلوب من التوازن بين الشأن الداخلى والشأن العالمى، وتنسيق المواقف تجاه الأوضاع الموجودة فى المنطقة، والتعاون على حل مشكلاتها المعقدة، وإقرار الأوضاع المناسبة للتعاون الفعال بين دول المنطقة، ودعم السلام والأمن والصداقة، وليست بمعنى تقسيم المصالح ومناطق النفوذ الضيق، وأن من بين الأمور التى يمكن أن

يحققها التعاون الإيجابى لمنع انتشار الإرهاب الفردى والجماعى وإرهاب الدولة، هو نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وإعادة بناء البنية السياسية للمنطقة فى إطار النظام العالمى الجديد والاستثمار فى المناطق المتنازع عليها فى الخليج، وتحويل مناطق التوتر إلى مناطق تجارية حرة، كما أنها تضع أهدافا اقتصادية دقيقة وتساعد على إقرار برامج تنفيذية محددة من أجل تطوير التعاون وتجهيز الأدوات المناسبة لتنفيذ الخطط وتحقيق الاستفادة المثلى من الأدوات الاقتصادية الموجودة، حيث يمكن أن تمتد فى مجال الأبحاث إلى الماء والري، الطاقة الكهربائية، الزراعة والثروة الحيوانية، زراعة الأسماك، طب الأعشاب، التدريب المهني، إصلاح النظام الإدارى، الصناعات الإلكترونية والفضائية، البتروكيماويات، الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفى مجال الاستثمار إلى صناعة السكر، الصناعات البحرية، الصناعات الإلكترونية، الفضائيات والأقمار الصناعية والاتصالات، برامج الإذاعة والتليفزيون، صناعة السينما، الصناعات الوسيطة واليدوية وقطع الغيار، صناعة الجلود والأخشاب، وغير ذلك، فضلا عن تجارة الترانزيت حيث يسمح الموقع بإقامة أكبر خط تجارى فى العالم يمتد من طريق الحرير القديم مارا بإيران إلى قناة السويس، ويسمح بالتجارة بين مناطق متنوعة الثروة فى آسيا وأفريقيا وبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب.

إن أهمية العلاقات بين الدول غالبا ما تقدر من خلال عاملين أساسيين، الأول: هو ما لدى كل من الطرفين ليتبادله مع الآخر، وما النفع أو الضرر الذى يمكن أن يحصل عليه كل طرف من هذا التبادل، والثاني: هو تأثير العلاقة بين طرفين أو أكثر على علاقة كل منها بالكيانات السياسية الأخرى، من البديهي أن عناصر العلاقات السياسية ليست أبدية أو أزلية وتتغير تبعا لمقتضيات الزمان والمكان، ومن هنا فإن العلاقات الإيرانية العربية فى الظروف الراهنة تتبع بعض المصالح المشتركة والظروف الإقليمية والدولية المؤثرة على كل منهما، ومن كل هذه الملاحظات يمكن أن ندرك أن الاتفاق الإيراني العربى يمثل تحولا كبيرا فى العلاقات يتطلب التوقف عنده لما له من تأثيرات كبيرة ليس على المستوى الداخلى، بل على المستويين الإقليمى والدولى.

علاقات دولية

إعادة النظر في التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٣/١٢/٢٠٠٦

شرعية ما تفعله الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين فيما يتعلق بالملف الإيراني، وهذه الاعترافات قد أوضحت أن مجرد تحويل الملف الإيراني لمجلس الأمن عمل سياسى وأن هذه الدول قد قامت بذلك للوصول إلى أهدافها الخاصة .

إن ازدواجية تعامل الدول الغربية مع القضية النووية نقطة أخرى تتجاوز حدود الفضيحة، ومما لا شك فيه أنها تقلل من قيمة الأمم المتحدة.

لسنوات طويلة كانت جميع دول الشرق الأوسط تطلق التحذيرات بشأن الأنشطة النووية للنظام الصهيونى، وبالأستناد إلى معلومات حقيقية ترى أن النظام الصهيونى الفاسد لديه ترسانة نووية بها ٢٠٠ رأس نووى على الأقل ولكن الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة لم تلق بالاً لأى من هذه التحذيرات ليس هذا فحسب وإنما امتنع مسئولو النظام الصهيونى عن السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحصول على معلومات أو تفقد منشآته النووية .

هذا التجاهل من قبل إسرائيل لم يؤد إلى اتخاذ الدول الغربية لرد فعل مناسب وزاد على ذلك أن تمتع إسرائيل بالدعم السياسى والمالى من الغرب، حتى أن الأمم المتحدة لم تستطع إيقاف الجرائم التى ارتكبتها الجيش الإسرائيلى على مدار ٢٢ يوماً ضد شعب لبنان وذلك بتوجيه من الولايات المتحدة، أما الذى أدى إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار فكان انتصار حزب الله اللبناني .

الفضيحة الأكبر أنه حتى اعتراف ايهود أولمرت الأخير والذى صرح فيه بأن إسرائيل لديها سلاح نووى لم يثر أى رد فعل من قبل الغرب والأمم المتحدة، وعلى الرغم من الاعتراضات الشديدة التى قامت بها دول الشرق الأوسط فى المحافل الدولية لم تؤد إلى اتخاذ أى إجراء، ولو حتى بحث الموضوع .

هذه السياسة المزدوجة دليل آخر على أن الموقف الأمريكى الأوروبى موقف سياسى، كما أن آلية تنفيذه

يؤكد سعى الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث للحصول على قرار من مجلس الأمن ضد الأنشطة النووية الإيرانية على أن موقف هذه الدول موقف سياسى محض .

بناء على هذا فما حدث من تحويل للملف النووى الإيراني إلى مجلس الأمن أمر لا علاقة له بالأنشطة النووية الإيرانية، كما يوضح من ناحية أخرى عداوة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث لإيران .

إن ما يبين حقيقة موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) فيما يتعلق بالملف النووى الإيراني، أن جميع مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنوا عدة مرات أنهم لم يلحظوا أى انحراف فى الأنشطة النووية الإيرانية، ولم يجدوا أى دليل لإتهام إيران بالقيام بأنشطة نووية غير سلمية .

نفس هذه الحقائق توضح أن موضوع الأنشطة النووية ما هو إلا ذريعة وأن هدف الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث إكساب الملف النووى الإيراني طبيعة أمنية، وتهيئة السبيل لإحداث ضغوط تالية على الشعب الإيراني ومسئولىه .

الملف النووى لأى دولة عضو بالوكالة الدولية للطاقة الذرية طالما أنه داخل الوكالة، يكون لجميع التحقيقات التى تتم حوله جانب قانونى وفتى، وعندما يتم تحويله لمجلس الأمن، فمفهوم هذا الإجراء لا يعنى أن هذا الملف قد خرج عن حدود الجوانب القانونية والفنية، واكتسب طبيعة أمنية .

النقطة الهامة فيما يتعلق بالملف النووى الإيراني أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تحوله إلى مجلس الأمن، وإنما الولايات المتحدة هى التى حولته لمجلس الأمن باستخدام نفوذها السياسى، وبالطبع اشتركت الدول الأوروبية الثلاث أيضاً فى هذا الإجراء .

صحيح أنه لهذا السبب اعترف جميع خبراء الشؤون النووية من مسئولى الوكالة الحاليين والسابقين وحتى رجال الدولة الأمريكىين والأوروبيين عدة مرات بعدم

هي الأمم المتحدة .

مع الأسف الشديد أصبحت الأمم المتحدة أداة في يد القوى العظمى المتسلطة على الرغم من أنها أكبر تجمع عالمي له هدف معلن متمثل في إقرار السلام في العالم وحماية شعوبه المظلومة، ولم تتخلى الأمم المتحدة عن القيام بمهامها فحسب وإنما أخذت تتحرك في الاتجاه المعاكس تماماً .

مع كل هذه الفضائح التي طالت الأمم المتحدة لم يبق لها أي مصداقية لكي يمكن الاهتمام بقراراتها .

إن صدور قرار مجلس الأمن باقتراح من الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث يثبت عملياً أن هذا القرار فاقد للحيثية القانونية، لأن هذا القرار له طبيعة سياسية ومعدوا مسودة هذا القرار اتخذوا الأنشطة النووية الإيرانية ذريعة للضغط على نظام الجمهورية الإسلامية .

إنهم يعادون مبادئ نظام الجمهورية الإسلامية، وعلى

وجه الدقة لنفس السبب ينبغي أن تواجه الولايات المتحدة وحلفائها رد فعل قوى وحاسم من قبل نظام الجمهورية الإسلامية .

علينا أن نعيد النظر في تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن نواصل أنشطتنا النووية السلمية بدون الاهتمام بصخب القوى التي تسيطر على الوكالة والأمم المتحدة .

لقد أصبحت التقنية النووية متوطنة الآن في إيران وتنتج محلياً ولا نحتاج لأحد لكي نواصل طريقنا الذي بدأناه .

بناء على هذا لا بد أن يقوم مسئولو النظام الإيراني برفع مستوى الأنشطة النووية حتى يتم التوصل إلى الدورة الكاملة للوقود وأعلى مستويات التقنية النووية، وذلك بما لدى النظام من تأييد شعبي تم اثباته فعلياً من خلال انتخابات مجلس الخبراء والمحليات الماضية .

مصالح موسكو

■ همشهري (المواطن) ٢٦/١٢/٢٠٠٦

الغربية، وإن إيران لا يمكن أن تتعاون مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا في حالة توفر ظروف وتعامل عادل ومتساو .

وبعد ساعات قليلة من المصادقة على القرار ١٧٣٧ أعلنت إسرائيل تأييدها لقرار مجموعته (١٠+٥) ودعمها الكامل له فيما أشار وزير الدفاع إلى ضرورة فرض الحصار على طهران. ولم يقل رأي وزير الخارجية عن تلك الآراء .

إن مجلس الأمن الدولي أصدر قراره في الوقت الذي أكد العشرات من مفتشي الوكالة الدولية على عدم وجود أي انحراف في مسيرة النشاطات النووية الإيرانية .

كما أن السيد البرادعي أكد مراراً على عدم وجود أية انحرافات وإن النشاطات النووية سلمية وغير عسكرية والنقطة الأخرى هي أن رئيس وزراء إسرائيل قد أعلن عن امتلاك كيانه للقنبلة النووية .

والدول التي أصدرت القرار تمتلك مئات الرؤوس النووية فضلاً عن أن فرنسا هي أول من أهدى إسرائيل قنبلة نووية .

وكل هذه النقاط تؤكد بأن القرار ١٧٣٧ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي يختلف عما جاء في معاهدة حظر الانتشار النووي، ويفتقد للشروط الحقوقية والقانونية، كما أنه يعني الوقوف بوجه التطور العلمي والاقتصادي في إيران التي تعتبر الدولة الشيعية

تفكر موسكو دوماً في مصالحها قبل كل شيء، فبعد أن كانت تغير أهمية بالغه لعلاقاتها مع إيران بسبب التعاون التجاري بين طهران وموسكو، هاهي الحكومة الروسية تلعب على الوتر الثاني وهو إبرام اتفاقيات سرية مع الدول الغربية بعد الضغوط التي تعرضت لها بسبب قضيتي جورجيا وروسيا البيضاء . فضلاً عن أن هناك أطماعاً روسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وحرف الأنظار عن قضايا حقوق الإنسان لديها التي تعرض مصالحها للخطر . ومن جهة ثانية هناك الولايات المتحدة التي تخطط لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط بكلفة أقل، وهو ما يجعلها تفكر بإيجاد إجماع شبه دولي ضد إيران بسبب نشاطاتها النووية، ولتففيذ ذلك الأمر فإن واشنطن تبذل قصارى جهودها للتقرب من موسكو وبكين .

إن المواقف الروسية بشأن الملف النووي الإيراني تؤكد بأن موسكو ستوافق على أية قرارات تتخذ ضد إيران، إذا ما تعرضت لضغوط أمريكية، الأمر الذي يعني أن الاعتماد على موقف موسكو من شأنه أن يعرض الوضع الأمني لإيران للخطر خصوصاً وأن روسيا وافقت قبل ذلك على اتخاذ أية قرارات تحذيرية ضد إيران في هذا المجال . وعليه يجب على المسؤولين في إيران أن يفكروا في إعادة النظر في تعاونهم من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إذا ما استمرت الضغوط

المواجهة للسياسات الاستعمارية.

إن القرار ١٧٢٧ يؤكد بأن مجلس الأمن الدولي أصبح أداة بيد الصهاينة لمعاداة إيران خصوصاً وأن إيران رافعة راية الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وشعوب العالم الإسلامي.

بالإضافة إلى أن هذا القرار لا شرعية له ولن يرغمنا على الأخذ به لأن مجلس الأمن الدولي الذي يعارض ما جاءت به الوكالة الدولية، لا قيمة واعتباره له.

الدعاية الغربية ضد إيران

■ جمهوری اسلامی (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٥

العسكري الأخير الذي قامت به القوات الإسرائيلية على لبنان فصرح قائلاً: "لقد أثارت هذه الأحداث مشاعر الغضب ضد اليهودية في أنحاء أوروبا".

وأضاف أنه بعدما حدث في لبنان، شاهدنا العديد من التحولات في نقاط مختلفة من العالم كانت في غير صالح إسرائيل، حيث إن مشاعر الغضب ضد اليهود لم تهض بين أوساط المتشددین، وإنما نمت بين أكثر الشخصيات اعتدالاً، ولعل الرسومات الكاريكاتورية التي نشرت في الصحف والمجلات الناطقة بالعربية أو غيرها من اللغات لاسيما النرويجية والبريطانية والمكسيكية في ذم الصهيونية، لتعد دليلاً على توسع ما اصطلح على تسميته بـ عداة اليهودية.

وقد أعرب المشاركون في المؤتمر عن مخاوفهم من تلك الرسومات الكاريكاتورية المسيئة للنظام الإسرائيلي، وأكدوا ضرورة تصدى العالم المتحضر لمثل هذه الإجراءات العدائية.

ورغم ما قيل عن التحضر وتصدى العالم وأشياء من هذا القبيل في المؤتمر، إلا أن المشاركين وللأسف قد غضوا الطرف عن المجازر التي ترتكبها يومياً ضد الأبرياء في جنوب لبنان وقطاع غزة خلال الأشهر القليلة الماضية، ولم يشيروا ولو من بعيد إلى المظالم اليهودية ضد مختلف الديانات الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا تعد من أكبر الدول التي يعيش بها اليهود، حيث يقطن بها ٦٠٠ ألف يهودي. وبهذا الترتيب، تحتل فرنسا المرتبة الثالثة من حيث تعداد اليهود بعد فلسطين المحتلة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرف اليهود طريقهم إلى فرنسا قبل أربعة قرون سابقة، وبدأوا يستوطنوا هناك، حتى أصبحوا اليوم قوة سائدة في فرنسا على مختلف الساحات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ومما سبق يمكن القول إن "مجلس نواب المؤسسات اليهودية" بفرنسا المعروف بـ "كريف" قد تحول اليوم إلى مؤسسة سياسية وليس دينية وأهم أبرز وظائف هذا المجلس تتمثل في حماية ومساندة إسرائيل.

يوم السبت الموافق ٢٠٠٦/١١/١١، افتتح نواب يهود في العاصمة الفرنسية باريس مؤتمراً بعنوان "المؤتمر العالمي لليهود" هذا المؤتمر الدولي الكبير الذي أقيم بباريس على نحو لم يحدث منذ النصف قرن الماضي، حيث تم دعوة أبرز الشخصيات اليهودية السياسية والوثيقة منها في أكثر من ٨٠ دولة على مستوى العالم للمشاركة في هذا المؤتمر.

وجدير بالذكر أن القائمين على هذا المؤتمر قد حاولوا تقديم المؤتمر للباريسيين بوصفه مؤتمر ديني يتناول القضايا الدينية التي تشغل يهود العالم، لذلك فقد دعا يهود باريس مختلف نواب الديانات الأخرى في فرنسا الطائفة الإسلامية والمسيحية للمشاركة في مراسم افتتاح المؤتمر، ومن أبرز الشخصيات المشاركة "دليل بوبكر" رئيس المجلس الإسلامي في فرنسا و"جوزيف اشتروك" الأسقف الأعظم بباريس، إضافة إلى نواب عن الاتحاد الأوروبي.

ورغم أن المؤتمر العالمي لليهود أقيم خلف الأبواب المغلقة ووسط تدابير أمنية مشددة، غير أن القائمين على المؤتمر قد صرحوا عن أهم محاور المؤتمر. هذا وقد ألقى الظلال الصهيونية بتأثيراتها الكثيفة على المؤتمر الذين ادعوا أنه مؤتمر ديني فحسب، وذلك حينما تناول المشاركون قضايا من قبيل ضرورة مواجهة التوجهات المناهضة لليهودية وسائر المشاعر المناهضة لليهود في أوروبا وبلدان العالم كافة، لذلك فقد خصص الجزء الأكبر من هذا المؤتمر الدولي لليهود لمناقشة سبل كيفية مواجهة مناهضة اليهودية (الصهيونية).

ولاحظ أن المشاركين قد اجتهدوا لغض الطرف عن الجرائم التي تمارس ضد الفلسطينيين سواء بالصمت التام أو بلفت الأنظار عنها بشتى السبل، واكتفوا بالممارسات التي تتم ضد اليهود في شتى أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، أكد "بي بيربسنانو" الصهيوني الفرنسي ورئيس مجلس اليهود بأوروبا خلال الكلمة التي ألقاها في المؤتمر أن اليهود يمرون بأصعب الظروف التي شاهدها في تاريخهم، أما عن الإشارة إلى الهجوم

إيران والنظام الدولي

■ اقتصاد إيران (مجلة الاقتصاد الإيراني)، العدد ٩٢، السنة العاشرة، نوفمبر ٢٠٠٦

القوى المختلفة على وجود إبهامات إزاء ماهية، أهداف ونفقات الأنشطة النووية الإيرانية الفاتكة قد يضعف أى تعاون أو تحالف استطاعت إيران إبرامه مع قوى إقليمية أو دولية. وتدرجياً تدخل الدبلوماسية الإيرانية فى عزلة أكثر.

وفى هذا السياق، ثمة تساؤلات تطرح نفسها مثل، هل سيصاحب العملية الدبلوماسية نوعاً من المصالحة النووية المتوازنة بين إيران والمجتمع الدولى؟ وما مدى صبر القوى المختلفة وانتظارها على الأزمة؟ وما هى الخيارات المطروحة للتنفيذ أمامهم؟!

بغض النظر عن إجابتنا على تلك التساؤلات، فإن المصير النهائى لتلك الأزمة وطرائق مواجهتها إنما يتعلق بمدى رؤية القوى والأطراف الإقليمية والدولية لقوة إيران النووية وقدراتها السياسية المفاجئة فى المنطقة. وكذا بمدى رؤية طرف المعادلة الآخر "صناع القرار فى إيران" حيال حجم التهديدات والتبعات المحتملة سواء للمضى قدماً أو للتراجع. والأهم هل الزعامة السياسية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى سيقبلون بنووية إيران - حتى فى حال تغيير سلوكياتها - ؟ وإذ كان الجواب بالنفى، فما هى الإجراءات التى سيتخذها الغرب فى المقابل؟، وعلى الطرف الآخر، هل الزعامة الإيرانية القديمة والجديدة أيضاً، ستظل على طريقها النووى أم أنها إزاء التبعات المحتملة (وخاصة الاقتصادية منها والعسكرية)، ستقوم بتعديل فى سياساتها بما يناسبه مع الأجواء المحيطة؟!

آثار السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة:

السؤال هنا ما هى النتائج المرتبطة بنهج السياسة الخارجية الجديدة؟

فى المرحلة الجديدة، وجدنا زيادة فى التوتر والخلاف بين أهداف ومصالح إيران وبين القوى الإقليمية والدولية (إزاء الملف النووى)، مما أدى إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية. وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أوضاع الشركات الاقتصادية وتراجع الاستثمارات الأجنبية فى الدولة. فبعد تسلم السلطة الجديدة مقاليد الحكم سرعان ما توترت الأوضاع السياسية والاقتصادية أيضاً من جراء تأثيرات الأزمة النووية، وأثناء ذلك، انتظرت الجماهير استجابة

ثمة ملاحظات عدة يمكن الخروج بها عند مقارنة سياسة إيران الخارجية فى العهد الثورى والوقت الحالى أهمها:

١- انتهجت السياسة الخارجية الإيرانية فى العهد الثورى "أيديولوجيا الحق لا الباطل" بينما راحت السياسة الخارجية فى العهد الحالى تتمحور حول أيديولوجيا "العدالة / الظلم".

٢- قامت السياسة الثورية على "محور الفعل"، بينما قامت السياسة "النجدية" على "محور التساؤل".

٣- تبنت السياسة فى العهد الأول محور "عقائدى / ثورى"، بينما انتهجت فى الفترة الأخيرة محور "أخلاقي / إرشادى".

انحيازات السياسة الخارجية:

باعتلاء الدكتور "أحمدى نجاد" الرئاسة الإيرانية بدأت مرحلة جديدة فى سياسة إيران الخارجية، وهى المرحلة التى عرفت بسياسة المزج بين العنصرين، "عدم الانحياز" و"التحالفات"، بحيث إن تفعيل أحدهما يكون مرتبطاً بالعديد من العوامل وأهمها، وجود أهداف مشتركة بين تلك القوى حول نفس المصالح والتهديدات المشتركة. والواقع أنه بتبنى مثل هذه السياسات فى الجهاز الدبلوماسى الإيرانية قد حدث بعض التلاقى - إلى حد ما - مع قوى كانت مؤثرة (لأسيما روسيا والصين)، ويبدو أن هذا الانحياز فى السياسة الخارجية الإيرانية قد اعتبر على أنه "زيادة قابلية". هذه القابلية المكتسبة على الصعيد السياسى، انعكست تبعاً على قدرة إيران التناومية فى عملية المباحثات النووية الحالية، بحيث أعطاهما التصدى لمنع أو تقليص محاولات الإجماع حول الأزمة النووية الإيرانية، وهى نفسها ما حققت على الصعيد الداخلى، القدرة على إقناع هذا الداخل بفشل محاولات عزلة إيران الإقليمية والدولية. واستهلاك هذا فى تحقيق أهداف محلية أخرى.

أما على صعيد التكنولوجيا، فقد حققت "زيادة القابلية" تلك زيادة طردية فى القدرات النووية الإيرانية. هذا وبالرغم من اهتمام الجهاز الدبلوماسى الإيرانية بتفعيل السياسة الخارجية الإيرانية، إلا إن بلورة أو نسج هالة من التهديد العام حيال برنامجها النووى، وتأكيد

الحكومة لمطالبهم الاقتصادية دون جدوى، ومع استمرار الوضع على ذلك النحو، يتوقع ممارسات تضيق من قبل الحكومة على الحريات المدنية أكثر فأكثر، ولعل عجز المؤشرات الاقتصادية عن التنمية آنذاك سيؤدي إلى تفاقم الأزمة يوماً بعد الآخر.

إدراك محتوى وشكل سياسة إيران الخارجية الجديدة (لعهد أحمدى نجاد)

إن أى محاولة لإدراك أبعاد سياسة إيران الخارجية فى عهد رئاسة الدكتور "أحمدى نجاد"، سيتطلب بالدرجة الأولى فهم العناصر الخمسة التالية:

١- إدراك "محتوى النظام السياسى" وفقاً لقلب الفكر السياسى الإيرانى.

٢- إدراك كيفية "توزيع السلطة" فى إطار محصلة علم الاجتماع السياسى.

٣- إدراك عملية اتخاذ القرار ووضع القرار الخارجى وفقاً لأفكار المعنيين به.

٤- إدراك أسلوب فكر وعمل النخبة السياسية المؤثرة.

٥- إدراك الظروف الداخلية المحيطة بالنظام السياسى. على مر عهود السياسة الخارجية الإيرانية ونموذج (نمط) كل مرحلة.

صحيح أن هناك عوامل أخرى لاسيما المتغيرات الداخلية قد تدخل فى إدراك السياسة الخارجية الإيرانية، إلا إن تلك العناصر الخمس المذكورة تساعد أكثر من غيرها على إدراك هذه السياسة، والتساؤل المفيد هنا، أياً من تلك العوامل السابقة يساعد على تصور شكل ومحتوى السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد "أحمدى نجاد"، وما مدى تأثيره على انحياز هذه السياسة صوب اتجاه ما؟

الأيديولوجيا السائدة فى السياسة الخارجية الجديدة:

إن البنية السياسية لجمهورية إيران الإسلامية دائماً كانت تسعى للمحافظة على ماهيتها ومحتواها الأيديولوجى، ولأسباب عديدة ظلت تلك السياسة قائمة دون تغيير، ومن أبرز هذه الأسباب:

١- إن عنصر الأدلجة فى السياسة الخارجية غالباً ما كان باعناً على "زيادة الانسجام السياسى" منذ العهد البهلوى ومروراً بالعهد الجمهورى الإسلامى وحتى العهد الحالى.

٢- استمرار الأدلجة فى السياسة الخارجية حافظ على هوية المجتمع الإيرانى إزاء المتغيرات الطارئة.

٣- أدلجة السياسة الخارجية كان من شأنه تعبئة الجماهير على الدوام، ومن ثم تحقيق الاقتدار السياسى (وخاصة فى العهد الأول والثانى من الثورة).

٤- وكذا فإن عدم تفعيل الأدلجة فى السياسة الخارجية الإيرانية الإسلامية يساعد على إضعاف المبادئ الإيرانية، وينال من قيمتها وقدراتها. ومن هذا المنطلق، عمد النظام السياسى - على الدوام - إلى حماية المحتوى الأيديولوجى للفكر الإيرانى دون أدنى تغييرات عقب الثورة وحتى الآن. وتباعاً فإن أى توزيع للسلطة داخل النظام، بما فى ذلك آلية النظام الخاص بالسياسة الخارجية كان يتبع نفس الأدلجة، لكن فى بعض المراحل، كانت تلك السياسة الخارجية لا تخضع للأدلجة بقدر ما كانت تتجهج مبدأ "العملية"، وهذا ما بدا واضحاً فى عهد هاشمى رفسنجانى وخاتمى على السياسة الخارجية الإيرانية التى راحت ترفع شعارات "تبدل التوتر" على الصعيد الخارجى وخاصة فى عهد خاتمى أما السياسة الخارجية الحالية، فهى تتجهج الأدلجة سائلة الذكر.

أوجه الاتفاق:

لعل أوجه الاتفاق والتشابه فى سياسة إيران الخارجية خلال العهد الأول بعد الثورة والعهد الجديد الحالى يكمن فى العناصر التالية:

١- اتفاق العهدين الأول والأخير على انتهاج الأدلجة والنخبة الأيديولوجية فى السياسة الخارجية الإيرانية.

٢- اتفاق العهدين الأول (الثورى) والأخير (النجادى) على سياسة عدم الانحياز فى السياسة الخارجية الإيرانية.

٣- اتفاق العهدين الأول والثانى على استقلالية القرارات.

٤- سيطر على العهدين الأول والثانى النزعة المثالية فى الأداء، والإبهام فى تحديد مفاهيم مثل مفاهيم "المصالح القومية" والضرورات الداخلية والخارجية.

٥- سواء فى العهد الأول أو الثانى كان الأداء حياً للاقتصاد السياسى الدولى والنظر إلى الأسواق العالمية ضعيفاً للغاية.

٦- تراجع القيم الاقتصادية فى العهدين الأول والأخير فى الأداء السياسى الخارجى، نظراً للاعتماد على الاقتصاد السياسى البترولى بمفرده.

٧- لم يبحث فى كلا العهدين كيفية توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى إيران، وتحسين الاستثمارات المحلية فى الداخل من جانب صناع القرار السياسى الخارجى.

الديمقراطيون والتراث الدبلوماسي لدعاة الحرب

■ إيران ٢٦/١١/٢٠٠٦

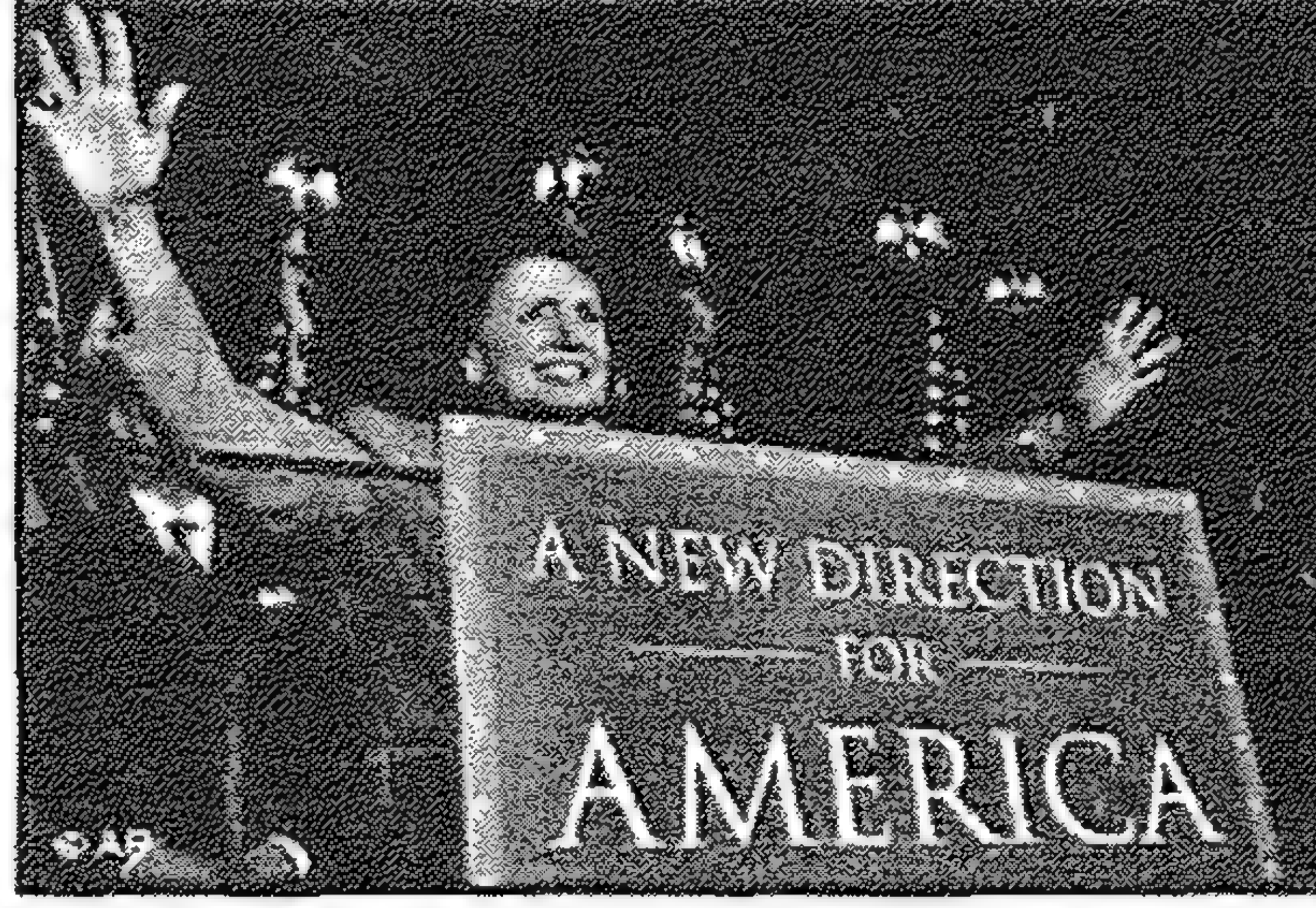
من زاوية دور مجلس النواب ومجلس الشيوخ في تنفيذ السياسة الخارجية فإن العالم يتوقع تغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية تحقق المصالح الأمريكية والأمن العالمي أكثر.

الأمر الواضح في هذا المجال أننا سنشهد منافسة أكثر تعقيدا ويمكن أن نرى بعض مظاهر هذه

المنافسة في مسلك القائمين على البيت الأبيض في الوقت الحالي، فهم على سبيل المثال يتذرعون بأنه لا يجب التحول في السياسة الخارجية على حساب المبادئ الثابتة، ويضيفون أن التغيير يحتاج إلى استخدام تكتيكات جديدة قبل احتياجه لتغيير الاستراتيجيات ويقولون إننا نحتاج في المرحلة الجديدة إلى إجراء نوع من الإصلاح وإعادة البناء للعلاقات مع بعض الدول. وهم على سبيل المثال يوصون منافسيهم الديمقراطيين بالاكتماء بمجرد إعادة بناء العلاقات مع الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا ودول الشرق الأوسط. والتخلص من إجراء تغيير سريع وضعه المواطنون الأمريكيون على عاتق الديمقراطيين لم يعتمد الجمهوريين إلى محو صورة فشل البيت الأبيض في الحرب المسماة بالحرب ضد الإرهاب وإنما اتهموا الديمقراطيين بتسطيح المسألة.

وكما يشهد التاريخ فإنه قلما تعرض رئيس أمريكي لهذا القدر من الأزمات في المجال الدبلوماسي كما تعرض بوش ويكفي ذكر عناوين القضايا لإدراك الوضع السيئ لزعماء المحافظين الجدد: ومنها سوء موقف القوات الأمريكية في العراق والنفور العالمي من المذابح اليومية في العراق، الملف النووي لكوريا الشمالية، الحرب غير المنتهية في أفغانستان، الأزمة الفلسطينية المتصاعدة، المشكلات باهظة التكاليف مع إيران، كيفية صياغة العلاقات مع الصين وروسيا وأوروبا وكلها من ميراث السياسة الخارجية للرئيس بوش.

على أية حال يشير ماضى السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن مواقف الحكومات الأمريكية تتغير تبعا للضغوط الداخلية والخارجية والنموذج الحي في أذهان الأمريكيين لهذا الأمر هو حرب فيتنام والتخلي عن معاداة الصين وتصالح واشنطن مع منافسها القديم في الكرملين. والعالم الآن ينفر بشدة من إدارة مراكز السلطة السياسية والعسكرية ويتعرض السياسة الأمريكيون للنصيب الأكبر من هذا النفور. وفي الوقت



هل سيتغير مسار الدبلوماسية الأمريكية مع الانتخابات الأمريكية الأخيرة؟ هذا السؤال يطرح نفسه يوميا على عشرات الفضائيات والصحف في الولايات المتحدة. منذ التاسع من نوفمبر اليوم الذي تذوق فيه التيار المسمى بتيار الصقور طعم الهزيمة وحتى الآن يسعى الخبراء في داخل وخارج الولايات المتحدة إلى الإجابة عن هذا السؤال المصيري.

كأنه في هذه السنوات الطويلة لم يأبه الرأي العام العالمي بالخلافات الجذرية بين الجمهوريين وبين الديمقراطيين حول السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن في هذه المرحلة على ما يبدو صارت هذه الخلافات مهمة وحيوية للغاية ويمكن أن يؤدي تحول الرؤية في شبكة صناعات القرار بواشنطن إلى التحول من الحرب إلى السلم.

القضية الأولى أننا يجب أن نعرف هل يملك الديمقراطيون من خلال الأوراق الراحلة التي حصلوا عليها في انتخابات التاسع من نوفمبر القدرة على إيجاد تحول في الدبلوماسية الأمريكية أم لا؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نرى إلى أي مدى يسعى الجمهوريون إلى استغلال أوراق مجلس الشيوخ ومجلس النواب في السنوات الست السابقة؟ وهل تكفي إرادة المجلسين وحدها للتخلص من سياسة المحافظين الجدد العسكرية أم أن المطالبين بالتغيير يجب عليهم إيجاد عناصر مكملة مثل الرأي العام أو الشركاء الأوروبيين أو غيرهم. إذا كان الديمقراطيون يرغبون في المواجهة مع اللاعبين الدبلوماسيين فإن الكونجرس قد اقترح مجموعة من الأدوات للتدخل في السياسة الخارجية وأهمها التصديق على ميزانية المشروعات الأمريكية الدولية وتعيين المديرين والمسؤولين الأساسيين المنوط بهم التعامل في الشؤون الدبلوماسية والتصديق على المعاهدات الاستراتيجية التي توقعها الولايات المتحدة وأخيرا تشكيل لجان التحقيق والمحاسبة لمسؤولي الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بالأزمات العالمية.

في الوقت الحالي يمكن أن يؤدي حصول الديمقراطيين على الأغلبية الحاسمة في مجلس النواب والأغلبية النسبية في مجلس الشيوخ إلى إمكانية إقرار مجموعة من المشروعات أو المقترحات التي تؤدي دورا مباشرا في تحول مسار الدبلوماسية الأمريكية. وبالنظر

الحالي يظن عدد من المراقبين أن تقويض الأسس الدبلوماسية للبيت الأبيض يحتاج إلى جهود كبيرة وعزيمة قوية. لأن الكوارث التي سببتها السياسة الأمريكية الأحادية في الشرق الأوسط والحرب في أفغانستان والعراق لا يمكن محو آثارها بسهولة.

ليست منطقة الشرق الأوسط هي التي تتشوق إلى تحول ليها الحال إلى فجر، بل إن شعوب أوروبا أيضا لديها الكثير مما تقوله حول هذه السياسات. فقد أثبتت استطلاعات الرأي أن غالبية الأوروبيين يعارضون سياسة جورج بوش الخارجية. والأمر المهم للغاية أن ثلثي شعب بريطانيا الحليف المخلص الوحيد للولايات المتحدة في أوروبا يعلنون معارضتهم لسياسات بوش. كما يعارض ثمانين بالمائة من الفرنسيين والألمانيين سياسات بوش.

يريد الأوروبيون صياغة سياسة جديدة من جانب دبلوماسيهم تجاه البيت الأبيض اعتمادا على معدل شعبية بوش داخل الولايات المتحدة ويرددون دائما في وسائل إعلامهم أن شعبية بوش قد وصلت إلى أقل من ثلاثين بالمائة. ورجال أوروبا يعرفون أنه لم يصل أي رئيس أمريكي إلى هذه الدرجة من قبل. حتى أن نيكسون لم يتعرض لهذه الدرجة من الانتقاد بعد فضيحة ووترجيت. وموقف بوش في الدول الإسلامية أكثر سوءا فاستطلاعات الرأي تفيد أن أكثر من تسعين بالمائة من الشعوب تعارض السياسات الأمريكية. وقد أدى التأييد الأمريكي التقليدي والمستمر لإسرائيل إلى وصول الجو المعادي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى الذروة فقد جاء في تقرير لقناة الجزيرة أن كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة قد وصل إلى حد غير مسبوق في الخمسين عاما السابقة. وفي هذا المجال أيضا تحولت مسألة إيران إلى شوكة في حلق واشنطن فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا الإطار يعد الملف النووي الإيراني أهم العقبات في طريق سياسة الديمقراطيين الخارجية، فلتخطى هذه العقبة الدبلوماسية التي نتجت عن سياسة بوش هم مضطرون أولا إلى البحث عن وسيلة لتخفيف التوتر مع طهران. وقد شهد الديمقراطيون واقعة تصويت الشعب الأمريكي لصالح إقصاء عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ الذين صاغوا سياسة فرض الحصار على إيران، في ظل هذه الظروف يقول المراقبون في الشرق الأوسط إن فوز الديمقراطيين في مجلسي الشيوخ والنواب يعد مرونة يجب أن تظهر في السياسة الأمريكية بالنسبة لإيران.

سوف يكون أسوأ الأمور هو عدم قيامهم بتمهيد الطريق لدخولهم إلى ميدان السياسة الخارجية المعقد وسيرهم في الطريق الذي يطمناه المحافظون الجدد وهو تفضيل الانشغال بالوضع الاقتصادي والصحة وشئون

التأمينات والأجور على الأزمات التي يعانيها الجيش الأمريكي أو الخسائر الفادحة في العراق وأفغانستان.

وفي هذا الصدد لا تزال المدفعية الإعلامية للجمهوريين تتهم زعماء الحزب الديمقراطي بأنهم ليس لديهم برنامج للسياسة الخارجية ويبشرون بأن الحزب الديمقراطي سيتخذ سياسة دفاعية في مواجهة العراق. بل إن أجهزة الإعلام التابعة للجمهوريين تذهب في مزاعمها أبعد من هذا فهم يقولون إن الديمقراطيين كان لهم دور في صياغة وإقرار سياسة بوش الداعية للحرب وإن ما تم تنفيذه في عهد بوش لا علاقة له بهذا الحزب أو ذلك. وزعمهم الآخر يتمثل في الديمقراطيين في وقت الأزمات فإنهم يتخذون قرارات أكثر تشددا من منافسيهم. ولننظر إلى المقالات الافتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز التي جاء فيها "تم تطبيق السياسة الأمريكية تجاه النظام العنصري في جنوب أفريقيا رغم الشعارات العنيفة المعادية للعنصرية في الولايات المتحدة ففي عهد كارتر حامل لواء حقوق الإنسان أجريت التجارب النووية في جنوب أفريقيا العنصرية بدعم من حكومة كارتر وقد وصل التأييد الأمريكي للعنصرية في عهد الديمقراطيين إلى حد أن المسؤولين الأمريكيين لم يوافقوا على مقابلة زعماء المؤتمر الوطني الإفريقي حتى عام ١٩٨٥ وكانوا يعلنون دائما معارضتهم لنضالهم ضد العنصرية.

وفي هذا الإطار يقول السيد "توني سنو" المتحدث باسم البيت الأبيض: لا يجب على العالم الاحتفال بفوز الديمقراطيين فإن تغييرا لن يحدث في السياسة الخارجية الأمريكية وسوف يسير الحزبان الديمقراطي والجمهوري إلى جانب الحكومة في سبيل تقدم السياسة الخارجية باستخدام كافة الوسائل وفي إطار تحقيق الأمن.

ولكن كل هذه الضجة تشير إلى شدة خوف تيار الصقور وكأنهم يدركون حقيقة نية المنافس لتقويض سياسة البيت الأبيض وهم يريدون بأي ثمن وبأي وسيلة تأخير هذا الأمر أو التفاهم حوله. والأمر الذي يرفضه زعماء البيت الأبيض وأصدقائهم وحلفاؤهم ترفع "مقولة التغيير" وضرورة التحول الاستراتيجي في سياسة بوش لم تخرج من جعبة مشروعات الديمقراطيين بحيث يمكن إخماد تعطشهم للتغيير بالمصالحة أو الإدارة وإنما مر التحول عن ميراث بوش الدبلوماسي بمرحلة طويلة في أذهان العالم والمنطقة وفي النهاية تحولت إلى عقيدة لا يمكن العدول عنها لدى الأمريكيين أنفسهم في انتخابات التاسع من نوفمبر.

ولهذا فحتى إذا أراد الديمقراطيون تحقيق الرغبة في المصالحة حول هذه المطالب العالمية المتمثلة في العدول عن سياسات المحافظين الجدد السيئة فإنهم عمليا غير قادرين على ذلك والسبب في غاية السهولة

فهم يعرفون تماماً أن موافقتهم على هذه السياسات يعنى سقوطهم من المنصة التي اعتلوها بأصوات المواطنين في التاسع من نوفمبر، فسيرهم في خط بوش مع الديمقراطيين سيكون انتهاكا لغرض تاريخي فكيف يتحول حزب رابع في النصف الثاني إلى خاسر تماماً ولذلك فهم ينظرون إلى نوفمبر ٢٠٠٨ حيث ينشبون مخالبهم في منافسهم باحتقار بعد جولتين خاسرتين. وهناك أنباء تؤكد ذلك ومفادها أن الديمقراطيين لم يبعثوا إلى منافسهم المهزوم أية بوادر على الممالة بل إنهم يسعون إلى تسريع إيقاع فشله في مستتق الأزمات الدولية. وقد بدأ هجومهم السياسي على أراضى المنافس من نفس النقطة التي عاد منها المحافظون الجدد قبل ست سنوات أي العراق.

والمسكوت عنه هو أن الديمقراطيين يبدأون في تغيير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش من الهجوم على نتائج قراراته هو وأعوانه. وبالنظر إلى عشرات الأنباء التي ترد يوميا على لسان مسئولى صناعة القرار في هذا التيار على وسائل الإعلام الأمريكية يجب القول إن رائحة هذا التغيير سوف تدرك في المنطقة في ظرف أيام. ليس بغير وحده الذي تحول تقريره إلى رمز لتغيير عصر دبلوماسية المحافظين الجدد وإنما دخل زعماء الحزب الديمقراطي ومعهم عشرات الدبلوماسيين المعروفين من سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وكبار قادة بوش في مباحثات مكثفة مع أطراف من بغداد وكابول وكذلك مع الأوروبيين والعرب وخاصة السوريين.

تل أبيب شريك جديد للئاتو

■ إيران ٢٩/١١/٢٠٠٦

عملى مع الئاتو، حيث كان ذلك ترجمة فعلية لما قد تمخض عنه المؤتمر الذي أقيم في فلسطين المحتلة بمدينة هرتزليا تحت عنوان "تغيير شكل الئاتو، حوار المتوسط، علاقات الئاتو وإسرائيل" وكان السيد "الساندر مينوتو ريتزو" نائبا لأمين عام الئاتو قد رتب مع المسئولين الإسرائيليين حول فعاليات هذا المؤتمر إبان زيارته الرسمية الأخيرة لإسرائيل والذي سبق وأن أعلنت إسرائيل بعدها أنها ستتنضم رسمياً إلى عمليات الئاتو لمكافحة الإرهاب في البحر المتوسط، وستكون طائراتها تحت حماية أساطيل الئاتو البحرية مباشرة، وخطوة أخرى في سبيل التقارب الثنائي بينها، وقعت اتفاقية تعاون ثنائي إنفرادي مشترك اشتملت على ٢٧ مجال للتعاون بين الئاتو وإسرائيل، والملاحظ أنه لم يتم الإعلان عن تفاصيل هذه الاتفاقية. ولكن على أية حال، فقد صرح نائب الأمين العام لحلف الئاتو وخلال المؤتمر الصحفي المشترك بينه وبين وزيرة الخارجية الإسرائيلية حول تلك الاتفاقية وعلاقات التعاون المشترك بين الئاتو وإسرائيل عموماً، صرح قائلاً: "إن الئاتو كان قد بدأ مع عقد التسعينيات (منذ عام ١٩٩٤م)، برنامج المسمى حوار المتوسط، لكسب الثقة مع دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومن جملتهم إسرائيل".

علي أن هذا البرنامج لم يكن يهدف لعب دوراً مباشراً في عملية السلام بالشرق الأوسط، أو التدخل في التحديات القائمة بالمنطقة ومن جملتها البرنامج النووي الإيراني أو الأزمة اللبنانية، لاسيما أن هناك ثمة قوى أخرى أنسب في التعامل مع مثل تلك المسائل والقضايا. والجدير بالذكر، أن "حوار المتوسط" كان قد بدأ بنحو متأنياً وبمرور الوقت نشطت فعالياته بنحو

رغم سوابق تعاون الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الكثيرة مع النظام الصهيوني منذ بدايات تأسيس هذا النظام، إلا أن الارتباط الرسمي بين إسرائيل والمؤسسات الغربية العسكرية والأمنية وخاصة الئاتو قد بدأ بعد انتهاء فترة الحرب الباردة.

فلم يشأ الأمريكيون دخول إسرائيل الئاتو إبان الحرب الباردة حتى لا ينضم العرب إلى المعسكر المنافس، ولكن بعد الحرب سرعان ما تغيرت الأوضاع.

ففي عام ١٩٩٤، حصلت إسرائيل مع ست دول عربية مظلة على البحر المتوسط على عضوية برنامج "حوار المتوسط" التابع للئاتو، مع حلول عام ٢٠٠١م، كانت إسرائيل أول دولة من بين الدول آتفة الذكر التي استطاعت أن توقع اتفاقية أمنية مع الئاتو، وكذا استطاعت المشاركة في أولى اجتماعات "حوار المتوسط" على مستوى وزراء الخارجية لعام ٢٠٠٤. وتباعاً قام الأمين العام للئاتو في فبراير من عام ٢٠٠٥، بزيارة إسرائيل، لتوسيع وتنامي علاقات الئاتو مع هذا النظام. وعلى هذا النحو، تم التعاون بين الطرفين، وتباعاً توالى المناورات البحرية المشتركة بين الئاتو وإسرائيل منذ شهر مارس، ٢٠٠٥م، في المياه الفلسطينية المحتلة، وحصلت إسرائيل بعد ثلاثة أشهر فقط من تلك المناورات على عضوية الئاتو البرلمانية، وبعد شهر آخر شاركت في المناورات العسكرية للئاتو في البحر الأبيض المتوسط وأوكرانيا. وكذا ففي العام الحالي، شاركت إسرائيل في المناورات العسكرية للئاتو في البحر الأسود، ونستطيع القول إن مشاركة إسرائيل في مناورة الئاتو المعروفة بـ "تعاون مأكو - ٢٠٠٦م" والتي أجريت مؤخراً في البحر الأسود إنما تعد أول تواجد إسرائيلي

أسرع، إذ بدأت عضويته من خمسة إلى سبعة أعضاء، ثم سرعان ما تحول الأمر ليضم مع مرور الوقت كلاً من الجزائر، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس وإسرائيل بالطبع، وهكذا بدأت القائمة في الزيادة، وانضمام إسرائيل ليس سراً، فإسرائيل كانت من أكثر الدول الأعضاء اشتياقاً للانضمام للئاتو.

وإننا قد وقعنا برنامج التعاون الإنفرادي (Icp)، ذلك البرنامج الذي يأتي في إطار فعاليات حوار المتوسط، والذي يقوم بدوره بمهام مشتركة من أهمها مكافحة الإرهاب، تنفيذ المناورات المشتركة من أجل المحافظة على الأوامر، ولا شك أن إسرائيل ضالعة في القيام بمثل هذه المهام؟

من خلال التصريح السابق يتضح أن الاتفاقية الثنائية - سألقة الذكر- بين إسرائيل والئاتو هي بمثابة بدأ مرحلة جديدة من التعاون الفعلى بين الجانبين.

وجهة نظر وزيرة الخارجية الإسرائيلية حيال هذا التعاون:

من ناحية أخرى، فقد صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية حيال توسيع العلاقات الثنائية مع الئاتو قائلة: "إننا نحيا في عالم ممتلئ بالتحديات المختلفة، ولعل إسرائيل والئاتو شركاء (أمر طبعي)، في مواجهة تلك التحديات".

أما فيما يتعلق بمخاوف إسرائيل من الإسلاميين والقدرات النووية الإيرانية والهدف الإسرائيلي من الانضمام للئاتو قالت "إن إسرائيل ترى في استراتيجية الأمن الجماعي الحل لمواجهة التحديات والتهديدات الطارئة في العالم المعاصر. ولعل الصراع الأخير بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، ومحاولة إسرائيل اللجوء للمجتمع الدولي من أجل إعادة الاستقرار والأمن للمنطقة يؤكد سيرها في هذا الاتجاه، فإسرائيل الآن تحاول التقارب أكثر فأكثر مع المؤسسات الدولية الغربية ومؤسسات صنع القرار الدولي، وإزاء التحدي الإسرائيلي الأخير، فضلت إسرائيل اللجوء إلى قوات الئاتو المتمركزة في لبنان"، وهذا ليس سرى، خاصة بعد التصريحات الإسرائيلية الأخيرة عن مجالات التعاون بين إسرائيل والئاتو:

"إن التقارب الإسرائيلي مع الئاتو يتركز أولاً حول توسيع علاقاتهما الثنائية، وثانياً عبر برنامج حوار المتوسط والتعاون الإقليمي، وهو الأمر الذي قد أفضى إلى توقيع الاتفاقية الأخيرة المعروفة بـ"برنامج التعاون الإنفرادي بين إسرائيل والئاتو" والتي ستكسب إسرائيل

مزيد من القوة".

ومما سبق تناوله، نستطيع الخروج بجملة من النتائج أبرزها:

١- لطالما كان انضمام إسرائيل لعضوية الئاتو هدفاً سعت كثيراً للحصول عليه، ينبغي أن نعلم أن هذا النظام لا يضع في اعتباره، حصد ثمار هذه العملية السياسية إلا من خلال برنامج زمني طويل الأجل، ولعل الاتفاقية الأخيرة كانت خطوة في هذا الاتجاه، وسوف تتبعها جملة من التحولات الإقليمية والدولية في الفترة القادمة.

٢- يمكننا القول إن هذا التغيير الطارئ على سياسة تل أبيب إنما قد نبع من تداعيات الحرب الإسرائيلية مع حزب الله، والتي من خلالها اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية على خلاف ما كانت تتصور أن إسرائيل في معرض الخطر، وتباعاً فهي تحتاج إلى تدابير أخرى أمنية، وأن عناد النظام الصهيوني وعدم السيطرة على تصرفاته قد كلف الولايات المتحدة الكثير من النفقات من أجل المحافظة على استقرارها، وأخيراً أن الولايات المتحدة غير قادرة خاصة في الظروف الحالية على توفير الحماية لإسرائيل، لذا كان عليهم البحث عن بدائل أخرى سريعة.

٣- يعتقد البعض، أن إحدى وسائل الغرب لإثناء إيران عن برنامجها النووي، تتمثل في قبول عضوية إسرائيل في الئاتو، إذ يظنون إن توسيع مظلة الئاتو لتشمل إسرائيل يعد ضماناً لتحقيق أمنها - بجوار حل القضية الفلسطينية وتأسيس حكومتين- وبالتالي فليس ثمة داعى لبرنامجها النووي، وبهذا يتم تنفيذ سياسة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٤- بعد تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية الخاصة بالمشاركة في المؤسسات الدولية ومؤسسات صنع القرار الدولي، تؤكد أن إسرائيل تسعى عبر هذه السياسة إلى اعتبار الأزمة النووية القائمة تهديداً يهدد الأمن الدولي، تهديداً عاجلاً ضد الغرب والئاتو، لذلك اعتبر توسيع علاقات إسرائيل والئاتو من منظور الأمن القومي الإيراني تحدي في غاية الأهمية.

٥- وفقاً لاعترافات وزيرة الخارجية الإسرائيلية نفسها، أن الأزمة الإسرائيلية الأخيرة مع لبنان، قد كشفت لإسرائيل والولايات المتحدة معاً أن مصرصة أصبحت سانحة لجر أقدام الئاتو إلى منطقة الشرق الأوسط.

البازار ودوره في المجتمع الإيراني (٢/١)

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

التجارة والأسواق في إيران قبل الإسلام

عرفت إيران التجارة والأسواق منذ أقدم العصور كغيرها من الدول ذات الحضارات القديمة ، ولم تكن الأسواق مجرد أماكن للبيع والشراء أو مقايضة البضائع المختلفة ، بل كانت مراكز ثقافية واجتماعية ساعدت على تقدم المجتمع وازدهاره ، وقامت بدور نشط وفعال في الشؤون السياسية كذلك .

أما عن أصل كلمة "بازار" فيقال إنها كانت في البهلوية واهجار ، وفي الفارسية القديمة أباجارى ، وهي مركبة من أبا (ABA) بمعنى مكان التجمع ، وجاهرى بمعنى : التحرك أو الانتقال . ويرى البعض الآخر أن أصل كلمة بازار هو من كلمة واهجار في الفارسية الوسطى ، ومعناها بها - زار في الفارسية الحديثة أى : مكان عرض السعر أو الثمن أو القيمة ، واللاحقة زار في البهلوية كانت جار بمعنى المكان الذي يكثر فيه الشئ ، كما هو الحال في الكلمات الفارسية جمنزار (أرض تكثر فيها المروج) ولاله زار (أرض تكثر فيها زهور الشقائق) وغير ذلك .

وهناك رأى آخر يرى أن أصل هذه الكلمة كان واهجاران ، وهي تتركب من جزأين : وها بمعنى ثمن أو تجارة ، وجاهران بمعنى مكان أو موضع ، ويكون معناها : مكان التجارة والمعاملة . وتستخدم هذه الكلمة الإيرانية الأصلية في الأردية والهندية ، وقد إنتقلت من الفارسية إلى التركية ومن التركية إلى الإيطالية ، ومنها إلى اللغات الأوروبية الأخرى ومنها الإنجليزية BAZAAR أو BAZAR . ويرى البعض أنها إنتقلت من الفارسية إلى البرتغالية ومنها إلى اللغة الفرنسية . وتركب منها كلمة بازاركان بمعنى : التاجر . (حواشى معين على برهان قاطع) ، وبازارچه في اللغة الفرنسية تعنى : السوق الصغيرة أو السوق ، ويشق من كلمة بازار أيضاً كلمة بازاره بمعنى البائع ، وبازارى بمعنى السوقى أو المبتذل ، نسبة إلى السوق . وهناك بعض الأفعال تدخل في تركيبها كلمة بازار مثل "بازارنهادن" بمعنى ترتيب البضاعة وعرضها للبيع ، و"بازارى شدن" بمعنى : إبتذال الشئ وشيوعه ، و"بازارى كردن" بمعنى : عرض البضائع وتجهيزها للبيع ، و"بازار يافتن" بمعنى :

الازدهار أو الحصول على الاحترام والمكانة المرموقة . وقد ذكر شاپور الأول الملك الساسانى فى نقوشه ذات اللغات الثلاث منصب الـ "بازار بدى" ضمن مناصب العظماء ورجال البلاط فى عهده ، ويبدو أن هذا المنصب كان يعادل اليوم منصب وزير التجارة . والمعروف أنه كانت لإيران تجارة جيدة مع غيرها من الدول نظراً لموقعها بين الصين والهند من ناحية وبين البلدان الغربية من ناحية أخرى . ويستفاد مما كتبه المؤرخون الصينيون أن الصين قدمت إلى إيران للمرة الأولى فى عهد مهرداد الثانى الأشكانى (بين ١٢٠ و ٨٨ ق . م) ، كما أرسل سفير إلى إيران وبلاد الروم يدعى "كان بينج" KAN-YING من قبل القائد الصينى المعروف "بان تشا او" . وقد إنتقل هذا السفير من مدينة "صددروازه" وهمدان حتى بابل ، وكان يريد السفر من الخليج (الفارسى) حتى خليج العقبة عن طريق البحر ، ولكنه عدل عن ذلك . ويبدو أن الدولة الأشكانية لم تكن ترغب فى أن يعرف الصينيون الطرق البحرية . وبعد فترة قدم سفير للمرة الثانية ، ويذكر أن الروم كانوا يريدون التجارة مع الصين عن طريق إيران . ولكن البارثيين (الفرس) كانوا يمانعون ويريدون أن تكون تجارة حرير الصين بواسطتهم .

ونظراً لهذه الممانعة ، نرى إمبراطور الروم مارك أوربي انطونيوس يرسل البضائع فى سنة ١٦٦م كأنياب الفيل والسلاحف إلى الصين عبر الطريق الممتد من الهند إلى الصين . وتدل هذه المعلومات على أن إيران كانت واسطة التجارة بين المشرق والمغرب ، ولم يرغب الأشكانيون فى التخلي عن هذا الموقع وتلك المنزلة ، وكانت الجمارك تحصل فى ذلك العصر على الواردات . (بيرنيا ٢١٦) وقد إزدهرت التجارة فى عهد الساسانيين (٢٢٤م - ٦٥١م) وكانت إيران هى طريق النقل الوحيد بين اليونان وبلاد الروم وآسيا الصغرى وما بين النهرين والشام ومصر من ناحية وبين الصين والهند وآسيا الوسطى من ناحية أخرى ، وكان لابد لكل القوافل التى تحمل بضائع الطرفين من المرور بإيران أو بالبلاد التابعة لها . وكانت إيران نفسها تتاجر فى بضائع كثيرة تحملها إلى

أوروبا والصين والهند ، ومن صادرات إيران القديمة في ذلك الوقت المنسوجات التي كانت لها شهرة عظيمة آنذاك ، وكانوا ينسجون منها أنواعاً وأقساماً مختلفة . وقد شكلت المنسوجات المزركشة بالذهب والأقمشة والملابس الحريرية وريش الطيور والمصنوعات والجلود وغير ذلك جزءاً رئيسياً من صادرات إيران . ولما كانت بابل جزءاً من إيران آنذاك ، فقد كان لسجاد هذه المدينة سوق كبيرة في الصين ، وكان يعد من البضائع الهامة للتصدير . وكذلك كان لمواد الزينة التي تصنعها إيران رواج في بلاد الصين ، وكانت الأخيرة تصدر لإيران الحرير والورق ، وتصدر الهند لها أيضاً الحرير والتوابل والأحجار الكريمة ، وكانت إيران تصدر للصين كذلك اللؤلؤ الإيراني ومرجان البحر الأحمر . وتتمر القوافل التي تتجه من الصين إلى إيران والقوافل التي تتجه من إيران إلى الصين من جنوب صحراء جوبي GOBIE والصغد ، وقد عمل الصغديون على المحافظة على هذه القوافل وحمايتها .

وقد ذكر المؤرخون أسماء ثلاثة مدن حرفية في إيران وهي : الري ومرو وتوز (في فارس) ، وكان للساسانيين عادات ساعدت على تقدم الصناعات والحرف في إيران رغم قسوتها ، وهي أنهم كانوا ينقلون الأسرى الأجانب أو سكان الأقاليم ويسكنونهم في مناطق أخرى كما فعل سابور الأول الذي نقل الروم الذين أسروا مع إمبراطور الروم إلى جندي سابور ، وجعلهم يقيمون هناك ، وكلف المهندسين الروم ببناء السدود . وكذلك فعل سابور الثاني بعد فتح آمد (ديار بكر) ، إذ نقل سكانها إلى شوش وغيرها من المدن ، وكلفهم بعمل المصنوعات الذهبية ونسج الأقمشة الحريرية ، فتهضت هذه الحرفة في إيران . (بيرنيا ٣٠٧ ، ٣٠٨) . ويؤكد هذه المعلومات المستشرق الدانمركي آرثر كريستسن عندما قال : وقد إعتاد الإيرانيون إنشاء مستعمرات من أسرى الحرب في البلاد المختلفة ، لإدخال فروع جديدة من الصناعة وكذلك لزراعة الأراضي البور ، وعلى هذا النحو نقل دارا الأول عدداً من سكان إريتريا إلى خوزستان ، كما أقام أورود أسراه من جند الرومان في ضواحي مرو ، وكذلك أقام سابور الأول أسرى الروم في جنديسابور ، حيث استطاع الفرس أن يستفيدوا منهم الأعمال الهندسية لإنشاء السد المشهور بسد الإمبراطور . ووزع سابور الثاني الأسرى الذين استسلموا في آمد بين "سوس" و"شوشتر" وغيرهما من مدن الأهواز ، حيث أدخلوا أنواعاً جديدة من صناعة الديباج وغيرها من أنواع الحرير . والغالب أن مثل هذه المستعمرات كان يندثر في زمن قصير ، ولكنها أحياناً تثمر وتجنو فوائد دائمة .

وكانت التجارة البرية تسلك طرق القوافل القديمة ؛ فمن المدائن العاصمة على شاطئ دجلة ، كان الطريق الكبير يؤدي إلى همدان عن طريق ناحية الجنوب يخترق

خوزستان وفارس وينتهي عند الخليج الفارسي ، وطريق يذهب إلى الري قرب طهران الحالية يبلغ به السائر بحر قزوين مخترقاً منحدرات جبال جيلان وسلسلة البرز أو يسير منه إلى خراسان ليستمر في رحلته حتى الهند عن طريق وادي كابل أو حتى الصين عن طريق تركستان وحوض طارم .

وكانت التجارة البحرية مهمة أيضاً ، فحينما أصبح أردشير ملكاً على ميسين وخرسين وسع المرافئ البحرية القديمة وأنشأ مرافئ جديدة وأخذت السفن الفارسية تمخر عباب البحار الشرقية كلها ، وصارت قوة متفوقة بعد ذلك ، وكان النفوذ الذي كسبه الفرس في البحر من الأسباب الرئيسية للتدهور ثم السقوط الكلي الذي لحق سمعة الرومان في البحار الشرقية .

وكان الحرير من أهم أصناف التجارة الترانزيت عند الفرس ، ولكن كان يحجز بفارس مقداراً كبيراً جداً من الحرير الخام المستورد من الصين لينسج بها ، وكان الفرس يستطيعون دائماً بيع منتجاتهم الحريرية للبلاد الغربية بالأسعار التي يحدّدونها بأنفسهم . ولكن منذ القرن السادس نجح البيزنطيون في غرس أشجار التوت في بلادهم فأصبحوا إلى حد ما في غنى عن استيراد الحرير . ومن البضائع الفارسية التي كان الصينيون يشترونها الكحل الإيراني المشهور لتزجيج الحواجب ، وكانوا يدفعون فيه ثمناً باهظاً . وكانت ملكتهم توصى بشرائه لاستعمالها الخاص . وكانت السجاجيد البابلية من البضائع المطلوبة كما ذكرنا من قبل ، وكذلك الحال بالنسبة للأحجار الثمينة والمرجان واللؤلؤ من البحر الأحمر والأقمشة المنسوجة في الشام ومصر والمواد المنحدرة من آسيا الوسطى وكلها بضائع كانت تصدرها إيران للصين . (أنظر كريستسن ص ١١٤ وما بعدها) .

ومنذ بداية العصر الهخمانشي (٥٤٦ - ٣٣٠ ق م) اختار المزارعون في إيران المناطق السكنية القريبة من القرى المجاورة لتبادل البضائع ، وكانوا يتجمعون في أيام معينة من الشهور أو السنين للقيام بهذه المهمة . ونتيجة للتوسع في هذا التبادل فقد أتاح ذلك المجال الفرصة لنمو الصناعات المختلفة مما أدى في نهاية الأمر إلى انفصال الصناعة عن الزراعة ، وانتشرت مراكز التبادل التجاري تدريجياً ، وتحولت الأسواق من أسواق سنوية أو شهرية أو أسبوعية إلى أسواق دائمة . وكان نظام تبادل البضائع أو المقايضة هو أساس المعاملات التجارية في بداية الأمر ، إلا أن الأمور قد تطورت بعد ظهور النقود وأخذ البيع والشراء يتم بواسطة النقود في غالب الأمر . كما أدى انفصال الصناعة عن الزراعة إلى استقرار الصناع في مراكز التبادل مما جذب إليهم التجار تدريجياً . ولم يقتصر الأمر على الإهتمام بالأسواق الداخلية فحسب ، بل إمتد إلى الإهتمام بالأسواق الخارجية ، فقد كان من أهداف كوروش

عند إستيلائه على بابل السيطرة على طرق التجارة وتحسين عملية النقل .

وفى عهد داريوش الأول ضربت العملة الذهبية المسماة "دريك" لأول مرة فى إيران . ويعتبر وجود العملات الذهبية كوسيلة للتعامل التجارى دليلا على إنتشار العلاقات التجارية وتطورها . وكان وزن هذه العملة يتراوح ما بين ٨.٤١ إلى ٨.٨٣ جرام . وكانت العملات الفضية المسماة بالـ "شكيل" من العملات الشائعة فى العصر الهخامنشى فى المعاملات التجارية ، وكانت تزن ٥.٦ جرام وأحيانا يصل وزنها إلى ٥.٨٨ جرام .

وفى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد كان من حق رؤساء المدن سك عملات فى المناطق التابعة لهم . وفى عهد الدولة الهخامنشية وجدت طرق تجارية عديدة ربطت بين الأقاليم التابعة لهذه الدولة وبين الأسواق المحلية ، ومن هذه الطرق نذكر الطريق الممتد من ليديا (آسيا الصغرى) إلى بابل (فى العراق الحالية) ، والطريق الممتد من بين النهرين وبلاد آشور حتى آسيا الصغرى . كما كان هناك طريقان تجاريان يمتدان من طرطوس فى آسيا الصغرى أحدهما يمتد من بوابة كيليكية وحتى البحر الأسود والآخر يمتد على ساحل هذا البحر . وإمتد طريق القوافل الذى ربط بين بابل وهمدان حتى بلغ فى شمال شرق إيران وحتى بلاد الهند . وهناك طريق تجارى إمتد من بحر إيجة إلى القفقاز ، وآخر إمتد من مكران وحتى بلاد الهند . ويعتبر السجاد الذى صنعه الصناع الإيرانيون المهرة والذى تم إكتشافه فى منطقة پازيريك فى سيبيريا نموذجا ومظهرا من مظاهر التقدم التجارى فى العصر الهخامنشى . وكان الملح وأنواع السمك المملح تصدر من شواطئ الخليج الفارسى والدردنيل إلى خارج البلاد . وكانت البضائع تنقل عن طريق القوارب والزوارق من سوق إلى آخر داخل الإمبراطورية ، ووصلت حمولة الزوارق فى بعض الأحيان التى تسير فى أنهار البلاد إلى ستين طنا .

وبعد حملة الإسكندر على إيران وإستقرار الدولة السلوقية (٢٢٠ - ٢٦١ ق م) حتى القرن الثالث الميلادى تعرضت وحدة الدولة الإيرانية للفتت ، حيث أدى الحكم الذاتى للمدن وسيطرة طبقة الإقطاعيين منذ القرن الأول قبل الميلاد وحتى الثانى الميلادى إلى ضعف سيطرة الحكومة المركزية ، ومع ذلك فقد إزدهر الإنتاج وإتسع التبادل التجارى مع الصين والهند وآسيا الوسطى ، وصاحب ذلك التطور ظهور مدن كبيرة وموانئ . وفى القرن الثالث الميلادى تحول كثير من المراكز التجارية بالمدن إلى مراكز صناعية بالتدريج ، ومن هذه المدن نذكر "أردشير خرة" و "جندى شاپور" و "وه اردشير" و "بيشاپور" و "فيروز آباد" وغير ذلك . وكانت سوق خوزستان التى أطلق عليها العرب سوق الأهواز واحداً من المراكز التجارية الرئيسية فى الركن الشمالى الغربى من الخليج الفارسى .

وقد إزدهرت الصناعات المختلفة ، وكان يرأس كل مجموعة من الصناع أو الحرفيين رئيس أطلق عليه فى أحد النصوص السريانية "قشه" أو "رشه" ، وأطلق على رئيس الصناع والحرفيين فى الفارسية الوسطى "كروكبد" أو "هوتخشبد" .

وتقدمت الصناعات المعدنية فى إيران ، ولهذا نجد ألقاباً مثل "رئيس صناع الفضة" و "رئيس صناع الأدوات الذهبية" وغير ذلك . ووصل التقدم فى مثل هذه الصناعات إلى حد إنشاء أسواق خاصة بها بدلا من الحوانيت الصغيرة داخل الأسواق الكبيرة . ونطالع فى قصص ألف ليلة وليلة ألقاباً لرؤساء هذه الصناعات من أمثال "شيخ الصاغة" و "شيخ الجواهرجية" ، مما يدل على وجود أسواق متخصصة فى فروع هذه الصناعات والحرف .

كما كان على رأس كل التجار أو الحرفيين رئيس أو شيخ ، وكان يتمتع بمكانة عظيمة لدى الحكام ، وكان لكل حرفة أو مهنة جمعية خاصة بها .

وفى العصر الساسانى شكلت طبقة الحرفيين والصناع والتجار والزراع الطبقة الرابعة فى المجتمع الإيرانى وكان يطلق عليهم مصطلح "مهنة" . وقد جاء فى رسالة تتسر أن : المهنة هم الزراع والرعاة والتجار وسائر أهل الحرف ، وهم الطبقة الرابعة فى المجتمع الإيرانى طبقاً للشرعية الإيرانية (كتاب تتسر ص ١٢) .

وتعد خوزستان أحد المراكز الإنتاجية والتجارية الكبيرة قبل الإسلام فى بلاد فارس ، وكانت تلك المنطقة تزرع بقصب السكر ، وكان السكر الفارسى من المحصولات الرئيسية ومن ضمن البضائع التى كانت تصدر للخارج ولها شهرة كبيرة فى كل أنحاء العالم ، والدليل على ذلك أنه عندما إستولى هراكليوس (هرقل) إمبراطور الروم الشرقية على طيسفون أخذ كميات كبيرة من السكر كغنيمة من قصر خسرو الثانى (المعروف بكسرى پرويز) .

كما كانت شوشتر والأهواز من المراكز الرئيسية لصناعة النسيج ، وقد إتسعت التجارة بشكل كبير فى إيران قبل الإسلام ، وكانت كثير من المدن الإيرانية تقع فى نطاق المراكز الخاصة بالتبادل التجارى . وأخذت إيران والروم الشرقية تتنافسان فى مجال السيطرة على الأسواق العالمية والطرق التجارية وخاصة طريق الحرير الذى كان يمتد من الصين وآسيا الوسطى حتى غرب آسيا وسواحل البحر الأبيض المتوسط . وجلبت تجارة الترانزيت عن هذا الطريق منافع كثيرة لإيران ، وكان للأقمشة والمنتجات المعدنية الإيرانية سوق واسعة فى الصين ، هذا بالإضافة إلى أن إيران كانت تصدر للخارج الفاكهة والجوز والحناء والألوان والنباتات الخاصة بالصباغة . وكان الطريق البحرى إلى الهند وجزر سرانديب والحبشة والبحر الأحمر عاملاً هاماً فى تجارة إيران مع دول الشرق الأوسط

والشرق الأدنى ، كما كان طريق العطور الممتد من سواحل سوريا وحتى جنوب الجزيرة العربية وحضرموت من الطرق التي تتنافس عليها كل من إيران والروم الشرقية . وفى ذلك العصر كان التجار ورواد الأسواق يتجمعون فى أسواق حاشدة حيث توجد المخازن المملوءة بالبضائع المحلية والمستوردة من الخارج ، وكانت السفن التجارية الصينية تأتى محملة بالبضائع وتعرض بضاعتها فى أسواق إيران . أما التجار الإيرانيون فقد كانوا يتوجهون من موانئ الخليج الفارسي إلى سواحل البحر الأحمر وموانئ المحيط الهادى وسيلان وسواحل الهند الغربية حاملين معهم البضائع الإيرانية ويأتون ببضائع تلك البلاد إلى إيران ليعرضوها فى أسواقها . فكانت السفن تنقل كل عام عشرات الآلاف من رؤوس الخيل إلى موانئ جنوب شرق الهند وتعرضها للبيع هناك ، وكانت الخيول تصدر أيضاً من إيران إلى سيلان وتعفى من الرسوم الجمركية ، مما يدل على مكانة التجار الإيرانيين فى أسواق سيلان والهند . أما الأشياء التي كان التجار الإيرانيون يستوردونها من الخارج فهي اللؤلؤ من شمال برونائى والذهب والعاج من جزر الفلبين .

الأسواق فى إيران بعد الإسلام

لا شك أن الأسواق كانت سمة مميزة للمدن الإسلامية بصفة عامة ، وكانت تقام فى وسط المدن خلال القرون الوسطى . وأحياناً ما كان يقام السوق أولاً والميدان ثم تنشأ بعد ذلك الأحياء السكنية حولهما ، وغالباً ما يضم إلى جواره المسجد والمستشفى والمنشآت التجارية المختلفة مما يشكل نوعاً من الوحدة بين هذه المؤسسات التي تقي باحتياجات السكان المقيمين داخل المدينة . ومثال ذلك ما نراه فى أصفهان قبل القرن السادس عشر الميلادى حيث كان الميدان والسوق هما المركز الرئيسى للمدينة ، كما يعتبر إنشاء المسجد الجامع بجوار السوق من أهم سمات السوق ومميزاتها ، وكانت عدة طرق أساسية فى المدينة تنتهى إلى السوق التي تضم أبنية ومنشآت هامة بالمدينة فى مجموعة موحدة ومتراصة مع بعضها . وقد ساعد إنشاء بعض الأسواق على الطرق المختلفة فى تكوين المدن وتحولت كثير من القرى الصغيرة إلى مدن كبيرة ، ومن هنا أطلقوا على بعض المدن اسم بازاركاه (أى : مكان السوق) . واحتاج نشاط الأسواق إلى مساحات ومنشآت مختلفة ، ولذلك كانت السوق تتكون من محور أو عدة محاور أصلية وعدة محاور فرعية ، وعلى جانبي كل من هذه المحاور وجد صف متناسق ومتصل من الحوانيت ، بعضها لعرض البضائع وبيعها والبعض الآخر كمصانع لإنتاج بعض المنتجات ، كما كانت السوق تضم بعض العناصر الأخرى كالمسجد والحمام والمقهى والمطاعم وغير ذلك من الوحدات الثقافية والخدمية .

وإذا نظرنا إلى الأسواق اليوم وجدنا أن الحوانيت التي

تصطف اليوم على جانبي الشوارع فى المدن على الطريقة الغربية قد دخلت فى منافسة شديدة مع الأسواق التقليدية أو القديمة ، وعلى الرغم من ذلك فما زالت الأسواق الإيرانية القديمة هى المؤسسة الإقتصادية الأصلية فى المدن . وقد احتفظت معظم المدن الإيرانية بأسواقها القديمة وهى مغطاة بالقباب المبنية بالآجر بحيث تقى الناس حر الصيف وبرد الشتاء . وهناك بعض المدن تتحول إلى مراكز للحركة التجارية فى بعض المواسم ونظراً لوجود مزارات يحج إليها الشيعة فى مواسم معينة ومن أشهر هذه المدن مدينتي مشهد وقم . (إيران ص ٢٤)

وقديماً كان يراعى وضع نشاط من الأنشطة فى المكان المناسب له داخل السوق ، فمثلاً هناك أنشطة تصدر عنها جلبة وضوضاء أو روائح كريهة ، ومثل هذه الأنشطة لها أماكن بعيدة عن الأماكن التي تباع فيها مثلاً البضائع القيمة كالذهب أو المجوهرات حيث كانت توضع فى مداخل الأسواق . وكان كل قسم من أقسام السوق يطلق عليه اسم يتناسب مع البضاعة التي تعرض فيه أو النشاط الذى يجرى فيه مثل : "سوق الحدادين" أو "سوق صناع السكر" أو "سوق النحاسين" وغير ذلك .

وللأسواق فى البلدان الإسلامية بصفة عامة أنواع وأشكال مختلفة ، فمنها الأسواق الطولية ، وهى تتشكل من شارع واحد ممتد ومنفرد ، وخير ما يمثل هذا النوع سوق طهران فى عام ١٢٦٦هـ = ١٨٥٠م . ومنها الأسواق العرضية التى تتكون من مجموعة من الشوارع الكبيرة والمغلقة المتوازية وتقع فى وسطها مجموعة من السرايا والحنانات مثل سوق تبريز . وهناك الأسواق المتقاطعة والتي تتكون من سوقين طوليين متقاطعين مع بعضهما مثل سوق هرات . كما توجد بعض الأسواق يطلق عليها أسواق المزارات كما هو الحال فى أسواق مشهد وقم .

ويمكن القول بأنه يمكن تقسيم الأسواق فى إيران تبعاً لأنشطتها وفعاليتها إلى ثلاثة أنواع : أ- سوق طهران بأنشطتها المركزية الإستراتيجية للتجارة المحلية والوطنية والدولية . ب- الأسواق الإقليمية بأنشطتها فى البيع بالجملة والتجزئة على مستوى المدن الأصلية (مراكز المحافظات) والمناطق المحيطة بها . ولهذه الأسواق دور لا بأس به فى التجارة أيضاً ومنها أسواق شيراز وأصفهان وكerman ومشهد وتبريز . ج- الأسواق المحلية فى المدن الصغيرة والقرى الكبيرة وهى التى يقوم فيها بائعوا التجزئة والباعة الجائلون من القرويين بتقديم احتياجات أهل المدن الصغيرة والقرى المحيطة بها . ولابد من الإشارة إلى أن سوق طهران ما زالت حتى العصر الحاضر تتولى مهمة الواردات والصادرات وجمع وتوزيع المنتجات الزراعية والبضائع الإستهلاكية الصناعية وأهم منتجات المصنوعات اليدوية فى إيران ، ألا وهو السجاد .

وبجانب النشاط الإقتصادى للسوق ، فقد كانت هناك

أنشطة أخرى دينية تتمثل في وجود المسجد داخل السوق وإقامة الصلاة وزيارة الأضرحة وقراءة الفاتحة ، واجتماعية تتمثل في تبادل الأخبار والمعلومات بين أهل السوق وروادها ، وتعليمية وثقافية تتمثل في وجود المدارس والتعليم داخل الأسواق ، وسياسية تتمثل في المشاركة في الحركات والتجمعات التي كان يقوم بها الناس ويتفاعلون فيها مع كل ما يجري في البلاد . وهكذا كانت البنية التركيبية للسوق تتسجم وتتأغم مع الأنشطة والفعاليات الموجودة فيها .

وكان يحكم المعاملات في السوق الأحكام الفقهية المختلفة كأحكام البيع والإجارة والشركة والتسعير والإحتكار وبيع المربحة وبيع العينة وبيع العربون ، وهي أبواب نجدها في فقه المعاملات وكانت موضع إحترام من أهل السوق .

ولم يكن كل من يعمل بالسوق من أصحاب رؤوس الأموال أو الأثرياء ، فقد كان هناك من يقومون بدور "الدلالة" نتيجة خبرتهم التجارية ، فيرشدون الناس إلى أنواع البضائع التي يحتاجون إليها ، ومن هنا أطلق عليهم لقب "دلال" . وكان معدل الربح المعمول به في الأسواق الإيرانية يتراوح ما بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ في القرون الإسلامية الأولى .

وإذا نظرنا إلى النواحي الأمنية والرقابية داخل الأسواق الإيرانية ، وجدنا أن ازدهار الأسواق وتقدمها يعود بالدرجة الأولى إلى إقرار الأمن والسلام ، وعندما يتعرض هذا الأمن للخلل فإنه يؤدي دائماً إلى الفوضى والاضطراب داخل الأسواق . ومن هنا كانت الأسواق موضع إهتمام ورعاية من الحكومات لأنها تدر عليها دخلاً من الضرائب التي يدفعها التجار ، وكان حفظ النظام وتوفير الأمن من مهمات الشرطة ، وكذلك الحراسة الدائمة للأسواق وخاصة في الأوقات التي تغلق فيها الحوانيت أبوابها . وكان هناك من يعرف باسم "سرايدار" أي الشخص الذي يحرس مباني السوق ويحافظ على البضائع من السرقة ويبلغ عن أي حادثة تحدث داخل السوق كالحرائق مثلاً . وهناك بعض الأسواق كانت تتمتع بتدابير أمنية بالغة مثل أسواق الصرافة وبيع المجوهرات وبيع السلاح ، وكانت الأخيرة محل إهتمام أمنى خاص نظراً لخطورتها ، حيث كانت الإغارة على أسواق بائعي السلاح تتزامن دائماً مع اشتعال الفتن وقيام الثورات المختلفة .

ولم يكن توفير الأمن فقط هو الشغل الشاغل للحكومة أو أهل السوق ، فقد كانت الرقابة أيضاً على سلامة المعاملات والبيع والشراء داخل السوق من المهام التي تقوم بها الدولة ، وبالإضافة إلى أجهزة الدولة الرقابية فقد كان هناك من بين التجار من يعين من قبل الحاكم كممثل للتجار لرئاسة السوق ، وتطلق عليه ألقاب مثل "ملك

التجار" أو "أمين التجار" وغير ذلك .

وكان شيخ كل طائفة ورئيسها واحداً من نفس أعضائها ، وهو يتميز عن غيره بالتجربة والعلم والمهارة في حرفته ، وكان ينتخب أحياناً من قبل المسئولين في المدينة ، ولم تكن ثروته تلعب دوراً في إنتخابه . هؤلاء الشيوخ كانوا من ذوى النفوذ والقوة وكانت لهم مشاركة أساسية في تحديد الأسعار والمشورة مع المحتسب والفصل في المنازعات التي تنشأ بين أهل السوق ، وكان إنضمام عضو جديد إلى كل طائفة من الطوائف لا يتم إلا بموافقتهم ، وكانوا يتولون أيضاً أمانة صندوق الطائفة ، وإذا رأى أعضاء الطائفة أن شيخهم غير جدير بهذا المنصب فقد كان في إمكانهم الاعتراض عليه والسعى لعزله .

وكان يراقب الأسواق ويشرف عليها رؤساء مختلفون لهم ألقاب وصفات ووظائف متفاوتة ، وينطبق ما نعرفه عن العصر الصفوي في هذا الصدد على العصرين الإيلخاني والتمموري وحتى أواخر العصر القاجاري . ففي هذه الفترة ، فبالإضافة إلى المحتسب أو معاونه الذي يسمى بالعريف ، فإن أول منصب كبير في السوق كان يسمى "كلانتر" ، ورغم أنه كان يعين من قبل الشاه ويتولى وظائف هامة ، إلا أنه لا يتقاعس عن تحقيق مصالح أهل السوق وحرفته كذلك ، وهو يقوم أحياناً بتعيين "النقيب" وهو عادة ما ينتخب من بين السادات وبأمر الشاه . ويرى البعض أن النقيب هذا هو نفسه الذي يطلق عليه لقب "استاد باشي" ، غير أن البعض يرى أن الأستاذ باشي غير النقيب وربما كان في منزلة أقل منه . وآخر منصب بعد النقيب هو "كدخدا" وكان ينتخب من بين أهل الخبرة في كل طائفة بموافقة النقيب والكلانتر . ويبدو أنه في العصر المغولي كان الـ "بيشوا" و "المقدم" والـ "كلو" يأتون في سلسلة مراتب الأجهزة والمناصب في السوق بعد الـ "كدخدا" . وفي نهاية العصر القاجاري أيضاً كانت للأسواق رؤساء ككل حي في المدينة ، وهم الذين إنضموا بعد ذلك للأجهزة البوليسية .

وإذا وصلنا إلى العصر الصفوي (١٥٠١ - ١٧٢٢م) وجدنا الشاه عباس يحرض كل الحرص على تحقيق الإنفتاح التجاري لبلاده على العالم شرقه وغربه ، كما حرص على أن يجعل من أصفهان العاصمة مركزاً تجارياً هاماً في الشرق يفد إليه التجار من جميع أنحاء العالم ، لذا نجده يدخل في صفقات تجارية مع الجميع ، حيث وصل النشاط التجاري الخارجي حتى الصين والهند شرقاً وممالك أوروبا المختلفة غرباً ، وأخذ يدعو تجار العالم إلى زيارة إيران ويشجعهم على التبادل التجاري مع التجار الإيرانيين ، ويقدم لهم الضمانات الكافية . وتشجيعاً للنشاط التجاري وتسهيله وتأمينه إهتم الشاه عباس بإنشاء الطرق وتعبيدها ، ومنها طريق مازندران الساحلي ، كما أنشأ النزل لتقديم جميع إحتياجات التجار والمسافرين من

طعام وجياد وأماكن للمبيت ، كما زودت هذه النزل والأربطة بالقوات الخاصة بحراستها وحراسة الطرق وتأمينها ضد قطاع الطرق .

وكانت تجارة إيران الخارجية آنذاك تعتمد بالدرجة الأولى على بيع الحرير الإيراني ذي الشهرة العريضة في أوروبا ، ووجدنا الشاه عباس نفسه يحتكر هذه التجارة لنفسه ، فكان يشرف على جميع عمليات تسويقه ويحقق لنفسه الأرباح الطائلة من وراء هذه التجارة . (أنظر تاريخ الصفويين وحضارتهم ص ٢٥٦ وما بعدها) .

وقد تولى الإيرانيون قسماً كبيراً من أسواق مشرق البلدان الإسلامية ، كما شاركهم في هذا بعض من اليهود والمسيحيين وخاصة في مجال الصرافة وبيع المجوهرات . وفي القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) كان للأرمن مكانة خاصة في أسواق أصفهان ، وكانت لهم حوانيت مسقوفة مشهورة بأسمائهم . وكان وجود الأسواق في المدن وكبر حجمها واتساعها وتنوع بضاعتها مما يدل على ثراء أهلها ومكانتهم الاقتصادية . ويحدثنا الرحالة ناصر خسرو في كتابه "سفرنامه" عن أسواق أصفهان وقد مر ناصر خسرو بأصفهان عام ٤٤٤ هـ (١٠٥٢م) : فيقول : "وللمدينة سور مرتفع حصين به بوابات ومقاتلات وعلي السور شرفات ، ... وفيها أسواق كثيرة ، ورأيت فيها سوقاً من أسواق الصرافين كان بها مائتا صراف . ولكل سوق سور وبوابة محكمة ... وأربطتها نظيفة ، وفي شارع اسمه كوطراز (شارع الطرازين) خمسون رباطاً جميلاً ، في كل منها تجار ومستأجرون كثيرون . والقافلة التي صحبناها في الطريق كانت تحمل ثلاثمائة ألف خروار من البضائع .." (سفرنامه ص ١٥٢) .

ويقول المستشرق آدم مترز حول أهمية الصرافين في الأسواق الإسلامية "لم يكن عن الصراف غنى في سوق البصرة حوالي عام ٤٠٠ هـ (١٠١٠م) ، فقد كان العمل بهذا السوق أن كل من معه مال يعطيه للصراف ، ويأخذ منه رقاعاً . ثم يشتري ما يلزمه ، ويحول ثمنه على الصراف ، ولا يعطون شيئاً غير رقاع الصراف ، طالما كانوا بالمدينة . ويظهر أن هذا هو أرقى ما وصل إليه التعامل المالي في المملكة الإسلامية : ومما له دلالة أن يظهر ذلك في مدينة البصرة المشهورة بتجارها التي تقع على الحدود بين فارس والعراق ، وذلك لأن أهل البصرة واليمن وأهل فارس كانوا أحسن تجار المملكة الإسلامية ، وكان لهم جاليات في جميع البلاد التي تجلب منها التجارة .." (الحضارة الإسلامية ج ٢ ص ٣٨١) .

ويرى البعض أن وجود أسواق في شرق البلدان الإسلامية بصفة عامة كان أقدم من أسواق الغرب ومختلف عنها ، ففي الغرب كانت الحوانيت على جانبي الطريق أو الشارع ، ولم يكن هناك مكان مخصص للسوق ، بينما كانت الحوانيت في الشرق تتمركز بشكل عام في

مكان واحد ، يقول المستشرق آدم مترز : "أما في المشرق فقد استلزمت العادة جمع الدكاكين صفوفاً في مكان واحد ، كالدار التي بناها عضد الدولة بن بويه بمدينة كازرون ؛ وكانت مركز نسج الكتان ، وكان دخلها في اليوم عشرة آلاف درهم ، وكانت غاية في الحسن .. وجعل عليها دروب تغلق في كل ليلة . أما في غرب المملكة الإسلامية فلم يكن هناك فنادق إلا للتجار الغرباء ، وكانت أشبه بالأسواق الكبيرة ، وكانوا يضعون بضائعهم في أسفلها ، وينامون في أعلاها ، وكان يطلق على هذه الأسواق أو المخازن اسم الفنادق .. وكانت توجد خانات أو مخازن كبرى" (الحضارة الإسلامية ج ٢ ص ٣٨٧) .

والواقع أن أهم ما يميز الأسواق المشهورة في البلدان الإسلامية بصفة عامة عدم تدخل الدولة في التصدير والاستيراد وتحديد الأسعار ، فقد كانت الأسعار تحدد طبقاً لدخل الناس وإمكانياتهم المادية ، وكان ذلك يستلزم بطبيعة الحال معرفة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، ومن هنا كان تحديد الأسعار بيد رجال السوق المقيمين في المدن وليس بيد التجار الكبار الذين كانوا دائماً في حالة سفر وترحال ، ولم تكن لديهم معرفة وثيقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المدينة .

ويعتبر سوق طهران في أواخر العصر القاجاري (١٧٧٩ - ١٩٢٤م) نموذجاً جيداً للأسواق المقامة في أحد العواصم الاقتصادية الهامة في المشرق الإسلامي . وقد تحولت هذه السوق إلى حي كبير ، وكانت تعتبر في الواقع الحي الثاني الكبير في طهران . وكانت تشتمل على كثير من المنازل والمساجد والتكايا والمدارس ومخازن السلاح والأسبلة والحمامات ، بالإضافة إلى كثير من الحوانيت ومحطات القوافل والخانات ، وكانت بعض الحوانيت المسقوفة جزءاً من أملاك أشخاص اشتهرت بأسمائهم .

أما عن أوقات العمل بالأسواق فلا توجد معلومات مباشرة في المصادر حول هذا الموضوع ، ولكن يبدو أن الأسواق كانت تعمل عادة منذ صلاة الفجر وحتى ما قبل صلاة المغرب في كل الأيام ، وحتى أيام الجمع ، باستثناء ساعات الصلاة ، خاصة وأن الناس كانوا يقومون بالتسوق الأسبوعي في يوم الجمعة ، وعلى وجه الخصوص في المدن التي لا يوجد بها أسواق دائمة . حيث كانت الأسواق تقام يوم الجمعة ، ويقال أنه في فترة من الفترات ، ونظراً لكثرة التجار اليهود أو نفوذهم الإقتصادي ، كانت الأسواق تغلق في أيام السبت . غير أنه في عام ٤٤٨ هـ = ١٠٥٦م أعلنت أيام الجمع عطلة نتيجة تدخل الحكومة ، وكان المحتسب هو المكلف بمراقبة هذا الأمر .

(البقية في العدد القادم)

شخصية العدد



آية الله سيد حسن مدرس الفقيه المناضل

٩٥

الرابعة عشرة من عمره عندما توفي جده، والذي أوصى بأن يكمل تعليمه في الحوزة العلمية بمدينة أصفهان، فوصل إليها عام ١٢٩٨هـ-١٨٧٩م. أمضى سيد حسن في حوزة أصفهان ثلاثة عشر عاما وتعلم على يد كبار أساتذتها، حيث درس علوم اللغة، والأدب العربي والبيان لدى ميرزا عبد العلي هرندي، والفقه والأصول لدى آخوند ملا محمد كاشي، والفلسفة والحكمة والتصوف لدى ميرزا جهانكير خان قشقايي، وحصل على درجة الاجتهاد على يد الآيات العظام سيد محمد باقر درجتي في الفقه، وشيخ مرتضى ريزي في الأصول والتقارير وشرح الرسائل. ثم غادر أصفهان إلى النجف عام ١٣١١هـ-١٨٩٢م ونزل في مدرسة صدر وجلس إلى آية الله ميرزاى شيرازي، وتزامل مع الشيخ حسين علي أصفهاني، وحضر دروس آية الله سيد محمد فشاركي وشريعت

آية الله سيد حسن مدرس أحد كبار علماء الشيعة في العصر الحديث، كما كان أحد مجاهدي إيران ضد حكم الاستبداد والتدخل الأجنبي في شئون إيران، ويلقب بالفقيه المجاهد والعالم المتعفف الشهيد. وهو أحد العلماء القدوة لزعماء الثورة الإسلامية في إيران، ويرجع آية الله العظمى مرعشي نجفي نسب سيد حسن مدرس إلى الإمام الحسن المجتبي عبر واحد وثلاثين من أجداده، فكان والده من طائفة مير عابديني، واتصل نسبه من السادات الطباطبائية بالسادات الزوارية، من جهة والدته، فوالده سيد إسماعيل طباطبائي، ووالدته هي خديجة ابنة سيد كاظم سالار، ولد عام ١٢٧٨هـ-١٨٥٩م في سرابه إحدى قرى مدينة زواره، ثم ألحقه والده بجده مير عبد الباقي في محلة فضل آباد بمدينة قمشه عام ١٢٩٣هـ. ١٨٧٤م حيث تلقى تعليمه الأولي على يديه، حتى بلغ

أصفهاني، وصادق سيد أبو الحسن أصفهاني وسيد محمد صادق طباطبائي وعبد الكريم حائري وسيد هبة الدين شهرستاني وسيد مصطفى كاشاني، وتباحث مع آية الله سيد أبو الحسن وآية الله سيد علي كازروني، وقد استقر به المقام في مدينة النجف سبع سنوات، وحصل على تأييد مقام الاجتهاد من علماء المدينة في سن الأربعين عام ١٢١٨هـ ١٨٩٩م ثم عاد إلى أصفهان وعمل بالتدريس في مدرسة الجدة الكبرى، وخلال تدريسه كان يناهض الظلم والاستبداد، فاختير نائبا لرئيس مجلس ولاية أصفهان، وتصدى لحاكم الإقليم صمصام السلطنة، وطالبه بوقف استخدام العنف والجلد ضد الناس، فأصدر أمرا بإبعاده عن مدينة أصفهان، لكن الجماهير ثارت ضده، فاضطر إلى الإذعان بعدم جلد الناس والإبقاء على سيد مدرس في أصفهان. واستمر مدرس مناهضا للمفسدين والمستغلين وللأمور المخالفة للشرع، فتعرض لمحاولة اغتيال فاشلة، فقد خالف آية الله مدرس الاتفاقية السرية التي عقدها وثوق الدولة رئيس الوزراء مع بريطانيا عام ١٢٩٨هـ ش. ١٩١٩م والتي تضمنت سبع مواد وملحقا. ولكنه ظل في تدريسه وتأليفه وجهاده، فشهد له العلماء بأنه رجل علم وسياسة. وقد انتقل سيد حسن مدرس إلى طهران، ومارس التدريس في مدرسة سبهسالار، مؤكدا على أن مهنته الأولى هي التدريس وتأتي السياسة في المرتبة الثانية. وفي عام ١٣٠٤هـ ش ١٩٢٥م تولى إدارة هذه المدرسة، فقرر إدخال نظام الامتحانات عليها لزيادة الجدية في التحصيل، كما وضع لائحة لنظام المدرسة وشئونها العلمية، إضافة إلى تعمير القرى والآبار والمحال المحيطة بالمدرسة من حاصل أوقافها، وقد تخرج منها آية الله ميرزا أبو الحسن شعراني وآية الله سيد مرتضى بسنديه الشقيق الأكبر لآية الله الخميني والشيخ محمد علي لواساني.

كان آية الله مدرس أول من درس كتاب نهج البلاغة في الحوزة العلمية رسميا وجعله ضمن مناهج الدراسة، وللشهاد مدرس مؤلفات كثيرة في دراسة الفقه والأصول، وله رسالة في الفقه الاستدلالي، تبلغ في قيمتها لو كانت قد اكتملت كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري، كما وضع تفسيراً جامعاً للقرآن بأسلوب جديد وعميق، كما ألف شرحاً للمثنوي المعنوي، ومن أهم مؤلفاته تعليق على كفاية الأصول لآخوند خراساني، الرسائل الفقهية، رسالة في علم أصول الفقه، رسالة في العقود والإيقاعات، رسالة في القبض في الأوقاف، كتاب حجية الظن في الأصول، رسالة في شرط الإمام

والمأموم، كتاب في باب الاصطحاب في علم الأصول، كتاب في أحوال الظن في أصول الدين، شرح نهج البلاغة، أصول التشكيلات العدلية.

اختير آية الله مدرس كأحد خمسة لهيئة علماء الرقابة على القوانين داخل البرلمان الإيراني عام ١٢٢٨هـ. ١٩٠٩م فاستطاع إحباط كل مشروعات القوانين الداعمة لنفوذ الأجانب، ومن بينها اتفاق مع روسيا وبريطانيا، وترتب عليه رفع يد شوستر المندوب البريطاني عن الشؤون المالية لإيران عام ١٢٢٩هـ. ١٩١٠م كما ساهم في إعلان إيران دولة محايدة في الحرب العالمية الأولى، خلال دورة البرلمان الثالثة ورئاسة مستوفي الممالك للوزارة، وإن كانت كل من روسيا وبريطانيا لم يحترما موقف إيران المحايد. مما جعل آية الله مدرس يهاجم التجاوزات الروسية البريطانية، وحصل على دعم العلماء والجماهير فتكونت لجنة الدفاع الوطني في مدينة قم من النازحين مع الحركة الشعبية من أنحاء البلاد، وكونوا حكومة مؤقتة في غرب البلاد، أسندت فيها وزارة العدل والأوقاف إلى آية الله مدرس. وقد حاولت جماعة من المندسين اغتيال آية الله مدرس ورئيس وزرائه نظام السلطنة، لكن محاولتهم باءت بالفشل. لكن آية الله مدرس اضطر للرحيل إلى اسطنبول، ونزل بمدرسة الإيرانيين هناك واشتغل بتدريس العلوم الدينية، فدعاه السلطان محمد الخامس العثماني إلى قصره وتباحث معه، وقد طلب الشهيد مدرس في هذه المقابلة من السلطان التراجع عن ضم جزء من إقليم آذربيجان إلى ملكه، كما دعا هناك إلى وحدة المسلمين من أجل تحقيق القوة والتقدم.

ومع تولي رضا خان زمام الأمور في إيران، ودخوله طهران عام ١٢٩٩هـ ش ١٩٢٠م وإعلانه الأحكام العرفية، تم اعتقال آية الله مدرس، وأودع السجن، ثم تم إبعاده من طهران إلى قزوین، حيث سجن هناك ٩٣ يوما. عندما أطلق سراحه بدأ مناهضا لرضا خان في البرلمان، وادعائه إقامة النظام الجمهوري بديلا عن الملكية، واحتج على رغبة البرلمان إسناد رئاسة الوزارة إلى رضا خان، ولم يحضر جلسة اتخاذ القرار. واتخذ أسلوب الاستيضاح في فضح سياسة رضا خان داخل البرلمان. وقد تولى آية الله مدرس رئاسة البرلمان في دورته السادسة بحكم سنه، لكن الضغوط التي مارسها أعداؤه عليه وعلى مؤيديه كانت تضطره إلى تقليل حضوره إلى البرلمان، وصرف معظم وقته في التدريس. وقد جرت محاولة فاشلة لاغتياله، أصيب خلالها في كتفه وساعده، لكنه عاود حضوره إلى البرلمان بعد هذا

الحادث بأربعة وستين يوما . وقد فشل آية الله مدرس في انتخابات البرلمان في دورته السابعة بسبب تزوير النتائج فلم يحصل على صوت واحد ، وتساءل بعدها إذا كان مؤيدوه قد ماتوا أو اعتقلوا أو منعوا من التصويت فأين ذهب الصوت الذي أعطاه لنفسه في الانتخابات؟ قام العميد دركاهي قائد شرطة طهران بمداهمة منزل آية الله مدرس ، وألقى القبض عليه بعد تجريده من عمته وعباءته ، وضربه مع أهل بيته في ١٦ من شهر مهر عام ١٣٠٧ هـ ش ١٩٢٨ م وسجنه في قلعة خواف . وبعد تسع سنوات في المعتقل ، أبعده إلى مدينة كاشمر . وفي ٢٧ رمضان ١٣٥٦ هـ ١٠ آذار ١٣١٦ هـ ش ١٩٢٧ م اغتاله ثلاثة أشخاص بإجباره على شرب الشاي المسموم ، ثم قطعوا رقبته . ودفن في مدينة كاشمر .

ويعتبر الشهيد آية الله مدرس من الشخصيات الدينية السياسية القوية التي ظهرت في أسوأ فترات الاضطراب في تاريخ إيران الحديث ، فشهد أحداثا جساما بين حكومة ضعيفة وملك جاهل ودولة ممزقة ، ثم حرب عالمية ، ثم احتلال أجنبي للأراضي الإيرانية ، ثم انتزاع أجزاء عزيزة من الوطن ، ثم دكتاتورية بغيضة وتقلب سياسي . ويرجع تميز مدرس إلى أنه كان عالما فقيها متجاوبا مع ظروف عصره ، مناضلا ضد الظلم والطغيان والفساد والنفوذ الأجنبي ، حاول أن يؤدي رسالته بكل أمانة في وسط هذه الظروف الصعبة ، سواء في ميدان العلم والتعليم أو ميدان النضال والسياسة ، فلم يهادن أو يعتكف أو يستسلم ، وزاد من شعوره بالمسئولية إدراكه بأنه سيد أي من نسل الإمام الحسن رضي الله عنه . يقول عنه آية الله الخميني : شهيدنا العظيم تعجز الألقاب عن وصفه ، كان نجما متلألئا على جبين دولة عانت من ظلم عهد رضا شاه المظلم ، ومن لم يدرك هذا العهد لا يستطيع أن يدرك قيمة هذه الشخصية السامية .

كانت فطنة الشهيد مدرس وبعد نظره السياسي موضع فخر علماء الدين الشيعة ، حيث كشفت الأحداث أن معالجته السياسية للقضايا التي كانت مطروحة في عصره معالجة صحيحة ومنطقية ، وأن ما كان يبدو من تشدده أمرا تكتيكيا اقتضته المصلحة الوطنية ، لقد كانت الحياة النيابية في فكره السياسي خطأ أحمر ، وكان يجعل الدستور والقانون مرجع كل عمل سياسي ، وربما كان هذا هو السبب الأساسي في عدم موافقته على نظام الجمهورية الذي كان قد اقترحه رضا خان ، كما كان السبب الأساسي في صدامه مع رضا خان عندما وجده يتحول إلى الدكتاتورية في الحكم والإدارة . وربما كان هذا هو السبب أيضا في أنه لم يجد أنصارا كثيرين لمواقفه البرلمانية ، حيث كانت النزعة للتغيير عالية عند أعضاء المجلس ، وهو ما جعلهم يؤيدون رضا خان في بداية الأمر ، حتى أن عبد الحسين فرمانفرما الذي كان مناهضا لرضا خان في المجلس لم يكن سندا لآية الله مدرس في مواقفه داخل البرلمان . هكذا كان آية الله مدرس مستقلا في حركته السياسية ، وهو رغم ثورته إلا أن دراسته الدينية وكونه مرجعا للشيعة جعلت حركته السياسية أميل إلى المحافظة منها إلى التجديد .

كان آية الله مدرس يدرك في أعماقه أن رضا خان إما صنيعا لبريطانيا ، أو أنه يحظى بتأييدها ، ومن هذا المعتقد ناصبه العداء ، وهو في مذكرات نشرت له تحت عنوان لسان مدرس الأحمر : يشير إلى أن مبعوثا للحكومة البريطانية قابله ، وأكد له أن بريطانيا سترفع يدها عن رضا خان عندما يرفع هو يده عن معارضته ، فأجابه مدرس : عندما تتركوه سوف ألتصق أنا به . وربما يكون موقف آية مدرس من رضا خان وتسميته برضا البلطجي وعدم مناداته برضا شاه ، هو أساس تقدير الثورة الإسلامية له ، وإحياء الحكومة والحوزة العلمية لذكراه .

ملاحظات على الانتخابات الإيرانية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

تريد أن يكون لها مصالح مع إيران أن توطن نفسها للتعامل مع هذا النظام فترة طويلة قادمة.

يرتبط بالملاحظة الأولى ملاحظة أخرى تتعلق بانتخابات مجلس الخبراء أيضا، وهي: إمكانية نجاح المتشددين إلى جانب المعتدلين، فوجود هاشمي رفسنجاني المعتدل على رأس قائمة الناجحين في العاصمة، بفارق تجاوز النصف مليون صوت في مدينة واحدة، لم يمنع أن يليه عدد من المتشددين، بل من الخصوم المنافسين، وهو ما تكرر في نتائج انتخابات المجالس المحلية، وهذا يعبر عن طبيعة الشخصية الإيرانية التي تبدو القسوة والتشدد فيها مغلفين بطبقة ناعمة من الاعتدال والمرونة، وقد ساعد الاجتهاد في المذهب الشيعي الاثنى عشري على دعم هذه الخاصية بمقومين أساسيين يؤثران على صانع القرار، هما: مبدأ المصلحة، والتقية السياسية، ولذلك يتحتم على من يريد التعامل مع هذا النظام أن يدرك هذه الحقيقة. ويعلم أن التعامل معه يأتي من هذين المدخلين.

هناك ملاحظة ثالثة في هذا الاتجاه، وهي أن نتائج الانتخابات عبرت عن استمرار وجوه الثورة من الحرس القديم للنظام في مجلس الخبراء، مع دخول عناصر جديدة إلى هذا المجلس، وهو ما يشير إلى الطبيعة القبلية المحافظة للشعب الإيراني المتمسك بتراثه، وأمجاده القديمة، ولا ينسى من أحسن إليه ممن تعاملوا معه، وهو نوع من ضمان استمرار أصالة النسيج الشعبي مع التطور المطلوب، ولا شك أن سيطرة الوجوه القديمة على مجلس الخبراء إشارة إلى أن الضغوط الداخلية والخارجية تجعل الشعب يلتمس الملاذ في الوجوه التي ألفها وتعامل معها، أكثر من الاعتماد على الوجوه الجديدة التي لم يختبرها بعد، خاصة في مجلس يقرر مصير النظام بشكل أو بآخر.

لقد عبرت نتائج الانتخابات عن حقيقة هامة، هي أن نضج الممارسة السياسية للشعب الإيراني جعلته لا يخلط الأوراق بين من يريد من مسئوليه، وأن يضع كل في

لاشك أن الانتخابات الإيرانية الأخيرة مازالت تلقي بظلالها على اهتمامات الرأي العام، ليس في إيران وحدها وإنما على المستوى الإقليمي والعالمي، ومازالت الملاحظات والتعليقات على هذه الانتخابات ونتائجها تجد لها مساحة في صدر الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المحلية والعالمية. والحق أن نتائج هذه الانتخابات تستحق منا أكثر من وقفة، باعتبارها تجربة حضارية لشعب من شعوب المنطقة، يتصل بنا مباشرة من خلال مصاهرات عدة في الدين والثقافة والاقتصاد والسياسة. وتتقاطع مصالحه مع مصالحنا في المنطقة، وتستدعي طموحاته في المنطقة أن نتابع تحركاته بوعي وبقظة.

إن الحضور الكبير لجماهير الشعب الإيراني في الانتخابات الأخيرة بنسبة تجاوزت ٦١٪ من عدد الناخبين إلى صناديق الاقتراع لاختيار أعضاء مجلس الخبراء خاصة، دل على أن الشعب الإيراني مازال يرى أن نظام ولاية الفقيه هو النظام الأمثل لحكم البلاد، وأنه مازال يحقق مكاسب للشعب الإيراني، تمنع من التخلي عنه أو تجاهله أو إسقاطه، رغم الدعايات الغربية التي ترددها الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة الإعلام الصهيونية. وهو ما دفع الزعيم خامنئي إلى أن يبادر ويقدم شكره وامتنانه لجماهير الشعب التي أبرزت هذه الحقيقة، مؤكدا أن الشعب أسقط كل الدعايات المضادة للنظام. وجعل اليأس يدب في قلب أعدائه من إمكانية نجاح المؤامرات الرامية لإسقاطه، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ستضطر في نهاية الأمر إلى احترامه والتعامل معه على قدم المساواة.

لم يكن الفضل للنظام في تمسك الشعب به، في رأيي، ولكن الأساس هو الثورة الشعبية التي آتت بهذا النظام، وعلمته كيف يجذب الجماهير إلى الساحة عند الحاجة، وهو ما يزال يستفيد من هذه الميزة، وينميها ويطورها لصالحه، حتى يضمن أن يظل في الحكم أطول فترة ممكنة، وعلى الدول التي لها مصالح أو

إطاره، ففي الوقت الذي يختار لمجلسه التشريعي نوابا محافظين معتدلين، يختار لرئاسة الجمهورية فارسا شجاعا من الجذور الشعبية يشعر بنبض الشعب، ولمجلس خبراء الزعامة حكماء يساندون القيادة، وللمجالس المحلية شبابا ملتزمين يستطيعون القيام بالخدمة العامة، خاصة من ثبت نجاحهم في أداء عملهم.

ولقد دلت نتائج الانتخابات على عودة التيار الإصلاحى برؤية جديدة، بعد أن نفض منه عناصر التطرف والمغالاة وتوجهه الغربي، وكسى الليبرالية ثوبا إسلاميا، مستفيدا من علماء الدين المجددين، مما جعله يزاحم الأصوليين في الرأي ومجالس الإدارة، وكذلك تبلور التيار الأصولي بين جبهتين: واحدة تجديدية، وأخرى معتدلة ترفع شعار الإصلاح الأصولي. وهو تحرك في اتجاه الفاعلية سواء للمحافظين أو الإصلاحيين.

وإذا تطرقنا على نتائج انتخابات المجالس المحلية ندرك أن المستقلين ممن لا ينتمون إلى حزب معين كانوا موضع تقدير الجماهير، فحصدوا أصوات تجعل لهم تأثيرا كبيرا على سياسات المجالس المحلية، ولعل هذا يؤكد سياسة الانتقاء للرموز من جانب الجماهير نتيجة النضج في الممارسة السياسية، من ناحية، وإشارة إلى أنه مع هذا النضج الجماهيري، لم تصل التنظيمات الحزبية مع ائتلافاتها إلى الدرجة التي تجعلها أساس الممارسة السياسية في إيران، من ناحية أخرى، وتبقى نتائج هذه الانتخابات إنذارا واضحا للأحزاب بأنها مازالت بعيدة عن القاعدة الشعبية، وعن عمق المجتمع الإيراني.

والواضح من مقارنة نتائج الانتخابات المحلية في الدورتين السابقتين، يبدو أن الإصلاحيون استطاعوا أن يحصلوا على الأغلبية في انتخابات الدورة الأولى، واستطاع الأصوليون أن يحصلوا عليها في الدورة الثانية، مما جعل توجهات هذه المجالس محددة بسياسة الأحزاب التي تسيطر عليها، وهو ما جعل لكل فريق معارضين ينتقدون سياسته، أما في هذه الانتخابات فقد وصلت أربعة تيارات لعضوية كل مجلس من هذه المجالس، وهي تيار الأصولي المعتدل، والأصولي الثوري، والإصلاحى الليبرالي، والوطنى العشائري المستقل، وهو ما يسمح بوجود تحالفات داخل المجالس تؤدي إلى وسطية القرار وتصالحيته، كما أنها لن تسمح بإطلاق يد رئيس البلدية في حركته لحل مشاكل المدن والقرى، خاصة العاصمة، وهو ما يتيح الفرصة لوجود رقابة داخلية في هذه المجالس. ورغم الاختيار الشعبي الذي حدد طبيعة المجالس المحلية، إلا أن اختيار الخبراء والمتخصصين لعضوية هذه المجالس يعطيها الطبيعة العملية.

تشير هذه الانتخابات في النهاية إلى أنه رغم تصفية المرشحين، إلا أن المناخ السياسى كان صحيحا خلال عملية الانتخابات، ورغم الاعتراض على هذه التصفية من جانب الأحزاب الإصلاحية إلا أن عدم تحقيق هذه الأحزاب أغلبية، أو حتى قفزة ملموسة في نسبة نجاح عناصرها التي مرت من التصفية، رغم اعترافها بعدم وجود تزوير في النتائج، يدل على أن توجه الرأي العام لم يكن مضادا لعملية تصفية المرشحين، بل متقبلا لها. مع عدم رصد أية أحداث شغب خلال فترة التصويت أو بعدها، إضافة إلى أن التماسك الحزبي كان قويا هذه المرة، وساهم في وجود رقابة صحية على العملية الانتخابية.

لقد حملت نتائج هذه الانتخابات رسائل متعددة لكل الأطراف واللاعبين الأساسيين في الساحة السياسية الإيرانية، أولها للزعيم خامنئي، حيث كانت رسالة تقدير لإخلاصه في توجيه النظام، وبقيته في متابعة شئونه، وتدخلاته الحاسمة لمنع الانحراف، والمحافظة على مكاسب الثورة، ثم توجيه لمزيد من التطوير تمثل في اختيار عدد من الإصلاحيين في مجلس الخبراء، لضمان عدم جمود النظام، أو تحجره.

والرسالة الثانية كانت لرئيس الجمهورية بأن الجماهير التي اختارته لأصالته، ولارتباطه بالجماهير، وإحساسه بنبضها، تطالبه بدعم جهازه من كافة الاتجاهات السياسية، ومن الخبراء الأكفاء بغض النظر عن توجهاتهم.

الرسالة الثالثة كانت للأصوليين بأن الجماهير مع تأييدها التوجه الأصولي، إلا أن هذا لا يجعلهم ينساقون وراء المغالاة، ويتخذون سبيلا عقلانيا لبلورة مفاهيم الأصولية، ولبنيتها التحتية، والمحافظة على الخطاب النقدي، حتى لا ينسحب البساط من تحت أرجلهم في الانتخابات القادمة.

الرسالة الرابعة كانت للإصلاحيين بتقدير تطوير فكرهم ومفاهيمهم واتجاههم للاعتدال، والبعد عن التقعير، وتقوية تنظيماتهم من العناصر المندسة والمتطرفة والمعارضة لنظام ولاية الفقيه، وأنها تعطيهم في هذه الانتخابات فرصة محدودة لإثبات عمق هذا التطور وإيجابيته، حتى توليهم الثقة.

الرسالة الخامسة موجهة إلى المجتمع الدولي بأن إحساس الشعب الإيراني بمصالحه يجعله كفئا للتعامل المباشر والمتكافئ مع الأطراف الدولية، ويستحق أن يعطى الفرصة لتحقيق مصالحه، وأنه قادر على توجيه طموحاته بشكل عقلاني لا يضر غيره من الشعوب، كما أن إحساسه بالخطر عميق، وهو ما يجعله يوحد كلمته، وينظم صفوفه، ويعيد ترتيب البيت الإيراني بسرعة تتجاوب مع الأحداث والمستجدات.

هل تؤثر الانتخابات الإيرانية في توجهات السياسة الخارجية؟

■ محمد عباس ناجي

باحث متخصص في الشؤون الإيرانية

مرة أخرى إلى السلطة، ليس لها تأثير مباشر على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية. فمجالس الشورى المحلية (البلديات) مهمتها تنفيذية في المقام الأول، ومن ثم فإن تركيزها الأساسي ينصب على تقديم الخدمات اليومية للمواطنين، وربما يوجد بعض أعضائها ممن ليسوا مهتمين بالعمل السياسي ناهيك عن قضايا وأزمات السياسة الخارجية، خصوصاً أن الشروط المطلوب توافرها في المرشحين لهذه الانتخابات ليست بنفس صعوبة شروط التقدم لانتخابات البرلمان أو الرئاسة، كما لا يشرف عليها مجلس صيانة الدستور الذي يمارس رقابة تصويبية صارمة على ملفات المرشحين في الانتخابات الأخرى، فهذه المهمة من اختصاص مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) الذي يبدى مرونة ملحوظة في دراسة ملفات المرشحين للانتخابات البلدية.

أما مجلس الخبراء فمهمته فقهية دستورية في الأساس وتتلخص في تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية ومراقبة أعماله، ويجتمع هذا المجلس مرتين فقط في العام، ومهمته تكون في الغالب روتينية، بما يعنى أن تأثيره على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية يكون في أضيق الحدود، وربما يحدث فقط في حالة قيام المجلس بعزل المرشد أو تعيين آخر في حالة وفاة الأول أو عجزه عن مباشرة مسئولياته، وفي هذه الحالة فقط يكون لمجلس الخبراء دور في صنع قرار السياسة الخارجية.

وبالنسبة للانتخابات التكميلية لمجلس الشورى، فقد أجريت على ثلاثة مقاعد شاغرة فقط، في طهران والأهواز وبم، ورغم أن الإصلاحيين فازوا بمقعدين، إلا أن ذلك لن يكون له تأثير كبير على توازن القوى داخل المجلس، خصوصاً في ظل سيطرة الجناح الأصولي من التيار المحافظ على أغلبية مقاعد الدورة الحالية لمجلس الشورى، بما يعنى تقلص احتمال قيام المجلس بإحداث تغيير ملموس في توجهات السياسة الخارجية

دخلت إيران مرحلة حاسمة في أزمة ملفها النووي، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، والقاضى بفرض عقوبات على إيران تحظر واردات وصادرات المواد الخطرة والتكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، بالإضافة إلى أنظمة الصواريخ الحاملة للرؤوس. وقد صدر هذا القرار بعد أسبوع واحد من إجراء انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء والثالثة لمجلس الشورى المحلية (البلديات)، والتكميلية لمجلس الشورى الإسلامي في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، والتي كان أهم نتائجها عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى السلطة مرة أخرى، وهى عودة ليست بارزة لكنها مهمة مقارنة بهزيمتهم في انتخابات الدورة الثالثة لمجلس الشورى المحلية عام ٢٠٠٣، ثم انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي عام ٢٠٠٤، وأخيراً انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥.

عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى السلطة مجدداً أثارت سؤالاً مهماً مفاده: ما تأثير هذا التحول الذي أحدثته انتخابات مجلس الخبراء والبلديات على السياسة الخارجية الإيرانية، خصوصاً فيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني التي تشهد تصعيداً خطيراً بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٧؟ الإجابة على هذا السؤال ربما تكون مبكرة خصوصاً مع دخول القوى السياسية، سواء التي شاركت في الانتخابات أو التي لم تشارك، في مرحلة مراجعة خطابها السياسى وقراءة نتائج الانتخابات وانعكاساتها على توازن القوى في إيران. وفي كل الأحوال، فإن ثمة ملاحظات عدة يجب أخذها في الاعتبار عند الإجابة على هذا السؤال.

الملاحظة الأولى، أن الاستحقاقات الثلاثة التي جرت في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، والتي فتحت نتائجها الباب أمام عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين

الإيرانية خلال الفترة المقبلة، فعلى العكس من ذلك يؤيد المجلس السياسة المتشددة التي تنتهجها حكومة الرئيس أحمدى نجاد إزاء أزمة الملف النووى الإيراني. هذا التوافق بين مجلس الشورى والحكومة، الذى وفره سيطرة الجناح الأصولى على المؤسسات، بدا جليا عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ بفرض عقوبات على إيران، حيث ردت إيران عن طريق مجلس الشورى بقانون يلزم الحكومة بمراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينص القانون الذى تم تبنيه بغالبية ١٦٠ نائبا ومعارضة ١٥ وامتناع ١٥ آخرين من الذين شاركوا فى التصويت، على أنه "من واجب الحكومة بعد المصادقة على القرار ١٧٣٧ التسريع فى البرنامج النووى ومراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ولم يمنع القانون الحكومة من اتخاذ أى إجراء قد تراه مناسباً لمعالجة الأزمة مع مجلس الأمن، بل منحها تفويضا لاتخاذ أى إجراء، فيما استبعدت آليته إلزامها الإعلان عن برنامج تصعيدى مع الوكالة الدولية أو درس إمكانية الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو منع المفتشين الدوليين من زيارة المواقع والمنشآت النووية الإيرانية. وقد صدر القانون الجديد رغم اعتراض بعض النواب الإصلاحيين على لهجة التصعيد فى التعاطى مع الملف النووى. إذ أشاروا إلى أن إيران لم تستنفد الوسائل القانونية حتى الآن، ويمكنها العودة إلى محكمة العدل الدولية استنادا إلى المادة (١٧) من ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطالب نواب إصلاحيون آخرون بإدخال تعديلات على نص القانون يضع صلاحية التعاطى مع الملف النووى فى يد المجلس الأعلى للأمن القومى، معتبرين أن طروحات الرئيس محمود أحمدى نجاد حول محارق اليهود تؤثر على مسار المفاوضات. لكن وفى إشارة متعمدة إلى تأييده موقف الأصوليين من أزمة الملف النووى، سارع مجلس صيانة الدستور الذى تابع جلسة البرلمان عبر أثر الإذاعة الرسمية المخصص لنقل الجلسات العلنية للبرلمان، إلى المصادقة على القانون، فى خمس دقائق، ما حسم الجدل حول قانونيته أو شرعيته، وأدخله مباشرة حيز التنفيذ.

الملاحظة الثانية، أن ثمة فرزا واضحا فى مواقف مختلف القوى السياسية إزاء قضايا السياسة الخارجية. على غير القاعدة التى تقضى دائما بأن تحظى مثل هذه القضايا بإجماع مختلف الفرقاء السياسيين. وكانت أزمة الملف النووى الإيراني والحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الوضع فى العراق وما يتصل بها من قضية العلاقات مع الولايات المتحدة، هى أبرز قضايا السياسة الخارجية التى شهدت استقطابا حادا بين القوى السياسية الإيرانية. لكن الملاحظ فى هذا السياق

أن هذا الاستقطاب لم يكن بين التيارين الإصلاحي والمحافظ فقط، ولكن بين القوى المتضوية تحت لوائهما، لدرجة وصلت فى بعض الأحيان إلى حدوث مفارقات. حيث تبنت بعض القوى المنتمية لتيار واحد مواقف متناقضة من بعض قضايا السياسة الخارجية، فيما تبنت بعض القوى من التيارين مواقف متشابهة. بما يفسر جانباً من حالة السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات التى تتسم بها التفاعلات الجارية بين هذه القوى.

بالنسبة للتيار الإصلاحي، تبنى كل من مجمع روحانيون مبارز وحزب اعتماد ملى موقفا معتدلا يقوم على تأكيد سلمية البرنامج النووى الإيراني، وحق إيران فى الحصول على التكنولوجيا النووية، والدعوة إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبداء مزيد من المرونة فى التعامل مع المطالب الدولية بشأن فتح المنشآت النووية الإيرانية أمام المفتشين الدوليين، وانتقاد السياسة المتشددة للرئيس محمود أحمدى نجاد فى هذا السياق، فيما تبنت جبهة المشاركة دعوة وقف تخصيص اليورانيوم باعتباره إشارة حسن نية تجاه الغرب، بل وزادت على ذلك بدعوتها فى أكثر من مناسبة إلى إجراء مباحثات مع الولايات المتحدة تنتهى بعودة العلاقات بين البلدين. أما بالنسبة للتيار المحافظ، فقد بدا الفرز جليا بين الجناح التقليدى من ناحية، والجناح الأصولى من ناحية أخرى، فبينما تبنى التقليديون تقريبا الموقف نفسه الذى تبناه الإصلاحيون المعتدلون (روحانيون مبارز واعتماد ملى)، اتخذ الأصوليون موقفا متشددا تجاه التعاطى مع أزمة الملف النووى الإيراني، وهو ما بدا جليا فى القانون الذى صدق عليه مجلس الشورى الذى يسيطر عليه الأصوليون والذى يلزم الحكومة التى يسيطر عليها الأصوليون أيضا بمراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفى ضوء هذا الفرز بين القوى السياسية الإيرانية حول قضايا السياسة الخارجية، يمكن القول أن وصول الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى السلطة مرة أخرى، بعد انتخابات مجلس الخبراء والبلديات، يمكن أن يوجه إشارات إلى الخارج بأنهم قادرين على إحداث تغيير نسبى فى السياسة الخارجية الإيرانية المتشددة خلال المرحلة القادمة، وإقناع المرشد الأعلى على خامنئى، الذى بيده الكلمة الأخيرة فى قرارات السياسة الخارجية ويعتبر محسوبا على الجناح التقليدى المحافظ، بحتمية إبداء تنازلات مطلوبة لنزع فتيل الأزمة مع المجتمع الدولى بسبب الملف النووى الإيراني، وتجنب إيران مخاطر الدخول فى مواجهة مع المجتمع الدولى قد تنتهى بفرض عقوبات أكثر شدة أو نشوب مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة. كما أن رفسنجانى من

أبرز الوجوه الإيرانية المعروفة لدى الغرب بسياسته المرنة التي بدت جلية خلال فترتي رئاسته للجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٧)، وربما يمكن القول أنه الرجل الذي يتطلع إليه الغرب لقيادة إيران خلال المرحلة القادمة بدلا من الجناح الأصولي المتشدد بزعامة أحمدى نجاد ومرشده الروحي آية الله مصباح يزدي. وهذا الأمر بالتحديد تعمد رفسنجاني الإشارة إليه بعد إعلان نتائج انتخابات الخبراء وحصوله على المركز الأول بفارق الضعف عن الفائز التالي، حين قال أنه "سيكون إلى جانب قائد الثورة في دعم توجهات الأمة الإيرانية" وليس وراء القائد كما جرت العادة في تصريحات المسؤولين الإيرانيين. ويعنى ذلك أن رفسنجاني يعتبر نفسه الآن شريكا في السلطة والنظام وليس تابعا.

هذا الأمر بالتحديد ينقلنا إلى الملاحظة الثالثة وتتعلق بموقف المرشد على خامنئي من السياسة الخارجية المتشددة التي تنتهجها حكومة أحمدى نجاد. فقد أبدى خامنئي انزعاجه من تلك السياسة التي يمكن أن تجلب مخاطر على أمن ومصالح إيران، وهو ما انعكس في تطورين مهمين: الأول، قراره بتكليف مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه هاشمي رفسنجاني مهمة الإشراف على عمل الحكومة ومجلس الشورى حتى لا تنجر إيران إلى مواجهة مع الغرب. والثاني، إصداره أمرا بتشكيل مجلس استراتيجي جديد للمساعدة في وضع السياسة الخارجية. والملاحظ في تركيبة هذا المجلس أنه يضم كوادرا وأقطابا محسوبة على المحافظين التقليديين والإصلاحيين، فقد تم تعيين كمال خرازي وزير الخارجية السابق في حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي، والمعروف بسياسته الانفتاحية على الغرب، رئيسا للمجلس الاستراتيجي. كما ضم المجلس على ولايتي وزير الخارجية الأسبق ومستشار المرشد حاليا، وضم أيضا على شمعاني وزير الدفاع في حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي، والمقرب من المرشد، بالإضافة إلى محمد شريعتمداري وهو وزير اقتصاد سابق محسوب على الإصلاحيين.

مهمة المجلس الأساسية تتمثل في طرح ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالعلاقات الخارجية الإيرانية وتقديمها إلى المرشد، إلا أن تشكيله يكشف عن سعي المرشد إلى إضفاء نوع من المرونة على السياسة المتشددة التي ينتهجها الرئيس أحمدى نجاد إزاء أزمة الملف النووي الإيراني والعلاقات مع الغرب، كما تبدو رغبته في تضمين الإصلاحيين داخل جهاز صنع القرار الإيراني، من أجل تقليص حدة الصراع بين القوى السياسية الإيرانية، والذي يفتح باب الثغرات أمام الخارج، وقد جاءت نتائج انتخابات الخبراء والبلديات

التي أجريت في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ لتخدم هذا المسعى الذي يتبناه المرشد الأعلى على خامنئي.

خلاصة القول، إن الأهمية الأساسية لانتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات) والانتخابات التكميلية التي أجريت في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، تكمن في كونها مؤشرا مهما حول طبيعة التحول في موازين القوى داخل إيران. فقد جرت العادة على أن الانتخابات البلدية تمثل مقدمة لتغيير الطرف المسيطر على مراكز القوى ومفاتيح صنع القرار في إيران، فقد كانت انتخابات الدورة الأولى للمجالس البلدية التي أجريت في عام ١٩٩٨، والتي فاز بها الإصلاحيون مقدمة لفوزهم بانتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي التي أجريت في عام ٢٠٠٠، ثم فوز الرئيس محمد خاتمي بفترة رئاسة ثانية في انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في عام ٢٠٠١.

الأمر نفسه حدث مع الجناح الأصولي من التيار المحافظ، حيث كان فوزهم في انتخابات الدورة الثانية لمجالس الشورى المحلية (البلديات) التي أجريت في عام ٢٠٠٣، مقدمة لفوزهم الساق في انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي التي أجريت في عام ٢٠٠٤، ثم فوز مرشحهم محمود أحمدى نجاد بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في عام ٢٠٠٥.

وبما أن نتائج الانتخابات الأخيرة قد أسفرت عن فوز نسبي للإصلاحيين والمحافظين التقليديين مقابل فشل للجناح الأصولي المتشدد في السيطرة على مجمل المؤسسات المنتخبة في إيران، فإن ذلك يعنى أن المرحلة القادمة سوف تشهد عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى مراكز صنع القرار في إيران من خلال آليتين: الأولى، هي الانتخابات، حيث سيتم إجراء انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامي في عام ٢٠٠٨، ثم انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٩، وقد يتم إجرائهما معا على ضوء شروع الحكومة في إجراء كل استحقاقين انتخابيين بالتزامن توفيراً للنفقات. والثانية، هي التعيين في المؤسسات المعينة بقرار من المرشد على خامنئي الذي سبق ووافق على طلب هاشمي رفسنجاني بإشراف مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه على الحكومة ومجلس الشورى، وعرض على الرئيس السابق محمد خاتمي تعيينه في مجمع تشخيص مصلحة النظام أو أية مؤسسة معينة أخرى.

وفي كل الأحوال، فإنه عندما تحين هذه اللحظة سوف تكون السياسة الخارجية الإيرانية على أعتاب تغيير ملحوظ.

البعد الأمني في العلاقات التركية - الإيرانية

■ محمد عبد القادر

اختلف التوجهات والرؤى من حزب إلى آخر ومن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة ومنها السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية في الدولتين معا. رابعها، إن ارتباط البلدين في حدودهما الجغرافية مع دول تمثل مصدرا للتهديد وللفرص في آن واحد، جعل علاقتهما ترتبط بشكل أساسي بطبيعة تلاقي مصالح الدولتين من عدمه، وفق ما يتيح السياق المحيط من فرص وما يحمله من مخاطر وتحديات.

على هذه الخلفية ثمة عوامل دفعت إلى ضرورة التعاون بين الدولتين وأخرى جعلت من التنافس أمرا محققا، فبالترافق مع تراوح الأفكار المؤسسة للسياسة الإقليمية التركية بين التغريب والعلمانية من ناحية والتوجه نحو العالم الإسلامي من ناحية أخرى، بوتائر مختلفة وبسقف موزون بموازين القوى الدولية، طوال العقدين الخالين، كان الطموح الإقليمي الإيراني يراكم النفوذ في الشرق الأوسط، غير أن ما شرع فيه حزب العدالة والتنمية في تركيا من سياسات متزنة تتجه صوب الغرب ولا تتفصل عن الشرق، ومن مبادأة ومبادرة للتدخل الإيجابي في مختلف قضايا الإقليم وبتوثيق العلاقات مع مختلف الأطراف، سيما دول الجوار التركي، لم يحقق كل ما ابتغاه فيما يخص علاقاته مع طهران على الصعيد الأمني، وإن حقق الكثير على الصعيد الاقتصادي وبدرجة أقل نسبيا على الصعيد السياسي.

وعلى الرغم من أن ثمة عوامل ساهمت في مد جسور العلاقات الأمنية بشكل عام، غير أن ثمة عوامل أخرى ضاعفت في الآن ذاته الشكوك المتبادلة على هذا الصعيد. ومن أهم هذه العوامل الوضع العراقي في مرحلة ما بعد صدام بكل ما حمله من فرص وما جلبه من تهديدات، فالعراق الذي منح الإيرانيين فرص لا حصر لها من تقوية ودعم نفوذهم في العراق كما لم

ظلت العلاقات بين أنقرة وطهران كضلعى مثلث القوى في منطقة الشرق الوسط المكون من الدولتين إلى جانب إسرائيل على مدى زمني ليس بالقليل ترتبط بشكل عضوي بطبيعة علاقات تركيا الغربية، وخصوصا مع الولايات المتحدة، وطبيعة علاقات هذه الأخيرة مع طهران من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية سعى منذ اللحظة الأولى لبلوغه سدة الحكم في بلاد أتاتورك أن يفصل بين طبيعة ووتيرة علاقات تركيا بإحدى دوائر سياساتها الخارجية وبقية الدوائر، ورغم النجاح الذي حققه نسبيا في هذا السبيل، لاسيما على صعيد العلاقات التركية - الإيرانية في ظل تواجد الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي، غير أن بلوغ خصمه السياسي أحمدى نجاد سدة الرئاسة في إيران بكل ما حمله وما مثله من أفكار وتطلعات، قلل من قدرة تركيا على تحقيق أهدافها الموضوعية. ذلك أن صعود أحمدى نجاد جاء في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة ناهيك عما أضافته سياسات إيران بعد ذلك في مرحلة ما بعد ذلك الصعود من اضطرابات سريعة ومتلاحقة على مسرح العمليات الإقليمية والدولي.

ومن ثم فالولوج في تحليل طبيعة العلاقات الأمنية بين الجارتين الكبيرتين والمتباينتين من حيث النظام السياسي السائد في كليهما ومن حيث نمط التحالفات والتوجهات الخارجية، يكتسب بشئ من التعقيد لعدد من الأسباب أولها، أن هذه العلاقات وجدت في بيئة أمنية دائمة التغير والتشكل في ظل الاختراق والتواجد الدولي المكثف والفاعل في منطقة الشرق الأوسط. ثانيها، لارتباط هذه العلاقات بتفاعلات الدولتين الأخرى إن على الصعيد السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. ثالثها، لارتباط العلاقات الأمنية بينهما بطبيعة توجهات القيادات والنخب الحاكمة فيهما، ذلك أن مخرجات التفاعلات السياسية الداخلية في كليهما تتسم بعدم الثبات، من جراء

يحدث من قبل، وضاعف من الأوراق التي يمتلكونها وزاد طموحهم زخما في مواجهة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، هو ذاته الذي أثر سلبا على وضع الأتراك الأمني، نتاج التدهور والفوضى الأمنية التي ضربت معظم أرجاء العراق، والتي هي في أحد أهم جوانبها نتاج الكثير من السياسات الإيرانية إزاء عراق ما بعد صدام.

وإذا كانت المحاور الأساسية لموقف تركيا الأمني من إيران قامت فيما مضى على ثلاثة محاور أساسية، هي دعم ما تراه تركيا قوى عدم الاستقرار (التطرف) في المنطقة، ومعارضة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وتطوير أسلحة دمار شامل. فقد أضيف إليها محور رابع تجسد في الدعم المادي والسياسي للشيعنة في العراق من أجل إقامة إقليم شيعي في العراق، بما يساهم في تقسيم العراق، وهو وضع يرى فيه الأتراك انقلابا على كل الثوابت في منطقة الشرق الأوسط، بشكل يدفع إلى التحرك إزاء وضع قد يكون له تبعات خطيرة على سلامة تركيا الإقليمية ووحدةها الجغرافية.

ذلك أن تركيا وفق تصريحات رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان ونائبه ووزير الخارجية عبد الله جول لن تقف مكبلة الأيدي إذا ما استجد وضع يغير موازين القوى الإقليمية بشكل فج وغير مقبول، خصوصا وأن لدى الأتراك حساسية مفرطة إزاء خروجهم من معادلة التوازنات الإقليمية خاسرين أيا كان السبب أو أيا كانت تكلفة الانقلاب على وضع كهذا. ففي المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع معروف البخيت رئيس الوزراء الأردني بعمان في أواخر نوفمبر الماضي، أكد رجب أردوغان على أن تركيا لن تقبل بتقسيم العراق إلى دويلات ثلاثة، وأضاف أن "الذين يلعبون دورا سيئا من أجل تقسيم العراق لن يسامحهم لا التاريخ ولا الإنسانية" وأشار إلى أن بلاده لن تقف محايدة إزاء هذا الوضع المقلق.

وقد أكدت تقارير تركية وغربية عدة أن المؤسسة العسكرية التركية لديها خطط جاهزة للتدخل في العراق حال ما استشعر الأتراك أن خسارتهم جراء المستجدات الحاصلة في العراق تمس الأمن القومي التركي بشكل كبير، وذلك من خلال الدفع بالقوات التركية إلى شمال العراق لضم المنطقة الشمالية من العراق حتى الموصل، والتي تدعى تركيا بين الحين والآخر إنها من حقوقها التاريخية في العراق.

هذا فيما أشار أحد المراقبين العسكريين في الناتو في معرض تعليقه على ذلك بأنه: "لم تعد المسألة هي احتمالية أن يقوم الأتراك بغزو شمال العراق، بل بكيف ستستجيب الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما فعلوا ذلك". وقد تندفع تركيا بالفعل لتحقيق ذلك انطلاقا من

عاملين أساسيين. أولهما، خيبة الأمل المداومة من الولايات المتحدة التي تعهدت لأنقرة أكثر من مرة بالقضاء على قرابة ٥٠٠٠ متمرّد من مقاتلي حزب العمال الكردستاني ولم تحرك ساكنا في هذا السبيل. وثانيهما، لأن براغماتية النخبة الحاكمة في تركيا لن تحول دون التحرك سريعا باستخدام القوة إذا تحرك أكراد العراق من أجل ضم مدينة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي في العراق.

ويبدو من الصعوبة بمكان التكهن بأي الطرق ستسلكه الولايات المتحدة الأمريكية إذا خيرت بين الأكراد والأتراك حال اندلاع مواجهة بينهما، فهناك جدل متنوع قائم في واشنطن منذ فترة طويلة حول هذا الموضوع. فمن يصفون أنفسهم بالواقعيين يفضلون تركيا، كونها حليف موثوق به وأغنى وأكبر وأقوى بكثير من كردستان العراق. فيما يبدو أن المحافظين الجدد يفضلون التمسك بالحليف الثابت الوحيد في العراق الفيدرالية، وبأي ثمن.

بيد أن الخسارة الفادحة التي لحقت بهم -أي المحافظين الجدد- جراء الفشل الأمريكي في العراق الخطرة سيناريوهات مستقبله، في انتخابات الكونجرس الماضية قد تساهم في تحول "المزاج" الأمريكي لصالح الأتراك، غير أن ذلك سيتوقف على ما ستتخذه تركيا حيال إيران ومدى مواءمتها للسياسات والأهداف الأمريكية الرامية إلى حصار إيران، وهذا بدوره سيتوقف على ما يتخذه الأمريكان تجاه متمردي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وهو ما باتت تدركه واشنطن جيدا، فقد أشار مسؤول أمريكي مؤخرا إلى أن الولايات المتحدة ما لم تتخذ خطوات جدية إزاء الاستجابة لمطالب الأتراك "فإنها لن تخسر فقط العراق، بل تركيا أيضا". وبالنسبة لأمريكا فإن هذه الاحتمالية مروع، تأسيسا على ما قد تؤل إليه الأوضاع في المنطقة حال ما قرر الجيش التركي غزو شمال العراق في محاولة لهزيمة حزب العمال الكردستاني في ملاذه الآمن داخل العراق، ذلك جراء ما قد يسفر عنه اتساع حيز المواجهة بانضمام أكراد العراق إليها استشعارا لأهمية الالتزام بمساعدة إخوانهم في الطائفة، لاسيما وأن قناعتهم ترسخت خلال السنوات الثلاثة الخالية أن الهدف الحقيقي للأتراك هو تدمير تجربتهم الناجعة في الحكم الذاتي، كونها أثارت آمال الأكراد الساخطين في تركيا.

وعلى الرغم من أن القضية الكردية ينظر لها من قبل كل من أنقرة وطهران باعتبارها قضية أمنية وليس كقضية سياسية ظلت من القضايا التي ساهمت في التباعد بين كل من تركيا وإيران، غير أن الاتهامات التركية التي وجهت لطهران تعددت بدعمها للانفصاليين

الأتراك، حيث رأت أنقرة أن ثمة علاقات وثيقة بين إيران وقادة حزب الله التركي وحزب العمال الكردستاني، ذلك بعد أن تأكد للمخابرات التركية أن ثمة تقارب بين إيران وحزب الله التركي، بدأ في عام ١٩٩٤ إثر قيام أمين عام الحزب بزيارة طهران، وهي الزيارة التي أثمرت عن توقف الصراع الدامي بين حزب الله وحزب العمال الكردستاني، حيث تلقى الحزبان معا الدعم من إيران، التي بدأت في استخدام عناصر الحزبيين ضد معارضي الثورة الإسلامية في تركيا.

بيد أن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وحاجة كل من الدولتين للأخرى ساهمت في تجسير الهوة بينهما وإعادة التلاقى حول التعاون الأمني ضد الأنظمة غير القانونية كمنظمة مجاهدي خلق وحزب العمال الكردستاني. وقد كان أسلوب التعامل مع حزب العمال الكردستاني أحد نقاط الاتفاق في اللجنة الأمنية المشتركة، وقد تجلّى ذلك في مايو الماضي، فبعد أن كانت تبدي إيران الكثير من الامتنعاض والمعارضة للتدخل التركي في الأراضي العراقية لتتبع فلول حزب العمال، قامت هي نفسها بضرب مواقع الحزب على الحدود مع العراق.

ومع أن التفاهم الأمني بين الدولتين حول طبيعة إدارة المشكلة الكردية، كان بمثابة نقطة تأسس عليها الكثير من الآمال لإنجاز خطوات أكثر تقدماً على صعيد العلاقات الأمنية غير أن إصرار إيران على السير قدماً في مشروعها الطموح لامتلاك برامج نووية لتغدو دولة "عتبة نووية"، بما يزيد في طنبور الاختلال في التوازنات الإقليمية وفق الرؤية التركية، يدفع أنقرة هي الأخرى إلى إعادة النظر في "حيادها النووي"، فبعد أقل من يومين من إعلان إيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم، حسمت تركيا أمرها وقررت اختيار مدينة سينوب على البحر الأسود موقعا لإقامة أول مفاعلاتها النووية، وذلك من بين ثمانية مواقع جرى اقتراحها لإقامة مفاعل نووي تركي من أصل ثلاثة مفاعلات نووية تسعى تركيا لإقامتها.

ويمكن القول، إن السياسات النووية الإيرانية والحرص التركي على عدم حدوث خلل في التوازنات الإقليمية بشكل فج، أتاح الفرصة لأن تعيد تركيا إطلاق طموحها النووي، بما يخرج تركيا من إطار "الدولة المستودع"، حيث اعتبرت تركيا دائماً مستودعاً للذخيرة النووية، لما خزن فيها من رؤوس نووية خضعت بشكل مطلق للقيادة الأميركية ولم يكن للجانب التركي أي علاقة بها، ولم يسمح للسلطات التركية أيضاً أن تقيم مجموعة محطات نووية لتوليد الطاقة من أجل الاستخدام السلمي على الأراضي التركية. في وقت

سابق. لما أثبتت المسألة في عام ١٩٦٥، وبالموازاة مع ذلك رفضت مختلف المشاريع الرامية لإقامتها التخفيف من حدة أزمة الطاقة التي تعرفها تركيا وتخليص اقتصادياتها من التبعية في ميدان الطاقة للدول النفطية المجاورة، وهو ما دأبت تركيا تشير له باستمرار بتشجيع من قيادتها العسكرية تحديداً.

من جملة ذلك يمكن التأكيد على أنه إذا كانت المشكلات الرئيسية التي تعوق التعاون التركي الإيراني هي المشكلات الأمنية، إلا إن هذه العلاقات باتت تتيح فرصاً يمكن استغلالها للبناء عليها بشكل يحقق مصالح الطرفين معا، فتركيا التي ترفض مسعى إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية قد يمثل هذا المسعى "لحظة فارقة" لامتلاكها تكنولوجيا نووية طالما طمحت في امتلاكها، وبدعم ومساندة غير محدودين من قوى غربية عدة، سيما وأن تركيا تملك مبررات ذلك كونها دولة غير نفطية وتعاني مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالطاقة، فيما إيران والتي تعاني من محاولة واشنطن لحصارها اقتصادياً تمهيداً لاستخدام أدوات أكثر إيلافاً قد لا تكون الأداة العسكرية رغم المعوقات مستبعدة منها، في حاجة لأن تغدو تركيا ثقباً هائلاً في الجدار الأمريكي الذي يسعى إلى توجيه السياسات التركية صوب التوافق مع السياسات الأمريكية إزاء الدولة الشيعية.

ومع ذلك فإن تحقق هذا الأمر يرتبط في جوهره بالقدرة على تجاوز العديد من الملفات الشائكة والأسوار الشاهقة التي تحول دون التوصل إلى اتفاق أمني شامل يؤثر على علاقات الدولتين. ولعل أهم هذه الملفات ما يتعلق منها بارتباط العلاقات الأمنية بين تركيا وإيران بطبيعة العلاقات بين هذه الأخيرة وإسرائيل، فضلاً عن قدرة قيادات تركية على تحييد رؤى عسكر تركيا اللذين لا يتحمسون كثيراً إلى بلوغ العلاقات مع إيران حد يهدد العلاقات العسكرية والأمنية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى أن المشروع الإيراني في العراق يدفع تركيا أكثر إلى الانسجام مع الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، والتي أبدت انتقادات لاذعة وعلى أعلى المستويات للتدخل الإيراني في شئون العراق، ليتأسس ما يشبه التحالف المواجه لقوى حزب الله في لبنان ودمشق وإيران. يضاف إلى ذلك أن ثمة إجماع دولي على معارضة مساعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية، بما يجعل تطوير تركيا لعلاقاتها مع إيران على الصعيد الأمني خروج على ما يشبه الإجماع الدولي، في وقت تبدو فيه أنقرة في أمس الحاجة إلى الدعم والمساندة إن على صعيد تطوير وتحسين اقتصادها، أو على صعيد مساعيها الحثيثة للحاق بالقطار الأوروبي.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريرها د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويحرره أ. أحمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ ٥٧٨٦٠٢٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg